

التكتيكات الجديدة
في حقوق الإنسان



التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان

مورد للمدافعين عن حقوق الإنسان

اعداد

برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان

New Tactics in Human Rights Program

أحد برامج

مركز ضحايا التعذيب

The Center for Victims of Torture

الطبعة الرابعة



التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان

مورد للمدافعين عن حقوق الانسان

إعداد

برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
(New Tactics in Human Rights Program)

أحد برامج

مركز ضحايا التعذيب

(The Center for Victims of Torture)

كتابه وتحرير: تريشا كورنيل، كيت كلش، نيكول بلاسر

ترجمة: ممدوح عبدالجواد

مراجعة وتدقيق: عماد عمر

مراجعة وتدقيق الطبعة الرابعة: فريق برنامج التكتيكات الجديدة

في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

المحتويات

المقدمة بقلم القاضي ريتشارد جي غولدستون	5
شكر و عرفان	7
الحاجة لتكتيكات جديدة بقلم دوغلاس أي جونسون	9
استخدام الكتاب كمورد للمدافعين عن حقوق الانسان	20
مصطلحات مهمة	22
نبذة عن مركز ضحايا التعذيب	25
التكتيكات الوقائية	30
الحماية الجسدية	32
مشاركة المعلومات الخطيرة	39
إزالة امكانية حدوث الانتهاكات	53
تكتيكات التدخل	62
المقاومة	64
وقف التجاوزات	80
الإقناع	89
الحوافز	102
التكتيكات التعويضية	110
تذكر الانتهاكات	112
تقوية الأفراد والمجتمعات	127
السعي نحو الإنصاف	139
تكتيكات بناء ثقافة حقوق الإنسان ومؤسساتها	158
بناء القاعده الشعبية	160
التعاون	173
بناء القدرات	186
رفع الوعي	204
الأدوات والموارد	218
تطوير تكتيكات واستراتيجيات مبتكرة	219
تبني التكتيكات	224
مشاركة التكتيك الخاص بك: تقديم نموذج تكتيك	225
العناية بالذات: الاهتمام بموردك الأعلى قيمة	227
مصادر أخرى	229
فهرس التكتيكات	240
المشاركة في التكتيك	249

المقدمة بقلم القاضي ريتشارد جي غولدستون

شهد العالم خلال العقدین الماضیین بداية حقبة جديدة لحقوق الإنسان وهي حقبة شهدت المزيد من الأهمية والاهتمام بالقانون الدولي والرأي العام العالمي. ففي مجال القانون الدولي طرأت آليات جديدة غيرت طريقة تفكيرنا وأسلوب تحقيقنا للعدالة. وفي الوقت نفسه غير التفكير الخلاق والروح المبتكرة لدى الأفراد والمنظمات أسلوب تفكيرنا حول ما هو ممكن في مجال حقوق الإنسان وبالتالي ما يمكننا تحقيقه في هذا الصدد.

في جمع أنحاء العالم ومن جميع المستويات، في القرى الصغيرة، داخل الحكومات الوطنية وفي أعلى مستويات العدالة الدولية، يعتمد الناس إلى استخدام تكتيكات مبتكرة لجعل عملهم أكثر فعالية. ويستخدم برنامج التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان هذه التكتيكات المبتكرة ويشاركها مع آخرين يسعون من أجل النهوض بحقوق الإنسان. إنني أدعوكم لمشاركتي الاحتفال بهذا العمل والاستفادة من هذا المورد القيم المتوفر بين أيديكم الآن.

عندما أفكر ملياً في مجال عملي يتبين لي وجود فرص جديدة لتحقيق العدالة لضحايا أسوأ أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. فتشكيل محاكم جرائم الحرب الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا؛ وهما أول محاكم من نوعها يجري استحداثها بدعم كامل من الرأي العام الدولي، قد فتح أبواب جديدة لتحقيق العدالة. وقد أدت الفرق الدولية العاملة في هذه المحاكم والمكونة من أشخاص وفدوا إليها من عشرات الدول مهمة لم يسعى إليها أحد من قبل، حيث قام هؤلاء بوضع قانون جديد وسابقات قانونية جديدة، وتوجيه اتهامات لا تبدو مشابهة لمثيلاتها في الماضي في أي بلد. وقد قاما معاً بإيجاد تكتيك جديد مهّد الطريق لتكتيك آخر أكثر قوة وهو المحكمة الجنائية الدولية، التي يمكن من خلالها الآن توفير أداة لتحقيق العدالة بغض النظر عن المكان الذي تم ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية فيه أو الشخص الذي ارتكب تلك الجرائم.

وقد قمنا باستخدام تكتيك جديد آخر في إطار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حيث أصبحنا نعد الاغتصاب جريمة حرب يمكن ملاحقة مرتكبها في إطار تلك الجريمة ولا نعدّها جريمة ثانوية تابعة لجرائم أكبر منها، فعندما قامت المحكمة بتوجيه الاتهام إلى ثمانية ضباط من البوسنيين الصرب بارتكابهم جرائم اغتصاب منظمة ضد نساء مسلمات، مثلت تلك الخطوة تغييراً مفاجئاً في الأسلوب التي كان ينظر من خلاله العالم إلى الجرائم ضد النساء وإلى حقوق الإنسان. وقد أتاح هذا التكتيك تحقيق العدالة فيما يتعلق بعدد آخر من القضايا منذ ذلك الحين.

فقد كان خبراء القانون قبل عقد من الزمان لا يصدقون أبداً أن يتم توجيه تهمة إلى الدكتاتور القوي سابقاً مثل أوغوستو بينوشيه أو أن يسلم إلى العدالة، فهذا تكتيك غير متاح لنا في ذلك الوقت. لقد كان المجرمون من هذا المستوى بغض النظر عن وحشية الجرائم التي ارتكبوها يتحركون في كافة أرجاء المعمورة بأمان وأريحية وبمنأى عن العقاب. إن اعتقال بينوشيه وتسليمه غير أسلوب تفكيرنا حول ما هو ممكن في مجال العدالة الدولية حيث أنه أضاف تكتيكاً جديداً لترسانة حقوق الإنسان، وهو تكتيك سوف يتكرر استخدامه مرات ومرات في المستقبل.

إنني أود أن أشيد بجهود المدافعين عن حقوق الإنسان لاستخدامهم المحاكم الوطنية والدولية وغيرها من المناابر العامة لجذب الانتباه إلى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية حيثما تقع والنداء العالي والجريء لتحقيق العدالة، إلا أن هذه التكتيكات تمثل عدداً قليلاً من التكتيكات الجديدة والمبتكرة التي تستخدم في كافة أنحاء العالم وفي مجالات ومناطق متنوعة ومختلفة كاختلاف التجربة الإنسانية نفسها، وذلك من أجل صون الكرامة الإنسانية وحماتها.

إنني أفخر بانضمامي إلى برنامج التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان بتقديمي هذا المصدر. وبالطبع، فإن هذا الكتاب ليس مرجعاً كافياً ومستفيضاً، لكنه خلاصة جامعة غنية لهذا التفكير الجديد والمبتكر والذي نأمل بأن يكون نافعا لكم في مجالات عملكم.

القاضي ريتشارد جي غولدستون

- قاضي المحكمة الدستورية بجنوب إفريقيا (متقاعد)

- رئيس هيئة الادعاء العام للمحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

- رئيس مجموعة التحقيق الدولية بشأن كوسوفو

- رئيس مجموعة التحقيق الدولية حول الإرهاب المنبثقة عن جمعية المحامين الدولية

شكر و عرفان

لم يكن لهذا الدليل ان يظهر الى النور لولا المساعدة والمشورة والدعم الذي تلقيناه من عدد لا حصر له من الأفراد والمنظمات في كافة أرجاء العالم. إننا نشعر بالامتنان للأشخاص والمنظمات الواردة أسماؤهم في دليل العمل هذا لما قدموه لنا من مبادرات وللوقت الذي منحوه لنا للإجابة على تساؤلاتنا وإبلاغنا بعملهم وقيامهم بكتابة وتحرير المقالات. كما نود أن نشكر أولئك الذين أوصوا بإجراء مقابلات مع منظمات ذات صلة لإدراجها في دليل العمل هذا.

لقد كتبت ونسقت كيت كلش مديرة برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان الطبعة السابقة لهذا الدليل كما قامت بتحرير هذه الطبعة والإشراف عليها بحيث أثر تفانيها التام لنوعية العمل ودقته علينا جميعاً. تريشا كورنيل قامت بكتابة وتحرير جزء من الدليل. فيما قام نيكول بلاسز بكتابه ملخص التكتيك. أما نانسي بيرسون فقد عملت على تطوير منهجية التدريب. فيما قدمت لنا راشيل تشيدا التوجيه والخبرة. وقد قامت سوزان أفرسون بتحرير النصوص. وتولت بأم آر نولد وماثيو ريزاك والموظفون في كلية مينيا بوليس للفنون والتصميم برنامج أعمال التصميم بصبر ومهارة وقاموا أيضاً برعاية الكتاب من ألفه إلى يائه. أما دوغلاس جي جونسون فقد وضع الرؤية الأصلية وهيكل برنامج التكتيكات الجديدة اللذين لولاهما لما كان هذا الكتاب موجوداً.

لقد قام عدد من المتبرعين الكرماء بتقديم الدعم المالي اللازم لإيجاد الرؤية وجمع محتويات الكتاب بما في ذلك مؤسسة جون دي وكاثرين تي ماك آرثر ومؤسسة بول وفيليس فايرمان الخيرية وصندوق اثمان سيغريد روزنغ (المعروف سابقاً باسم صندوق اثمان روين وإليزابيث روزنغ) ومعهد السلام الأميركي ومتبرعون لا يرغبون في إعلان أسمائهم. وقام متبرعون آخرون بإيجاد قاعجه قوية لهذا الدليل وذلك من خلال دعم جوانب أخرى في برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الانسان، مثل المركز الدولي للنزاعات غير العنيفة والصندوق القومي الخيري ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية ومؤسسة روكفلر ومركز بيلاغيو التابع للمؤسسة في إيطاليا ووزارة الخارجية الأميركية. ولقد تلقى شركاء مركز ضحايا التعذيب أيضاً دعماً مالياً من عدد من المنظمات الأمر الذي جعل مشاركتهم ممكنة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجنة الاستشارية للتكتيكات الجديدة ولأعضاء فريق العمل (المدرجة أسماؤهم جميعاً في القائمة المدرجة في صفحة 18) بالإضافة إلى آخرين دعموا هذا العمل من خلال مراجعتهم للكتاب والتعليق على ما ورد فيه. وقد ساعدت خبرة هؤلاء ومعرفتهم بالصعوبات التي ترافق محاولات النهوض بحقوق الإنسان وتفهمهم لما هو مفيد فعلاً بالنسبة للزملاء في كافة أنحاء العالم، إلى توجيه التطور الذي حققه هذا الكتاب كما أدت إلى استمرار توجيه برنامج التكتيكات الجديدة.

ولقد قدم كل من القاضي ريتشارد أي غولدستون ومورات بلج ومورتن كيوروم وصوفيا ماخر وكايلاش ساتيارثي إسهامات أضافت الكثير إلى محتويات الكتاب.

واستخدم آخرون مهاراتهم التحليلية والتحريرية العالية في مراجعة فصول الكتاب بما في ذلك سوزان أتوود وتانيا كرومي وفيل ديرنغ وباسيل فرناندو وباربرا فراي ودينا غلاغر وبول هوبت وكارين كانيزا وسلمي خان ومارك ريتشي وليز سيفشينكو وبروس فان فورهييس وزملاؤه في لجنة حقوق الإنسان الآسيوية. وقد ساعدنا كل من بول دالتون وكلاونس دياز وليام ماهوني وبول ميلني وسوزان ميريش وبوريس باستتسيف والسير نايجل رودلي وأدسون سبنسر وراجش تاندون، على بلورة الفكر الذي يقف خلف ما يمثله الكتاب بوضعه الحالي.

بنت الطبعة الحالية أسسها القوية على ثلاث طبعات سابقة. هذا ونود أن نشكر بشكل خاص من بين أكثر من خمسين متطوعاً ساعدوا في الأبحاث والكتابة والتحرير والمراجعة لهذه الفصول كلاً من أرون كريمير وبينيت فريمان وباربرا فراي وإدوارد هالين وإيلين كوفمان ومورتن كيوروم وجون سالزبرغ وروبرت شوميك وديفيد وإيزبرودت. وقام وفيل ديرنغ بتحرير الطبعة الثانية بينما كتب فصول الكتاب كل من دينا غلاغر وكاني ساتو وكاثلين ويبر ووندي ويبر.

وفي الوقت الذي نشعر فيه بالامتنان لكل هؤلاء ولآخرين لا يمكننا إحصاءهم تجاه ما بذلوه من جهود موهوبة وما منحونا من وقت ولما يتمتعون به من بصيرة وكرم، فإننا نود أن نعترف طوعاً بمسؤوليتنا عن أي سهو أو خطأ يتضمنه هذا الكتاب. كما نود أن نؤكد أن الآراء والأحكام والنتائج أو التوصيات التي يتضمنها هذا الكتاب تعود لبرنامج التكتيكات الجديدة ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الممولين.

الحاجة لتكتيكات جديدة بقلم دولاغلاس أي جونسون

خطت حركة حقوق الإنسان المعاصره خطوات واسعة خلال العقود الماضية في سبيل تقدم حقوق الإنسان ووضع ادوات حماية مختلفه. تم وضع معاهدات دولية جديدة تندد بالتعذيب وتوفر الحماية للنساء والأطفال كما توصلت إلى إجماع دولي حول تعريف النشاطات السياسية المشروعة التي تستحق الحماية والدعم. بالإضافة الى حماية السجناء السياسيين من الأذى كما وتم إطلاق سراح الكثير منهم. وتم في العديد من البلدان بناء مؤسسات عريقة لتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان على مستويين المحلي والدولي. وليس بإمكاننا تجاهل مدى أهمية هذه الإنجازات أو مدى الصعوبات التي كانت تقف حائلاً دون تحقيقها.

ولقد ساعدت ثلاثة تكتيكات في الغالب إلى تحقيق هذا التقدم وهي: (1) وضع معايير دولية أدت إلى إبرام معاهدات ومواثيق وقواعد؛ (2) مراقبة مدى الالتزام بهذه القواعد؛ (3) التنفيذ بالإجراءات التي تتخذها أو لا تتخذها الحكومات فيما يتعلق بخرق هذه القواعد ووصمها بالعار. ولقد نمت بصورة مؤثرة المهارات والبنى التحتية التي تطلبها هذه الوسائل على مدى السنوات الماضية.

يتضح أن هذه التكتيكات حققت تقدماً كبيراً مما يقتضي دعمها ومتابعتها. ومن الواضح أيضاً وجود معوقات كثيرة لما يمكننا تحقيقه بهذا الصدد، وأن هذه الوسائل ليست بحد ذاتها كافية لحل مشاكل حقوق الإنسان التي تبدو مستعصية.

ولنأخذ في الاعتبار مشكلة التعذيب حيث هنالك معاهدات ومعايير دولية ووسائل حماية دستورية وتشريعات وطنية ضد التعذيب أكثر مما يوجد ضد أية ممارسة أخرى من الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان. وهناك رصد أوسع لأعمال التعذيب ليس فقط من قِبل البنى التحتية لهيئات مراقبة تنفيذ المعاهدات بل أيضاً من جانب المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية بالإضافة إلى تأسيس أكثر من مائتين وخمسين مركزاً لإعادة تأهيل الناجين من التعذيب في شتى أنحاء العالم، حيث يقوم كل منها بتوفير مصادر طبية تعمل على توثيق عمليات التعذيب التي يتعرض لها آلاف الضحايا، كما وترفع من القدرة القضائية المؤدية إلى توثيق التعذيب الذي يحظى بأعلى قدر من التوثيق والتنديد بين كافة انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك وعندما قامت منظمة العفو الدولية بإطلاق حملتها الدولية الثالثة ضد التعذيب عام 2000، أكدت أن التعذيب كان منتشرًا بالقدر الذي كان عليه عندما قامت المنظمة بإطلاق حملتها العالمية الأولى في 1974.

ففي العقد الماضي وحده شاهدنا انتهاكات لحقوق الإنسان مذهلة في نطاقها في كل من البوسنة ورواندا وسيراليون وأكثر من مائة وخمسين دولة أخرى ما زالت ترتكب فيها أعمال التعذيب أو تسمح به مما يدفعني إلى القول بأن هنالك تقاعساً ما.

يتمحور هذا الكتاب حول ما يتطلبه التقدم في مجال حقوق الإنسان من ابتكار لإيجاد حقل أوسع في هذا المجال يضم أشخاصاً وقطاعات مجتمعية أكثر مما هو موجود حالياً. وهذا يتطلب أيضاً تطوير وسائل أخرى أكثر شمولاً للفهم، وهذا يمكن تحقيقه إلاً باستخدام نظام أوسع من التكتيكات المستخدمة حالياً.

ولقد بدأ الممارسون المتفانون في عملهم في مجال حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم هذه المهمة بالفعل، وذلك من خلال تطوير وسائل مبتكرة وبناء تحالفات استراتيجية غير متوقعة وتلقي العلم من قطاعات لم تكن في الحسبان. ويهدف برنامج التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان إلى جمع هؤلاء المبتكرين وتمكين آخرين من تلقي الإلهام من عملهم. ويتضمن هذا الكتاب أكثر من خمس وسبعين قصة حول الابتكار التكتيكي، تناول فيها طلاب وفلاحون ومفوضون حكوميون وآخرون يستخدمون تكنولوجيا متطورة أو أدوات متوفرة فعلاً، أشخاص يعملون على تحقيق أهدافهم التي تبدو مختلفة كالاتخابات النزيهة وتوفير المياه النظيفة وتحقيق الحرية للسجناء السياسيين.

إن هذه القصص كل على حدة هي قصص ملهمة وهي تمثل بمجموعها في الكتاب اللاحق رؤى لما يمكن تحقيقه في مجال حقوق الإنسان.

محددات الاستراتيجية الحالية

يعد الإصرار على ممارسة التعذيب تحدياً للمجتمع العالمي. ولقد حان الوقت في ضوء عدم نجاح استخدام التكتيكات الثلاثة الأكثر شيوعاً في تخفيف ممارسة التعذيب، كي ننظر ملياً في محددات الاستراتيجية الحالية. وينبثق بعض الإدراك لهذه المحددات من عملية أطلق عليها أنا اسم «التطابق الثنائي الاستراتيجي».

ولنبدأ بالعلاقة بين من يمارس التعذيب وبين الضحية. حيث قام فريق مكون من عشرة خبراء في التعذيب بوضع رسم بياني أو تخطيطي للعلاقات الأخرى التي تنطوي على هذا الانحراف الأساسي والتي تتيح ممارسة التعذيب. فعلى سبيل المثال، الأشخاص الذين يقومون بالتعذيب، يتسبون عادة لفريق يتمتع بقيادة قوية داخل الإدارة الحكومية، ويمكن أن يكون هؤلاء أيضاً جزءاً من مركز معين للشرطة أو وحدة عسكرية. ولقد تتبعنا هذه العلاقات عمودياً لكي نستوعب تسلسل القيادات التي تخطط وتنظم وتمول استخدام التعذيب إلا أننا قمنا أيضاً بالنظر إلى كل واحدة من تلك العلاقات أفضياً من أجل أن نفهم مواطن النفوذ والعلاقات المحتملة الأخرى. فمراكز الشرطة، على سبيل المثال، تضم أيضاً مدنيين وأطباء لهم علاقات مع العالم الخارجي الذي يمارس نوعاً من الرقابة والنفوذ عليهم. ولقد أبرزت الخريطة الأولية التي تم إعدادها باستخدام هذه العملية أكثر من أربعمائة علاقة، تراوحت بين العلاقات المحلية ذات المستوى الرفيع والعلاقات مع المجتمع الدولي.

ولقد افترضنا بأن كل علاقة ضمها الرسم التوضيحي كانت مكاناً محتملاً لبدء التدخل للسيطرة على الثنائي الذي يضم مرتكب التعذيب والضحية أو اعتراض طريقه. ولقد قمنا بوضع خريطة للعلاقات المستهدفة من قبل التكتيكات المختلفة

(1) «التطابق الثنائي الاستراتيجي» تم تطويره من خلال دعم منظمة الأمن والتعاون في الندوة الاستشارية الأوروبية لمنع التعذيب ومنحه عينية من صندوق الإخوة روكفلر.

ومن ثم سلسلة العلاقات المنطقية التي ينبغي أن تؤثر عليها وذلك بمساعدة الرسم التوضيحي لكي تتمكن من اعتراض هذا الثنائي المتطابق (والذي انبثق منه تعبير التطابق الثنائي الاستراتيجي)(1). ولقد توصلنا إلى عدد من النتائج الهامة:

1. لقد تم استحداث معظم التكتيكات عند الحواف البعيدة للرسم التوضيحي، كالمستوى الدولي، مما يعني أنهم اضطروا إلى شق طريقهم عبر العديد من شرائح العلاقات الأخرى قبل أن يؤثر وبطريق غير مباشر بالثنائي المتطابق الذي يشمل مرتكب التعذيب والضحية. ولقد حُمننا أن هذا أضعف قوة الفعل أو بعثها.
2. أن الأنظمة التي تستخدم التعذيب تكون غالباً أنظمة معقدة للغاية وليست هشة أو سهلة الاعتراض، مما يمكن المؤسسات المختلفة التي تستفيد من استخدام التعذيب من دعم بعضها البعض. فعندما تتم مهاجمة جزء من النظام تتولى الأجزاء الأخرى (ك نظام الشرطة ونظام الادعاء واللامبالاة التي يبديها القضاء) المساعدة في حماية الهدف والسماح له بإصلاح نفسه. إننا ندرك أن هذا يعني أن النظام لن يستسلم للتكتيكات الفردية وأن الأمر يتطلب أن يقع النظام تحت تأثير مجالات متعددة في آن واحد لخلق حالة من عدم التوازن والحيلولة دون حدوث إصلاح للذات. ويقتضي هذا استخدام التكتيكات المتعددة التي تعمل متكاتف كجزء من استراتيجية أكثر شمولاً.
3. تدمج معظم المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان عدداً محدوداً من التكتيكات وذلك في إطار الأدوار التي تؤديها. وتميل المنظمات نحو التركيز على مجموعة ضيقة من التكتيكات، كما وأنها نادراً ما تتهاون في تطبيقها. ولا يؤدي هذا العائق فقط إلى التأثير الضيق جداً على قطاعات في نظام معقد يتسم بالتطبيق المتبادل، بل يتجاوز به حيث تتولى كل منظمة تشكيل استراتيجيتها بناءً على هذه القدرة المعزولة بدلاً من الاعتماد على ما هو ضروري للتأثير على الوضع. إننا نعمل ما بوسعنا لا ما نحتاج أن نفعله، كما افترضنا أن زيادة التنسيق بين التكتيكات المختلفة سيجعلها أكثر فعالية.
4. لم تتأثر الكثير من العلاقات التي أدرجت على الرسم التوضيحي كما أنها لم تشارك بأي شكل من أشكال العمل الحالي. ولم يتم استقطاب مواطني القوة أو مجالات الاهتمام لاستخدامها في العمل مما دعانا إلى الاستنتاج بضرورة استخدام سلسلة أوسع كثيراً من التكتيكات اللازمة لتفعيل دور كل من هذه الأطراف المحتملة.

«أنا لا أناقش ما يقال بأن التفكير التكتيكي أو التدريب يسبق التفكير الاستراتيجي بل بأن التطور التكتيكي يثري الأفكار الاستراتيجية»

إنني أعتقد بأن هذه الاستنتاجات نفسها تبقى صحيحة بالنسبة لقضايا أخرى سواء أكانت الاجتماعية منها أو تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان. إننا بحاجة لأن نجد طرقاً أخرى للعمل متكاتفين، وإلى طرق جديدة لإيجاد استراتيجيات فعالة من أجل التغيير. تحتاج بعض الاستراتيجيات الحالية إلى هيكل يتم من خلالها تجميع الموارد المحدودة للعديد من الأشخاص بفعالية أكبر داخل حملة موحدة. وقد يتطلب هذا ما أطلق عليه اسم «جامع الشمل الاستراتيجي» والذي قد يكون مؤسسة أو شخصاً لها أو له مصداقية أخلاقية يمكن من خلالها جمعنا معاً في إطار علاقة عمل جديدة، إلا أن آخرين يمكن أن يبدأوا بدافع يأتي من منظمات تعمل على تفحص وسائل جديدة للضغط على أنظمة معقدة، ولتحفيز أداء مشاركين جدد ضمن النسيج الاجتماعي. ويمثل هذا الكتاب جزءاً من برنامج مهيم هو برنامج التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان بهدف تطوير حوار داخل حركة حقوق الإنسان حول كيفية تحقيق ذلك، ولكي نبين بشكل واسع بعضاً من الأدوات المتوفرة لنا لتحقيق أداء أكثر فعالية.

فكرة وليدة

تم تأسيس مركز ضحايا التعذيب (CVT) في 1985 كأول مرفق يقدم المعالجة الشاملة للناجين من التعذيب في الولايات المتحدة. ومنذ البداية، تلخص تصور قيادة مركز ضحايا التعذيب لعملها في تطوير تكتيك جدي لاستخدامه من قبل حركة حقوق الإنسان. ففي الوقت الذي بدأنا فيه تفهم أي من التكتيكات يمكن أن ينبثق من عملنا قمنا أيضاً بتشجيع تطوير برامج إعادة تأهيل أخرى للناجين من التعذيب. ولقد أوجدت هذه المؤسسات الجديدة فرصاً استراتيجية جديدة لحركة حقوق الإنسان تتلخص مثلاً في استعادة القيادة المفتونة بالقمع، ومساعدة المجتمعات على التوصل إلى موقف واضح من إرث الخوف، وتنظيم مجتمع الرعاية الصحية باعتباره جزءاً من حركة حقوق الإنسان. ولقد بدأنا من خلال عملنا أيضاً بجمع القصص عن الجماعات والأشخاص الذين يقومون بالإبداع خارج إطار بؤرة مجرى التفكير العادي.

لقد تم استحداث برنامج التكتيكات الجديدة عام 1995، حيث تم بعد ذلك بفترة قصيرة عقد اجتماعات للمجموعات الاستشارية في تركيا لاستكشاف فكرة عقد ندوة حول «أفضل الممارسات» لتفحص التكتيكات المستخدمة في كافة أرجاء العالم لإيجاد حلول – أو للكفاح بصورة أكثر فعالية – ضد الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. لقد أردنا أن نركز على الحلول بدلاً من المشاكل وأن نتقدم انطلاقاً من الفكرة القائلة، ولو جزئياً على الأقل، بأن الانتهاكات تستمر نتيجة الإحباط الذي يشعر به المجتمع المدني والحكومة بسبب عدم توفر أمثلة محددة لما يجب أن يتم عمله. وعلى الرغم من أننا اعتقدنا بأن عمليات التنوير حول المشاكل كانت مفيدة، إلا أن هذه العمليات كانت تتم بالفعل وبصورة جيدة من قبل حركة مجرى التفكير العادي، وهكذا فلقد اعتقدنا بأنه لم يجر تركيز اهتمام كافي على الحلول الفعالة. لقد جرى التركيز الشديد بالفعل على كلمة «ماذا» فيما لم تَلَقْ كلمة «كيف» إلا القليل القليل من الاهتمام.

لقد وجدت الفكرة تجاوباً واحتراماً لدى قطاع واسع من القادة في تركيا. ففي 1997 أوجد مركز ضحايا التعذيب شراكة له مع مؤسستين تركيتين هما مجلس مواطني هلسنكي ومركز حقوق الإنسان التابع لمعهد الشرق الأوسط للإدارة العامة وذلك من أجل تطوير برنامج التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان. ولقد بدأت الأبحاث المنظمة حول التكتيكات المبتكرة بنشاط عام 1999 بدعم من مؤسسة جون دي وكاثرين تي ماك آرثر. وقمنا أيضاً بتشكيل لجنة استشارية دولية تضم تسعة قادة عالميين لتوفير الرؤية والدعم السياسي، كما قمنا بتشكيل مجموعة عمل حول حقوق الإنسان من واحد وعشرين من القادة البارزين في مجال حقوق الإنسان في كل منطقة من مناطق العالم تقريباً للمساعدة في التعرف على التكتيكات الواعدة، وللمساهمة في التوجهات الشاملة للبرنامج.

ولقد اجتمعت مجموعة العمل مع أعضاء المجموعة الاستشارية التركية عام 2000. وترأس الاجتماع رئيس وزراء كندا كيم كامبل الذي مثل أيضاً اللجنة الاستشارية الدولية. وانهمكت المجموعة في مناقشات حول الوسائل المبتكرة لتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان وصاغت وسائل تدريب متقاطعة كما وضعت خطط عمل مستقبلية للبرنامج.

وعلق أشخاص عملوا معظم حياتهم في مجال حقوق الإنسان فيبنوا كيف ساعدتهم الأفكار والمعلومات التي تم تبادلها خلال الاجتماع على التفكير بصورة مغايرة في الفرص المتاحة لضم أناس جدد والتعامل مع قضايا من خلال تبني منظور جديد. ولقد استمرت جهودنا لبناء هذه الرؤية المبدئية من خلال توفير الأدوات - بما في ذلك هذا الكتاب وموقع على الإنترنت (www.newtactics.org) ومن خلال تدريب مدافعين عن حقوق الإنسان حول الابتكار التكتيكي والتفكير الاستراتيجي باستخدام سلسلة من ورش العمل الإقليمية للتدريب المتقاطع.

هيكل التفكير لدينا

لقد تعلمت من عملي في مركز ضحايا التعذيب على مدى السنوات الست عشرة الماضية بأن هنالك ملاسبات اجتماعية وسياسية هامة لتوفير العلاج للناجين من التعذيب، فقد أعادت تشكيل تفكيري حول التمييز المفترض ما بين منع التعذيب والعناية بالناجين منه. واكتشف العاملون في مركز ضحايا التعذيب بأن العناية بالناجين تتناول شفاء القيادة ومساعدة المجتمعات على التغلب على إرث الخوف. ولقد اكتشفنا بأن المجاز اللغوي لكلمة الشفاء توجد مجالاً سياسياً أكثر أماناً تسمح للمجتمعات بالتجمع والعمل وتعلم تحمل المخاطر. وتستقطب مراكز العلاج، كمركز ضحايا التعذيب، مجموعات جديدة كالمعلمين والمحترفين في مجال الرعاية الصحية وصانعي القرار لضمهم للعمل في مجال حقوق الإنسان. ومن خلال موقعنا كمركز للعلاج نكافح من أجل وضع نهاية للتعذيب ونسعى لوضع سياسات وقوانين للنهوض بمستوى معيشة ضحايا التعذيب. وعلى الرغم من أننا لم نسع لوضعها في هذا الإطار خلال السنوات الأولى على الأقل، إلا أننا كنا نعمل على توسعة تعريف العمل الخاص بحقوق الإنسان وتطبيق تكتيكات جديدة في هذا المجال.

ولقد كان دوري في الحملة الدولية لغذاء الطفل في حقبة السبعينات والثمانينات وضع أطر لأفكاري حول التكتيكات الجديدة. فترأس في أواخر 1976 مجموعة نشطاء ريفية تعمل في مجال مكافحة الجوع حيث كانت لدينا ميزانية سنوية متواضعة للبرنامج تبلغ خمسمائة دولار بالإضافة إلى راتبي الذي لا يكاد يكفي لسد رمقي. وبدأت مجموعة صغيرة منا بالعمل معا في أرجاء البلاد حيث أوجدوا «ائتلاف صيغة العمل من أجل الطفل» (INFANT).

ولقد قمنا بما كان متوفر لدينا من موارد ضئيلة بتنظيم مقاطعة ضد أكبر شركة عالمية للأغذية، وهي شركة نستلة، وذلك لإجبارها على إدخال تغييرات على طرق تسويق البدائل لحليب الرضاعة، كما قمنا ببناء شبكة تضم ثلاثمائة فرع أميركي، وأوجدنا ائتلافاً من أكثر من مائة وعشرين منظمة وطنية مساندة تضم أكثر من أربعين مليون عضو، ووضعنا أسس أول مقاطعة ريفية دولية تعمل في عشرة أقطار، وأسسنا أول شبكة إصدار عبر الحدود الإقليمية وهي شبكة (IBFAN) التي تعمل في سبعة وستين بلداً والتي أصبحت إحدى أول المؤسسات غير الحكومية التي تتم دعوتها على قدم المساواة مع الدول والشركات الكبرى للمشاركة في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، والتي تولت أخيراً التفاوض من أجل وضع قانون تسويق الشركات الأول والوحيد الذي يصدر عن المنظمة الدولية. ثم قامت، بعد أن ألحقت خسائر قدرت بخمسة مليارات دولار بشركة نستلة، بتوقيع اتفاقية مشتركة مع الشركة لتغيير ممارساتها التسويقية لتتماشى مع القانون الدولي، وهي اتفاقية وصفت بأنها «أهم انتصار في تاريخ حركة المستهلكين الدولية».

إنني أشعر بالفخر بتلك الحملة وبعملي الذي استغرق حوالي عقد من الزمن. ويمكنني التعرف على الكثير من الأخطاء الناجمة عن معرفتي المحدودة بالتكتيكات. فعلى سبيل المثال لا الحصر قمت مبدئياً بالخلط ما بين التكتيكات والاستراتيجية، فالتفكير الاستراتيجي يتناول حقيقة كيفية الاستفادة القصوى مما هو متوفر لك، وحيث أنه لم يكن في ذهني سوى تكتيك واحد متاح لي فقد أصبح ذلك ربما خياراً أوحد وحتماً. وكما هو الحال بالنسبة لقادة كثيرين انطلقوا من المستوى الريفي لإصلاح ما هو خطأ، فقد بدأت على مستوى النشاط إلى أن تخرجت في مجال التفكير حول التكتيكات وكافحت كي أفهم كيفية تشكيل الاستراتيجية دون أن تكون هناك سوى النذر القليل من الأدوات المتوفرة لدي.

وحيث إنني اكتسبت خبرة أوسع في مجال وضع استراتيجية لأية منظمة، فقد أصبح من الواضح أكثر بالنسبة لي بأنه كلما كان لدينا فهم أوسع حول التكتيكات فإنه ستصبح لدينا مرونة أكبر لتحديد اتجاهات استراتيجية جديدة. وهكذا فإنني لا أناقش بأن التفكير التكتيكي أو التدريب يسبقان التفكير الاستراتيجي، بل إن التطور التكتيكي هو الذي يثري التفكير الاستراتيجي.

الأهداف والاستراتيجية والتكتيكات

في الوقت الذي يبدو فيه التركيز على التكتيكات ضرورياً فإن ذلك لا يشكل أولوية قصوى بالنسبة لأية منظمة. ويتعين على أية منظمة أن تضع أولاً أهدافاً عريضة تعكس القيم والعقائد التي يتبناها مؤسسوها وقادتها وأعضاؤها والتي تشكل رسالتها وأهدافها. ويتعين أن تكون تلك الأهداف واضحة للتركيز على التخطيط. وتحتاج المنظمة أيضاً إلى وضع أهداف متوسطة المدى تبين بصورة أوثق ما يمكن تحقيقه بمضي الوقت، وتنطوي على رؤية استراتيجية لما يمكن إنجازه.

ليس هنالك أي غموض بشأن الاستراتيجية وذلك على الرغم من أنه من الصعب غالباً التفكير بصورة استراتيجية. فالاستراتيجية ليست قراراً واحداً بل هي خليط من القرارات مقرونة باختيار أهداف رئيسية وهامة وإدراك لجمهور المناصرين الأساسيين، بالإضافة إلى الموارد والقرارات التي سيتم إخضاعها للتكتيكات التي سيجري استخدامها في الوقت الذي يتعين استخدامها فيه. فقبل أكثر من ألف سنة، قام صن تزو بتعليم تلامذته بأن الاستراتيجية تنبثق من فهم العدو «أهدافه واستراتيجيته ونقاط قوته وضعفه»، وفهم أنفسنا «حلفائنا ومصادر قوتنا ومحدداتنا»، وتفهم طبيعة الأرض «حيث ستقع المعركة». تشكل تكتيكات العدو مكوناً رئيسياً لاستراتيجيته ومعرفة مثل تلك التكتيكات يساعدنا على إبطائها. فما يمكننا إنجازه، بما في ذلك التكتيكات التي نعرفها والتي يمكننا تطبيقها بنجاح، سيؤثر في وضع استراتيجيتنا لذلك فالتفكير التكتيكي هو احد المكونات الهامة للتفكير الاستراتيجي.

إن التكتيك هو إجراء محدد يقوم به المرء في إطار استراتيجية، وهو طريقة لتنظيم مواردنا للتأثير على التغيير في العالم. ويمكن أن يكون التكتيك نشاطاً أو نظاماً أو حتى مؤسسة في حالة من الأحوال وتقنية في حالة أخرى. وستظهر التكتيكات نفسها بصورة مغايرة تعتمد على حجم المنظمة وقدرتها ومواردها. وتمثل التكتيكات الوسيلة التي يمكن للمرء أن يلجأ إليها لتحقيق التغيير، فيما تنطوي الاستراتيجية على القرارات المتعلقة باستخدام أي من التكتيكات والأهداف التي تستحق التركيز عليها والموارد التي يمكن توظيفها. إن معرفتنا بالتكتيكات تشكل أيضاً الاستراتيجية التي نختارها.

إن التفكير التكتيكي ضروري لأي نضال فعال في مجال حقوق الإنسان. واسمحوا لي بشرح هذا الاستنتاج بشيء من التفصيل:

1. إن ما نعرف كيف نفعله يؤثر في ما نفكر بأنه من الممكن عمله؛ التكتيكات تساعد على تحديد الاستراتيجية. إنني لا أرغب في أن أكون قادراً بصورة مبالغ فيها، فالابتكارات تحدث عبر التاريخ الإنساني كله عندما يقوم شخص ما بإيجاد رد فعل جديد لمشكلة ما، وعلى أي حال فالتاريخ الإنساني مليء بالأمثلة حيث تتم تجربة الحل نفسه مرة بعد أخرى دون تحقيق أي نجاح، أو حيث يتم استبدال تكتيك قديم بآخر جديد. وهناك مثالان جيدان نابعان من التاريخ العسكري. (1) تطور كتيبة المشاة لدى اليونان والذي تم بموجبه إيجاد نظام للقتال يتغلب على الاعتماد التقليدي على المقاتلين الخيالة غير المنظمين وكثيري العدد. (2) دمج القوس الطويل في الجيوش الإنكليزية لهنري الخامس والذي تم من خلاله التغلب على الفرسان المدججين بالسلاح. لقد مهد الابتكار التكتيكي الطريق أمام فرص استراتيجية جديدة.

ومن قبيل ذلك فعندما يتم تعريف تفكيرنا حول كيفية العمل بشكل ضيق فإننا نحصر وجهات نظرنا في ما يمكن تحقيقه. ولقد قمت برفض الكثير من النصائح الجيدة خلال حملة غذاء الأطفال لأنني لم أكن أعرف كيفية القيام بالنشاطات المقترحة، كما وأنه لم تكن لدى الإمكانيات المالية لدفع أجور من قاموا بتلك الأنشطة.

2. التكتيكات المختلفة هي تكتيكات فعالة ضد أهداف مختلفة.

لا تتساوى جميع التكتيكات في تأثيراتها على جميع الأهداف. إن حملات كتابة الرسائل الموجهة إلى الحكومات الديمقراطية تختلف في ردود أفعالها عن تلك المساوية لها في عدد الرسائل والموجهة إلى الحكومات الاستبدادية. وتحتاج المقاطعة الاقتصادية إلى هدف معني بوضعه الاقتصادي ويمكن إضعافه بطريقة يمكن ملامستها من جانب المشاركين.

ويتعين علينا أن نتعلم كيفية تفصيل تكتيكاتنا لتلائم مع أهدافنا بحيث نهتدي لتلك التي يكون لها التأثير الأوفى. فعندما تفشل التكتيكات في إحداث التأثير على أهدافنا فإنه يتعين علينا عندئذ ابتكار تكتيكات جديدة أكثر فعالية.

3. التكتيكات المختلفة تلقى قبولاً من جمهور مناصر مختلف.

لكل منا أسلوبه الخاص في التعلم. ويعترف المدرسون الجيدون بهذا وهم بذلك يساعدوننا على التعلم من خلال قيامهم بتغيير تكتيكاتهم في التدريس. ولكي نتمكن من تحفيز أكبر عدد من الأشخاص للانخراط في العمل في مجالات حقوق الإنسان فإننا نحتاج إلى اتخاذ الموقف نفسه تجاه تكتيكات التغييرات الاجتماعية.

ويجد بعض الناس بأن التظاهر أمام منزل أحد ممارسي التعذيب هو تكتيك مرعب للغاية، بينما يجد آخرون أن كتابة الرسائل أيضاً يبعد التغيير المطلوب عن هدفه. ويمكننا أن نناقش من هو على صواب، ويمكننا التأكد من أن الناس يتجاوبون بأشكال مختلفة تجاه تكتيك مبني على مفاهيمهم حول المسببات وتحملهم للمخاطر والوقت المتوفر لهم أو طريقتهم في التعامل مع المعلومات.

فإذا ما تجاوب مجتمع حقوق الإنسان بقيامه بتقديم تكتيك واحد أو اثنين لإشراك الجمهور فإننا سوف نتوجه لجمهور ضيق وهو الجمهور الذي يجد في هذه التكتيكات قدراً من المعقولة. فالتكتيكات القانونية، على سبيل المثال، هي تكتيكات يصعب جداً استخدامها لدى قطاعات عريضة من السكان إذ أنها غالباً ما تكون طويلة الأمد وذات طبيعة معقدة لا يفهمها إلا أصحابها، بحيث لا يتمكن من تفهمها سوى فئة قليلة من المهنيين مما يستدعي توظيفنا لتكتيكات أخرى تعطي المزيد من الناس فرصة للمشاركة بدلاً من البقاء مراقبين.

ولقد تعلم الناس في الثقافات التي مورس فيها القمع أن يعمدوا إلى الانسحاب من الحياة العامة. ولكي يتم تفعيل الناس في مثل هذه الثقافات فإننا نحتاج إلى تقديم تكتيكات تتجاوب مع مختلف مستويات تحمل المخاطر ومع وجهات النظر المختلفة، بشأن التغيير الاجتماعي.

4. مرونة التكتيك مصدر من مصادر المفاجأة.

عندما نعمد إلى تكرار التكتيكات نفسها فإن أعداءنا يعلمون كيف يواجهون تلك التكتيكات وكيف يحتوون تأثيراتها. فعندما قمنا بإعلان المقاطعة ضد شركة نستلة كان رد فعل الشركة مبالغاً فيه مما أوقعها في العديد من الأخطاء التي أدت في النهاية إلى تقوية المقاطعة، إلا أنه مع استمرار الحملة لفترة طويلة تمكنت نستلة من تطوير خبراتها لتخفيف حدة الانتقادات، كما قامت بتطبيق وسائل هجوم مضادة فعالة. لقد كنا نعمد باستمرار إلى تغيير تكتيكاتنا لنفقد الشركة توازنها ونجعل هجماتها المضادة غير فعالة.

إن استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان يؤكد وجود أعداء أذكياء ومنتفذين يملكون موارد وفيرة. ويمكن للمرء تخيل فعالية أول حملة لكتابة الخطابات التي شنتها منظمة العفو الدولية وذلك لأن تكتيكها كان مفاجئاً للغاية، لكن يمكن التخيل وبعد ثلاثين عاماً كيف تعلمت معظم الدول استخدام البيروقراطية لاحتواء ردود الفعل وبالتالي حماية نفسها من هذا التكتيك.

لا شك بأن عنصر المفاجأة يفقد العدو توازنه وهو بالتالي يؤدي إلى أخطاء تؤثر سلباً على موقفه، كما وأنه قد يؤدي إلى التعلم حيث أن هدف التكتيك قد يكتسب بعد نظر جديد أو يؤدي إلى تفهم ضرورة إحداث تغيير إيجابي. ويؤدي عدم المرونة إلى تكرار في تفكيرنا فيما تؤدي المرونة لدى العدو إلى تعزيز التعلم لكلا الجانبين.

5. تؤدي التكتيكات إلى تعليم المشاركين والمراقبين كيفية المشاركة في شؤون العالم.

أدت أول حملة لغذاء الأطفال (1975-1985) إلى إيجاد وسيلة جديدة لإدارة السياسات العالمية. ولقد مثلت هذه الحملة تحدياً حيث أوجدت كل مرحلة منها أساليب جديدة. فلم يكن هنالك أحد ليدرنا على ما هي الخطوة التالية التي يتعين علينا اتخاذها. ومنذ ذلك الحين تشكلت حملات دولية أخرى وعملت في الإطار نفسه حيث تمكنت من التحرك بسرعة أكبر بكثير. انظروا إلى الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية التي استطاعت تحقيق أهدافها خلال ثمانية عشر شهراً فيما استنفدت (INFACT) منا عشر سنوات تقريباً. إنني انظر لهذه الظاهرة كشيء أقرب ما يكون لموسيقى يتعلم قطعة

جديدة من الموسيقى، فكلما استمررنا في العزف تتعلم عضلاتنا كيف تتحرك بحيث تعطي المخ فرصة للتخطيط لنغمات موسيقية جديدة وتحسينات ذكية. وكلما استمررنا في الممارسة أصبحت العملية أكثر سهولة.

وهناك مثال آخر من أوروغواي، حيث لم يتم على الإطلاق وعلى مدى سبعين عاماً تفعيل نص في دستور أوروغواي يسمح بإجراء استفتاء شعبي لإبطال تشريع برلماني، إلا أن مجتمع حقوق الإنسان في أوروغواي نفص الغبار عن هذا النص وجمع توابع أكثر من خمسة وعشرين في المائة من الناخبين في محاولة لرفع الحصانة التي يتمتع بها أشخاص قاموا بتعذيب وقتل مواطنين خلال فترة حكم الديكتاتورية. وعلى الرغم من أن الاستفتاء فشل بفارق ضئيل، إلا أن الشعب في أوروغواي تعلم طريقة جديدة لممارسة السياسة، بحيث تم اللجوء إلى مثل هذا الاستفتاء ثماني مرات أخرى خلال السنوات الاثنتي عشرة التالية.

6. تعتبر التكتيكات أنظمة تدريب لإلحاق المشاركين والحلفاء بأعمال المنظمة.

قد تكون بعض التكتيكات قصيرة المدى (مثل التظاهرات)، فيما قد يكون بعضها الآخر أطول مدى (مثل المقاطعة) إلا أنها جميعاً، شأنها في ذلك شأن أنظمة النشاطات الفاعلة، تحتاج إلى تخطيط وتنسيق وتوجيه. وهي تخلق فرصاً للعديد من المواطنين للانخراط في هذه الأنشطة والتعلم والالتزام بصورة أوثق بأنشطة المنظمة أو الحملة. إن الانخراط في هذه الأنشطة على المستوى التكتيكي يوفر أرضية ممتازة لتدريب الموظفين الأصغر سناً والمتطوعين الجدد.

عندما اقترح مركز ضحايا التعذيب لأول مرة استحداث قانون مساعدة ضحايا التعذيب في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة (وهو تكتيك تشريعي) استخدمنا فرص إشراك منظمات أخرى تعنى بحقوق الإنسان بالإضافة إلى المجتمع الديني وغيرهم من الحلفاء المحتملين. وقد أصبح هؤلاء من خلال مشاركتهم أكثر اطلاعاً على أعمال برامج إعادة تأهيل ضحايا التعذيب وما اكتسبه الناجون من هؤلاء من تجارب حيث بدأوا بدمج مفهومنا للتعذيب في اللغة التي يستخدمونها.

ويعتبر الابتكار التكتيكي مهماً لتحقيق التطبيق الناجح لحقوق الإنسان في كافة أرجاء المعمورة. فمن خلال التوسع في تفكيرنا على المستويين التكتيكي والاستراتيجي أصبح لدى مجتمع حقوق الإنسان الفرصة ليصبح أكثر فعالية. ويمكن تلخيص ذلك بما يلي:

1. وجود سلسلة ضيقة من التكتيكات يؤدي إلى عدد أقل من الداعمين في حين تؤدي سلسلة أوسع من التكتيكات إلى تجاوب أكبر لدى مجموعة أوسع من المؤيدين.

2. إن الاعتماد المفرط على أي من التكتيكات يؤدي إلى تطبيقها في ظل ظروف خاطئة، كما يؤدي إلى إضاعة الفرصة لتوسيع الأهداف الاستراتيجية، في حين يخلق التفكير التكتيكي المرن الفرصة لتحقيق استهداف استراتيجي محسوب جيداً.

3. يشجع التكتيك المستخدم بإفراط العدو على القيام برد فعل منظم، كما يسهل على الأعداء الدفاع عن مواقفهم، أما مرونة التكتيك تولد عنصر المفاجأة وتساعد على التعلم.

إننا لا نسعى لأن يكون هذا الكتاب بمثابة كتاب طبخ لإيجاد الاستراتيجيات أو لتعزيز أية مجموعة من التكتيكات بعينها، فيجب أن تتأثر الخيارات التكتيكية بقدرات الفريق وتحمله للمخاطر وتحليله للعدو أو الأوضاع العدائية بالإضافة إلى المضمون الذي سيتم استخدام التكتيكات فيه.

إننا نأمل عوضاً عن ذلك بإلهام ممارسي حقوق الإنسان ليفكروا استراتيجياً وأن يثروا قاموس التكتيكات الخاصة بهم بحيث يتم توفير لمحة بسيطة لمجال العمل الخلاق في كافة أرجاء العالم. إننا نتحدى أنفسنا داخل الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان بأن نستثمر في تطوير الأدوات الاستراتيجية التي تمكننا من العمل معاً بصورة أكثر فعالية.

التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان مورد للمدافعين: التكتيكات والتفكير التكتيكي

أصبح التخطيط الاستراتيجي على مدى ربع القرن الماضي المعيار لدى المنظمات غير الحكومية. ومن الغريب أن فكرة التكتيكات لم تصاحب تطور التخطيط الاستراتيجي، وهي ما زالت بالنسبة للكثير من الناس مجرد تعبير يقلل من شأنها. ونحن نقوم عادة بوصف شيء أو شخص بأنه «تكتيكي» وليس «استراتيجي»، بمعنى أنه خاضع لتفكير محدود وقصير المدى بدلاً من التفكير المتعقل طويل المدى. وتنطوي كلمة «تكتيكات» على المناورة لتحقيق مكسب أو الحصول على منصب على المدى القصير، ربما بأسلوب غير أخلاقي. ولقد أثارت كلمة تكتيكات عدداً من الأسئلة بسبب عدم استخدامها كثيراً في مجال حقوق الإنسان، ومن تلك الأسئلة: أليس هذا اصطلاحاً عسكرياً؟ أو «هذه الكلمة تسبب لنا الإرباك». أو «ماذا نعني بالتكتيكات؟» أو «إن الناس في منطقتي لا يستخدمون هذه الكلمة». ولهذا فإنه بإمكانك أن تسأل: لماذا نستخدم كلمة «تكتيك» بدلاً من كلمة أخرى مثل مدخل أو منهج البحث أو التقنية؟

إننا نستخدم في التكتيكات الجديدة لبرنامج حقوق الإنسان كلمة «تكتيك» بسبب علاقتها المتكاملة بمفهوم «الاستراتيجية». فالاستراتيجية تحدد ما هو المهم الذي يتعين علينا عمله، بينما تجسد التكتيكات كيفية عمل هذا الشيء. فالعلاقة ما بين الـ «ماذا» والـ «كيف» هي علاقة مهمة لفهم وإزالة اللبس عن مفهومي الاستراتيجية والتكتيك. فالتكتيكات - قد تكون عبارة عن نشاطات أو أنظمة أو تقنيات أو حتى مؤسسات - هي واحدة من لبنات بناء الاستراتيجية.

وهناك مصدر آخر للارتباك وهو أن ما يمكن تعريفه بأنه استراتيجية لمجموعة ما قد يكون تكتيكاً بالنسبة لمجموعة أخرى. فحكومة ما على سبيل المثال قد تعتمد على تطوير استراتيجية لإيجاد مؤسسات جديدة لحماية حقوق الإنسان حيث قد تكون أحد تكتيكات هذه الاستراتيجية إيجاد لجنة وطنية لحقوق الإنسان، إلا أنه يتعين على هذه اللجنة باعتبارها كياناً أن تحدد استراتيجيتها الخاصة بها والتكتيكات التي ستستخدمها لتطبيقها بدقة أكثر.

ويعتمد بناء الاستراتيجيات الناجحة أيضاً على المرونة التكتيكية وتوفر سلسلة واسعة من التكتيكات. وكما شرحت في «الحاجة إلى تكتيكات جديدة» (ص 9)، فإن الناس والمنظمات والحركات التي تعتمد كثيراً على سلسلة ضيقة من التكتيكات قد يجدون أنفسهم يستخدمون تلك التكتيكات في ظروف خاطئة، أو أنهم قد يضيعوا على أنفسهم فرص استخدام تكتيكات أخرى أكثر ملاءمة. وبذلك قد يفشلون في اجتذاب قطاع واسع من المؤيدين قد يكون بالإمكان اجتذابهم فيما لو لجأوا إلى تكتيكات أكثر تنوعاً. كما وأن الاستخدام المتكرر للتكتيكات نفسها يسمح للخصوم المستهدفين أو الأنظمة المستهدفة بالتكيف والتغيير بحيث تصبح التكتيكات نفسها أقل فعالية.

إن هذا الكتاب وإن لم يكن بأي حال من الأحوال وإفياً يصور اتساع التكتيكات المستخدمة من قِبَل المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، وهو عهد يعكس إبداع ممارسي حقوق الإنسان الذي ينجم غالباً عن الحاجة ويعكس قوة التفكير التكتيكي والاستراتيجي.

دوغلاس أي جونسون
المدير التنفيذي
مركز ضحايا التعذيب

استخدام الكتاب كمورد للمدافعين عن حقوق الإنسان

مهما كان دورك في النضال الدائر لتعزيز الكرامة الأساسية للإنسان، سواء أكنت منظمًا للمجتمع أو مسؤولاً حكومياً أو رئيساً لشركة متعددة الجنسيات، فإننا نأمل بأن يغيّر هذا الكتاب من طريقة تفكيرك حول ما هو ممكن في مجال عملك. إننا نريدك أن تستنبط من القصص التي سنسردها لك لاحقاً فرصاً جديدة وشراكات جديدة وأساليب تكتيكية جديدة تساعدك على تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان.

ونود أن نحفز ذهنك كي تتفحص عملك من حيث التكتيكات والاستراتيجيات. وقد يجد المدافعون عن حقوق الإنسان في ظل هذا الكم الهائل من العمل الهام والموارد القليلة بأن هذا التمحيص هو مجرد ترف، إلا أننا إذا ما فكرنا تكتيكياً واستراتيجياً فإن بإمكاننا على الأغلب أن نقوم بعمل أفضل وفي وقت أسرع. إن جداول العمل المثبتة في الجزء الأخير من هذا الكتاب (ص 240) قد تساعدك على تحديد هدفك، واختيار هدف استراتيجيتك وكيفية صياغتها، واختيار التكتيكات اللازمة لتطبيق تلك الاستراتيجية. إن المقال المعنون «الحاجة لتكتيكات جديدة ص 9» بشرح أهمية التفكير التكتيكي في إطار حركة حقوق الإنسان بمجملها.

إننا نأمل بأن جداول العمل هذه وهذا الكتاب بمجمله سيسهلان نقطة انطلاق لتفكيرك الخاص أو للمباحثات التي تدور في منطقتك أو داخل أية مجموعة تعمل لتحسين واقع حقوق الإنسان. اجتمعوا كي تجدوا ما توحيه لكم القصص التي سنأتي على ذكرها فيما بعد، وابتكروا أفكاراً خاصة بكم ومن وحي أفكاركم. استخدموا الأسئلة التي يمتلئ بها هذا الكتاب لمساعدتكم على النظر عن كثب في التكتيكات الفردية وجوانبها التي يمكنكم استخدامها في عملكم.

وفي الوقت الذي تحولون بأبصاركم عبر صفحات الكتاب فإن أعينكم قد تقع أولاً على التكتيكات التي تم استخدامها في منطقتكم أو في مجالات عمل مماثلة لعملكم، إلا أن هذه التكتيكات قد لا تكون بالضرورة الأكثر فائدة لكم. لقد قمنا بتجميع التكتيكات وتصنيفها إلى أربعة أصناف بدلاً من ترتيب هذا الكتاب ترتيباً جغرافياً أو طبقاً لمناطق حقوق الإنسان، وهذه التصنيفات:

1. التكتيكات التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث انتهاكات وشيكة (فصل تكتيكات الوقاية ص 30).
2. التكتيكات التي تتدخل لوقف انتهاكات مستمرة (فصل تكتيكات التدخل ص 62).
3. التكتيكات التي تساعد على حماية الناس وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الانتهاكات (فصل التكتيكات التعويضية ص 110).
4. التكتيكات التي تعزز حقوق الإنسان من خلال بناء المجتمعات والثقافات، حيث تكون هذه التكتيكات مفهومة وتحظى بالاحترام (فصل بناء ثقافة حقوق الإنسان ومؤسساتها ص 158).

وقد يتبادر إلى ذهنك التحدي الأولي الذي تواجهه - التدخل أو الوقاية مثلاً - وتبدأ في استعراض ذلك الفصل من الكتاب. وسوف تجد في الوقت نفسه وبسرعة أن بالإمكان استخدام التكتيكات لأغراض عدة، وأنها يمكن أن تستخدم لعلاج أكثر من واحد من تلك الأهداف. ومهما كانت الوسيلة التي ستتناولها بها، فإننا نحثك على القراءة بعقل مفتوح واستعداد للنظر في ما يمكنك تعلمه أو التكيف معه لأي من هذه التكتيكات. وستجد أن بعضاً من التكتيكات التي تقرأ عنها جاهز للاستخدام لمن هم في وضعك، فيما سيحتاج بعضها الآخر إلى تحليل أكثر وإلى إدخال تعديلات عليها. وتتضمن أوراق العمل في نهاية هذا الكتاب قائمة من الأسئلة التي يتعين النظر فيها عند تبني أي من التكتيكات (ص 224)، فإذا ما كنت ترغب في استعراض قائمة موسعة ومتنامية باستمرار يرجى زيارة موقع قاعدة معلوماتنا الإلكترونية على الإنترنت: www.newtactics.org.

ولا يسعى هذا الكتاب أو برنامج التكتيكات الجديدة إلى الارتقاء بأي تكتيك معين، أو إبلاغك بالتصرف المناسب لمن هم في وضعك فالأمر يعود لك للنظر في التكتيكات التي تقع في إطار ما يخصك من:

- الاستراتيجية الشاملة
- الموارد المالية
- الموارد البشرية
- الفرص السياسية
- الاعتبارات الثقافية

إننا نأمل بأن تجد في هذا الكتاب مورداً قيماً يوحى لك بإعادة تفحص عملك واكتشاف احتمالات جديدة للنهوض بحقوق الإنسان. فإذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة محتويات هذا الكتاب سنجد أن هذا الكتاب هو عمل متقدم على الدوام، وليس فهرساً مستوفياً للتكتيكات. وسوف يستمر برنامج التكتيكات الجديدة في أعمال البحث عن تكتيكات مبتكرة تستخدم في كافة أرجاء المعمورة والنهوض بها من خلال استخدام أدوات أخرى سبق استخدامها - بما في ذلك قاعدة المعلومات على الإنترنت (المتوفرة على الموقع الإلكتروني www.newtactics.org) أو ورش العمل التدريبية أو مذكرات الملاحظات التكتيكية وغيرها. وستكون تعليقاتكم وإضافاتكم ومقترحاتكم موضع ترحيب دائماً. يرجى استخدام النموذج المدرج في نهاية هذا الكتاب أو الاتصال بنا على العنوان الإلكتروني (newtactics@cvt.org).

مصطلحات مهمة

فيما يلي بعض المصطلحات المهمة التي نستخدمها في هذا الكتاب. وتستخدم هذه الكلمات لتعني أشياء عدة في إطار مضامين أخرى. وإليك الطريقة التي نعمل فيها إلى تحديد تلك التعابير من أجل أهدافنا.

الهدف (Goal): هو المقصد أو الغرض الذي يتم توجيه جهد ما إليه.

الاستراتيجية (Strategy): هي المخطط الإجمالي للخطوات الرئيسية والوسائل المستخدمة.

التكتيك/ التكتيكات (Tactic(s): إجراء محدد يتم اتخاذه لتطبيق الاستراتيجية. أن التكتيكات هي الارتفاعات أو الآليات المستخدمة لتنفيذ استراتيجية ما وهي الوسيلة لإجراء تغيير ما بينما تحدد الاستراتيجية ما هو مهم عمله فالتكتيكات تتعلق (بالكيف) بينما الاستراتيجية تتعلق (بماذا).

المستهدف/ المستهدفون (Target(s): وهي ما يسعى التكتيك إلى التأثير فيه سواء أكان ذلك شخصاً أو مكاناً.

الحلفاء الفاعلون (Active allies): وهم الأشخاص أو المنظمات الذين يدعمون بنشاط وفاعلية في العن أعمالكم وينخرطون فيها.

الحلفاء السلبيون (Passive allies): هم الأشخاص أو المنظمات الذين يدعمون غاياتكم إلا أنهم لم يصبحوا بعد مشاركين في تحقيق التقدم لعملكم.

عملية إجراء الأبحاث

تم استنباط التكتيكات التي تضمنها هذا الكتاب وموقع قاعدة المعلومات الإلكترونية حول التكتيكات الجديدة (www.newtactics.org)، وفي ورش العمل الخاصة بالتكتيكات الجديدة تم استنباطها من سلسلة واسعة من مجالات العمل. ولقد تم استخدام بعضها من قبل أناس يعتبرون أنفسهم وعملهم كجزء من كفاح حقوق الإنسان، ومن قبل آخرين يعملون في مجالات الأعمال وفي الحكومة وفي تطبيق القانون وفض النزاعات والبيئة والعمل وحقوق المرأة وغيرها من الحركات التي تعمل من أجل تحقيق التغيرات الاجتماعية وتطبيق العدالة. ويعمل هؤلاء الناس جميعاً لتعزيز الكرامة الأساسية للإنسان كما حدده الميثاق المؤسسة لقانون حقوق الإنسان.

وتعرف هذه الميثاق بمجموعها بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وهما: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والميثاق العالمي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والبروتوكول الاختياري التابع له والميثاق العالمي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966). وقد تبع هذه الميثاق أكثر من عشرين اتفاقية تناولت حقوق الإنسان وهي اتفاقيات اتخذت صفة القانون الملزم للدول التي تقوم بالمصادقة عليها.

لقد ضمنا هذا الكتاب فقط التكتيكات اللاعنفية لأننا لا نعتقد بأنها الأنسب لتعزيز حقوق الإنسان. فعندما عمد المحبطون نتيجة للظلم الاجتماعي إلى استخدام العنف فإن ذلك قد أدى على الأغلب إلى إجراءات اجتماعية قمعية أدت بدورها إلى انتهاكات إضافية لحقوق الإنسان. إننا نعترف بأن مواصلة العمل من أجل حقوق الإنسان ينطوي على النضال، إلا أننا نأمل بأن الناس من خلال معرفتهم بالتكتيكات المستخدمة في كافة أنحاء العالم سيهتدون إلى طرق فعالة للعمل على تطبيق حقوق الإنسان دون اللجوء إلى العنف.

ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 1999 بدأ موظفو مركز ضحايا التعذيب والمتطوعون فيه بإجراء البحوث حول التكتيكات التي يجري استخدامها للنهوض بحقوق الإنسان. وقد سعينا بالتحديد إلى إيجاد الوسائل التي توحى للآخرين بالتفكير بشكل خلاق واتخاذ الإجراءات الفعالة. لقد ألقينا بالشبكة لتشمل مجالات واسعة بحيث قمنا بإجراء مسح للأعمال المنجزة من جانب منظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية والمؤسسات الحكومية ورجال الأعمال وغير ذلك من المنظمات، وذلك بهدف اكتشاف ما يفعله الناس لبناء مجتمع الأنصار والضغط من أجل التغيير والنهوض بحقوق الإنسان. ولقد ساهم المتطوعون، بما في ذلك الطلبة وأساتذة الجامعات والعاملون في المجالات الصحية والعلاقات العامة ومستشارو رجال الأعمال والصحفيون والمختصون في مجال الحاسوب وغيرهم، في هذا المجهود من خلال العمل ساعات طويلة لا يمكن حصرها، كما أسهمت المجموعة العاملة في التكتيكات الجديدة واللجنة الاستشارية لتلك المجموعة في تقديم مساعدة لا تقدر بثمن.

لقد تواصل الباحثون مع ممثلي أعمال حقوق الإنسان، كما حضروا المؤتمرات وبحثوا في طيات المواد المنشورة وشبكة الإنترنت، وأجروا مقابلات لا حصر لها عبر الهاتف وأخرى شخصية. لقد قمنا بكل جهد معقول للاتصال بالمنظمات ذات العلاقة، وبفحص المعلومات التي تضمثها الأبحاث. وعندما أصبح ذلك غير ممكن اتخذ فريق التكتيكات الجديدة قراراً حول ما إذا كانت تلك المعلومات كافية ومفيدة، وحول ما إذا أصبحت تلك المعلومات في متناول الجمهور. وكان يتم استبعاد أية معلومة إذا ما أظهرت المنظمة المعنية عدم ارتياحها تجاه ملخص التكتيكات أو تجاه أية معلومات اتصال تم إدراجها في البحث.

ولقد تمت طباعة أول مسودة للتكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان في سبتمبر/ أيلول 2000، حيث تبع ذلك طباعة المسودة الثانية في 2001. وقد بنت الطبعة الثالثة معلوماتها على العمل الضخم الذي أنجز في المسودتين الأولى والثانية.

وكما هو الحال بالنسبة لكل الأعمال فقد عكس هذا الكتاب تحيز مؤلفيه وهذا يشمل الأماكن التي بحثنا فيها عن الأفكار، وما كان متوفراً لنا من معلومات ومصادر في حدود الأبحاث والتكنولوجيا. ونظراً لضيق الوقت ومحدودية المعلومات المتوفرة والمصادر، فقد جاءت بعض الأجزاء والأمثلة كاملة أكثر من غيرها. ويمكن للقراء أن يساعدونا في تحسين الطبعة اللاحقة وذلك من خلال إرسال المعلومات والإشارة إلى مواضع التحيز التي تشوّه الحقيقة، واقتراح تكتيكات إضافية ومواد يمكن إدراجها. إننا نرحب بمساهماتكم في هذه المجالات وفي أية جوانب أخرى من هذا الكتاب.

أقوال في برنامج التكتيكات الجديدة لبرنامج حقوق الإنسان:

- تعزز التكتيكات الجديدة لبرنامج حقوق الإنسان، بقيادة فريق متنوع من المنظمات الدولية والمدافعين وتنسيق من مركز ضحايا التعذيب (CVT)، الابتكارات التكتيكية والتفكير الاستراتيجي داخل الحركة الدولية لحقوق الإنسان. وتعمل هذه التكتيكات على تقوية الفعالية لدى المدافعين ولدى المنظمات المنتشرة عبر العالم من خلال تطوير الأدوات والشبكات المستخدمة لتقاسم الأفكار الخلاقة وتعزيز الابتكار التكتيكي.

- إن هذا الكتاب واحد من أدوات عدة تم تطويرها من قبل برنامج التكتيكات الجديدة لإظهار المدى الواسع من الاحتمالات التكتيكية في العمل في مجالات حقوق الإنسان.

- يتضمن موقع التكتيكات الجديدة الإلكتروني (www.newtactics.org) قاعدة معلومات قابلة للبحث من التكتيكات والمنابر التي تمكن الناس من بناء الشبكات وتبادل الآراء.

- إن دفاتر الملاحظات التكتيكية هي سلسلة من دراسات معمقة تمثل ضمير المتكلم، وتوفر نظرة مفصلة حول كيفية تطبيق التكتيك وما تمت مواجهته من تحديات خلال ذلك.

- إن ورش العمل التدريبية الإقليمية التي تقام في كل إقليم في العالم تجمع أناساً قاموا باستخدام تكتيكات مبتكرة لتدريب بعضهم البعض على استخدام تلك التكتيكات. ويعمل المشاركون بجدية ومن ثم يغادرون ويجعبتهم سلسلة جديدة من التكتيكات الجديدة، وما يرافق ذلك من ثقة جديدة بقدراتهم التدريبية، وبشبكة جديدة من الزملاء المنتشرين في مجالات حقوق الإنسان.

نبذة عن مركز ضحايا التعذيب

يعمل مركز ضحايا التعذيب على علاج من الجراح التي يخلفها التعذيب على الأفراد وأسرههم ومجتمعاتهم ووقف التعذيب على مستوى العالم.

عند تأسيس المركز في 1985، كان هذا المركز هو أول مركز من نوعه لمعالجة آثار التعذيب في الولايات المتحدة والثالث على مستوى العالم. ويعمل مركز ضحايا التعذيب اليوم على تزويد الناجين من التعذيب بالمشورة والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية، وذلك في إطار نموذج للمعالجة مستند إلى الرأي الفلسفي بأن الكل أكبر من مجموع الأجزاء، كما يعمل على تدريب القائمين على التعليم والمهنيين في المجال الطبي ممن قد يعملون مع ضحايا التعذيب أو المصابين بصدمات الحروب. ويقوم المركز أيضاً بإجراء الأبحاث حول تأثيرات التعذيب ووسائل العلاج الفعالة، كما يتولى التأثير على آراء الآخرين محلياً وعلى المستويين الوطني والعالمي لوضع حد لعمليات التعذيب.

ولقد انبثق برنامج التكتيكات الجديدة عن الخبرة الخاصة التي اكتسبها مركز ضحايا التعذيب بصفته المبتكر للتكتيكات الجديدة وباعتباره مركزاً للعلاج يتولى أيضاً الدفاع عن حماية حقوق الإنسان من موقع فريد للعلاج واسترداد المجتمع المدني زمام القيادة.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: www.cvt.org

مركز ضحايا التعذيب

East River Road 717

Minneapolis, MN 55455

4800 436 612

cvt@cvt.org

www.cvt.org

المنظمات الشريكة:

- المدخل إلى العدالة - نيجيريا Access to Justice, Nigeria
- مركز ضحايا التعذيب - الولايات المتحدة The Center for Victims of Torture, United States
- المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان - الدنمارك The Danish Institute for Human Rights, Denmark
- مجلس مواطني هلسنكي - تركيا The Helsinki Citizens Assembly, Turkey
- مؤسسة إيكار - رومانيا The ICAR Foundation, Romania
- المنسق الوطني لحقوق الإنسان - بيرو National Coordinator for Human Rights, Peru
- معهد تركيا والشرق الأوسط للإدارة العامة - تركيا Turkish & Middle Eastern Institute for Public Administration - Turkey

اللجنة الاستشارية الدولية:

- مورتون أبراموفيتز، الرئيس السابق لمنح كارنجي للسلام الدولي والسفير السابق للولايات المتحدة في تركيا وتايلاند.
- جي بريان أتوود، المدير السابق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية - عميد معهد هيوبرت همفري للشؤون العامة بجامعة مينيسوتا.
- كيم كامبل، رئيس وزراء كندا السابق وقنصل كندا العام في لوس أنجيلوس.
- ريتشارد غولدستون، القاضي السابق للمحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.
- أيونا كولورادي، رئيس اللجنة الوطنية، لمجلس التنسيق الأعلى لحقوق الإنسان في تركيا.
- وولتر مونديل، النائب السابق لرئيس الولايات المتحدة وسفير الولايات المتحدة السابق لدى اليابان.
- أورهان باموك، القاص والروائي التركي.
- ميشيل روكار، رئيس لجنة العمال والشؤون الاجتماعية في البرلمان الأوروبي ورئيس وزراء فرنسا الأسبق.
- أدسون سبنسر، الرئيس السابق لشركة هانيويل ورئيس مجلس الإدارة السابق لمؤسسة فورد.
- ماريو فارغاس لوزا، الروائي البيروفي.
- إيلي ويزل، الحائز على جائزة نوبل.

- ماري كلير أكوستا، المكسيك، نائبة وزير حقوق الإنسان والديمقراطية السابقة في الحكومة المكسيكية.
- ميغيل دارسي دي أوليفيرا، البرازيل، مدير معهد العمل الثقافي.
- كلارنس دياز، الولايات المتحدة، مدير المركز الدولي للقانون المتطور، رئيس مجلس الإدارة، إنترنت حقوق الإنسان.
- كاميليا دورو، رومانيا، مديرة مؤسسة إيكار.
- باسيل فرناندو، الصين، المدير التنفيذي، اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان.
- كلودين هيني، سويسرا، زميل بحوث، جامعة برستول.
- بهي الدين حسن، مصر، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- سلمى خان، بنغلادش، الرئيس السابق والعضو الحالي في لجنة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وعضو مجلس إدارة «المرأة للمرأة» في بنغلادش.
- مورتن كياروم، الدنمرك، مدير المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان.
- نورين ماكدونالد، كندا، المدير التنفيذي لمؤسسة غابرييل.
- صوفيا ماخر، بيرو، عضو سابق في لجنة المصالحة والحقيقة والمديرة التنفيذية السابقة للمعهد الوطني لحقوق الإنسان.
- ليام ماهوني، الولايات المتحدة، عضو مجلس إدارة فرق السلام الدولية ومحاضر في شؤون حقوق الإنسان بجامعة برنستون.
- بات نايدو، كينيا، المدير المشارك لمؤسسة روكفلر، المكتب الإقليمي الإفريقي.
- جوزيف أوتيه، نيجيريا، مدير منظمة المدخل إلى العدالة.
- بوريس باستنسيف، روسيا، رئيس منظمة سيتيزنز ووتش (مراقبة من أجل المواطن).
- مارك ريتشي، الولايات المتحدة، رئيس معهد سياسات الزراعة والتجارة.
- السير نايجل رودلي، المملكة المتحدة، مقرر الأمم المتحدة والعضو الحالي الخاص السابق بشأن التعذيب، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- كاتلاش ساتيارثي، الهند، رئيس ائتلاف جنوب آسيا بشأن عبودية الأطفال.
- راجيش تاندون، الهند، المدير التنفيذي لجمعية البحوث المشاركة في آسيا.
- باتريشيا فالديز، الأرجنتين، المديرة التنفيذية لمنظمة ميموريا أيرتا.
- غليندا وايلدشوت، جنوب إفريقيا، العضو السابق في لجنة المصالحة والحقيقة.
- مايكل ويندفور، ألمانيا، المدير التنفيذي لشبكة المعلومات والنشاط الدولية بشأن الغذاء.



التكتيكات الوقائية

التكتيكات الوقائية

ركزت منظمات حقوق الإنسان منذ أكثر من عشر سنوات على تنديد الإنتهاكات في ذلك الوقت وفي الوقت الراهن. كانت الوسيلة الأساسية المتبعة في صندوق أدوات حقوق الإنسان هي المطرقة حيث كان يعتمد العاملون في مجال حقوق الإنسان على أسلوب (الفضح وكشف العار) بالبلدان التي تمارس انتهاكات واضحة. لقد كان يعد هذا عملاً جيداً لكن صندوق الأدوات توسع بشكل كبير بفضل العاملين الجدد في مجال حقوق الإنسان.

لقد شهدنا تغيراً مذهلاً في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات العشر الأخيرة، وتحوّل جدول الأعمال من اقتصاره على تحديد إطار قانوني دولي إلى مناقشات جدية تناولت التنفيذ على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه كان هناك انتقال من الجهود الدولية إلى العمل المحلي، حيث كانت المجموعات المحلية في أحيان كثيرة تضمّن أهدافها هدي التدخل والوقاية. فقد تعتمد منظمة محلية غير حكومية إلى الاتصال بالشرطة بشأن قضية تعذيب معينة وتبحث معهم كيفية الحيلولة دون تكرارها في المستقبل. وتستخدم هذه المجموعات تكتيكات جديدة لم تكن متوفرة في الماضي لمنظمات حقوق الإنسان التقليدية، فهم لا يقومون بتوجيه الانتقادات فقط بل يتولون تشكيل شراكات مع مؤسسات حكومية من أجل المساعدة في وضع تشريعات إصلاحية، كما يعرضون القيام بتدريب قوات الشرطة ووضع مناهج وجعل وجودهم أكثر وضوحاً بأساليب حاسمة.

وما زال العمل لوقاية حقوق الإنسان والحيلولة دون انتهاكها يشهد المزيد من التغيرات والتقدم والتحسين المستمر. ولعل التكتيكات التي ستقرؤها في هذا الفصل تسهم في جعل العقد القادم أفضل من سابقه.

مورتن كياروم
مدير المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان
كوبنهاغن - الدنمارك

يتعين علينا ان نعرف متى يكون الناس عرضة لخطر جسدي كي نحول دون حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وذلك في الأحوال التي يتم فيها تقييد حرية الحركة وحق العمل وحق الحصول على سكن مناسب، وعندما تكون مجموعة ما تواجه خطر فقدانها لصوتها المسموع داخل المجتمع، أو عندما يصبح مجتمع ما عرضة للسقوط في هاوية الفقر، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالتلاشي. تهدف التكتيكات التي يتضمنها هذا الفصل إلى الحيلولة دون حدوث انتهاكات وشيكة. إن أنجح الوسائل للقيام بذلك في بعض الأحيان هو فقط أن تكون متواجداً هناك. إن الوجود الفعلي للآخرين، سواء أكان ذلك بوجود متطوع من بلد حكومته قوية أو جمهور من المارة قد يتم استدعاءهم كشهود، يؤدي إلى ردع المنتهكين المتوقعين لحقوق الإنسان. وقد تحدث الانتهاكات في بعض الأحيان نتيجة لافتقار الناس للمعلومات الضرورية لمنع تلك الانتهاكات. ويمكن أن يؤدي تزويد المعلومات عن الأشخاص الذين من الممكن أن يتأثروا بانتهاكات في حقوقهم أو حول آخرين قد يعتمدوا إلى فضحها، إلى منع تلك الانتهاكات. إن أفضل طريقة لوقاية حقوق الإنسان في بعض الأحيان هي منع حدوث الانتهاكات. إن معرفة أسلوب الانتهاك يجعل من الممكن تغيير الوضع بحيث يقل احتمال حدوث الانتهاكات. تقسم التكتيكات المستخدمة في هذا الجزء إلى ثلاثة أفرع هي:

1. تكتيكات الوقاية المادية التي تمنع حدوث الأذى من خلال التواجد الجسدي.
2. التكتيكات التي تضع المعلومات الهامة في أيدي الأشخاص الذين يمكنهم الحيلولة دون حدوث الانتهاك.
3. التكتيكات التي تتوقع حدوث الانتهاكات وتعرقل حدوثها.

الحماية الجسدية

ليست هناك وسيلة للتعبير عن تضامننا أفضل من الوقوف شخصياً لمساندة إخواننا من بني البشر، أو الوقوف متضامين معهم في حال تعرضهم للخطر. وتتجاوز التكتيكات المدرجة في هذا الجزء حدود الرمزية بحيث يتم استخدام التواجد الجسدي للمتطوعين لحماية أمن الآخرين.

إن هذه الفكرة بسيطة نسبياً لكنها قوية ، فالأشخاص أو الجماعات الذين لديهم الرغبة في إيذاء شخص ما قد لا يرغبون في القيام بذلك على مرأى الناس، وذلك خشية وجود شهود أو صحافة ترصد الانتهاكات أو تحمل تبعات إيذاء شخص يحظى بمساندة مجموعة متنفذة أو حكومة. ويقودنا هذا إلى فكرة قوية أخرى وهي: أن تظهر بأن لك أصدقاء يحتلون مناصب عليا.

تعمل فرق السلام الدولية (PBI) على إرسال مراقبين دوليين لمرافقة نشطاء في مجال حقوق الإنسان مهددين من جانب حكومات أو منظمات شبه عسكرية. فإذا ما أتيح لهم مشاهدة انتهاكات يعمد هؤلاء المراقبون لإبلاغ السلطات في البلد المعني وكذلك حكومة بلادهم الأصلية والنشطاء في كافة أرجاء العالم. ويؤدي هذا إلى ردع المنتهكين عن تنفيذ هجماتهم التي خططوا لها حيث أنهم يعلمون بأنه من المتوقع حدوث رد فعل دولي. وفي الوقت نفسه فإن النشطاء الذين تتم مرافقتهم مَحُولون بمواصلة وتوسيع عملهم في مجال حقوق الإنسان. لقد كانت فرق السلام الدولية من أوائل الجماعات التي استطاعت (مأسسة) فكرة المرافق التي بدأت في غواتيمالا في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، كما وتحتفظ تلك الفرق حالياً بأكثر من ثمانين متطوعاً ميدانياً في كولومبيا وإندونيسيا والمكسيك وغواتيمالا. إن المتطوعين هم أبرز جوانب التكتيك، إلا أن نجاح التكتيك يعتمد على ما يفعله كثيرون غيرهم في كافة أنحاء العالم. ويتوجب على المتطوع أن يكون قادراً على استقطاب الاهتمام الدولي فوراً في حال حدوث هجوم أو تهديد. وتمتلك فرق السلام الدولية لهذا الغرض شبكات تضم ناشطين في بلدان المتطوعين، كما وأن المتطوعين لديهم شبكات من النشطاء في بلدان إقامة المتطوعين. بالإضافة إلى أن المتطوعين يقومون بضم عائلاتهم وأصدقائهم للانخراط في عملهم، وهم في أحيان كثيرة يستخدمون الخبرات الواسعة للنشطاء بالإضافة إلى معارفهم السابقة.

وقد تكون المرافقة الدولية صعبة للنشطاء في مجال حقوق الإنسان وللمتطوعين على حدّ سواء، حيث أنهم يواجهون خطراً مستمراً وتوتراً دائماً وقيوداً على حياتهم الشخصية. وتضفي فرق السلام الدولية القيمة الأكبر على التفويض وعلى تشجيع الناشطين الريفيين المحليين، بحيث تعرض المرافقة فقط عند الطلب دون أن تفرض نفسها بأي شكل من الأشكال بالتدخل في الشؤون الداخلية لمن يرافقونهم.

اقرأ أكثر عن هذا الموضوع في الكتاب التكتيكي الموجود على الموقع الإلكتروني
(www.newtactics.org) تحت (Tools for Action) وانظر:

Unarmed Bodyguards: International Accompaniment for the Protection of Human Rights, by Liam Mahony and Luis Eguren, Kumarian Press, 1997

كيف يمكن تركيز الاهتمام الدولي على نضالك؟

ويعتمد هذا التكتيك على الحقيقة العالمية التي مفادها أننا جميعاً معرضون للضغوط المعنوية والسياسية، فالقادة المحليون لا يريدون صحافة تكشف انتهاكاتهم، كما وأن القتلة الساقطون لا يجذون وجود شهود يراقبون عملهم القذر. فالجميع يفضلون أن تبقى هويتهم مجهولة عند ارتكابهم لجرائمهم ولا يرغب أحد منهم بوجود شهود. ويمكن ردع أية هجمات من خلال وضع شاهد دولي في وجه مرتكبي الجرائم، والقيام في الوقت نفسه بممارسة ضغوط خارجية على القادة. وفي هذه الأثناء ومن خلال نجاح النشاط المهددين في عرض ما يشير إلى أنهم يتمتعون بتضامن دولي يصل إلى حد المشاركة في المخاطر فإن ذلك سيمدهم بالجرأة والقوة ليمارسوا بعملهم الشجاع. ولقد استخدمت (المرافقة) منذئذ تكتيكا في أحوال أخرى تعرض فيها الناس لأخطار جسمانية وكان المجرمون معرضين للإطاحة بهم من قبل الرأي العام الدولي، وهناك مجموعات أخرى استخدمت هذه التكتيك ومنها قوة السلام اللاعنفية في سريلانكا، وفرق صنع السلام المسيحية في الضفة الغربية، والمنظمة الوطنية للتضامن مع شعب غواتيمالا، وبرنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، وزمالة المصالحة في كولومبيا، وستروفراي بارتولومي دي لاس كاساس في المكسيك وغيرها.

إن القوة الرمزية للعاملين في الكنيسة أو الصحفيين على سبيل المثال يكون لها غالباً تأثير وقائي أو مهدئ في ظل أوضاع يسودها التوتر والعنف، حيث إن المجرمين لا يرغبون في أن يراهم أحد أثناء ممارسة تصرفاتهم المشينة. ففي هايتي يقوم أعضاء (الشركاء في الصحة) بتوظيف عمال الصحة في المجتمع والذين يطلق عليهم اسم (accompagnateurs) أو (مخترفي المرافقة)، حيث يقوم هؤلاء بزيارات يومية لمرضى الإيدز والسل، كما يبنون - بالإضافة إلى قيامهم بتقديم الدعم الطبي والعاطفي للمرضى من أفراد المجتمع - بأنه لا يوجد هناك ما يخشونه من الاتصال العرضي بأشخاص يعانون من تلك الأمراض. ومرة أخرى، نجد أن الوجود الرمزي والفعلي لطرف ثالث ملتزم يحمل في طياته ثقلاً معنوياً واجتماعياً قد يؤدي إلى إحداث تغيير في السلوك.

خلال حكم ميلوسوفيتش لصربيا، اعتمدت مجموعة من الشباب على فكرة توفير الأمن من خلال الأعداد الكبيرة مستخدمين في ذلك المظاهرات الثانوية لحماية الأعضاء المعتقلين، ولإبطال التهديد بالاعتقال. ولقد استخدموا أيضاً الدعابة والمسرح للتخفيف من خوف الجماهير تجاه سلطة الحكومة.

أوتبور (أي المقاومة باللغة الصربية الكرواتية) أعدت للمظاهرات الثانوية وهي - خطتهم البديلة - التي يتم تنظيمها خارج مراكز الشرطة للتجاوب فوراً مع عمليات الاعتقال خلال أحداث الاحتجاج. وهناك احتمال أقل لأن تعمد الشرطة إلى ضرب الناشطين أو اعتقالهم في الوقت الذي يعلمون فيه بوجود جماهير غفيرة وعدد من الصحفيين في الخارج، فيما بدأ الناشطون أقل خوفاً بفضل الدعم الذي يعلمون بأنهم يتلقونه.

فبمجرد وقوع الاعتقال تعمد المقاومة (أوتبور) إلى وضع الخطة البديلة موضع التنفيذ وذلك من خلال استخدام شبكة اتصالاتها الواسعة:

1. يراقب ناشط يحمل هاتفاً محمولاً عملية الاعتقال ويحدد مركز الشرطة الذي تم احتجاز الناشطين فيه.
2. يذهب المحامون فوراً إلى مركز الشرطة للتفاوض حول إطلاق سراح الناشطين.
3. يتجمع ناشطون آخرون من المقاومة خلال ساعة واحدة فقط أمام مركز الشرطة وفي مكتب المنظمة حيث يلعبون ألعاباً ويغنون أغنيات لبث التفاؤل في نفوس الجماهير والمحافظة على اهتمامهم وهدوئهم. ويبقى الناشطون خارج مراكز الشرطة إلى أن يتم إطلاق سراح المعتقلين.
4. يقوم ذوو الصلة بالإعلام بالتوجه إلى مركز الشرطة لتغطية الاحتجاجات وأخذ تصريحات من الناشطين عقب إطلاق سراحهم.
5. تقوم أحزاب المعارضة بالتنديد بالاعتقالات وترسل أعضاءها إلى مركز الشرطة.
6. تتولى المنظمات غير الحكومية المحلية إبلاغ المنظمات الدولية وتطلب منها التنديد بالاعتقالات.

ولقد وظفت المقاومة (أوتبور) الكثير من الوقت والجهد في بناء شبكة قوية وواسعة تدين بالولاء ويمكن شغلها بسرعة. وحددت عمليات التخطيط الموسعة دور كل واحد في استدعاء الآخر، وما يتوجب على كل شخص أن يفعله بعد حدوث الاعتقالات، بحيث تتبع المظاهرة الثانية عملية الاعتقال فوراً تقريباً. وقد تم تخزين أكثر المعلومات المتعلقة بالاتصالات الخاصة بالشبكة في الهواتف المحمولة للأعضاء كي لا تتمكن الشرطة من مصادرة المعلومات وتخريبها. على الإنترنت:

اقرأ أكثر حول هذا في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني:

Under (Tools for Action) (www.newtactics.org)

ما هي خطتكم البديلة؟

تعتبر الخطة البديلة الخاصة بالمقاومة مثلاً رائعاً لتكتيك يفي بالأهداف التي تضمنها كل جزء من هذا الكتاب. ولقد تمكن الأشخاص الذين استخدموا هذا التكتيك من منع التعذيب المحقق بالناشطين داخل مركز الشرطة، حيث تدخلوا لإيقاف الانتهاكات المستمرة من جانب نظام ميلوسوفيتش وذلك من خلال إضعاف قوة الشرطة. لقد ساعدوا في شفاء واستعادة الثقة لدى المحتجين الذين تم اعتقالهم كما ساعدوا المتطوعين على التغلب على الخوف من تعرضهم للاعتقال. وأدت شفافية المظاهرات إلى بناء الوعي بانتهاكات النظام وبالحركة الديمقراطية المتنامية للمقاومة.

واعتمد النجاح الذي حققته المقاومة (أوتبور) على عدد من العوامل المهمة. ففي الوقت الذي كان فيه البلد يعاني في ظل الحكم الاستبدادي، كان باستطاعة محاميي المقاومة لقاء الناشطين وممارسة بعض التأثير على الشرطة. وفي الوقت نفسه بقي النظام والشرطة خائفين من حدوث تجمع شعبي كبير ومن ردود فعل تنعكس على الرأي العام العالمي. أما بالنسبة لمجتمع مغلق تماماً فلن يكون أي من هذين الأمرين ممكناً.

"إن جميع ناشطينا المعتقلين أصبحوا أبطالاً، حيث إنهم كانوا يتمتعون بدعم مئات الأشخاص المنتظرين خارج مركز الشرطة بحيث لم يعودوا خائفين. ولقد بدأت المنافسات حول من هو الناشط «المطلوب أكثر» للشرطة ومن هو/ هي الذي/ التي تم اعتقالها لمدة أطول. لقد كنا نضحك في وجه النظام كما أصبح العالم كله على اطلاع بما يحدث لنا."

زورانا سميليانتش، أوتبور، صربيا

وجود وقائي: الاحتفاظ بحضور جسماني في موقع يمتل حدوث انتهاك فيه لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ومنع حدوثها.

تستخدم حركة «محسوم ووتش» وجود نساء إسرائيليات في كافة أنحاء الضفة الغربية لحماية الفلسطينيين الذين يمرون عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية ولضمان احترام حقوقهم.

تعتمد محسوم ووتش إلى رصد عدة نقاط تفتيش إسرائيلية صباح مساء خلال فترات ازدحام المرور القسوى للاحتجاج على نقاط التفتيش وحماية حقوق الأفراد الفلسطينيين الذين يتعين عليهم المرور عبر تلك النقاط. إن جميع المتطوعين لمحسوم ووتش (محسوم يعني نقطة تفتيش بالعبرية) هم من النساء الإسرائيليات. ولقد بدأت هذه المنظمة أعمالها في 2001 بثلاث نساء لم يلبثوا أن ازداد عددهم إلى ثلاثائة.

وينظر هؤلاء إلى نقاط التفتيش باعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان، حيث إنها تحد من حق الفلسطينيين بالتحرك بحرية، وبالتالي حقهم في الحصول على التعليم والعلاج الطبي وكذلك حقهم في العمل.

ويقوم الراصدون من حركة محسوم ووتش بثلاث مهام أولية عند نقاط التفتيش وهي منع الانتهاكات التي يشاهدونها وتوثيق تلك الانتهاكات وإظهار روح التضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن مجرد تواجد النساء الإسرائيليات يثبط نية بعض الجنود بالإساءة للأشخاص الذين يمرون عبر نقاط التفتيش وذلك طبقاً لما أفاد به الراصدون والفلسطينيون. فعندما يحاول الجنود منع الناس من العبور أو يقومون بمصادرة هوياتهم يعتمد الراصدون إلى التدخل بهدوء ولكن بحزم في حال اعتقادهم بأن الأمر سيكون مختلفاً. فإذا ما شاهدوا انتهاكات خطيرة يقوم الراصدون بالاحتجاج عليها لدى ضباط من ذوي الرتب الأعلى في الجيش، كما يشجعون الفلسطينيين على أن يجذوا حذوهم.

ويتولى الراصدون الذين يشاهدون الانتهاكات كتابة تقارير مفصلة ونشرها في موقعهم الإلكتروني على الإنترنت، كما يقومون بدعوة صحفيين وسياسيين وآخرين للانضمام إليهم عند نقاط التفتيش حيث يضعون على صدورهم لافتات تحمل شعارات مكتوبة باللغة العربية «لا لنقاط التفتيش». وتبدو ظاهرة الدعم هذه مشجعة للكثير من الفلسطينيين الذين قد لا تكون لديهم صورة إيجابية عن الإسرائيليين.

كيف يمكنك استخدام اناس مرموقين في مجتمعك لمساعدة ضحايا الانتهاكات المحتملين؟

ولقد واجهت محسوم ووتش العديد من التحديات أثناء قيامها بعملها. فهناك العديد من نقاط التفتيش إلا أنه لا يوجد عدد كافٍ من الراصدين لتغطيتها جميعاً. ويعترف المتطوعون بأن الجيش لا يشعر بالالتزام تجاه إبلاغ الراصدين بالوقائع أو حتى الاعتراف بهم. ومما يزيد من تفاقم الوضع تغيير الجنود ما بين نقاط التفتيش وخارجها بشكل متكرر مما يجعل من الصعب على الراصدين إيجاد علاقة معهم، كما وأن بعض العمل يتجدد مع كل دفعة جديدة من الجنود الذين يتم تغييرهم. ولم تنجح محسوم ووتش حتى الآن في تحقيق هدفها الأوسع وهو إنهاء الاحتلال وإزالة نقاط التفتيش. ولكنها ساعدت في جعل الجمهور الإسرائيلي والشعوب في كافة أرجاء العالم أكثر وعياً بالانتهاكات التي تُرتكب عند نقاط التفتيش.

إن الوجود الجسدي للفرد هو أكثر تأثيراً عندما يكون مدعوماً بشبكة متنفذة تستطيع تحريك المعلومات بسرعة ونقلها إلى عدد كبير من الناس أو لأناس يحتلون مناصب رئيسية من مناصب النفوذ. وتستخدم محسوم ووتش الإنترنت لمشاركة الآخرين بشكل أوسع في تجاربها في مجال الرصد وتعزيز الوعي لدى الإسرائيليين ولدى المجتمع الدولي.

”عندما وصلنا عند نقطة التفتيش كان هنالك رجال ونساء وأطفال وسيارات تكسي وشاحنات محملة بالبضائع، كما كانت هناك سيارة إسعاف وطابور طويل من السيارات القادمة من الاتجاه الآخر. وعندما شاهدنا الناس اندفعوا نحونا وكأننا أملمهم الأخير ليسرد علينا كل منهم قصته. ولقد حاولنا استخدام جميع أنواع أرقام الهواتف وفي النهاية وصلت سيارة جيب تنقل ضابطاً برتبة عالية. وقد رفض هذا الضابط في البداية التحدث إلينا قائلاً إننا نأتي لنقاط التفتيش كي نثير المتاعب للجنود ولكي نترك انطباعاتاً ما. وكان طبيب وزوجته هناك وكانا قد أخذنا ابنتهما إلى المستشفى في رام الله. وعلى الرغم من أن رجال شرطة الحدود كانوا على استعداد للسماح له بالعودة إلى منزله في الخليل، إلا أنهم رفضوا السماح لزوجته بمرافقته زاعمين بأنها مرّت بصورة غير قانونية، وأن وثائقها الخاصة بالولادة لم تعد سارية المفعول ولقد اصلنا مناشدة بعض الحاضرين. إننا لا نعلم لماذا أو عند أية نقطة بدأ الضابط في تليين موقفه، إلا أنه فجأة أصدر أوامره وبدأ الجميع في العبور. وقد أصبحت نقطة التفتيش فارغة في غضون خمس دقائق، كما لم يكن هناك أية نقاط تفتيش أخرى على الطريق، إلا أن زوجة الطبيب تركت واقفة وهي تبكي بعد أن أخذ الجنود هويتها. وعقب ذلك أعيدت لها هويتها وبدأت في اللحاق بزوجها على الجانب الآخر من نقطة التفتيش، حيث شاهدنا الطبيب وأناساً آخرين وهم يقفزون في الهواء ويلوحون بأيديهم وهم يصرخون شكراً شكراً...“

متطوع، محسوم ووتش

عند نقطة تفتيش أبو ديس

مشاركة المعلومات الخطيرة

إن المعلومات الصحيحة في الأيدي المناسبة يمكنها أن تذهب بعيداً باتجاه منع الانتهاكات وتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان. لكن حتى في دنيا العولمة والمجتمعات المشبعة بالتكنولوجيا فإن هذا يمكن أن يشكل تحدياً حقيقياً.

وتظهر التكتيكات المدرجة في هذا الجزء طرقاً مبتكرة لمشاركة المعلومات الخطيرة مع أناس يستطيعون منع الانتهاكات، وأناس قد يكونون معرضين لمخاطر المعاناة من تلك الانتهاكات، وآخرين يمكنهم منع حدوثها. إن بعض هذه التكتيكات توجد استخدامات متطورة للتقنيات الجديدة في حين أن بعضها الآخر يعتمد على الاتصالات التي تتم بين شخص وشخص آخر، وهي كلها تعبر عن الحكمة القائلة بأن «المعرفة قوة» .

في الصراع العنيد على ما يبدو بايرلندا الشمالية، كثيراً ما برهنت المحاولات لإيجاد أرضية مشتركة بين الكاثوليك المسييين وأجنحة البروتستانت بأنها تكاد تكون مستحيلة. وعلى الرغم من ذلك فإن هنالك أناس على الجانبين يرغبون في الحيلولة دون اندلاع العنف. وينطوي هذا التكتيك على التعرف على زعماء في كل مجتمع يريدون قمع العنف وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة.

أوجدت منظمة انتراكشن بلفاست (التي كانت تُعرف سابقاً باسم سبرنغ فيلد انتركومونيوتي ديفلوبمنت بروجكت) شبكة من الهواتف النقالة لمنع اندلاع أعمال العنف بين الأحياء سريعة الاشتعال في بلفاست. ويتم بموجب هذا الترتيب تزويد المتطوعين في المجتمعين البروتستانت والكاثوليك الهواتف نقالة للاتصال بنظائرهم على الجانب الآخر في بؤرة المواجهة عندما تتجمع الجماهير العنيفة، أو عندما تبدأ الشائعات حول احتمال وقوع عنف بالانتشار. إن «بؤرة المواجهة» هي منطقة يتجاور فيها أماكن سكن الكاثوليك (الوطنيين/ الجمهوريين) والبروتستانت (الاتحاديين/ المواليين)، وهما منطقتان مقسمتان فعلياً بشكل نموذجي من خلال أسوار بحيث تميل كل منطقة على امتداد بؤرة المواجهة لأن تكون أكثر المجتمعات المحرومة اقتصادياً في إيرلندا الشمالية. ويمكن للشك حول ما يدور على الجانب الآخر من السور أن يتسبب في تصعيد حوادث العنف. ويجتمع المتطوعون من كلا الجانبين أسبوعياً فيما تبقى هواتفهم جاهزة للاتصال دائماً. وتسعى الشبكة من خلال التخطيط المسبق إلى رصد المناطق الهامة، وذلك خلال المناسبات التي قد تقع خلالها أعمال عنف، كالمناسبات الرياضية أو خلال الاستعراضات البروتستانتية التي تمر عبر الأحياء الكاثوليكية المجاورة. ويعرف المتطوعون أن باستطاعتهم التدخل بالشكل الأفضل في حالات «العنف الاستجامي»، حيث يسعى الشباب إلى تحقيق الإثارة أو التجاوب مع الشائعات في الوقت الذي لا يستطيعون فيه تحقيق الكثير في ظل حالات العنف المنظم أو شبه العسكري. فعندما يرى المتطوعون أو يسمعون وجود جماهير على طول «بؤرة المواجهة»، أو عندما يسمعون عن شائعات حول عنف على وشك الاندلاع على الجانب الآخر، فإنهم يعمدون إلى الاتصال بنظرائهم عبر بؤرة المواجهة. ويقوم المتطوعون بتهدئة الجماهير في المناطق الواقعة إلى جانبهم قبل أن تتطور الأحداث إلى أعمال عنف.

ومنذ بدء البرنامج تمكنت شبكة الهواتف من منع العنف، كما تمكنت من تزويد المجتمعات في بؤرة المواجهة بمعلومات أكثر دقة عند اندلاع أعمال العنف. ولقد أوجدت الاجتماعات الأسبوعية للمتطوعين أيضاً مجموعة مهمة من الأشخاص ممن هم منشغلون بحوار يضم الفريقين. وفيما بدأت هذه العلاقات بالنضوج بدأت الشبكة بمعالجة مشاكل أخرى مشتركة تواجهها الجاليتان بما في ذلك تنشيط المنطقة على المدى الطويل.

إن الاستخدام الموسع لتكنولوجيا الهواتف النقالة له ردود فعل سريعة تجاه الانتهاكات الوشيكّة والمستمرة، وهو يحقق الآن نتائج أكثر من أي وقت مضى. فقد تمكنت الهواتف في إيرلندا الشماليّة من جعل الاتصالات ممكنة حتى في الأحوال التي لم يكن الجانبان فيها في البداية مرتبطين بعلاقات وثيقة إلا أنّهما كانا ملتزمين بإنهاء العنف.

”عندما يتجمع الأطفال عند «بؤر المواجهة»، غالباً ما تنتشر الشائعات حول ما هم عازمون على فعله مما يؤدي في حد ذاته إلى اجتذاب الآخرين للتجمع على الجانب الآخر من بؤرة المواجهة، ولكن عندما يكون باستطاعتك الاتصال هاتفياً بأشخاص على الجانب الآخر والتحقق من أن شيء ما يحدث بالفعل أو لا يحدث فإن ذلك يعني أن باستطاعتك العودة إلى جمهورك والقضاء على الشائعات في مهدها. وقبل أن يتم تأسيس الشبكة كان الأطفال في الجانب التابع لنا عند بؤرة المواجهة يأتون إلينا ويدّعون «بأنهم يقومون بفعل كذا وكذا هناك» أو «أنهم يفعلون ذلك» لم نكن عندئذ نعلم بأي شيء مغاير لتلك الادعاءات، إلا أننا نمتلك الآن وسيلة لمواجهة كل ذلك.“

عضو شبكة هواتف سبرنغ فيلد انتركوميونيتي

ديفيلومنت بروجكت المعروفة الآن بـ

«انتراكشن بلفاست» بايرلندا الشماليّة

يمكن لشبكات الهواتف النقالة أن تكون مفيدة أيضاً في أوضاع أخرى يكون عامل الوقت فيها جوهرياً. فعلى سبيل المثال، أثناء إجراء الانتخابات وعقب تلك الانتخابات مباشرة تصبح عمليات السيطرة على صناديق الاقتراع وفرز الأصوات خطيرة. ولقد تم استخدام شبكات الهواتف النقالة في كينيا بغرض إبقاء الانتخابات نزيهة وعادلة، وبالتالي حماية حق الناس في المشاركة في حكومة بلدهم، وذلك من خلال الإبلاغ عن نتائج فرز الأصوات قبل أن يصبح بالإمكان التلاعب بها.

لقد استخدمت فرق الرصد المستقلة خلال الانتخابات الرئاسية الكينية التي أجريت في 2002 الهواتف النقالة لضمان نزاهة العملية الانتخابية من خلال الإبلاغ الفوري عن نتائج الفرز من مراكز الاقتراع كل على حدة.

وكانت تجري في عمليات الاقتراع السابقة نقل قوائم التصويت فعلياً إلى مراكز الفرز قبل أن يصبح بالإمكان الإعلان عن أية نتائج. وعلى الرغم من قيام مراقبين برصد هذه العملية، كان التأخير الناجم عن ذلك يتيح الفرصة للتزوير أو على الأقل زرع الشكوك باحتمالات التزوير، إلا أن الاتصالات الفورية التي أتاحتها الهواتف النقالة (حيث لا توجد خطوط هاتفية ثابتة في العديد من مراكز الاقتراع الكينية) جعل من الصعب تغيير النتائج. ولقد اعتمدت مجموعتان من قبّل لجنة الانتخابات لمراقبة عمليات فرز الأصوات وهما معهد تعليم الديمقراطية (IED) وبرنامج المراقب المحلي لكينيا (K-DOP). ولقد تم تكليف متطوعي معهد تعليم الديمقراطية بالتواجد في 178 من إجمالي المناطق الانتخابية الكينية البالغ عددها 210، حيث قام المتطوعون باستخدام هواتفهم النقالة بعد أن منحوا مبلغاً يبلغ ألفي شلن كيني (حوالي 26 دولاراً أميركياً). وقام هؤلاء بالاتصال بمكتب معهد تعليم الديمقراطية المركزي للإبلاغ عن عمليات الفرز فور إنجازها. وكانت الأرقام تُنشر فوراً على الإنترنت، وكان المتطوعون يتولون أيضاً الإبلاغ عن أية حالات عنف أو سوء تصرف تحدث، وكانت نتائج معهد تعليم الديمقراطية متوفرة قبل أن يتم الإعلان رسمياً عنها من قبّل لجنة الانتخابات التي تتحكم بها أنظمة أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالإعلان عن النتائج. ولقد استخدم برنامج المراقب المحلي لكينيا أيضاً شبكة من المتطوعين، إلا أن البرنامج لم تكن لديه تدابير موحدة لتسديد المصاريف. وكان موظفو لجنة الانتخابات يقومون بالإبلاغ عن النتائج بواسطة الهاتف مستخدمين لذلك هواتف الأقمار الاصطناعية التي كانت توفرها لهم الحكومة أو هواتفهم النقالة إذا لم تتوفر لهم أية خطوط أرضية.

ولقد ساعدت الشفافية التي أوجدتها الاتصالات السريعة والمستقلة، عبر هذه الشبكات المتعددة، في الحيلولة دون حدوث أعمال شغب كان من المحتمل حدوثها فيما لو ساورت الناس على الجانب الخاسر في الانتخابات أية شكوك حول احتمال حدوث تزوير، فالإبلاغ الفوري للنتائج المتحققة أجبرت المتنافسين الرئيسيين وأنصارهما على قبول النتائج باعتبارها صحيحة.

كيف يمكنك استخدام الهواتف النقالة أو أية أشكال أخرى من التكنولوجيا لتحسين عملك وتمتين حقوق الإنسان؟

ولقد ازداد استخدام الهواتف النقالة بالتأكيد على نزاهة الانتخابات وحماية حقوق الإنسان الأساسية في التعبير عن رأيه من خلال انتخابات حرة وحققية. فحتى الاتصالات السريعة لا يمكنها دائماً تسريع البيروقراطية. وقد لاحظ مراقب في كينيا أنه في الوقت الذي استخدم فيه المراقبون الهواتف النقالة للإبلاغ عن حدوث مشاكل، مثل عدم إدراج ناخبين في القوائم الانتخابية، كان بعض الناخبين يعزفون عن المشاركة بسبب الأنظمة المعقدة المعتمدة للتغلب على المشكلة. واستخدمت الهواتف النقالة في انتخابات أخرى جرت مؤخراً في أنحاء متفرقة من العالم، فخلال انتخابات عام 2000 التي جرت في بيرو قام المراقبون التابعون لمنظمة الشفافية البيروفية (Peruvian Organization Transparencia) باستخدام الهاتف في تحديد النتائج، وتقييم نوعية الاقتراع وعمليات فرز الأصوات ونتائج الانتخابات في كل دائرة انتخابية، وإبلاغها إلى مركز تحليل المعلومات المركزي مستخدمين في ذلك عينة عشوائية من مراكز الاقتراع في كافة أنحاء البلاد.

ولقد جاءت بعض التقارير من مناطق نائية عبر جبال الإنديز وحول الأمازون. ولقد أدت عمليات تحليل المعلومات التي قامت بها منظمة الشفافية البيروفية إلى خلق ضغوط محلية ودولية أجبرت ألبيرتو فوجيموري على قبول النتائج النهائية للانتخابات.

يعرف الناجون أي أسئلة يسألون: أهمية الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان في حالات محاولة التعرف على ضحايا محتملين وإنقاذهم

للاجين من انتهاكات حقوق الإنسان معرفة نادرة بشكل الانتهاكات التي يمكن التعرض لها ومعرفة نادرة أيضاً بالتعرف على تلك الانتهاكات ويمكن استخدام مثل تلك المعلومات للحيلولة دون تعرض الآخرين لنفس المصير. وتدرج منظمة مايتي نيبال (Maiti Nepal) أسماء النساء اللواتي تم تهريبهن عبر الحدود للمساعدة في إنقاذ نساء وفتيات أخريات.

وتعمل منظمة مايتي نيبال على وقف تهريب النساء والفتيات عبر الحدود النيبالية - الهندية وذلك من خلال إجراء مقابلات مع من تبدو منهن ضعيفة ومعرضة للاستغلال. ويبدو أن الأشخاص الذين يجرون المقابلات أقدر على التعرف على الأخريات المعرضات لأوضاع خطيرة، حيث أن الكثير منهن هن من الناجيات من عمليات التهريب عبر الحدود.

ويزيد من عمليات التهريب في نيبال الطلب المتزايد على العاملات في مجال تجارة الجنس في بيوت الدعارة الهندية. ويشكل منع المهريين من اجتياز الحدود إحدى الوسائل لمكافحة هذه المشكلة، إلا أن شرطة الحدود كثيراً ما تفشل في التعرف إلى الضحايا المحتملين، أو أنها تتجاهلهم بالنظر تجاه الناحية المقابلة. وتعمل منظمة مايتي نيبال بصورة وثيقة مع حرس الحدود في إحدى عشرة نقطة عبور، على امتداد الحدود النيبالية، لمواجهة المسافرين الذين يثرون الريبة حيث يقومون بإيقاف كل سيارة أو عربة، فإذا ما كان هناك نساء أو فتيات بصحبة رجال يقوم رجال حرس الحدود باستجواب الرجال فيما يعتمد موظفو منظمة مايتي نيبال إلى استجواب النساء. وتدور الأسئلة في إطار ما يلي: «لماذا أنت ذاهبة إلى الهند؟» و «كم من الزمن مضى على معرفتك بهذا الرجل؟»، وهم أثناء ملاحظتهم لتصرفاتهم وأوضاعهم وطريقة ارتدائهم للملابسهن والمساحيق الموجودة على وجوههن يجبرن النساء أثناء المقابلة عن تجارة الجنس الراجحة في الهند. فإذا ما كانت إجابات المسافرين متناقضة يتم توقيف المهريين من قبل الشرطة، فيما يتم نقل النساء والفتيات إلى منازل عبور آمنة أقامتها المنظمة بالقرب من الحدود، حيث يقدم لهن الطعام والتوعية وإذا ما رغبن في إجراء الفحوصات الطبية والحصول على وسائل لنقلهن إلى قراهن. وفي حالة عدم رغبة الأقارب في استعادة أي منهن، أو كانوا قد شاركوا في أعمال التهريب، تعتمد منظمة مايتي نيبال إلى تقديم المشورة لهن كما توفر لهن تدريباً مهنيًا.

وقد تم إنقاذ المئات من الضحايا المحتملين نتيجة لتطبيق هذا التكتيك، كما تم رفع قضايا ضد المهريين مما يضع ضغوطاً على الإدارات المحلية لاتخاذ إجراءات ضد المجرمين.

وفي الحالات التي تحتوي على تهريب أو عنف أسري أو التحرش بالأطفال أو الإكراه على اامتهان الدعارة، فإن الأشخاص الآتين من الخارج لن يستطيعوا دائماً التعرف على الانتهاكات بالسهولة ذاتها التي يستطيع الضحايا السابقون التعرف عليها. كما وأن الضحايا المحتملين قد يتجاوبوا مع شخص لديه معرفة شخصية بالظروف التي يمرون بها.

ولهذا فإن مشاركة الناجين من الانتهاكات تعتبر مهمة جداً في مجال تطبيق هذا التكتيك. فعندما يرغب الضحايا في منع الانتهاكات المستقبلية، فإن معرفتهم الفريدة بكيفية تنفيذ انتهاكات حقوق الإنسان تصبح نفيسة ولا تقدر بثمن بالنسبة لمن يعملون لوضع حد لتلك الانتهاكات.

ولا يقل التعاون الناجح القائم بين منظمة مايتي نيبال وحرس الحدود في أهميته عن ذلك، بالإضافة إلى ما تبديه المنظمة من اهتمام تجاه عدم إعادة الفتيات إلى الأسر التي تتواطأ في مسألة تهريبهن إلى الخارج.

حماية الحقوق فيما يتعلق بالمهلة الزمنية: إطلاع الضحايا المحتملين على حقوقهم عندما تكون هناك مهلة زمنية يتم خلالها حماية تلك الحقوق.

في بعض الأحيان نجد أن القوانين نفسها تفرض نوافذ عشوائية وقصيرة من الفرص كي يتمكن الأفراد من العمل لحماية حقوقهم. ويستخدم مركز الحقوق المتساوية في السكن [The Center for Equality Rights in Accommodation (CERA)] باونتاريو/ كندا تكتيكاً سريعاً في رد فعله لإبلاغ الناس بحقوقهم والمدة الزمنية المسموح بها للعمل على حماية تلك الحقوق.

ويقوم مركز الحقوق المتساوية في السكن باونتاريو/ كندا بالاتصال بالمستأجرين المهددين بالطرد وإبلاغهم بالمعلومات الضرورية لهم لتجنب هذا الطرد. وبموجب القوانين الكندية فإن الوقت المسموح به للاعتراض على الطرد هو خمسة أيام، في الوقت الذي لا يملك الكثير من الناس المعلومات أو الإمكانيات للعمل بسرعة كافية للحيلولة دون تنفيذ أمر الطرد.

وفي 1998، تم استصدار قانون في أونتاريو يسمح للمالكين برفع قيمة الإيجار إلى مستوى الأسعار السائدة في السوق عندما تصبح الوحدة السكنية شاغرة، مما أعطى المالكين حافزاً لطرد المستأجرين وبخاصة في المجتمعات ذات المعدلات المنخفضة من توفر المساكن الشاغرة. وهناك حوالي ستين ألف شخص تقريباً يعانون من الطرد في أونتاريو سنوياً. ولقد قام مركز الحقوق المتساوية في السكن بتقديم عريضة إلى محكمة استئجار المساكن بأونتاريو للحصول على قوائم بأسماء المستأجرين الذين يواجهون الطرد. ويتسلم المركز القوائم المطلوبة شريطة المحافظة على خصوصية المستأجرين. ويقوم المركز بإرسال رزمة تتضمن معلومات لكل ساكن قام المالك بتقديم طلب لاستصدار أمر بطرده. ويبي ذلك قيام المتطوعين بالمتابعة، من خلال إجراء اتصال هاتفي، لإبلاغ السكان بأن المالكين قدموا طلبات لإخلائهم من المسكن لبحث الخيارات المتاحة لهم وتحويلهم إلى الوكالات المختصة. ويقومون أيضاً بالاستفسار من السكان عن الأوضاع التي أدت إلى طردهم، والتي توفر معلومات مهمة حول الأسباب الكامنة وراء افتقاد الأمن السكني، والتي يمكن للمركز والمنظمات الأخرى استخدامها لمنع المشكلة من الحدوث بالدرجة الأولى. ويعمل مركز الحقوق المتساوية في السكن على الوصول إلى حوالي خمسة وعشرين ألف شخص سنوياً. وعقب البدء في تطبيق البرنامج انخفضت معدلات الطرد لمن اتصل بهم المركز هاتفياً بأكثر من 20 في المائة. وعلى أي حال ومنذ مارس/ آذار 2003 لم يتمكن المركز من مواصلة مشروع منع الطرد بسبب قرار لجنة حماية الخصوصية التي منعت بموجبه إفشاء أية معلومات تتعلق بالطرد، إلا أن المركز الآن بصدد استئناف هذا القرار.

هل يحتاج نضالكم إلى شبكة رد سريع؟ وإذا كان الرد بالإيجاب ما هو نوع الشبكة التي قد تكون مفيدة؟

وفي الوقت الذي تمنح فيه قوانين الإسكان في أونتاريو الحق للسكان بالاعتراض على قرارات طردهم، إلا أنه من غير المتاح توفير المعلومات اللازمة لجميع المستأجرين لحماية هذه الحقوق خلال الفترة الزمنية المسموح بها. ويساعد تكتيك مركز الحقوق المتساوية في السكن في إيصال تلك المعلومات للسكان في الوقت المناسب ليتمكنوا من استخدامها.

ولقد كان المركز بحاجة للحصول على قائمة تتضمن أسماء الأشخاص الذين يواجهون الطرد، كما وأن التحدي في قضايا أخرى قد يكون الافتقار إلى تلك المعلومات. وعلاوة على ذلك؛ فإنه ليس بالإمكان الاتصال بجميع السكان عن طريق الهاتف، كما وأن هناك أناساً لا يرغبون أو لا يستطيعون بذل الجهود المطلوبة للكفاح من أجل الدفاع عن حقوقهم.

المهارات اللازم توفرها في السكان المهددين للمخاطر: استخدام التقنيات التعليمية غير الرسمية لتزويد السكان المهددين للخطر بالمهارات المطلوبة للازدهار في اقتصاد متغير.

في منغوليا، في عام 1990، كما هو الحال لدى الكثير من المجتمعات الأخرى التي تمر بدور التطور، يهدد التحول من اقتصاد تديره الدولة إلى اقتصاد السوق بترك النساء (ونتيجة لذلك الأطفال) في مؤخرة المجتمع مما يعرضهن للفقر والجوع وسوء المعاملة. ولقد سعى مشروع غوبي إلى إيصال المعلومات التي تحتاجها النساء في المناطق الريفية المعزولة لتمكينهن من النجاح في ظل نظام اقتصادي ناشئ.

ولقد استخدمت الحكومة المنغولية أدوات التعليم غير الرسمية، كالراديو والمواد المطبوعة وزيارات المدرسين، للوصول إلى نساء غوبي المهمشات والمعرضات للإساءة لتعليمهن مهارات جديدة تمكنهن من البقاء داخل اقتصاد السوق. وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، في 1991، انتهى أيضاً اقتصاد منغوليا المركزي الذي تديره الدولة. ولقد أصبح الناس الذين أمضوا حياتهم كلها في المزارع الجماعية مسؤولين عن الحصول على قطعان مواشيهم وعن إنتاج وتسويق بضائعهم وخدماتهم. وكان الكثير من هؤلاء يفتقرون للمهارات أو الإمكانيات المادية للقيام بذلك.

وكانت النساء البدويات في صحراء غوبي، وهي منطقة معروفة بطقسها السيئ وعدم توفر أنظمة اتصالات ونقلات فيها، معرضات للمخاطر. فبدون التجارة والمهارات التجارية كانت النساء وأطفالهن عرضة لمخاطر الفقر وسوء التغذية واحتمالات العنف والاستغلال وسوء المعاملة. ولقد شكلت الدولة مشروع نساء غوبي، ودعت جميع النساء في صحراء غوبي إلى عقد ندوة لتنظيم المجتمع لبحث الوسائل الممكنة لمعالجة المشكلة. ولقد قررت المجموعة بأن النساء اللواتي لديهن ثلاثة أطفال على الأقل يجب أن يعطين الأولوية القصوى، وأن البرامج الإذاعية، مصحوبة بتقنيات تعليمية غير رسمية أخرى، هي الطريقة المثلى للوصول إليهن (ويشير التعليم غير الرسمي إلى برامج التعليم غير الإلزامية التي تتم خارج المدرسة).

ولقد وفرت البرامج الإذاعية معلومات عن مهارات التجارة (كإنتاج الصوف وتنقية وبر الجمال وصنع اللباد والأسرجة والملابس التقليدية)، كما وفرت معلومات حول مهارات التعامل التجاري (كالتفاوض حول الأسعار والتخطيط) وحول قضايا صحية (كالتخطيط الأسري والنظافة والتغذية والإسعافات الأولية). وكانت هذه البرامج تُبث مرتين أسبوعياً، وفي الأوقات التي يحتمل أن تكون لدى معظم النساء الفرصة للاستماع إليها، وهي في العادة فترات المساء. وكانت شرائط الكاسيت متوفرة في مراكز التعليم المحلية لكل من لا تتاح له فرصة الاستماع للبرنامج. وكانت المواد المصاحبة تنتج للاستعمال مع البرامج الإذاعية، وكان المدرسون الزائرون يقومون بالتحقق من تقدم النساء في هذا المجال كما كانوا يقدمون لهن مواد تكميلية.

ولقد نجح أسلوب التعليم غير الرسمي في تعبئة النساء كي يسيطرن على مستقبلهن الاقتصادي، حيث قمن بتنظيم أسواق محلية والبدء بمشاريع تعاونية عبر المجتمعات، وشجعن على توسيع المشروعات بحيث تشمل أزواجهن وأطفالهن.

كيف يمكن استخدام التعليم غير الرسمي في تعزيز حقوق الإنسان في مجتمعك؟

في هذه الحالة تم استخدام تكتيك بناء المهارات لضمان الحقوق الاقتصادية، إلا أنه يتم استخدام برامج تعليمية مماثلة للوصول إلى التجمعات السكانية في المناطق النائية فيما يتعلق بقضايا أخرى أيضاً.

إن من الأمور الحيوية أن نلاحظ بأن الموظفين العاملين في مشروع نساء غوبي أخذوا في اعتبارهم أسلوب حياة النساء اللواتي كانوا يحاولون الوصول إليهن وثقافتهن عندما كانوا يصممون برامجهم ويختارون وسائل إعلامهم.

توفير المعلومات والمهارات اللازمة للمطالبة بالحقوق: تمكين الناس من استخدام النظام القانوني لممارسة حقوقهم.

كثيراً ما تكون الضمانات الدستورية لحقوق معينة غير متمتعة بحماية القانون، أو غير مطبقة في الواقع. وتعطي منظمة «أمهات جنود سانت بطرسبرغ» الناس ما يحتاجون إليه من المعلومات والمهارات للمطالبة بحقوقهم الدستورية في عدم الانتظام في الخدمة العسكرية، أو عدم العودة إلى الوحدات العسكرية التي عانوا فيها من سوء المعاملة.

وتعمل منظمة أمهات جنود سانت بطرسبرغ على تثقيف المجندين وأفراد أسر الجنود الروس وتوعيتهم بحقوقهم القانونية، بحيث يمكنهم ممارستها بفعالية.

ويتعين على جميع الشباب في روسيا الانخراط في الخدمة العسكرية. وفي الوقت الذي يعفي فيه قانون عام 1933 الرجال من الخدمة العسكرية لأسباب صحية، أو أسباب متعلقة بالمصاعب الحياتية (كأن يكون الأبوان متقاعدین أو مريضين أو أنهم ما زالوا في المدرسة)، تعتمد لجان التجنيد بصورة منتظمة إلى خرق هذا القانون.

ولقد قامت منظمة أمهات جنود سانت بطرسبرغ بتوثيق حالات أُجبر فيها شباب، يعانون من مشاكل جسدية أو نفسية توجب إعفاءهم من الخدمة العسكرية، على أداء الخدمة الإلزامية. وكان من المؤلف قيام لجان التجنيد بالتعاون مع الشرطة بشن حملات في الشوارع والمدارس وغرف النوم، وحتى القيام بعمليات تفتيش من بيت إلى بيت لإلقاء القبض على المطلوبين للتجنيد.

و يضطر الشباب فور انضمامهم للجيش للتكيف مع ظروف مريعة، بما في ذلك الإذلال وأحوال معيشية دون المستوى وعمليات ضرب وتعذيب ليلية.

ففي مدرسة حقوق الإنسان التي تديرها أمهات الجنود، المعروفة باسم «دعونا نحمي أبناءنا»، يتم تعليم التلاميذ كيفية الاستفادة من القوانين التي تحمي حقوقهم. ويتم أيضاً تشجيعهم على الاعتقاد بأن باستطاعة القانون حمايتهم ودعم بعضهم لبعض، ومساعدة الواحد منهم للآخر للتعامل مع مخاوفهم.

وتعقد جلسات التدريب مرة واحدة في الأسبوع وتستمر الواحدة منها مدة ثلاث ساعات. وتشمل هذه الجلسات تدريباً محدداً على كيفية كتابة البيانات للسلطات، بالإضافة إلى تقمص الأدوار ومناقشات تتعلق بالقانون وبحقوق الإنسان.

ويتم أيضاً نشر دليل واحد كل عام. ويستطيع معظم الناس الحصول على توثيق من أطباء مدنيين لتقديمها للأطباء العسكريين.

وتتابع «أمهات الجنود» بمشاركة عشرة موظفين ومثلهم من المتطوعين الروس والأجانب هذا الأمر من خلال الاستبيانات، كما تحتفظ بملف لكل شخص ومنطقة. ويتم الطلب من المشاركين الذي ينجحون في الحصول على إعفاء التحدث للجتماعات التي تأتي بعدهم. ولقد شارك حوالي مائة وعشرين ألف شخص في جلسات التدريب على مدى اثني عشر عاماً، كما تمكن حوالي تسعين ألف شخص من حماية حقهم القانوني بعدم الخدمة في الجيش، فيما نجح حوالي خمسة آلاف شخص كانوا قد عذبوا في الجيش بسبب مساعيهم الرامية إلى عدم العودة إلى وحداتهم العسكرية.

ففي الوقت الذي توجد فيه في روسيا، من الناحية النظرية، ضمانات دستورية للشباب الذين يخشون سوء المعاملة أو الأشخاص الذين أسيت معاملتهم أثناء الخدمة إلا أن الافتقار للمعلومات والخوف من استخدام النظام القانوني (وهو نظام لم يكن من الشائع اللجوء إليه من قبل الأفراد) يقيهم بعيداً عن الاستفادة من هذه الحقوق. وتتولى (أمهات الجنود) توفير المعلومات المتعلقة بهذه الحقوق والمهارات ككتابة الرسائل وتقديم الإرشاد من خلال نظام قانوني.

في كوريا الجنوبية، تشجع حكومة سول موظفيها على التصرف بنزاهة من خلال مشاركة المعلومات المهمة مع أي شخص لديه اتصالات عبر الإنترنت.

لقد أوجدت بلدية سول بكوريا الجنوبية قاعدة معلومات على الإنترنت لزيادة شفافية الحكومة. وتسمح منظمة (OPEN) وهي (Online Procedure Enhancement for Civil Applications)، أي منظمة تعزيز إجراءات الإنترنت من أجل تقديم الطلبات المدنية، تسمح لسكان المدينة برصد تفاصيل الطلبات المدنية المتعلقة بسبعين من مهام البلديات الحكومية تم التعرف عليها باعتبارها الأكثر عرضة للفساد، بما في ذلك مشاريع الإسكان والإعمار والتنظيم البيئي والتخطيط الحضري.

وقبل إنشاء (OPEN)، لم يكن باستطاعة مقدمي طلبات الحصول على تصاريح أن يروا كيف يتم إنجاز طلباتهم. كانت العملية معتمدة لشفافية مما يسمح لموظفي الحكومة الفاسدين بطلب رشوة كي يقوموا بتسهيل إجراءات الموافقة على الطلب. أما الآن وعندما يتسلم الموظفون أو يحدثوا أية طلبات، فإنهم يقومون بتعبئة نماذج إدخال معلومات موحدة يتم استخدامها من قبل كل دائرة لتحديث قاعدة المعلومات على الإنترنت. ويمكن لمقدمي الطلبات من خلال قاعدة المعلومات معرفة الشخص الذي لديه طلباتهم ومتى يمكنهم استكمال العملية، وكذلك أسباب التأخير والأسباب وراء رفض الطلب فيما لو حدث ذلك.

ولقد تم إنشاء (OPEN) بالاتفاق مع مبادرات أخرى لمكافحة الفساد، بما في ذلك وضع عقوبات أشد ضد الموظفين الذين يقبلون أو يحاولون الحصول على رشاوى، وكذلك بطاقة تقرير فساد موجه إلى رئيس البلدية، وخط هاتف يمكن للمواطنين استخدامه لإبلاغ مكاتب رئيس البلدية بقضايا الفساد وتداول (تحريك) الموظفين ما بين مختلف الدوائر لمنع المحسوبية. ويتلقى موقع (OPEN) حوالي 2500 بلاغ يومياً. ولقد ذكر مسح أجرته بلدية سول أن 78.7 في المائة من المواطنين يعتقدون بأن (OPEN) تقوم بالحد من الفساد الحكومي بشكل فعال. وبدأت الحكومة مؤخراً بنشر معلومات تتعلق بحوالي خمس وثلاثين لجنة حكومية مما يعني أن باستطاعة المواطنين أيضاً رصد إدارة اللجان من خلال نظام (OPEN). وفي الوقت الذي تخدم فيه (OPEN) عملية منع الفساد في مجال طلبات الأفراد للحصول على خدمات حكومية، فإنها تعتبر أيضاً وسيلة من وسائل التدخل على مستوى أوسع حيث أنها تسعى إلى وضع حد لما يجري من فساد. وكان أحد عوامل نجاح النظام هو المشاركة الفعلية من قبل مكاتب رئيس البلدية ودعمها المستمر لتلك الجهود. فلولا هذا الدعم من قبل أشخاص مرموقين يتمتعون بالشرعية العامة لكان من الصعب على نظام مثل (OPEN) وضعه موضع التطبيق. ويزيد من نجاح هذا التكتيك المضاد للفساد استخدام الإنترنت على نطاق واسع داخل البلد.

إزالة إمكانية حدوث الانتهاكات

هناك في الكثير من الأحيان نموذج لانتهاكات حقوق الإنسان، وهي انتهاكات تحدث في أماكن يمكن التنبؤ بها وفي ظل ظروف يمكن التكهّن بها أيضاً. إن التعرف على هذه النماذج وإحباطها يمكن أن يكون المفتاح لحماية حقوق الإنسان. فإذا ما عرف بأن التعذيب هو مشكلة من مشاكل السجنون فإن إبقاء الناس خارج السجنون قد يؤدي إلى منع التعذيب.

وإذا ما استطاعت حكومة ما تقليص حرية الفكر من خلال مصادرة المعلومات الشخصية فإن التأكد من وجود سجلات قليلة بالدرجة الأولى قد يمنع مثل هذا فقدان الحرية. إن التكتيكات المستخدمة في هذا الجزء قد تم استخدامها لمنع انتهاكات ومشاكل حقوق الإنسان من خلال جعلها مستحيلة، إذ أن بالإمكان تحقيق ذلك ببساطة عن طريق إزالة أية إمكانية لحدوث الانتهاكات.

عندما تغلق الأعمال التجارية وتختفي الوظائف تبرز مخاطر وقوع الأفراد والأسر والمجتمعات في فقر. فأتناء التدهور الاقتصادي الذي شهدته الأرجنتين مؤخراً أغلقت الكثير من الأعمال التجارية هناك أبوابها أو أعلنت إفلاسها.

حاول العمال في الأرجنتين الحيلولة دون خسارتهم لوظائفهم من خلال رفضهم التوقف عن العمل عندما يعلن أصحاب العمل الإفلاس. وتم إنقاذ حوالي مائتي مصنع استعادت عافيتها بجهود العمال الذين يستخدمون قانون نزع الملكية، المعروف لدى القلائل، لمنع الدائنين من نقل المعدات والسعي لوضع المصانع تحت الحراسة القضائية. وتتراوح تلك الأعمال التجارية ما بين مصانع لإنتاج الآيس كريم والمنتجات المعدنية وفنادق من فئة أربع نجوم وأحواض لبناء السفن.

لقد عانت الأرجنتين التي كانت توصف في الماضي بأنها «معجزة اقتصادية» من انكماش اقتصادي في أواخر التسعينات من القرن الماضي، مما دفع الكثيرين من الأرجنتينيين إلى الوقوع في أحضان الفقر. ولقد نشأت على الفور حركة احتلال المصانع لتتجاوب مع التراجع الاقتصادي الذي شهدته البلاد، حيث تُبنى هذا الأسلوب نموذجاً عاماً. أولاً: يواجه العمل الإفلاس أو يهجره القائمون عليه وهنا يستولي العمال على العمل، ويقومون بإدارته بأسلوب تعاوني يمنع الدائنين من إزالة الآلات في الوقت الذي يسعون فيه إلى الحصول على حكم قضائي يمنحهم حق الاستمرار في العمل تعويضاً لهم عن أجور سابقة لم تُدفع لهم. ويتم استصدار مثل هذا الحكم طبقاً لقانون كان يسمح للحكومات المحلية بالاستيلاء على الممتلكات لمصلحة مشروعات لها صفة الأشغال العامة. ويتعين على العمال الموافقة على أن يدفعوا للمالكين القيمة العادلة للموجودات خلال فترة معينة من الوقت، وأن يدفعوا لأنفسهم ما يستحقونه فقط في حال تحقيقهم لأية أرباح.

ولقد تم إنقاذ أكثر من عشرة آلاف وظيفة بموجب هذا التكتيك، كما وأن العمال في العديد من المصانع التي بدأت باسترداد عافيتها هم الآن في سبيلهم لامتلاك موجودات الأعمال التي استولوا عليها. ولقد نشأ استخدام قانون نزع الملكية لتبرير هذا الاستيلاء بسبب اليأس، إلا أنه رغم ذلك كان لهذا القانون القدرة على أن يفعل أكثر من مجرد إبقاء العمل مفتوحاً. لقد كانت خطوة باتجاه الحيلولة دون امتداد الفقر ليشمل مجتمعات هشة وتجاه رفع مستويات المعيشة وهو تعبير عن الحق في العمل وحماية المرء لمصادر رزقه وفقاً لما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وساطة المجتمع: إيجاد آليات بديلة لحل النزاعات للحيلولة دون تدخل الشرطة التي تمثل متتهكين محتملين.

ينشأ هذا التكتيك من الفكرة القائلة أنه بإمكاننا إبقاء الناس خارج مراكز الشرطة وبالتالي إبعادهم عن التعذيب، وذلك من خلال التوسط في النزاعات بعيداً عن النظام القضائي.

وكبديل للنظام القضائي الجنائي أوجد مركز ضحايا التعذيب في نيبال (CVICT) عملية لوساطة المجتمع تمكن بعض الناس من البقاء بعيداً عن الاعتقال غير المبرر، وجرّهم إلى مراكز الشرطة حيث يتعرض ستون في المئة من المعتقلين للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف.

ولقد قام مركز ضحايا التعذيب (CVICT) بأبحاث تناولت أنواع النزاعات التي تحدث، تلاها عقد دورة لقيادة المجتمع، بما في ذلك النساء والداليت (من طبقة المنبوذين)، حول تسوية النزاعات بأسلوب وساطة المجتمع على أساس الحقوق. وتوجد وساطة المجتمع من أجل النزاعات التي لا تدخل ضمنها الجرائم العنيفة كما وأنها تنطبق على الجميع بغض النظر عن السن أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو التحديد الطبقي الاجتماعي لدى الهندوس. ولقد عقد مركز ضحايا التعذيب (CVICT) اجتماعات جماهيرية في كل مجتمع من أجل توظيف مديريين. وقد طلب المركز ترشيح أشخاص لهذه المهمة حيث خضع المدربون إلى تدريب تركز حول حقوق الإنسان. وتمكن الكثير ممن لعبوا دوراً في التوسط في النزاعات من الاستفادة من مهاراتهم الحالية، كما قاموا بتدريب آخرين على المستوى المحلي. ويشكل هؤلاء الناس اللجان التي تتوسط في النزاعات الدائرة على المستوى المحلي. وتتكون هذه اللجان من 30 في المئة من النساء على الأقل، كما تضم ممثلاً واحداً على الأقل من الأقليات العرقية في المجتمع. وتكون الخطوات والقواعد الخاصة بالوساطة واضحة للغاية، بدءاً من وجود طلب للوساطة يشمل أيضاً تمثيلاً ذاتياً لكلا الطرفين.

وخلال جلسة الوساطة يتم وضع ما بين خمسة وتسعة وسطاء مديريين بين الأطراف المتنازعة التي بإمكانها أيضاً إحضار آخرين لمساندتها. وتقوم لجنة الوساطة بشرح هيكل عملية الوساطة، كما تقوم الأطراف المعنية ومن يساندها بالإدلاء بأقوالها فيما يتعلق بالقضية. ويعمد الوسطاء إلى فتح باب النقاش أمام أطراف النزاع حول الاختيارات الممكنة للتوصل إلى اتفاق. وبشكل عام تصدر الحلول بهذا الشكل من جانب أطراف النزاع ومن المجتمع، إلا أن لدى الوسطاء السلطة أيضاً لأن يقرروا إجراء تحقيقات أخرى، أو اتخاذ إجراء قانوني إذا اقتضى الأمر. ويجوز للوسيط اتخاذ قرار برفع قضية نيابة عن أحد الأطراف مما أسفر عن رغبة الأثرياء بالاندماج في العملية. ويجرز نظام الوساطة في المحافظات الثلاث التي تم تطبيقه فيها تقدماً فيما يتعلق بتحقيق العدالة وديناميكية السلطة، كما وأنه يخفف بشكل كبير من عدد المعتقلين. ففي السنة الأولى تم حل ثلثي القضايا من خلال الوساطة، فيما تم تحويل الثلث الباقي إلى مراكز الشرطة والمحاكم. ولقد تمكن مشروع مركز ضحايا التعذيب (CVICT) لوساطة المجتمع من حل عدد كبير من النزاعات المحلية، كما تمكن من خلق الوعي بحقوق الإنسان والحد من النزاعات بين الأسر والجيران. ويعمل المركز حالياً على توسعة المشروع ليشمل اثنتي عشرة محافظة في نيبال بحيث يتمكن ثلث سكان البلاد من الاستفادة من هذا المشروع.

وحيث إنه كثيراً ما يتم استخدام التعذيب في نيبال كأداة للاستجواب فإن الوساطة تشكل أسلوباً ناجعاً لمنع التعذيب، وذلك من خلال إبقاء الناس خارج مراكز الشرطة. وهناك فوائد أخرى مهمة لهذا التكتيك، حيث إنه يزيد من إمكانية الوصول إلى العدالة من جانب الأشخاص الذين قد لا يكون أمامهم سبيل آخر لحل نزاعاتهم، أو رفع شكاوى ضد الأثرياء، كما وأن هذا التكتيك يدرّب السكان المحليين على تولي أو توسعة أدوارهم القيادية داخل مجتمعاتهم.

”إنني جئت من قرية يعمل فيها الكثير من زملائي على مستوى القرية. ويشكو الناس دائماً من الوقت الطويل الذي يستنزفه حل النزاعات. وعندما يتمكن الناس من حل نزاعاتهم بهذه الطريقة فإن ذلك يساعد في منع حدوث التعذيب، كما وأنه يمنح الناس وقتاً أطول لممارسة النشاطات التنموية.“

بهوغندراشارما، مركز ضحايا التعذيب، نيبال

التخلص من السجلات: حماية حرية الفكر والحق في التمتع بالخصوصية من خلال إتلاف السجلات التي قد تطالب بها الحكومة.

في الولايات المتحدة، تقوم منظمة وطنية مهنية ببذل المزيد من الجهود للحيلولة دون حدوث انتهاكات محتملة لحقوق التمتع بالخصوصية وحرية الفكر، وذلك من خلال التأكد بالاحتفاظ بأقل عدد ممكن من السجلات.

فمن ناحية تقليدية منع أمناء المكتبات في جميع أنحاء الولايات المتحدة فرض قيود على حرية الفكر، وذلك من خلال قيامهم بإتلاف سجلات المكتبات غير الضرورية في أسرع وقت ممكن. وقد استخدمت جمعية المكتبات الأمريكية (The American Library Association ALA) - وهي أكبر جمعية من نوعها في العالم وتضم 64000 عضو - نفوذها لدى الأعضاء لمقاومة أية تغييرات قد يتم إدخالها على القانون الفيدرالي للحد من الحماية التي تتمتع بها سجلات المكتبات.

وهناك ثمان وأربعون ولاية لديها قوانين حول الكتب، وهي قوانين تفرض السرية على سجلات المترادين الدائمين للمكتبات. وعلى أي حال، فإن قانون «المحب لوطنه» الأمريكي لعام 2001 (Patriot Act) يخوّل بالتحديد الموظفين الاتحاديين المسؤولين عن تطبيق القانون بالبحث في سجلات المكتبة وأجهزة الكمبيوتر العامة لمعرفة الكتب التي يقرأها المترادون الدائمون للمكتبات، والمواقع التي يزورها هؤلاء على الإنترنت، كوسيلة من وسائل مكافحة الإرهاب. وتجاوباً مع قانون «المحب لوطنه»، تعتمد المكتبات إلى مراجعة سياساتها في مجال الإبقاء على السجلات من أجل التأكد من أن السجلات غير الضرورية يتم التخلص منها في أسرع وقت ممكن. ولقد وضعت جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) خطوطاً عريضة تتضمن توصيات للتخفيف من سجلات المترادين الدائمين للمكتبات والتخلص من جميع السجلات حالما تصبح غير مفيدة. ويتمتع أمناء المكتبات في كافة أنحاء الولايات المتحدة بدعم منظمة وطنية قوية تقف خلفهم عندما يختارون إتلاف سجلات الزوار الدائمين، وهي خطوة لا تخرج إطلاقاً عن حدود ما يسمح به القانون.

وتستخدم جمعية المكتبات الأمريكية وهي منظمة وطنية قوية إجراءً بسيطاً للمقاومة، كما وأن هذا الإجراء فيما لو طُبّق في كافة أنحاء الولايات المتحدة سيصبح أمنياً نسبياً بالنسبة للأفراد من أمناء المكتبات. وباستخدام تعابير أكثر قمعية فإن هذه المقاومة على الرغم من أنها قانونية تماماً قد تؤدي إلى ممارسات انتقامية.

نشر المعرفة عن السكان الأصليين على الإنترنت: حماية الحقوق الثقافية والاقتصادية للسكان الأصليين من خلال تسجيل المعرفة التراثية البيئية التقليدية.

اكتشف العديد من جماعات السكان الأصليين لبلد ما أن أسلوبهم في الحياة قد تلاشى إلى حد كبير نتيجة لقيام شركات خاصة بتسجيل معرفتهم التراثية التقليدية الماثورة في سجل براءات الامتياز. وتسعى إحدى المنظمات العلمية الوطنية إلى وقف حدوث مثل هذه الممارسات.

لقد أوجد برنامج العلوم وحقوق الإنسان للجمعية الأميركية لتقدم العلوم (AAAS) قاعدة معلومات يمكن تتبعها على الإنترنت حول المعرفة التراثية البيئية التقليدية الماثورة وذلك للحيلولة دون قيام شركات خاصة باحتكار حق الامتياز لمثل تلك المعرفة. وتوجد قاعدة معلومات المعرفة البيئية التراثية للفنون السابقة (T.E.K.*P.A.D) على الموقع الإلكتروني: ip.aas.org/tekipad.

ولقد قام السكان الأصليون في جميع أرجاء العالم بزراعة النباتات بصورة منتظمة، كما طوروا أساليب لاستخدامها من أجل مصلحة مجتمعاتهم. وفي بعض الحالات قامت شركات في العالم المتقدم بادعاء حق الامتياز لهذه المعرفة دون أن يحصلوا على موافقة المجتمعات المعنية نفسها. ويسمح حق الامتياز لحامله باستخدام وبيع موضوع الامتياز لفترة معينة من الزمن دون الالتزام بمشاركة المجتمعات ذات الصلة في الأرباح. وقد ينجح حامل حق الامتياز في بعض الحالات في منع المجتمعات من استخدام المعرفة الخاصة بهم أو الاستفادة منها. وتساعد قاعدة المعلومات في وضع نهاية لمثل هذه الممارسات من خلال جعل المعلومات الخاصة بالسكان الأصليين متوفرة في المجال العام بحيث يتم التعريف به كفن سابق. ويمكن تسجيل حق الامتياز لاختراع محدد فقط إذا كان جديداً ومفيداً ولا يوضح ما إذا كان قد تم نشر الاختراع أو المعرفة في مكان ما - وهو ما يسمى في أحد صيغته بالفن السابق - بحيث يصبح بالبرهان غير جديد. ولقد كانت المعرفة التقليدية الماثورة هشّة أمام الشركات الأجنبية بسبب ندرة نشرها في أي مكان، أو بسبب إهمالها في الغالب إذا ما تم نشرها.

إذا ما تم إضافة المعلومة إلى قاعدة البيانات فإنه يصبح من الأسهل تتبعها من جانب مكتب الامتياز والعلامات التجارية الأميركي (USPTO)، وغيره من سلطات الامتياز، خلال عمليات البحث عن الفنون السابقة. ويقوم برنامج حقوق الإنسان للجمعية الأميركية لتقدم العلوم (AAAS) بأبحاث نشطة حول المعرفة التراثية التي لا تتمتع بالحماية والتي تقع في مجال المعرفة العامة، ثم يقوم بإضافتها إلى قاعدة البيانات لإضفاء المزيد من الحماية عليها. وتسمح قاعدة معلومات المعرفة البيئية التراثية للفنون السابقة (T.E.K.*P.A.D) للناس أيضاً بإدخال قيود جديدة، إلا أنه يتعين على الأشخاص الذين يقدمون مثل هذه القيود أن يثبتوا بأن لديهم موافقة مسبقة على ذلك من مجتمعاتهم. ويشجع برنامج العلوم وحقوق الإنسان للجمعية الأميركية لتقدم العلوم (AAAS) المجتمعات على استكشاف القضايا المرتبطة بالخيارات المختلفة، بما في ذلك التقدم بطلبات للحصول على براءات اختراع قبل أن يضيفوا معارفهم لقاعدة البيانات. ويتوفر كتيب لمساعدة المجتمعات في تقييم خياراتهم على الموقع الإلكتروني: shr.aas.org/tek/.

وتعمل قاعدة (T.E.K.*P.A.D) حالياً على حماية 30,000 نوع من النبات تجري زراعتها وإدارتها من قِبَل مجتمعات السكان الأصليين من الاستغلال الناجم عن براءات الاختراع.

وعندما يتم السماح للشركات الخاصة بحمل براءات اختراع تتعلق بالمعرفة التراثية، التي قد تشكل قاعدة لوسائل المعيشة لبعض المجتمعات، فإن هذه المجتمعات قد تفقد حقوقها الثقافية والاقتصادية. وعندما يصبح من المحظور عليهم استخدام تلك المعرفة أو يفرض عليهم دفع عائدات مالية فإن وسائل معيشتهم وتراثهم قد يتعرضان لدمار لا يمكن إصلاحه. ويساعد تكتيك التسجيل والنشر على منع حدوث مثل هذا الدمار.

ومن الأمور المثيرة للاهتمام استخدام التكنولوجيا لحماية حق السكان الأصليين في الاستفادة من المعرفة التي تعود في بعض الحالات إلى مئات أو آلاف السنين الماضية. ولقد تم استخدام قواعد البيانات في بعض الحالات أيضاً لزيادة الوعي بالانتهاكات المختلفة كمستويات التلوث العالية في المناطق الفقيرة، أو الفساد المستشري، أو ممارسة الضغط لإدخال تغييرات سياسية.



تكتيكات التدخل

تكتيكات التدخل

واتاني الحظ بأن أكون واحداً ممن انشغلوا في عدة حملات للتدخل نيابة عن ضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان. لقد راقبت الكثير من الحملات الأخرى الناجحة في كافة أرجاء العالم. ففي أواخر الثمانينات من القرن الماضي ساعدت في إطلاق راغمارك (Rugmark)، وهو أول جهد بذل من أجل إحباط اللجوء إلى عمالة الأطفال في صناعة السجاد وذلك من خلال لصق رقعة اختيارية. ولقد أنقذت منظمتا بشبان باشاوا أندولان / والاتلاف الجنوب آسيوي حول عمالة الأطفال Bachpan Bachpan BachaoAndolan (BBA)/South Asian Coalition on Child Servitude (SACCS) أكثر من 65000 طفل من براثن العبودية وأعدت تأهيلهم كما قامت المنظمة باستقطاب اهتمام العالم تجاه القضية من خلال المسيرة العالمية للتبديد بعمالة الأطفال التي نظمت في 1998.

وفي كافة أرجاء العالم تمكنت عدة حملات شنها المستهلكون/ بما في ذلك حملة مستهلكي السجاد وحملة الملابس النظيفة وحملة الكرة المخالفة لقواعد اللعبة (Foul ball)، من إظهار قوة المستهلكين في مجال المساعدة في وضع حد للانتهاكات. وفي الوقت نفسه أظهرت الحملات التي تم شنها على المستوى الشعبي - لإرساء الحقوق العمالية وتحقيق بيئة نظيفة في أميركا اللاتينية على سبيل المثال وإرساء حقوق المرأة في إفريقيا - وجود معارضة لاستمرار الانتهاكات، كما نجحت في وضع حد لقدرة مقترفي تلك الانتهاكات على المضي قدماً في غيرهم.

إن العامل المشترك في تلك الحملات هو أنها تنشأ على مستوى سكان الريف ممن لديهم الأفكار الرئيسية في مجال السياسة. ففي الوقت الذي تتزايد فيه أعداد وامتداد الأنظمة والقوانين فإن الناس ما زالوا يعيشون في الظروف نفسها أو في ظروف أسوأ ما تكون فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فالحقيقة أننا لا نستطيع أن نرسي دعائم حقوق الإنسان من خلال القوانين فقط، فالناس على الأرض يحتاجون إلى التدخل عندما تصبح تلك الحقوق عرضة للهجوم أو عندما يجري ارتكاب تلك الانتهاكات.

وسوف تقرؤون في هذا الفصل عن أفراد ومنظمات عملوا على إيقاف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من خلال حملات كهذه، ومن خلال تكتيكات أخرى مبتكرة. إنني آمل أن يوحى هذا إليكم كما أوحى لي بأن نستمر في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

كايلاش ساتيارثي

(رئيس)

Global March Against Child

(South Asian Coalition and Child Servitude (SACCS

Global Campaign for Education

نيودهي / الهند

لقد تم استخدام التكتيكات الواردة هنا من أجل التدخل في حالات تتضمن انتهاكات مستمرة وعدم اعتراف بحقوق الإنسان. ولهذا السبب فإنها أصبحت من بين أشد التكتيكات تحدياً وأكثرها إلهاماً، فالناس هنا يعملون في ظل أوضاع تخيم عليها الأزمات، وهم يقاتلون قوة ضاربة بجذورها في الأرض حيث يحاولون أن يقلبوا الأوضاع القائمة، كما وأنهم يتحدون العقائد والآمال التي حملها الناس طويلاً، وهم في الوقت نفسه يضعون علامات استفهام حول العادات والأعراف المحلية، وهم يقفون أيضاً في وجه الفساد والانتهاكات التي أصبحت مقبولة كتقاليد ثقافية.

وفي أحيان كثيرة فإنهم يعملون من قاعدة هيكل السلطة مستخدمين موارد هامة للقيام بذلك. فالعاملون في مجال مكافحة تجارة الجنس اتحدوا لإنقاذ الفتيات الصغيرات من ممارسة الرذيلة قسرياً. ولقد شكّل العمّال الأطفال اتحادات لحماية حقوقهم. وبدأ الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً في زراعة الأراضي المهجورة فيما تحدثت الحكومات المحلية بصوت عالٍ ضد القوانين والسياسات التي تم وضعها على المستوى الفيدرالي.

وسوف تجدون هنا أيضاً، على أية حال، أمثلة قليلة تستحق الذكر والثناء حول أعمال – تقبع فوق هيكل السلطة – تستخدم سلطتها ونفوذها للتدخل في أوضاع تتعلق بانتهاكات قائمة.

ففي الكثير من هذه التكتيكات يقوم الناس بأخذ أدوات من هم في السلطة وإدارتها في الاتجاه المعاكس لمحاربة سوء استخدام السلطة. ويدرس هؤلاء الميزانيات والقوانين، كما يجاسبون الحكومات علانية فيما يتعلق بوعودها. وهم يبنون جهودهم على مواطن القوة في الثقافات التقليدية ولدى القادة الموقرين لدفع مجتمعاتهم نحو تحقيق مستويات أعلى من أجل حماية حقوق الإنسان.

وتقسم التكتيكات في هذا الفصل إلى أربعة أقسام هي:

1. تكتيكات المقاومة التي تظهر المعارضة للانتهاكات.
2. تكتيكات تعطيل الممارسات باستخدام المقاومة السلمية المباشرة للتأثير على متهمكي الحقوق كي يوقفوا انتهاكاتهم.
3. استخدام تكتيكات الإقناع لدى الزعماء الذين يحظون بالاحترام أو آليات عدم المواجهة المؤسسية للتفاوض من أجل وقف الانتهاكات.
4. توفير تكتيكات الحوافز كبداية للانتهاكات حقوق الإنسان

المقاومة

تظهر تكتيكات المقاومة معارضة للانتهاكات المستمرة أو لإنكار الحقوق. وتخدم هذه التكتيكات وظيفتين هامتين هما: أنها تجعل الانتهاكات مكشوفة و ظاهرة للعيان - سواء على المستوى المحلي أو على المستويين الوطني والدولي - أمام ناظري المتأثرين بها والأشخاص الذين لديهم إمكانية لتغييرها، وحتى الأشخاص الذين يقومون بالانتهاك.

ويمكن لهذه التكتيكات أن تكون بسيطة بشكل خادع. فهذا التكتيك يتطلب في تركيا مجرد تحريك مفتاح كمفتاح الكهرباء- والذي انتهى بتحريك ملايين المفاتيح، فيما بدأ هذا التكتيك في استونيا بتجمع كورالي. ويمكن لهذه التكتيكات أن تتضمن الاستخدام المتطور لآليات معقدة لم يتم استشارها جيداً في الماضي.

بومضة من مفتاح كهربائي: وذلك بإيجاد تعبير شعبي واحد من تعابير الاحتجاج مبني على نشاط بسيط يمكن للمواطنين تنفيذه بأمان داخل بيوتهم.

في تركيا أدت مشاركة أعداد كبيرة من الناس في حملة أدت ليس فقط إلى توفير إجراء من إجراءات الأمان بل أيضاً إلى تشجيع عدد أكبر وأكبر من الناس - وصل تعدادهم مؤخراً إلى ملايين - للانخراط في الحملة.

لقد نجحت حملة الظلام من أجل الضوء في استقطاب ثلاثين مليون شخص في تركيا ليقوموا باستحداث ومضات ضوئية باستخدام أنوار منازلهم كتظاهرة عامة ضد الفساد الحكومي. فالفساد ما زال سراً معلناً، ومع ذلك فإن الجمهور يشعر باللامبالاة والعجز تجاه وضع نهاية له. وتحتاج المنظمات، في ظل تخوف المواطنين من المشاركة في النشاط السياسي، إلى إيجاد تكتيك ينطوي على مخاطر شخصية قليلة يمكن من خلاله التغلب على الشعور بالعزلة الذي يترافق مع الشعور بالخوف. لقد منحت الحملة الناس فرصة القيام بنشاط سهل وعديم المخاطر يستطيع كل شخص ممارسته ببساطة من خلال إطفاء أنوارهم في وقت واحد كل مساء، وذلك للتعبير عن عدم سرورهم تجاه الافتقار إلى نشاط منسق ضد الفساد.

لقد تم في الأصل إيجاد تصور للحملة في إطار التجاوب تجاه فضيحة كشفت وجود ارتباطات واسعة ما بين موظفين حكوميين وما بين الجريمة المنظمة. لقد أطلق المنظمون في الشهر الذي سبق الواقعة حملة دعائية واسعة، حيث قاموا بتشكيل تحالفات مع منظمات ريفية واتحادات عمالية وطلبوا منهم إرسال التماسات بالفاكس ومعلومات حول حملة الاحتجاج لأعضائهم، والذين يتوجب عليهم بالتالي إرسال فاكسات لأصدقائهم ولمن يمكنهم الاتصال بهم. وقد تم أيضاً تجنيد كاتبى أعمدة في الصحف وشخصيات إذاعية ومذيعي تلفزيون للعمل على توجيه رسائل تذكير بهذا الشأن للجمهور.

واقترح المنظمون في الأصل بأن يعمد المواطنون إلى إطفاء أنوارهم لمدة دقيقة واحدة كل ليلة إلا أن الناس بدأوا بإضاءة وإطفاء أنوارهم باستمرار. وعندما حلّ الأسبوع الثاني لبدء الحملة بدأ الناس بارتجال واستحداث خطوات أخرى في الشارع بما في ذلك الدق على قدور الطبخ والقلي. وعندما قرر المنظمون وقف هذا النشاط كان قد مضى على استمرار الحملة شهر واحد أو أكثر.

وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين ممن طالتهم الفضيحة ما زالوا أعضاء في البرلمان، إلا أنه حدث الكثير من التغييرات السياسية والقانونية منذ بدء الحملة بما في ذلك محاكمة العديد من رجال الأعمال ورجال الشرطة والعسكريين وزعماء المافيا، كما نظمت حملات داخل البرلمان ضد الفساد وتم استبدال العديد من السياسيين الذين فشلوا في التعامل مع الفساد المستشري في الدولة.

اقرأ المزيد حول هذا الموضوع في كتاب الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني www.newtactics.org وذلك تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action.

متى يمكن استخدام هذا التكتيك؟ هل هناك انتهاك في بلدك يعرفه المواطنون إلا أنهم لا يتكلمون ضده بسبب الخوف أو اللامبالاة؟

ولقد كانت الخطوة التي طُلب من الناس القيام بها بسيطة بصورة غير اعتيادية، حيث لم تستدعي القيام بأية استعدادات، كما لم تتطلب سوى القليل جداً من الالتزام، الأمر الذي شجع على المشاركة الواسعة من جانب الجمهور. ولهذا فإن هذا التكتيك كان سهل التكيف من حيث المفهوم كي يتم تطبيقه على أوضاع أخرى. وفي الحقيقة فلقد تم استخدام تكتيكات مماثلة في أحوال عدة في كافة أرجاء العالم. ففي زامبيا قام الناس بإطلاق أبواق سياراتهم في ساعة معينة كل يوم جمعة للاحتجاج على قرار رئيس الدولة تغيير الدستور كي يبقى في السلطة. وفي تشيلي احتج الناس على حكم الرئيس بينوشيه من خلال إطلاق أبواق سياراتهم والدق على قدور الطبخ والقلبي عبر نوافذ شققهم، وكذلك تنظيم المسيرات في الشوارع. إن العامل المشترك لتلك الحملات هو محاولة جعل طبيعة انتشار اهتمام الجمهور واضحة أمام شعب يسيطر عليه الخوف ويشعر بالعزلة والانكماش والهزيمة.

إن التكتيكات التي تتصف بهذه الطبيعة تتميز بأنها تتمكن من جعل ما هو غير منظور ظاهراً ومكشوفاً. ويتعين قياس تلك التكتيكات من خلال قدرتها على إثارة شعور بالتكاتف لدى الناس، والمساعدة على إعادة خلق مساحة سياسية جديدة تمكن مواطنين أكثر من العمل معاً.

وعلى الرغم من أن هذا التكتيك يتصف من حيث المفهوم بالبساطة إلا أنه من غير السهل استنساخه، فالمنظمون لم يتمكنوا من إحياء تكتيكهم بنفس الزخم بعد أشهر قليلة وذلك على الرغم من وجود قضايا وآليات عديدة مماثلة. فإذا ما تم تحقيق ذلك مرة فإن زخم مثل هذا التكتيك يجب كبجه لدفع الحركة قُدماً إلى الأمام.

ثورة الغناء: التأكيد على الهوية الثقافية للجماهير وذلك للتعبير عن المعارضة لنظام قمعي جائر.

في الثمانينات من القرن الماضي، دعا المعارضون للنظام السوفيياتي في استونيا الناس إلى الخروج وترديد الأغاني التي يغنونها في بيوتهم وبين أصدقائهم طوال حياتهم بصورة علنية.

في يونيو/ حزيران 1988 تجمع مئات الآلاف من الاستونيين (الذين وصل عددهم طبقاً لبعض التقديرات إلى ثلاثمئة ألف، أي ما يعادل ثلث تعداد الشعب الاستوني، لمدة خمس ليالٍ متواصلة في تالين عاصمة استونيا لأداء أغاني ممنوعة أو أغاني شعبية تنطوي على مخاطر، كما عقدت مهرجانات مماثلة في الصيف ذاته في لاتفيا وليتوانيا. وكانت هذه الثورة الغنائية كما أطلق عليها آنذ تمثل خطوة هامة باتجاه استقلال دول البلطيق الثلاث عن الاتحاد السوفيياتي في أغسطس/ آب 1991.

لقد عمل النظام السوفيياتي بنشاط لتدمير ارتباط الشعوب بهوياتها القومية، إلا أنه تم الاحتفاظ ببعض عناصر تلك الهوية بطريقة اعتبرت بأنها غير ضارة أو مؤذية (كبعض الأغاني الشعبية). وإضافة البعض الآخر عليها (كتلك التي تتضمن إشارات (لاستونيا) بدلاً من (جمهورية استونيا السوفيياتية الشعبية))، وكذلك الاحتفال بالأعياد القومية التي كانت قائمة قبل الحقبة السوفيياتية والتي ما زال البعض يذكرونها. لقد استخدم البعض ممن احتفظوا بهذه التقاليد تلك الجوانب والمناسبات لتذكير مواطنيهم الاستونيين بهويتهم وحثهم على حمايتها، وكذلك وفي إطار الانفتاح السياسي (الغلاسنوت) الذي منحهم وسيلة آمنة للتعبير عنها.

لقد عملت مهرجانات الغناء على استقطاب حركة المقاومة الوليدة ونشرها على المستوى الشعبي، وذلك من خلال استخدام الرموز الثقافية الشعبية القوية. وجاء العديد من المشاركين إلى المدرج وهم يرتدون الملابس التقليدية ويغنون الأغاني التي تؤكد هويتهم الاستونية في ظل نظام استخدم الثقافة المتجانسة كأداة للقمع، فقد منحت المهرجانات الاستونيين الفرصة للوقوف علناً بصفتهم استونيين لا مواطنين سوفييت. ولقد أدى تواجد ثلاثمائة ألف مواطن إلى امتصاص جزء من المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا الموقف.

وقامت بتنظيم المهرجانات جمعية التراث الاستوني (Easti Muinsuskaitse Selts) وهي منظمة غير رسمية استفادت من الانفتاح النسبي لفترة الانفتاح السياسي (الغلاسنوت) للضغط من أجل الاحتفال بذكرى المناسبات السنوية القومية الهامة وإحياء الرموز القومية للفترة التي سبقت الحقبة السوفيياتية، مثل العلم الاستوني ذي الألوان الزرقاء والسوداء والبيضاء والنشيد الوطني. وكانت هذه الرموز في المعركة، التي لم تكن دموية تقريباً، من أجل استقلال دول البلطيق من بين أكثر الأسلحة فعالية.

ولقد اعتمدت الثورة الغنائية على التقاليد الثقافية التي كانت بشكل خاص عميقة الجذور في دول البلطيق، بما في ذلك مهرجانات الغناء العامة التي يعود تاريخها بشكل رسمي إلى أكثر من مئة عام وإلى قرون عدة بشكل غير رسمي. وقد تمتلك ثقافات أخرى بشكل مماثل تقاليد قوية من التراث الغنائي والراقص والمسرحي وغير ذلك من الفنون أو وسائل التعبير الرمزية. فعائلات المفقودين على سبيل المثال استخدموا رقصة فولكلورية تقليدية تعلمها جميع سكان تشيلي وتؤدي بشكل ثنائي بين رجل وامرأة.

فعندما ترقص الزوجة أو الزوج مع شريك غير موجود في حفلة راقصة يشارك فيها اثنان بشكل تقليدي، فإنه يمكن للآخرين أن يتخيلوا الشخص المفقود وموقعه في الأسرة والمجتمع.

في حالة وجود قمع، ما هي التقاليد الثقافية التي قد تدعو الناس في مجتمعك للتكاتف؟

فعندما ترغب في جمع أعداد كبيرة من الناس فإن التحدي غالباً ما يكون جعلهم يشعرون بالأمان الكافي كي يرفعوا أصواتهم عالياً، وتقديم الضمانات لهم بأنهم لن يكونوا وحدهم. وكان منظمو المهرجانات الغنائية يعتمدون على الأمان الذي يوفره لهم العدد الكبير من المشاركين، حيث أن وجود مئات الآلاف من المغنين يوفر نوعاً ما من الأمان للمشاركين وذلك على الرغم من أن ذلك الأمان غير مضمون بأي حال من الأحوال.

مقارنة ما هو على الورق بالواقع: إيجاد منصات للشعب (تجمعات عامة لسماع وجهات النظر) حيث يمكن للمواطنين تحدي المسؤولين علناً بشأن الفرق بين الوعود والواقع.

في الهند يوجد فريق يعتبر الحكومة عرضة للمساءلة من خلال تنظيم جلسات استماع عامة حول النفقات العامة. ويثبت المنظمون أنه حتى مخصصات التمويل وهي عادة ما توصف بأنها موضوع تقني، يمكن أن تستقطب اهتمامات الجمهور. يُنظم فريق (مازودور كيسان شاكتي سانغاتان) في الهند (MKSS) جلسات استماع عامة لفضح أعمال الفساد، كاختلاس الأموال المخصصة لمشاريع الإنهاء، وذلك من خلال المقارنة بين سجلات الموظف والأحداث الحقيقية وتقارير سكان الريف الحاضرين.

ففي الهند كما هو الحال في بلدان عديدة أخرى يمكن للموظفين الفاسدين والنخبة القروية استغلال خطط التنمية لتحقيق مكاسب شخصية، مما يحول دون تحقيق أية فائدة للفقراء من وراء المشروع، ويديم الفقر وعدم المساواة الاجتماعية بين هؤلاء.

ويحقق الناشطون في (MKSS) وسكان المنطقة في الادعاءات حول وقوع فساد في القرى والمناطق، وهو ما يحدث غالباً بمبادرة من قبل السكان المحليين الذين يشعرون بأنهم خدعوا أو تم استغلالهم. وتكون عملية الحصول على المعلومات المطلوبة في أغلب الأحوال، ورغم وجود تحويل قانوني بذلك، نضالاً تكتنفه عقبات عديدة. فإذا ما تم الحصول على تلك المعلومات فإنه يتم التحقق منها أكثر من مرة من خلال زيارات ميدانية للمواقع وإجراء مقابلات مع القرويين ويعقب ذلك قيام (MKSS) بعقد جلسات استماع علنية يحضرها المئات من القرويين. ويدعو المنظمون الصحافة ومسؤولي الحكومة والمشتبه بارتكابهم للفساد للحضور. ويتولى ناشطو (MKSS)، وهم غالباً من سكان المنطقة، قراءة وشرح الوثائق الرسمية التي تزعم مثلاً أن مستوصفاً صحياً تم بناؤه في القرية، أو أن العمال المشاركين في مشروع إنشائي تلقوا مبلغاً معيناً كرشوة. ويجري بعد ذلك مقارنة الوثائق بالأحداث الفعلية. ويقدم الناشطون عرضاً بنتائج بحثهم فيما يدلي القرويون الحاضرون بشهاداتهم. وتستمر جلسات الاستماع لعدة ساعات فيما يقوم المنظمون بمراجعة مشروع تنموي أو واقعة فساد تلو أخرى. وقد جرى مؤخراً عقد جلسات استماع حول عمليات تتعلق بمستشفى محلي بالإضافة إلى النظام الصحي، وحول تفعيل خطط الأمن الغذائي ونظام التوزيع العام.

وفي الوقت الذي كان فيه التأثير على قضايا الشفافية والمساءلة درامياً، كانت التأثيرات الناجمة عن متابعة الإجراءات الرسمية مختلطة، حيث تم اعتقال عدد قليل من المسؤولين فيما بدأت تحقيقات الحكومة في التحرك إلى الإمام. ففي بعض القرى وافق المسؤولون المحليون الفاسدون، ممن حضروا جلسات الاستماع بمحض إرادتهم عندما تمت مواجهتهم بالأدلة، على التعاون مع سير التحقيق وحتى على إعادة الأموال المسروقة. وعلى أي حال فإنه يتعين على ناشطي (MKSS) متابعة جلسات الاستماع العامة من خلال الإثارة المستمرة والضغط لتأمين تفعيل إجراء رسمي.

ما هي التكتيكات التي يمكن استخدامها للتأكد من أن نفقات حكومتك المحلية تساعد على دعم حقوق السكان المحليين؟

إن من الأمور الضرورية لعمل منظمة (MKSS) هو حرية الوصول إلى السجلات الحكومية بما في ذلك سجلات النفقات العامة. وقد استخدمت (MKSS) سلسلة من التكتيكات لإقناع ولاية راجستان لسن قانون حق الحصول على المعلومات، حيث قامت المنظمة بتعبئة القرويين في عدة مقاطعات والقيام بعمليات اعتصام ودعاية حول الموضوع. ونتيجة لهذا تم إصدار قانون يجبر المسؤولين على توفير نسخ من الوثائق تتعلق بأي مجال من نشاطات الحكومة عند الطلب وبأسعار رمزية، بما في ذلك برامج التنمية والموارد والنفقات العامة. وقد أدى ذلك إلى إشعال فتيل حركة قومية للحصول على المعلومات أدت بدورها إلى إقرار قوانين مماثلة في ولايات عديدة أخرى، وإلى تقديم مشروع قانون حول حرية المعلومات في البرلمان القومي.

”لقد استخدمنا طلب المعلومات كوسيلة لتأكيد الحق الديمقراطي للشعب بتوجيه أسئلة والحصول على إجابات. إن طلب معلومات معينة يتم استخدامه بطرق مختلفة من قبل الناس في أجزاء مختلفة من الهند للسيطرة على الفساد وعلى الاستخدام الاستبدادي للقوة. وهو في النهاية مطلب ليس فقط من أجل الحصول على معلومات بل للحصول أيضاً على حصة من الحاكمية.“

ناشط، مازدور كيسان شاكتي سانغاغان، الهند

جميع السياسات هي سياسات محلية: تشجيع الحكومات المحلية والمنظمات والأفراد على معارضة التشريع الفيدرالي الذي يهدد حقوق الإنسان، وذلك من خلال استخدام التعليم والموارد.

وفقاً لما هو وارد هنا يمكن للمنظمات المحلية والحكومة المحلية العمل معاً لمقاومة التشريع على المستوى الفيدرالي. في الولايات المتحدة تقوم لجنة مشروع قانون الدفاع عن الحقوق ((BORDC)) بإيجاد الأدوات والموارد لمساعدة المدافعين عن مشروع قانون الحقوق من خلال تثقيف أعضاء الحكومات المحلية والمجتمعات حول كيفية انتهاك التشريعات الفيدرالية الخاصة بمكافحة الإرهاب لحقوقهم. وتعمل الكثير من الجماعات المحلية مع الحكومات في المدن أو البلديات أو الأقاليم على تسجيل معارضتها رسمياً ضد الانتهاكات التي ترتكب بحق الحريات المدنية، وضد تمرير قرارات أو قوانين حماية تدعم مشروع قانون الحقوق. إن هذه القوانين المحلية تملي على الموظفين المناط بهم تنفيذ القانون، وغيرهم من الموظفين الحكوميين، بأن لا يتعاونوا مع أية مطالب يتلقونها لانتهاك الحقوق الدستورية للمقيمين.

ولقد تم استصدار قانون «المحب لوطنه» في الولايات المتحدة (The USA Patriot Act) في أواخر 2001، وهو قانون أوجد جريمة جديدة أطلق عليها اسم (الإرهاب المحلي)، وأعطى الحكومة الفيدرالية حقوقاً أوسع كي تنتصت على الهواتف وتراقب الرسائل الإلكترونية وتقوم بإجراء مسوحات للسجلات الطبية والمالية والمكتبية والطلابية والدخول إلى المنازل والمكاتب دون إخطار مسبق. وبموجب هذا التشريع وغيره من التشريعات فإنه أصبح من الممكن إبعاد أي شخص من غير المواطنين واعتقاله دون أن يحق له التقدم بأي استئناف قضائي. وتعتقد لجنة مشروع قانون الدفاع عن الحقوق (BORDC) بأن هذه النصوص القانونية تنتهك الحقوق السياسية والمدنية التي يضمنها دستور الولايات المتحدة.

إن الاعتراف بهذا القدر من العمل الذي أتى به القانون وغيره من السياسات والتشريعات المناهضة للإرهاب قد جاء نتيجة التطبيق المحلي للقانون، حيث عقدت مجموعة من المدافعين (الذين انتهى بهم الأمر إلى تشكيل (BORDC)) ندوة على مستوى المجتمع في نورث هامبتون بولاية ماساتشوستس. وقد قام هؤلاء بتوزيع عريضة تهدف إلى استقطاب الدعم لاستصدار قرار من مجلس المدينة يعبر عن المعارضة ضد المحتويات الرئيسية للتشريع، ويطالب بأن يمتنع جهاز التنفيذ المحلي للقوانين عن تنفيذ أي أمر ينتهك الحقوق المدنية لأفراد المجتمع. وحظي هؤلاء بدعم إضافي من خلال دعوة الشركات والأفراد للمشاركة في الندوات العامة. لقد انضم الكثير من هؤلاء إلى الناشطين من خلال توفير التمويل والمساعدة في توزيع العريضة، وتقديم الدعم للقانون المحلي أثناء اجتماعات مجلس المدينة، وتوفير المصداقية له من خلال إظهار الدعم الواسع له.

لقد أقنع الائتلاف رئيس مجلس المدينة بتبني القانون. ثم قامت لجنة مشروع قانون الدفاع عن الحقوق (BORDC) بتشجيع الجهود المماثلة المبذولة من البلديات المجاورة وعبر البلاد. وكان موقعهم على الإنترنت مركزياً فيما يتعلق بالجهود المنظمة، فهو يشرح بالتفصيل الخطوات التي تم اتخاذها لتثقيف المواطنين واستقطاب الدعم الشعبي لتمرير القوانين البلدية، حيث احتوى على نماذج لقوانين وعرائض وبيانات صحفية ومنشورات ومقالات إخبارية تصف كيف يتم تنظيم الندوات الشعبية، كما توفر أيضاً الوسائل البديلة للحملات.

ولقد تم استصدار قوانين محلية في 267 مدينة وبلدة ومقاطعة بالإضافة إلى ثلاث ولايات (حتى تاريخ إرسال النسخة الإنجليزية لهذا الكتاب للطبع) مما يظهر التسارع المتنامي لإبطال نصوص التشريع الذي قد يكون لها تأثير على حقوق الإنسان. ولقد طالت هذه (المناطق المأمونة للحقوق المدنية) مجموعات سكانية تزيد عن 47 مليون شخص. ويوفر موقع (BORDC) على الإنترنت أيضاً معلومات تساعد الطلبة وأساتذة الجامعات والمجموعات الدينية واتحادات العمال والمهنيين على تنظيم أنفسهم.

ولقد بدأ أعضاء لجنة (BORDC) جهودهم بتعبئة أنفسهم من أجل التغيير داخل مجتمعهم، كما قرروا بعد ذلك تحويل جهودهم لتصبح جهوداً قومية وليشاركوا المجتمعات الأخرى تجربتهم. لقد ساعدوا المدن والمجتمعات على إدراك بأن بإمكان الناس اتخاذ موقف ضد حقوق الإنسان المتدهورة بإرسال إشارة قوية للحكومة الوطنية. وعلى الرغم من وجود شكل قوي بشكل خاص من أشكال المقاومة داخل نظام سياسي يتمتع بسلطات مبنية على مبدأ التخطيط والفصل بين السلطات فإن بالإمكان تكييف هذا مع أنظمة لها تركيبة سياسية عمودية، إلا أن المخاطر تجاه السلطات المحلية قد تكون أكبر بكثير.

كيف يمكن لشيء كهذا أن يعمل بفاعلية في بلدك؟

إن من واجب البلدية أن تضمن بأن يشعر سكانها بالأمان والحماية في ظل قوانين عادلة تحميهم من المعاملة الظالمة وانتهاك خصوصيتهم دون سبب محتمل أو الاعتقال دون توجيه أي اتهام لهم في ظل السرية. فعندما يتولى معظم الموظفين المنتخبين مناصبهم فإنهم يؤدون اليمين بأن يدعموا الولاية والداستير الفيدرالية بما في ذلك قانون الحقوق في بلدياتهم.

من موقع: www.bordc.org

تستخدم مجموعة من الأشخاص في الأرجنتين نصاً في الدستور غير معروف إلا لقلّة من الناس، وهو نص غير مستثمر بشكل جيد ويستهدف تثقيف الجماهير وتعبئة الناس من أجل التغيير، فيما تقوم في الوقت نفسه بإقناع البرلمان بتمرير تشريعات من أجل الإصلاح.

في 2002 قامت بودر سيدادانو (Poder Ciudadano) بجمع التواقيع على عريضة تجبر الكونغرس الأرجنتيني طبقاً لنص في الدستور على النظر بما جاء فيها. ويتطلب النص الذي تضمنه الدستور أن يقوم الكونغرس بالنظر في أي تشريع مقترح يقدم إليه من قِبَل أعضاء أو منظمات في المجتمع إذا ما حمل التشريع توقيع 1.5 في المائة من إجمالي عدد مواطني الأرجنتين في ست ولايات على الأقل من الولايات الأرجنتينية الأربع والعشرين.

لقد تم تشكيل بودر سيدادانو في 1989 من قبل مجموعة من المواطنين المهتمين بالدفاع عن الحقوق المدنية في الأرجنتين. وتركزت عرائضها التي قدمت على مدى عدة سنوات، منذ الانهيار الاقتصادي الذي عانت منه تلك البلاد، على المشاكل الرئيسية المتعلقة بالجوع ومزايا التقاعد المفرطة لموظفي الحكومة. ولقد اقترحت العريضة الخاصة بالجوع إطعام جميع النساء الفقيرات الحوامل وأطفال الأرجنتين الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وكان أكثر من نصف سكان الأرجنتين يعيشون تحت خط الفقر منذ الانهيار الاقتصادي، فيما كان الأطفال يشكلون أكبر شريحة من السكان الذين يعانون من الفقر. وكان عدد ضئيل من البرامج موجه إلى معالجة مشكلة الجوع لدى الأطفال. ولم يكن هدف الالتماس إجبار الكونغرس على التعامل مع هذه المشكلة فقط بل استهدف أيضاً اقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

وقامت بودر سيدادانو بكتابة الالتماس، كما قامت بتوظيف 250 متطوعاً في كافة أنحاء البلاد، حيث دربتهم على استخدام كشوف تعليمات تفصيلية توضح من هم الأشخاص الذين يحق لهم التوقيع على العريضة، وما هي الجهة التي يتعين إرسال العرائض إليها بعد استكمالها، وما هي المعلومات المطلوبة من الأشخاص الموقعين عليها. ولقد تم إلحاق معظم المتطوعين بالعمل من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة ومن خلال منسق المشروع. وكان المتطوعون يتجمعون في مواقع عامة في مجتمعاتهم لجمع التواقيع كالأسواق والمكتبات والصيدليات وأكشاك الصحف والهواتف. واشتركت المنظمة مع العديد من المنظمات الأخرى ووسائل الإعلام بما في ذلك شخصية إذاعية مر موقة كانت تحدد على الهواء مواقع جمع التواقيع، فيما كانت إحدى الصحف الرئيسية تطلع القراء أولاً بأول على عدد التواقيع التي تم جمعها.

ولقد لاقت هذه المبادرة تجاوباً ممتازاً من جانب المواطنين الأرجنتينيين، فيما قامت منظمة بودر سيدادانو بتقديمها إلى الكونغرس الذي قام في 2002 بتمرير الاقتراح بعد إدخال بعض التعديلات عليه. لقد جمعت مبادرة الحق في الحصول على الطعام أكثر من مليون توقيع، كما تم قبولها من جانب الكونغرس باعتبارها التزاماً على الدولة. ويمر تطبيق برنامج مكافحة الجوع حالياً بمراحله الأولى، فيما فتحت أولى مراكز الغذاء أبوابها مؤخراً.

لقد نجحت منظمة بودر سيدادانو في تحويل اللامبالاة التي كانت سائدة على نطاق واسع إلى تغير حقيقي، كما نجحت في تحويل أناس فقدوا الثقة بالحكومة وبتجاوبها إلى مواطنين يرون بأن أصواتهم لها تأثير مباشر على التشريع. ولقد تمكنت منظمة بودر سيدادانو من بناء شبكة قوية من المتطوعين، كما تمكنت من التحالف مع المنظمات الأخرى ومع وسائل الإعلام كي تنشر الأنباء حول الالتباسات ومن ثم جمع عدد هائل من التواقيع الضرورية لذلك.

فرق الجرادل (جمع جردل): تجميع معلومات مستقلة حول نوعية الهواء على مستوى المجتمع من أجل ممارسة الضغط لتحقيق التغيير.

يمكن للمجتمعات أن تعبر عن معارضتها لأي انتهاك وفي هذه الحالة الانتهاكات المتعلقة بالبيئة وذلك من خلال التصرف التلقائي لجمع المعلومات.

بدأت العديد من المجتمعات، عبر الولايات المتحدة، في تشكيل أو الانضمام إلى برامج فرق الجرادل التي تعلم الناس الذين يعيشون بالقرب من مواقع صناعية ملوثة للبيئة كيفية بناء واستخدام أجهزة لرصد نقاوة الهواء أو (جرادل) تمت الموافقة عليها من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية (U.S. Environmental Protection Agency). ففي غياب القوانين القوية الخاصة بالبيئة ومؤسسات المقاييس والتطبيق فإن الجرادل تمنح المجتمعات الوسائل اللازمة لرصد نوعية الهواء بشكل مستقل في مناطق الجوار، وتوفير الأدلة للضغط من أجل التغيير.

إن الجردل بحد ذاته جهاز بسيط نسبياً وغير مكلف لأخذ عينات من الهواء، وهو مكون من كيس عينات موضوع داخل جردل بلاستيكي سعته خمسة غالونات ومنفاخ هواء يستخدم في تعبئة الكيس بالهواء. وتضم الفرق متطوعين مختصين بثلاثة أنواع من العمل وهم: المنشقون وجامعو العينات ومنسقو الجرادل في المجتمع (CBSs). ويتلخص عمل المنشقين في إبلاغ جامعي العينات بحوادث التلوث، فيما يحتفظ جامعو العينات بأجهزة جمع عينات الهواء في منازلهم، كما يقومون بأخذ عينة لدى التشكك بحدوث تلوث. وهم يقومون بالتسجيل أين ومتى ولماذا تم أخذ العينة، ويطلبون من المنسقين استرداد كيس العينة، واتخاذ الترتيبات لتسليمه لمختبر التحليل. ويتم تسجيل النتائج في قاعدة معلومات، وتزويد المجتمع بها من خلال وسائل الإعلام المحلية والاجتماعات الشعبية وغيرها من الوسائل. ويستخدم أعضاء المجتمع المعلومات وفقاً لما يرونه مناسباً من أجل الطلب بإجراء تحقيقات أخرى من جانب جماعات المجتمع والوكالات الحكومية والمؤسسات الصحية حول التلوث. وتزود الفرق السكان أيضاً بكشوفات تتضمن الحقائق حول التأثيرات الصحية مرفقة بمستويات التلوث.

ولقد كانت الأقليات ذات الدخل المتدني في الولايات المتحدة متقبلة بشكل خاص لفكرة فرق الجرادل، كما وأن هذا التكتيك أخذ في تلقي مزيد من القبول على نطاق واسع. وساعد اهتمام وسائل الإعلام بهذا التكتيك في إحداث تغيير في العديد من المجتمعات. وقد تبنت مقاطعة كونترا كوستا بكاليفورنيا «سياسة عدالة بيئية»، حيث قامت بتطبيق أنظمة خاصة بالتلوث الصناعي، ووسعت المؤسسات الطبية المهنية، وأشركت السكان في القرارات المتعلقة بالصناعات القريبة من مواقع سكنهم. وفي لويزيانا، أثبتت عينات أخذت من الهواء أن منطقة دياموند المجاورة التي أحاط بها ببطء مصنع شل الكيماوي لم تعد منطقة آمنة مما دعا الشركة في النهاية إلى الموافقة على نقل المنطقة برمتها إلى موقع آخر.

وتكون هذه الطريقة مفيدة عندما تمتنع الحكومات أو الشركات عن توفير المعلومات المتعلقة بالتلوث، أو عندما تصبح المجتمعات قلقة تجاه عدم صحة المعلومات الرسمية. إن تشكيل فرق الجرادل هو بيان شعبي فعال يؤكد بأن المصانع الكيماوية لا تملك الحق في السيطرة على المعلومات المتعلقة بالتلوث، وأن باستطاعة المجتمعات جمع هذه الأدلة بمحض إرادتها وإعلانها للناس وممارسة الضغط على الشركة المعنية كي تتجاوب. إن هذا الأسلوب بسيط للغاية إلى الحد الذي أدى إلى انتشاره بسرعة من مجتمع إلى آخر ومن ثم إلى خارج الولايات المتحدة، مما جعل بالإمكان تحقيق شيء آخر غير معتاد وهو أن ضحايا الانتهاكات (بدلاً من أناس من الخارج) يعملون على توثيق الانتهاكات أثناء حدوثها. ولقد تم تكييف هذا التكتيك في كل من جنوب إفريقيا والهند والفلبين.

تدريب الضحايا ليصبحوا راصدين لانتهاكات حقوق الإنسان: تدريب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لرصد انتهاكات حقوقهم والدفاع عنها.

تتولى مجموعة في المكسيك تدريب المجتمعات التي تضم سكان البلاد الأصليين على رصد الانتهاكات. ويستطيع أفراد هذه المجتمعات ممن تم تزويدهم بمهارات جديدة في مجال التوثيق والدفاع القانوني أن يقدموا شكاوهم إلى أعلى المستويات في السلطة.

وتقوم شبكة شياباس للمدافعين عن المجتمع (Red de Defensores por los Derechos Humanos or Red) بتدريب أعضاء المجتمع من شباب السكان الأصليين على رصد انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم والدفاع عنها.

وقد أسفر الوجود العسكري الموسع في شياباس والطبيعة شبه العسكرية المتزايدة للصراع القائم بين أتباع الزعيم زاباتا والحكومة المكسيكية عن حدوث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال بصورة غير قانونية والمضايقات العسكرية (عند نقاط التفتيش بشكل خاص) والقتل غير القانوني والاعتقال والانتهاكات الجنسية للنساء من جانب المجموعات العسكرية وشبه العسكرية.

ففي 1999 قامت شبكة ريد (Red) بتدريب 14 شخصاً يمثلون سبع مناطق ومجموعات عرقية في شياباس. وفي 2001 تم البدء بتدريب مجموعة ثانية. وقد تم تعيين المدافعين من قبل مجتمعاتهم، وعملوا على إشراك أعضاء في المجتمع فيما يقومون به من نشاطات. ويتم تدريب المدافعين من خلال ندوات تُعقد شهرياً وتغطي نظريات ومفاهيم حقوق الإنسان بالإضافة إلى المهارات العملية الضرورية لتوثيق أية انتهاكات لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها والحيلولة دون تكرارها. ومن خلال هذه العملية أصبح بإمكانهم أن يتعلموا ماهية الممارسات التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وكيفية توثيقها من خلال استخدام الفيديو وآلات التصوير وأجهزة الكمبيوتر، كما وأنهم كانوا يتعلمون مختلف الطرق للتجاوب.

ويقدم المدافعون شكاوى للحكومة، كما يقدمون معلومات للصحافة والجماعات التي تعمل على رصد انتهاكات حقوق الإنسان، كما يسعون إلى إطلاق سراح أو تأمين دفاع قانوني للأشخاص الذين يتم اعتقالهم دون وجه حق. إن باستطاعتهم تحديد أماكن من يتم اعتقالهم، وتقديم طلبات لإصدار أمر بمشول المعتقل أمام القضاء عندما تصبح الحقوق في خطر. وهم يعرفون كيفية تقديم طلب من أجل الإجراءات الاحترازية عندما تصبح انتهاكات حقوق الإنسان وشيكة، كما يعرفون الجهات التي يتعين عليهم الاتصال بها للتنديد بالانتهاكات عند حدوثها. وفي الحالات التي تعرض على المحاكم أو تلك التي تحتاج إلى استراتيجيات قانونية طويلة المدى يعمل المستشارون القانونيون بالتعاون مع المدافعين.

ففي موطنهم ينهك المدافعون في سلسلة من الأعمال بما يتوافق مع احتياجات المجتمع، حيث يقومون بجمع شهادات الضحايا والشهود في وقائع تتضمن انتهاكات لحقوق الإنسان وأدلة مصورة بالفيديو وآلات التصوير لتلك الانتهاكات، ويعملون على تحديد الطرق المناسبة للتدخل لدى حدوث أي انتهاك، كما يقومون بتدريب أعضاء آخرين في المجتمع على مثل هذا العمل.

لقد أدى هذا الأسلوب إلى نجاحات متعددة، كما وأنه زاد من استقلال مجتمعات السكان الأصليين من خلال الاستغناء عن الاعتماد على جهات خارجية كالمنظمات غير الحكومية.

إن نموذج منظمة ريد (Red) يضع المجتمعات والزعماء المحليين في بؤرة الصراع القائم من أجل حقوق الإنسان فيما تبقى الجهات الخارجية تعمل كهيئة استشارية. ويمكن تدريب شبكة من السكان المحليين للدفاع بصورة مستقلة عن حقوق الإنسان داخل مجتمعاتهم، وذلك من خلال منظمات تسعى إلى تقوية الدفاع عن حقوق الإنسان في أية منطقة. إن تكتيك تدريب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على رصد تلك الحقوق والدفاع عنها يمكن أن يزيد من الوعي بحقوق الإنسان والدفاع عن ذلك داخل مجتمعات السكان الأصليين، كما يزيد من قدرة تلك المجتمعات على العمل بصورة مستقلة.

”يقوم المدافعون بأعمال «إسعافات أولية» قانونية، أي أنهم يصبحون مدربين على القيام بواجبات خط الدفاع الأول عن المجتمع. وهم يعرفون ما هو الانتهاك لحق من حقوق الإنسان وماذا يتعين عليهم عمله لتوثيقه وكيفية تنفيذه. ونتيجة لهذا التكتيك أصبحت هناك مجموعة ثابتة من ممثلي المجتمع من السكان الأصليين مستعدة للدفاع قانونياً نيابة عن مجتمعاتهم، وهم يعملون بالتالي على تدريب غيرهم.“

مايكل أنجيل دو لاسينتوس

.Miguel Angel de las Sentos

Red de Defensores Comunitarios

.por los Derchos Humanos, Mexico المكسيك

البحث والاستيلاء

استخدمت عملية سال آمي (Sal Ami) ما أطلق عليه اسم (عملية بحث واستيلاء من جانب المواطن) وذلك من أجل الضغط على الحكومة الكندية لإجبارها على نشر مسودة سرية يعتقد الأعضاء بأنها قد تقلل من شأن حقوق الإنسان. وقد استطاعت المجموعة أن تولد شعوراً لدى العامة بالتنديد بالسرية المستخدمة لحماية الحكومة والمعاهدة ضد إمكانية تفحص المعاهدة من جانب الجمهور. ويصف فيليب دوهامل وهو منظم ومدرّب هذه العملية بقوله:

«لأشهر عدة رفضت الحكومة بإصرار كشف النقاب عن مسودة اتفاقية التجارة الحرة للأميركيتين (FTAA)، وهي معاهدة لتحرير التجارة يجري لتفاوض بشأنها بين 34 دولة من دول الأمريكيتين. وقد أعلنّا عن عزمنا التقاط النسخ المقروءة لنصوص الاتفاقية لدى وزارة الخارجية والتجارة الدولية في الأول من إبريل/ نيسان 2001. وسنقوم أولاً: بتنظيم مظاهرة مشروعة في أوتاوا حيث يمكن أن يحدث أمر واحد من اثنين: إما أن نلتقط بفرح الصناديق التي تقدم لنا والتي تحتوي على الوثائق أو أن يتم رفع السرية التي تستهدفها الحملة. فإذا لم يتم نشر النصوص فإننا سنلجأ إلى حصار سلمي يستهدف إغلاق المبنى ومحاولة القيام بعملية (بحث واستيلاء)، وهو هجوم يقوم به المواطنون للحصول على الوثائق من خلال التدخل السلمي فقط.

وعندما رفضت الحكومة الإذعان، أعلنت مجموعة من المواطنين ما يلي «نطلب منكم أنتم ضباط الشرطة القيام بواجبكم ومساعدتنا على استعادة الوثائق وهذا حق من حقوقنا. لا تصبِحوا شركاء في السرية والتلاعب الذي تقوم به هذه الحكومة. فإذا ما رفضتم السعي واسترداد النصوص نيابة عنا فإنه لن يكون أمامنا خيار سوى محاولة استرداد تلك الوثائق بأنفسنا». ثم قاموا الواحد تلو الآخر بالإعلان عن أسمائهم قالوا بعدها «أنا هنا لأمارس حقي كمواطن، أرجو أن تسمحوا لي بالعبور». وتقدمت بعدئذ مجموعات مؤلفة من شخصين عن كل مجموعة قامت بالقفز فوق الحاجز. وقد تم اعتقال حوالي مئة شخص بقوا قيد الاعتقال طوال الليل، إلا أنه لم يتم توجيه أية تهم إليهم. وقد تساءل الناس عبر البلاد: «لماذا ترفض الحكومة إعطاءنا تلك الوثائق واختارت بدلاً من ذلك اعتقال مواطنيها؟».

لقد تم تغطية هذا العمل وما أحاطه من حملة في جميع وسائل الإعلام في البلاد مما أجبر الحكومة على التصرف. فبعد أسبوع واحد من عملية «البحث والاستيلاء»، وافقت الحكومة الكندية بعد التشاور مع شركائها في التفاوض على إعلان تلك الوثائق».

اقرأ المزيد عن هذا في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني:

على الإنترنت

www.newtactics.org وذلك تحت عنوان: أدوات التحرك (Tools for action).

وقف التجاوزات

تستدعي بعض التجاوزات على حقوق الإنسان قيام المدافعين بالتدخل جسدياً لإنهاء التجاوز وهذا يعني ببساطة جعل استمرار التجاوز مستحيلاً. إن بإمكانك المراوغة وإطلاق الحملات والاحتجاج، إلا أنه يتعين عليك في بعض الأحيان تغيير الوضع بنفسك: أعطي الناس موطئ القدم الذي يحتاجونه ليزدهروا أو الدواء الذي يحتاجونه للبقاء على قيد الحياة.

خذ الفتيات الصغيرات خارج بيوت الدعارة، وأنقذ الأطفال المستعبدين بإخراجهم من المصانع. إن الأشخاص الشجعان الذين يستخدمون مثل هذه التكتيكات معرضون جميعاً للأخطار الجسدية. فالبعض مثل العاملين في مجال مكافحة تجارة الجنس المنظمين في بنغلادش لا يبدو من المحتمل أن يصبحوا مشاركين إلا أنه ثبت بأن وجودهم يعتبر حيويًا للجهود المبذولة في هذا السبيل.

مقاومة قانون الملكية الجائر: توطين الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً على
أراض غير مزروعة للضغط على الحكومة لإجبارها على تنفيذ الإصلاحات الزراعية.

تمارس حركة العُمَّال الذين لا يملكون أرضاً في البرازيل الضغط على الحكومة لإجبارها على القيام بإصلاحات في الوقت
الذي تقدم فيه الدعم لضحايا الانتهاكات وذلك على شكل احتلال سلمي لأراض زراعية.

فمنذ نشأتها في 1984، عاجلت حركة العُمَّال الذين لا يملكون أرضاً في البرازيل
(MST) (Moximento Dos Trabalhadores Rurais Sem Terra) قضية الإصلاح الزراعي من خلال تنظيم
مجموعات واسعة من المزارعين الذين لا يملكون أرضاً وتمكينهم من الاستقرار والفلاحة في أراضٍ مهجورة يملكها أثرياء.
فبعد أن يتم احتلال المنطقة، تحاول حركة (MST) الحصول على الأرض بصورة قانونية من خلال تقديم الالتماسات
واللجوء إلى التشريع مستخدمين في ذلك مادة من مواد الدستور البرازيلي تنص على أن الأرض غير المنتجة هي أرض تخضع
للإصلاح الزراعي.

وعلى الرغم من أن الحكومة البرازيلية كانت قد وعدت بالقيام بإصلاحات زراعية على مدى العشرين سنة الماضية إلا أنه
لم يتم إعادة توزيع إلا القليل من الأراضي عبر البرامج الحكومية. إن نصف الأراضي البرازيلية يملكها حالياً 1 في المئة من
السكان فيما يوجد حوالي خمسة ملايين عامل زراعي لا يملكون شبراً واحداً من الأرض.

وتقوم (MST) بإرسال منظمين إلى منطقة جديدة للاتصال بعائلات معدمة وتجنيداً لاحتلال أراضٍ. ويقوم المنظمون
بالتشاور مع المجتمع المحلي لاختيار موقع غير مزروع ومعروف بأنه خصب إلا أن نزاعاً قانونياً ما زال يكتنف ملكيته. وفي
أحيان كثيرة يبقى المنظمون ستة أشهر أو أكثر في المجتمع لإعداد السكان المحليين لعملية احتلال الأرض. ويعمل المجتمع
المحلي على تقسيم العمل الخاص بالإعداد للاحتلال الذي يسمح لهم باستملاك الأرض من خلال تلك العملية. وفي اليوم
المحدد للعملية تتوجه الأسر التي لا تملك أرضاً إلى الموقع وتخرق سلمياً أية حواجز تفصلهم عن الأرض المستهدفة قبل
الاستيلاء عليها. فإذا ما تم طردهم من الأرض فإنهم يغادرون بصورة سلمية إلا أنهم يعودون إلى نفس المكان عندما ينتهي
سريان أمر الطرد.

ويتم الإبلاغ عن عمليات احتلال الأرض لدى الوكالة الوطنية المسؤولة عن الإصلاح الزراعي، حيث يضغط الناشطون لاستصدار تشريع لجعل الاحتلال مشروعاً والذي يتم غالباً من خلال نزع ملكية الأرض. وكجزء من هذا الضغط تنظم (MST) مسيرات وعمليات احتلال لمبانٍ حكومية، كما تقوم بالتنديد علناً بالحكومة لفشلها بالالتزام بدستورها. ويمكن لعملية جعل الاحتلال مشروعاً أن تستمر لفترة قد تمتد خمس سنوات. وعندما يتم تأسيس مستوطنة يجري بناء المدارس والعيادات الصحية، فيما يتم استخدام الأرض للزراعة المستدامة بحيث يسمح للمستوطنين بالوصول إلى حقهم في الغذاء. ولقد كان هذا التكتيك ناجحاً على الرغم من أنه كثيراً ما كان يجابه بالعنف حيث تمكنت (MST) من كسب أراضي لحوالي 250,000 أسرة تعيش الآن في أكثر من 1600 مستوطنة.

إن قصة (MST) تعتبر قصة رائعة تتلخص في عمليات احتلال سلمي تقود إلى تغيير حقيقي لحياة آلاف البشر الذين يستطيعون الآن إعالة أنفسهم من خلال الزراعة. ولقد أصبحت عمليات احتلال الأراضي جزءاً من حملة ناجحة في الوقت الذي كانت فيه تلك العمليات وحدها مصدراً للشقاق والمخاطر إذا ما اكتفتها ضغوط على الحكومة لإصدار القوانين المرجوة لاستصلاح الأراضي. إن باستطاعة (MST) أن تستخدم بأمان هذا التكتيك من خلال تأمين مشاركة عدد كافٍ من الناس فيه. وإذا ما استخدم أصحاب الأراضي أو السلطات المحلية العنف ضد محتلّي الأرض المسلمين يعمل ناشطو الحركة على توليد الضغوط من خلال إثارة اهتمام وسائل الإعلام.

متى تستخدم تكتيكاً غير قانوني لضمان التمتع بحقوق الإنسان والضغط بقوة على الحكومة كي تقوم بالتغيير؟

هنالك العديد من الأمثلة لعمليات احتلال أراضي في مناطق أخرى من العالم لم يتم تنفيذها بصورة سلمية أو أنها أسفرت عن وقوع أحداث عنف قوية. إن استخدام هذه الطريقة ينطوي على مخاطر كبيرة في بعض الأحوال مما يقتضي معه القيام بتخطيط دقيق للعملية وبالتالي تنفيذها لتأمين عدم وقوع أحداث عنف.

”ينص قانون الإصلاح الزراعي على أن جميع الممتلكات يجب استخدامها إما لمهمة اجتماعية أو بشكل مثمر لخلق وظائف وتوفير الغذاء. إن نضالنا له حليف هو القانون إلا أننا إذا ما تركنا الحكومة تعمل على تنفيذ الإصلاح الزراعي فإنه لن يتحقق لأن المالكين الأراضي سلطة واسعة داخل الكونغرس ومجلس الشيوخ.“

وانوسا سانتوس

البرازيل: Movimento Dos Trabalhadores Rurais Sem (MST), Terra, Brazil

تحدي قانون حماية براءات الاختراع الدولي: تحدي القوانين من أجل الضغط كي يتم تغييرها.

في جنوب إفريقيا قامت حملة تنشيط العلاج (The Treatment Action Campaign) بالمشاركة في عصيان مدني وذلك من خلال التحايل على القوانين الوطنية، ومن ثم الضغط على الحكومة كي تغير هذه القوانين وتضمن معالجة مرضى متلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز.

ففي يونيو/ حزيران 2000، قامت حملة تنشيط العلاج (TAC) باستيراد الأدوية الشبيهة والمقلدة المضادة لمرض الإيدز متحدياً بذلك قوانين براءات الاختراع ومحاولاً ممارسة الضغط على شركات الدواء لإجبارها على تخفيض التكاليف، وإجبار حكومة جنوب إفريقيا على السماح باستيراد الأدوية المقلدة الشبيهة بالأدوية التي تحمل براءة اختراع. وكان هدف هذا التكتيك هو زيادة إمكانية الحصول على أدوية الإيدز بتكاليف يمكن تحملها من جانب جميع سكان جنوب إفريقيا. وهناك أكثر من أربعة ملايين شخص مصابون بالإيدز في جنوب إفريقيا، كما وأن الأسعار العالية للأدوية التي تحميها براءات الاختراع تجعل الحصول على الدواء غير ممكن بالنسبة لمعظم المرضى.

إن دواء فلوكونازول (Fluconazole) يعتبر ضرورياً لمعالجة الأمراض المتصلة بالإيدز. ويتم إنتاج الفلوكونازول، شأنه في ذلك شأن الأدوية الأخرى الخاصة بالإيدز، من جانب مجموعة شركات دولية وفقاً لبراءة اختراع حيث يتم استيرادها في جنوب إفريقيا بأسعار عالية للغاية، أما الأدوية الشبيهة فإنها تكون أقل كلفة بكثير. لقد قامت شركة فايزر (Pfizer) المنتجة للدواء والحاصلة على براءة اختراع بمنع حكومة جنوب إفريقيا من استيراد الأدوية المقلدة. وعلى الرغم من أن قانون براءات الاختراع الجنوب إفريقي يمنح الحكومة السلطة لاستيراد أو إنتاج الأدوية الشبيهة والمقلدة للأدوية التي تحمل براءة اختراع إلا أن الحكومة لم تحاول استخدام هذه السلطة.

فقبل استيراد الأدوية عملت حملة (TAC)، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) وأطباء بلا حدود (Me- decines Sans Frontieres)، على التأكيد بأن الأدوية الشبيهة والمقلدة هي أدوية مأمونة وفعالة كما قامت بوضع أنظمة لشرائها واستيرادها. فعلى سبيل المثال، نظمت حملة (TAC) رحلة إلى تايلند حيث يتوفر الشكل الشبيه والمقلد للفلوكونازول والذي يطلق عليه اسم (Biozole) بسعر 28 سنتاً أميركياً للحبة الواحدة المباعة للجمهور.

وعندما وصلت حبوب البيوزول (Biozole) إلى الحدود، قام مجلس الرقابة على الدواء في جنوب إفريقيا بمصادرتها في الوقت الذي كان فيه بعض أعضاء المجلس يناقشون مسألة إعفائها من القيود. وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2000، وفي ظل الضغوط التي كانت تمارسها حملة (TAC) والجهات التي تدعمها دولياً ومحلياً، سمح المجلس بتوزيع الدواء الشبيه والمقلد على المرضى من خلال أحد شركاء (TAC) فيما كانت شركة بفايزر لإنتاج الدواء قد وعدت بتسليم إنتاجها من هذا الدواء في مارس/ آذار 2000. لقد كان الإعفاء يمثل ممارسة من جانب الحكومة لسلطاتها التقديرية، وهي خطوة كان يمكن أن تخضع لإعادة النظر فيما لو تم الوفاء بهذا الوعد من جانب الشركة.

ومن خلال لفت الانتباه إلى البدائل الدوائية ذات التكلفة المنخفضة فإن هذا التصرف، الذي ينطوي على العصيان المدني، أظهر الحاجة الماسة للحصول على أدوية علاج الإيدز. ولقد كان الناشطون على استعداد لتحمل نتائج خرق القانون من أجل إنقاذ أرواح المرضى الأمر الذي مكّنهم من فرض ضغوط كافية للتأثير على السياسة الوطنية.

وعلى الرغم من أن حملة (TAC) تحدت القانون الجنوب إفريقي والاتفاقيات الدولية الخاصة ببراءات الاختراع من خلال استيراد الأدوية الشبيهة والمقلدة، إلا أن الحملة قامت أيضاً بدعم حكومة جنوب إفريقيا في قضية رفعتها 39 شركة إنتاج أدوية تدعى

The Pharmaceutical Manufacturers Association (PMA) والتي زعمت بأن قانون الدواء، الذي يتضمن نصوصاً تسمح للحكومة باستيراد أدوية تحمل براءة اختراع من دول أخرى إذا ما كانت متوفرة بسعر أقل، يخالف قوانين براءة الاختراع الأمر الذي أدى في النهاية إلى قيام الشركات بإسقاط دعواها.

ولا تزال جنوب إفريقيا تعيش في ظل شبح أزمة خطيرة من أزمات حقوق الإنسان، حيث يوجد ملايين الأشخاص ممن يعانون من الإيدز الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الدواء الفعال. وعلى أي حال وفي أغسطس/ آب 2003 وفي أعقاب الضغوط التي مارستها حملة (TAC)، وافقت حكومة جنوب إفريقيا على توزيع الأدوية المضادة للفيروسات مجاناً لجميع المواطنين في جنوب إفريقيا، كما قامت بالتأكيد على ذلك في خطة جديدة قامت بكشف النقاب عنها في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه.

إخراج الفتيات الصغيرات من بيوت الدعارة: استخدام الأشخاص ممن لديهم الخبرة المباشرة والمعرفة لإنقاذ ضحايا الانتهاكات.

في بنغلادش، تتدخل جمعية محلية في نشاطات القطاع الخاص التي تنتهك حقوق الإنسان.

تستخدم جمعية إيكوتا للعاملين في مجال تجارة الجنس (Ekota) فرق مسح تضم المومسات الأكبر سناً لإنقاذ الفتيات اللواتي يتم احتجازهن ضد إرادتهن في بيوت الدعارة.

ويلعب العاملون في مجال الجنس دوراً هاماً في هذه التجارة، وهن القوادات أو مؤجرو الغرف للمومسات اللواتي يبقين في دور الدعارة. وهنّ لديهن الكثير من الوقت مقارنة بالفتيات الأصغر سناً، كما لديهن معرفة أعمق بهذه التجارة. ويمنح وضع هؤلاء كقوة اقتصادية داخل بيوت الدعارة العاملات الأكبر سناً قدرة فريدة للتأثير على من يمكن أن يتواجدن في تلك البيوت. وعندما يتم استئجار منازل للبغايا الأصغر سناً يتم الإيضاح بأنه من غير المسموح للفتيات اللواتي دون السن القانوني بالتواجد في تلك الأماكن.

وبالرغم من هذه السياسة، تعمل المومسات الأصغر سناً على إحضار فتيات إلى بيوت الدعارة. وعندما يحدث ذلك تعمل العاملات الأكبر سناً في مجال تجارة الجنس على معرفة المكان الذي تحتجز فيه الفتاة حيث يقمن بالاتصال بها من خلال فتحات أو نوافذ صغيرة في المنزل. ويحاول هؤلاء معرفة ما إذا كانت الفتاة قد ذهبت إلى ذلك المكان بمحض إرادتها وكذلك اسم القرية التي جاءت منها وعمرها ومن هم أقاربها. وعلى ضوء تلك المعلومات يقمن بالاتصال بجمعية العاملين في مجال الجنس التي تقوم بدورها بإرسال شخص موثوق به إلى منزل أسرة الفتاة لإبلاغ ذويها أو أقاربها عن مكان تواجد الفتاة. وفي أحوال كثيرة تتمكن الأسرة من الوصول إلى بيت الدعارة وإنقاذ الفتاة، أما في بعض الأحوال الأخرى تكون الأسرة نفسها هي التي باعت الفتاة لتعمل في مجال الدعارة بحيث لا ترغب الأسرة أو تعجز عن مساعدة تلك الفتاة.

وعندما بدأت جمعية العاملين في مجال الجنس في إنقاذ الفتيات من دور الدعارة، قامت الجمعية بالاتصال بسلسلة من المنظمات غير الحكومية للحصول على دعم منها ومساعدة الفتيات. وتلعب المؤسسات غير الحكومية دوراً هاماً في إعادة تأهيل الفتيات اللواتي لا يستطعن العودة إلى أسرهن.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإخراج الفتيات دون السن القانوني من بيوت الدعارة، يتلقى أعضاء الجمعية القليل من الدعم من المجتمع المحلي الذي يعتبر الدعارة خطراً اجتماعياً. وعلاوة على ذلك فإن إنقاذ الأطفال من جانب عمال الجنس يهدد أولئك الذي يستفيدون من تجارة الجنس مما يوقع عمال الجنس الأكبر سناً والجمعية في براثن الخطر. وتعتمد النساء على المنظمات غير الحكومية المحلية لتلقى الدعم بغية التأثير على موظفي الحكومة المحليين، وحثهم على زيادة الحماية لعمال الجنس، وإخراج المومسات دون السن القانوني من بيوت الدعارة.

إن هذا التكتيك هو تكتيك فعال لأن عمّال الجنس الأكبر سنّاً يتمتعون بوضع فريد لرصد المشكلة والتعرف عليها. ولقد قام هؤلاء ببناء شبكة متينة من خلال جمعيتهم تمكنهم من جمع ونقل المعلومات. ويتدخل هذا التكتيك في المرحلة الأخيرة من مراحل الانتهاك وهي المرحلة التي تصبح فيها الفتيات داخل بيوت الدعارة بحيث يسهل إخراجهن فعلياً من هذا الوضع. وهناك جماعات أخرى مستغلة - ربما ممن تعرضوا للاعتداء الأسري أو أعمال السخرة أو الهجرة القسرية - تصبح أيضاً في وضع يمكنها من استخدام خبرتها في إبقاء الآخرين بعيداً عن المعاناة من المصير نفسه، إلا أنه من المهم أن نذكر بأن مثل تلك النساء في بنغلادش يضعن أنفسهن في دائرة الخطر الجسدي.

فتح أبواب المصنع على مصراعيها: إنقاذ العَمال الأطفال من خلال الإغارة على المصنع.

في الهند، يتدخل ائتلاف جنوب آسيا حول عبودية الأطفال لإنقاذ العَمال الأطفال.

وينظم ائتلاف جنوب آسيا حول عبودية الأطفال

[South Asian Coalition on (SACCS) Child Servitude] عمليات إغارة وإنقاذ لتحرير الأطفال العَمال.

ويهدف الائتلاف الذي يضم كتلة مؤلفة من 400 مجموعة من جماعات حقوق الإنسان إلى القضاء على عمالة الأطفال وعبوديتهم.

وتقول منظمة العمل الدولية إن هنالك أكثر من 60 مليوناً من العَمال الأطفال في الهند. وهؤلاء الأطفال محرومون من حقوقهم الأساسية التي توفرها لهم الطفولة، كالتعليم وتلقي الأجور العادلة والعناية الصحية الكافية والأوضاع المعيشية المناسبة، حيث يجبرون على العمل لمدة تزيد عن 12 ساعة في اليوم. إن معظم هؤلاء محتجزون وكأنهم عبيد في المصانع حيث يتعرضون للضرب وللأمراض الشائعة.

ومنذ أن أنشئ ائتلاف ساكس (SACCS) في 1989، قام بمعالجة هذه المشكلة مستخدماً استراتيجية ذات شقين تتضمن العمل المباشر وغير المباشر. ويتلخص العمل المباشر للائتلاف بتخطيط غارات ضد الصناعات التي يعرف بأنها تستخدم عمالة الأطفال. وعقب تلقي إخباريات تحدد صناعة ما تستخدم عمالة الأطفال، أو تشجع الآباء على عرض أبنائهم لإلحاقهم في العمل، ينظم ائتلاف ساكس فرقه الخاصة وأسر الأطفال المختطفين والداعمين الحقيقيين لجهود الائتلاف وعدداً قليلاً من رجال الشركة المسلحين بالعصي فقط لإطلاق سراح الأطفال بالقوة. ويقوم هؤلاء بفتح أبواب المصنع المحتجز فيه الأطفال وإبعادهم قبل أن يتسنى إبلاغ صاحب المصنع بالعملية. ولكي يتم تأمين حماية الشرطة، يتم إبلاغ الإدارة المحلية حول الغارة الوشيكة قبل أن تقع، إلا أنه لا يتم إطلاقاً الكشف عن التفاصيل وذلك لتلافي أي صدام ما بين الإدارة والصناعات المعنية.

وبعد أن يتم تحرير الأطفال، فإنه يتعين تأمين شهادات إطلاق سراحهم الرسمية من الإدارة المحلية. وحيث أن الإدارة تتعاطف عادة مع الصناعات فإن ذلك قد يستغرق وقتاً طويلاً. ويتم عندئذ إلحاق الأطفال ببرامج التأهيل التابعة لائتلاف ساكس، حيث يتم توفير التعليم المجاني لهم قبل إعادتهم لأسرهم إذا كان ذلك ممكناً. وقد تمكن ائتلاف من خلال غاراته ذات طابع العمل المباشر من إطلاق سراح أكثر من 65000 طفل من برائن العبودية خلال العقد الماضيين.

ويتدخل ائتلاف ساكس مباشرة في موقع الانتهاك، أي في المصانع التي يحتجز فيها الأطفال كعبيد. إن الغارات التي يشنها الائتلاف لا تطلق فقط سراح آلاف الأطفال، ولكنها تزيد أيضاً من وعي المجتمع بالمشكلة عندما ينتشر الخبر حول الأطفال

المحررين والأحوال المزرية التي كانوا يعانون منها أثناء احتجاجهم. إن هذه الخطوات تجعل من المستحيل أيضاً استمرار الحكومة في التواطؤ بشأن عمالة الأطفال. وعندما تصبح الحكومة على دراية بالمشكلة وما ينوي ائتلاف ساكس القيام به فإنها لن تستطيع عندئذ حماية المصانع دون أن يتم كشفها أمام العامة.

إن هذا التكتيك هو أيضاً تكتيك خطر قد تكون له آثار عكسية على الأطفال وعلى المجتمع، بحيث تجبر المصانع على إخفاء المشكلة بشكل أعمق أو على نقل المصنع إلى منطقة أخرى. وقد يكون أعضاء فرق ائتلاف ساكس أنفسهم عرضة للمخاطر الجسدية مما يقتضي قيامهم بالتخطيط لعدد من خطوات الطوارئ، ولكن عندما تكون المشكلة بهذا القدر من الخطورة والتطرف، أكانت تتعلق بعمالة الأطفال أو تهريب البشر أو الاحتجاز غير المشروع، فهناك أحياناً أناس شجعان يأخذون على عاتقهم مجابهة ما ينطوي عليه عملهم من أخطار.

تغيير التكتيكات

إن معرفة الوقت الذي يحين فيه تغيير التكتيكات قد يكون بنفس مستوى الأهمية التي تنطوي عليها معرفة أي من التكتيكات التي يتعين استخدامها بالدرجة الأولى. وقد قرر ائتلاف بورما الحرة مؤخراً إنهاء حملته التي مضى عليها عشر سنوات، والتي تضمنت مقاطعة كل من شركة بيسي وشركة أبل (Apple) للكمبيوتر وهينكن وتكساكو وغيرها من الشركات التي لها أعمال في بورما. ولم يكن السبب وراء إنهاء الحملة أنها لم تكن فعالة أو أنها حققت جميع أهدافها بل كان السبب يتلخص في أن الوقت قد حان لإجراء تغييرات على التكتيكات. ويشرح زار ني (Zar Ni) وهو أحد مؤسسي الائتلاف ذلك بقوله:

”إن عمليات المقاطعة لديها إمكانيات كبيرة للقيام بعمل جيد. إن بإمكانها أن تكون بمثابة مدفعية ثقيلة في إطار حملة عسكرية. فهي تنهك العدو إلا أن المهمة الحقيقية تنفذ من قِبل الناس على الأرض وفي البلد نفسه، وعندما تقوم بشلّ عدوك فإنه يتعين عليك أن تكون مستعداً لتوجيه الضربة التالية إليه.

لقد زادت عمليات المقاطعة من الوعي تجاه حقيقة الأوضاع في بورما، كما وأنها أقنعت العديد من الشركات الدولية بالانسحاب من البلاد، إلا أن ذلك وحده لم يكن كافياً.

لقد قمنا رسمياً بإنهاء المقاطعة في 2003 لأننا تيقنا من أننا بحاجة إلى استخدام سلسلة جديدة من التكتيكات للبدء في إعادة تأطير القضية والخروج بحملتنا إلى مستوى آخر. لقد تيقنا بأننا ما لم نغيّر الطريقة التي يروي فيها الناس قصة بورما فإننا لن نتمكن من إحراز النصر. وعندما يكون سلاح المقاطعة لب الحملة يبقى التركيز دوماً على النظام وليس على الشعب البورمي. إننا نحتاج إلى تركيز الاهتمام على الشعب وعلى طريقنا نحو المستقبل.

إننا نقوم الآن باستكشاف شراكات استراتيجية، وذلك بالتعاون مع آخرين يعملون في حملات دولية لحقوق الإنسان. إن إعادة تأطير القضية وإدخال تكتيكات جديدة إلى حملتنا سوف يفتح أمامنا طرقاً استراتيجية واسعة، ويوفر لنا خيارات جديدة.“

الإقناع

تستخدم تكتيكات الإقناع لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان دون حدوث أية مواجهة، ودون أن نحول المنتهكين أو من يسهّل لهم ارتكاب الانتهاكات إلى شياطين. وفي أحوال كثيرة يحتاج المنتهكون إلى مجرد الدعم والتشجيع لوقف مشاركتهم في انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي تتحد فيه تكتيكات التدخل في غالبية الأحوال مع الاحتجاج والمقاومة، فإن معظم النجاحات الدرامية في إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان نجمت عن التفاوض والإقناع. ويستطيع المدافعون، من خلال الضغط الذي كثيراً ما يكون صامتاً وأحياناً أكثر وضوحاً، تحقيق تحسينات ملموسة في مجال حقوق الإنسان وبسرعة في الغالب. وتستخدم هذه التكتيكات علاقات غير عدائية مع الحكومات والشركات إلى الحد الذي تعرض فيه تقديم يد المساعدة من أجل الإسهام في إنهاء الانتهاك. وهم يضعون زعماء المجتمع الذين يتمتعون بالاحترام في مقدمة المفاوضات أو الجهود التعليمية، كما وأنهم يعملون في ظل أجواء من التعاون.

ويعتبر الناس والعلاقات القائمة فيما بينهم مصدراً ضرورياً يجب أخذه بعين الاعتبار لدى تقييم سلسلة التكتيكات المتوفرة لك. فمن هم القريبون من هدفك؟ ومن هم الذين يتمتعون باحترامهم؟ ومن هم الذين يمكنهم التأثير في هدفك؟

سلطة موجات الأثير: استخدام قوة تأثير الإعلام لإرسال وسائل هادفة لأناس لديهم القدرة على وضع حد للانتهاكات.

يستطيع الصحفيون استخدام مكائهم في المجتمع لتعزيز الوعي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وللتأثير على من هم في السلطة لحثهم على إدخال التغيير. فمن خلال استخدام الإذاعة استطاع الصحفيون في بوروندي إقناع الزعماء الرئيسيين بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في المستشفيات.

لقد استخدمت الإذاعة العامة الإفريقية [African Public Radio (APR)] نفوذها، كوسيلة من وسائل الإعلام، للتأثير على الأفراد والجماعات ممن يستطيعون إصلاح الأوضاع في المستشفيات البوروندية، حيث كان يتم احتجاز الفقراء رغماً عن إرادتهم بسبب عدم قدرتهم على دفع تكاليف العلاج. وفي النهاية وبالمشاركة مع المؤسسات المحلية غير الحكومية نجحت الإذاعة العامة الإفريقية في ممارسة الضغط على الحكومة كي تصدر أوامرها بإطلاق سراح هؤلاء.

ففي بوروندي التي مزقتها الحرب، يوجد كثيرون ممن لا يملكون المال للحصول على العناية الطبية. ومما زاد من حدة المشكلة أن انهيار النظام الحكومي في حقبة التسعينات قد أدى إلى الحد من قدرة الدولة على دعم النظام الصحي. وقد بدأت المستشفيات، وهي تواجه أزمة في الموازنة وارتفاعاً في المديونية، باحتجاز الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع فواتيرهم. ولم تعتبر المستشفيات هذا الإجراء قضية تتعلق بحقوق الإنسان، حيث أنها كانت تشعر بأن من كان يدينها هم الأشخاص العاجزون عن الدفع.

فبعد أن تمكنت الإذاعة العامة الإفريقية من الوصول إلى المحتجزين وكسب ثقتهم، قامت بإجراء مقابلات سرية معهم وأذاعت ما أدلوا به من أقوال. وقد تضمنت المواد المذاعة رسائل استهدفت جماعات بعينها وأفراداً يملكون السلطة لتصحيح الوضع. وبعد البث الأول ضمت الإذاعة جهودها لباقي القوى من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، حيث استضافت مؤتمراً صحفياً موسعاً حول العناية الصحية شارك فيه موظفون حكوميون وغيرهم من الأشخاص المتنفذين. وقد تناول النقاش الأخير عمليات الاحتجاز نفسها وتمت ممارسة الضغوط على الحكومة كي تتجاوب.

وفي إبريل/ نيسان 2002 حظر مجلس الوزراء على المستشفيات حجز المرضى، وأصدر أوامره بإطلاق سراح جميع المحتجزين. وقد شكلت الحكومة أيضاً لجنة حكومية لمعاينة القضايا الأكبر المتعلقة بالعناية الصحية والإصلاحات المتعلقة بالسياسة الصحية الوطنية.

وكان أحد العناصر الرئيسية لهذا التكتيك هو التعرّف على هدف المواد التي تتم إذاعتها: ما هي المجموعة أو المجموعات التي لديها القدرة على تغيير الأوضاع في المستشفيات وفي الوقت نفسه تكون متلقية للرسالة؟ وفي هذه الحالة كان هؤلاء هم الموظفون الحكوميون الذين كانوا ملتزمين أدبياً باتخاذ الإجراءات الضرورية بعد أن أصبحت القصص معروفة لدى العامة. ويكشف هذا التكتيك أيضاً قوة القصص، حيث أن قصص الضحايا عندما تصبح في متناول الأفراد الذين يمكنهم الوصول إلى خشبة المسرح تستطيع أن تغير السياسات الوطنية.

كيف يمكن للإذاعة أن تُستخدم لإبلاغ الناس عن قضيتك المتعلقة بحقوق الإنسان وأن تتم ممارسة الضغط من أجل التغيير؟

ولقد كان من الممكن أن يأتي هذا التكتيك بنتائج عكسية لو أن المستشفيات قررت في حينه حرمان المرضى، ممن ظهروا في البرنامج الإذاعي، من العناية الطبية في المستقبل. وكان من الممكن أن ينجم عنه إحراج للمرضى لو كانت هناك وصمة عار تكتنف مرضهم. ولكي يصبح هذا التكتيك ناجحاً فإنه يتطلب انشغال الصحفيين به، وأن تكون لديهم الرغبة في العمل من أجل تحقيق التقدم فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

تجنيد الزعماء المحليين لوضع حد للعادات الضارة: حث الزعماء المحليين على استخدام نفوذهم في المساعدة على إنهاء الانتهاك.

عندما يجري البحث عن حلفاء في إطار حملة لوضع حد للانتهاكات يصبح زعماء المجتمع الخيار الطبيعي لهذه الخطوة. وقد يكونوا قبلين أو الأرشيد من كبار السن أو الزعماء الروحيون أو رجال السياسة المحليون أو حتى مجرد أفراد يتمتعون بالموهبة القيادية والنفوذ.

وتسعى لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا إلى استقطاب دعم زعماء المجتمع الذين يتمتعون بالاحترام - كالرؤساء وأمهات الملوك - لمعالجة مشكلة التروكوسي (trokosi)، وهو نظام يتم من خلاله حجز أمهات وفتيات صغيرات قسراً في معبد ديني يعتقد بأن له قدرة سحرية. وتهب الأسر بناتها للمعابد للتكفير عن الذنوب أو الجرائم التي ارتكبتها أحد أفراد الأسرة كي يتم الخلاص أو وقف الحظ السيئ الذي تعاني منه الأسرة.

إن باستطاعة اللجنة أن تطبق قوانين ضد التروكوسي، إلا أنها قامت باستخدام هذا الأسلوب التكتيكي حيث أنها تحققت من أن هذا العرف يستند إلى معتقدات راسخة ستنتقل إلى السرية إذا لم يتم التحول عنها طواعية. وفي إطار استعدادات لشن الحملة، قامت اللجنة بإجراء بحوث حول المعتقدات التي تقف وراء التروكوسي، وقامت بتشكيل حلف مع منظمة الاحتياجات الدولية في غانا (International Needs Ghana)، وهي منظمة غير حكومية تقدم المشورة وتعيد تأهيل الضحايا السابقين للتروكوسي. ويقوم الجانبان سوية باستضافة اجتماعات مع الضحايا ومع الكهنة السحرة، حيث يتم تشجيع كل شخص على المشاركة بآرائه.

وعقب ذلك يمكن للزعماء المحليين مساعدة اللجنة في التأكيد على ضرورة التخلي عن هذه الممارسة، واستخدام نفوذهم داخل المجتمع لإقناع الكهنة السحرة بإطلاق سراح النساء والفتيات. فاحتفالات التحرير توجد الترابط بين أطراف المجتمع للاعتراف بقرار الكهنة والمساعدة في تلبية الاحتياجات الروحية للمجتمع. وتجري تغطية هذه الطقوس من جانب الإعلام بحيث توضح للعامة على نطاق أوسع بأن الزعماء المحليين يدعمون وضع حد لهذه الممارسة. ولقد نجح هذا التكتيك في تحرير ثلاثة آلاف امرأة وفتاة.

اقرأ المزيد عن هذا في الكتاب العملي التكتيكي المتوفر على الموقع الإلكتروني www.newtactics.org

تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action

إن الدعوة لإنهاء ممارسة تتعلق بالأعراف، دون أن تتم معالجة المعتقدات التي تقف خلفها والبنية التي تبقى عليها أو دون اقتراح بديل يسمح بتحول هذه المعتقدات والبنى، قد تدفع المجتمعات إلى إخفاء تلك الممارسة بدلاً من إنهاؤها. ويعتمد هذا التكتيك على احترام مجتمع ما لزعمائه وعلى رغبة هؤلاء الزعماء بأن يكونوا مثلاً يحتذى لذلك المجتمع. ولإنهاء ممارسة التروكوسي فإن من الضروري أن تقتنع المجتمعات بأنها لا تحتاج إلى تسليم أعضاء أسرهم للكهنة للتكفير عن الذنوب. إن طقوس التحرير والتأكيدات الصادرة عن زعماء المجتمع تعتبران ضروريتان للتخفيف من المخاوف من انتقام الآلهة ولبناء جسور الثقة داخل المجتمع.

ويمكن لهذا التكتيك أن يكون مفيداً في المساعدة على تحويل أو محو ممارسات تقليدية أو اجتماعية متأصلة تنتهك حقوق الإنسان كختان الإناث أو العنف الأسري.

في بعض الأحيان يتمتع زعماء أفراد بهيمنة سياسية أو معنوية يمارسونها على الحكومات كما تتكلم الأرقام والمعلومات في بعض الأحيان عن نفسها. ويمكن لتحليلات الموازنة الكشف عن الظلم في الوفاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما يمكن لها أن تكون أداة للمساعدة في إقناع الحكومات بتصحيح تلك المظالم ومحاسبة الحكومات فيما يتعلق بالتزاماتها.

إن وحدة موازنة الأطفال (CBU) لدى معهد الديمقراطية بجنوب إفريقيا (IDASA) يستخدم الموازنات الوطنية والإقليمية للكشف عما إذا كانت الحكومة تفي بالتزاماتها في حماية حقوق الطفل وتوفير الدليل والتوصيات لتصحيح الفشل. وينص دستور جنوب إفريقيا أن لكل طفل الحق في تلقي التغذية الأساسية والمأوى والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية. ورغم هذا، فهناك ملايين الأطفال الذين يعانون من الجوع والذين لا يملكون الوسائل المادية للالتحاق بالمدارس أو تلقي العناية الصحية، والذين يجدون أنه من المستحيل عليهم أن يعيشوا أصحاء ويؤمنوا معيشتهم.

وتحدد وحدة موازنة الأطفال أولاً التزامات الحكومة التي ينص عليها الدستور، كما تحدد الارتباطات الدولية. وتقوم الوحدة بعدئذ بقياس مستوى الفقر لدى الأطفال يتبعه تحليل شامل لمخصصات الموازنة والنفقات، وتوفير الخدمات الأساسية للأطفال والكشف عن الأولويات المالية للحكومة. ويسمح التحليل وتجميع الحقائق المتعلقة بالموازنة للوحدة بأن تحدد بوضوح المجالات التي لا تفي الحكومات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية بالتزاماتها فيها. وتوفر أيضاً حقائق قوية ومعلومات يمكن من خلالها إعداد التوصيات والضغط بقوة من أجل التغيير. وهناك حالات لا تقوم الحكومات المحلية حتى بجمع المعلومات عنها وترحب بما يوفره لها معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا كوسيلة لتحسين عملها.

لقد أسفر هذا التكتيك عن استصدار تشريعات جديدة وتكوين علاقات أفضل مع المؤسسات الحكومية الرئيسية، والتي يطلب بعضها الآن معلومات من وحدة موازنة الأطفال. لقد انتشر هذا التكتيك عالمياً حيث تم استحداث وحدات رصد مماثلة في أجزاء من آسيا وأميركا الجنوبية وعبر قارة إفريقيا.

اقرأ المزيد عن هذا في الكتاب العملي التكتيكي المتوفر على الموقع الإلكتروني www.newtactics.org
تحت عنوان: أدوات للتحرك (Tools for Action)

ولكي يتسنى رصد برامج الحكومة تقوم وحدة موازنة الأطفال بجمع المعلومات التي لا تستطيع الحكومة نفسها جمعها أو لا ترغب في الحصول عليها. ويجمع هذا التكتيك ما بين بحثين منفصلين تاريخياً هما تحليل الموازنة وحقوق الإنسان لتحقيق التحسن في شفافية الموازنة، وتحديد المسؤولية، وممارسات الحاكمية الجيدة. وبدلاً من أن تصبح وحدة موازنة الأطفال خصماً فإنها تعتمد إلى إقناع الحكومة بقبول واستخدام بل حتى الطلب منها تزويدها بتلك المعلومات كي تعمل على تحسين حياة الأطفال في المجتمع. وتحافظ وحدة موازنة الأطفال أيضاً على دورها الراصد للتأكد من أن المعلومات التي تم جمعها هي معلومات موثوقة، وأن بالإمكان استخدامها من قِبل جماعات الضغط المعنية بحقوق الإنسان. ولكي تتمكن وحدة موازنة الأطفال من القيام بعملها، فإنها بحاجة إلى الاطلاع على الموازنات والتي قد لا تكون متوفرة في المجتمعات الأقل انفتاحاً.

إن الخطوة الأولى في استخدام هذا التكتيك، في هذه الحالة، هي التأكد من أن القوانين المحلية تسمح بحصول الجمهور على معلومات تتعلق بالموازنة والضغط لتحقيق ذلك إذا لم يكن ذلك متوفراً.

ويمكن استخدام هذا التكتيك لرصد التزامات الحكومات القومية والمحلية والتزامات الممولين والمساعدات الخارجية والسياسات الاستراتيجية للحد من الفقر، بالإضافة إلى الشروط التي يتعين على الحكومات التمسك بها للحصول على بعض أنواع تمويل المنح من مؤسسات عالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إن أسلوب التعامل مع الموازنة يمكنه أيضاً إظهار مدى التقدم الذي يجري تحقيقه فيما يتعلق بسلسلة واسعة من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإعاقة والحق في الحصول على التعليم والسكن والصحة.

”إن الموازنة هي الخطة العملية للحكومة لتحقيق حياة أفضل لشعبنا. وهي تحدد ما سوف ندفعه على شكل ضرائب وكيف سنقوم بإنفاق تلك الأموال وما الذي سنقدمه. وهي تمثل التركيبة التي تضم جميع سياساتنا الحكومية. إن الموازنة هي عقدنا المبرم مع الشعب.“

تريفور مانيوال، وزير المالية، جنوب إفريقيا

لقد أظهرت منظمة روسية أن تكتيكات الإقناع يمكن أن تؤدي إلى تعزيز التغيير من الداخل. وبعبارة أخرى فإن بإمكانك اصطيد ذباب أكثر باستخدام العسل بدلاً من الخل.

تتعرف مجموعة سيتيزنز ووتش (citizen's Watch) على الموظفين الديمقراطيين الداعمين لحقوق الإنسان وللإصلاح وتوفر لهم الفرص لتعزيز العمليات الديمقراطية في روسيا. لقد خلف الإرث الذي تركه النظام السوفييتي وما رافقه من استبداد أوضاعاً تنطوي على التحدي المفرط من أجل نمو الديمقراطية في روسيا. ولم يكن لدى موظفي الحكومة أية خبرة في التجاوب مع الجمهور، وهي خبرة تعتبر ضرورية في إطار الديمقراطية.

وتقوم مجموعة سيتيزنز ووتش برصد تصرفات كبار موظفي الحكومة، بما في ذلك الأفراد في وزارة الداخلية والشرطة والقضاء. ويلى ذلك قيام المجموعة بالتعرف على الموظفين الذين يبدون اهتماماً بحكومة أكثر ديمقراطية تقدم الدعم لحقوق الإنسان - وهم أناس يعتقدون أيضاً بأنهم سيكونون منفتحين للتغيير - بحيث تقوم بتفصيل وسائل تناسب كل فرد من هؤلاء، وهي وسائل تكون دائماً مبنية على الاحترام والدعم. وفي بعض الحالات، تنطوي هذه الوسائل على ترجمة الوثائق الدولية الداعمة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أو تكون مفيدة لوظيفة البيروقراطي. وفي أحوال أخرى تقوم المجموعة بدعوة موظفين من الخارج لحضور ندوات، أو تقوم بدعم سفر الموظفين الروس للقاء زملائهم في بلدان أخرى. وخلال الحكم السوفييتي حظيت قلة من الموظفين بفرص للسفر والتعرف على العمل الديمقراطي الذي يقوم به زملاؤهم في الخارج. لهذا، فإن سيتيزنز ووتش تستخدم السفر وفرص التبادل لتدريب موظفي الحكومة وحفزهم على السعي بنشاط نحو التغيير. وتأمل المجموعة في أن يساعد الوصول إلى تلك الوثائق الدولية والانفتاح على الزملاء الدوليين في إظهار الإمكانيات، وحتى الهيبة والاحترام، من خلال تعاون الحكومة مع المواطنين ومن خلال العمل على تعزيز حقوق الإنسان. وهي توفر أيضاً لموظفي الحكومة معلومات موثوقة وأمثلة حول السبل الكفيلة بتحسين أداء الحكومة وحقوق الإنسان في بلدهم.

ونتيجة لهذه الجهود قامت مجموعة سيتيزنز ووتش بإقامة علاقات تعاون مع موظفين حكوميين ومع مؤسسات. وتساعد عملية الاتصال بالمسؤولين في مجالات عدة، ودعم جهودهم لتحقيق الإصلاح في دوائهم، على تقوية المجتمع المدني وعلى إيجاد علاقة أكثر ديمقراطية بين الوكالات الحكومية والمجتمع.

ما هي الوسائل التكتيكية التي يمكنك استخدامها لتحويل الأعداء (أو الأعداء المحتملين) إلى حلفاء؟

وتحاول ستيينز ووتش تذكير المسؤولين بأنهم مواطنون أولاً لهم حقوق دستورية يتعين احترامها، وأنهم بدرجة أقل مجرد موظفين حكوميين. إن ما يمكننا تعلمه من ستيينز ووتش هو أنه حتى في ظل الأنظمة الحكومية التي تفتقر إلى تقليد بالعمل مع الجمهور أو العمل في إطار الديمقراطية، فإنه لا تزال هناك فرص للتغيير. وستحتاج المنظمات الأخرى، التي تأمل في أن تستفيد من مثل هذه الفرص في بلادها، إلى أن تبقي نصب أعينها أن هذا الأسلوب يحتاج إلى مستوى عالٍ من المواهب الدبلوماسية الفردية إلى جانب مخزون عميق كافٍ من الموارد. إن هذه المهارات الدبلوماسية والموارد ضرورية أيضاً لتحقيق جانب رئيسي آخر للتكتيك، وهو توفير دعم متواصل لمن لا يريدون مساعدتك لتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان.

”إن التقاليد الفاشية لا تموت بسهولة، وهي أحياناً تصبح لها اليد العليا لفترة من الزمن، بحيث تقذف بنا خطوات إلى الخلف نزولاً من على السلام. فعلى سبيل المثال، في مارس/ آذار 2004، نظمت ستيينز ووتش بالتعاون مع قضاة من أجل السلام في مناطق روسية عديدة، مؤتمراً استغرق يومين لبحث المشاكل القائمة في المحاكم والناشئة في المناطق الشمالية الغربية وغيرها من المناطق الروسية. لقد قمنا بدعوة اثنين من قضاة المحكمة العليا ممن، حسب معلوماتنا، كانوا من أكثر القضاة نشاطاً في هذه العملية بالإضافة إلى إداريين من سان بطرسبرغ ومراكز سكانية أخرى في المنطقة.

ولقد تم إبلاغنا قبل أسبوعين من المؤتمر أن رؤساء المحكمة العليا منعوا القضاة من المشاركة في مؤتمرنا أو القيام بأية نشاطات لمنظمات غير حكومية، إلا أن القضاة المحليين أثبتوا أنهم جديرون بالوضع المستقل الذي أسبغ عليهم في 1992. لقد ظهروا بقوة في المؤتمر الذي عُقد في قاعة محكمة مدينة سان بطرسبرغ والتي هي أيضاً داعمة لهذه المبادرة. لقد كان القضاة الذين جاءوا للمؤتمر شجعاناً إلى الحد الذي قاموا فيه بالتنديد برؤسائهم وهي خطوة أكدت أننا لم نكن نعمل عبثاً.“

بوريس بستتسيف، ستيينز ووتش، روسيا

قوة حملة الأسهم: عرض قرارات حملة الأسهم للضغط على الشركات كي تتبنى ممارسات اجتماعية مسؤولة أكثر في مجالات الأعمال، بما في ذلك السياسات والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

كثيراً ما يتم تجاهل أصحاب الأسهم والمستثمرين كأطراف عاملة محتملة يمكنها أن تحسّن حماية حقوق الإنسان في مجالات الأعمال.

يعمل إنترفايث سنتر أون كوربوريت رسبونسيبيليتي (The interfaith Center on Corporate Responsibility) وهو ائتلاف يضم 275 مستثمراً مالياً في أميركا الشمالية، على تعزيز قرارات حملة الأسهم لتغيير السياسات والممارسات الضارة والمجحفة لدى الشركات. واعتباراً من 2003، قدّرت المحفظة الحالية المشتركة لمركز ICCR بحوالي 110 مليارات دولار.

ويقوم أعضاء (ICCR) بتفحص الانجازات الاجتماعية والبيئية للشركات التي يستثمرون فيها. وبدلاً من أن يعتمد أعضاء مركز (ICCR) إلى بيع أسهم الشركات ذات الممارسات الضارة فإنهم يعملون على استخدام تلك الأسهم في الضغط على الشركات لتغيير ممارساتها.

وبصفتهم مالكين للأسهم، يطرح أعضاء (ICCR) قرارات حول قضايا اجتماعية أثناء عمليات التصويت التي تجري خلال الاجتماعات السنوية التي تعقدها الشركة. وكمثال واحد على ذلك، قامت تسع مؤسسات أعضاء في (ICCR) بتقديم قرار مشترك بصفتها مساهمة لدى مصرف أملمغاميتيد (Amalgamated Bank) وغيره من المؤسسات العديدة. ولقد حث القرار شركة أونوكال (Unocal) بتبني سياسات عمالية جديدة بناءً على إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ الأساسية والحقوق في مجال العمل بحيث تم تقديم القرار لمساهمي شركة (Unocal) في 2002. وكانت حجة حملة الأسهم أن صورة الشركة تبدو سيئة بسبب بعض الممارسات العمالية موضع التساؤل في مشروع الأنابيب البورمي، وأن هذا يجبط الاستثمار في شركة (Unocal). ولقد حظي القرار المقترح بأعلى نسبة من الأصوات في تاريخ الشركة وذلك دعماً لاقتراح المساهمين حول الحقوق العمالية وحقوق الإنسان مما لفت انتباه مجلس الإدارة والإدارة العليا. وفي 2003، تبنت شركة (Unocal) سياسات تم اتخاذها على أساس إعلان منظمة العمل الدولية. أما في 2004 وبعد أن قام أعضاء (ICCR) بعرض قرار وافقت شركة أوكسيدنتال للبتروك على تبني سياسة شاملة تراعي حقوق الإنسان. ويعمل مركز ICCR على نشر كتاب سنوي بعنوان كتاب قرار بالوكالة (Proxy Resolution Book) حول الاقتراع بالوكالة يتضمن قرارات حملة الأسهم التي تم طرحها في ذلك العام وذلك كي يتمكن المدراء من تبني قرارات واعية حول هذا النوع من الاقتراع، وبحيث يتمكن المستثمرون من رؤية الاتجاهات في مجال المسؤولية لدى الشركة.

تقدم المؤسسات الأعضاء في مركز (ICCR) نيابة عن حملة الأسهم حملة أكثر من مائة قرار كل عام حول قضايا اجتماعية وبيئية. وفي حالات كثيرة تفتح هذه القرارات الباب أمام المفاوضات التي تُعقد بين المستثمرين المتدينين ومدراء الشركة. وفي الوقت الذي تعتبر فيه قرارات حملة الأسهم غير ملزمة للشركات، إلا أنها تدفع بالشركة إلى اتخاذ إجراءات فورية عندما يتلقون دعماً من جانب عدد كبير من حملة الأسهم. لقد كان مركز (ICCR) قادراً على إسماع صوته حول قضايا مهمة منذ 1971. وبنفس الدرجة من الأهمية، يعطى تكتيكها هذا المزيد من الناس فرصاً للمشاركة في تعزيز حقوق الإنسان، وذلك من خلال تغيير الطريقة التي يستثمرون بها.

نحن لسنا مضطرين للانتظار إلى أن ينتهي شكل معين من انتهاكات حقوق الإنسان كي نبدأ باستخدام قصص لتضميد الجروح والمصالحة ولكي نعبئ الرأي العام. ففي نيجيريا، قامت جماعة بعقد محاكمة وهمية تركزت على حقوق المرأة.

قامت بأوباب (BAOBAB) لحقوق المرأة بمشاركة من مركز تطوير المصادر المدنية وتوثيقها (Civil Resource Development and Documentation Centre) بتنظيم أول محكمة وطنية حول العنف ضد المرأة. ولم تكن المحكمة التي عُقدت في مارس/ آذار 2002 في أبوجا، عاصمة نيجيريا، رسمية، كما وأنها لم تكن ملزمة من الناحية القانونية، إلا أن الشهادات المقدمة إليها كانت حقيقية. وقد أدلت ثلاث وثلاثون امرأة بشهادتهن فيما يتعلق بتجاربهن وذلك لمساعدة الجمهور على الاطلاع على الانتهاكات التي تعاني منها النساء في مجتمعاتهن وعلى أيدي الحكومة، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف الأسري والاعتصاب وختان الإناث.

وقد تم اختيار القضاة لهذه المحكمة، وهم جميعاً نيجيريون، بناءً على تميزهم واهتمامهم بحقوق المرأة. وكان بين هؤلاء قاضيان أحدهما من أعضاء المحكمة العليا وسفير سابق وعضو في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومدعٍ عام سابق. وكانت المحكمة مفتوحة للجمهور، وقام المنظّمون بصورة خاصة بدعوة صحفيين ورجال شرطة ومشرعين ومراقبين دوليين. وقد تم تجميع أنماط مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان لتداولها خلال جلسات مختلفة عقدتها المحكمة، حيث استمع القضاة إلى شهادات الشهود، و طرحوا ما بدا لهم من أسئلة قبل أن يعقدوا اجتماعاً مغلقاً. وعقب ذلك، وبدلاً من أن يصدروا حكماً قاموا بالإعلان عن توصياتهم.

وقد أحدثت المحكمة وما أحاط بها من تغطية إعلامية وعباً عاماً أوسع بان الانتهاكات ضد النساء موجودة وأنها أيضاً خطيرة. وقد ساعدت في تسهيل إصدار تشريعات حكومية بشأن القضايا المختلفة التي تؤثر في حياة المرأة، كما وأنها جعلت بالإمكان المضي قدماً تجاه إصدار مشروع قانون وطني يُعنى بالعنف ضد النساء.

وحيث أن باستطاعة المحاكم زيادة الوعي فقط عندما تنتشر الأخبار بين العامة، فقد تطلب نجاح (BAOBAB) تبني استراتيجية إعلامية جيدة إلى جانب وجود قيادة قوية وتقييم حصيلف لاحتياجاتهم السياسية. ولقد اختارت (BAOBAB)، على سبيل المثال، عدم دعوة خبراء دوليين للعمل كقضاة كي لا يكون لدى الحكومة النيجيرية أية حجة لإهمال ما تعلنه المحكمة باعتباره "تدخلاً خارجياً". ويحتاج الآخرون الذين يرغبون في تطبيق هذا التكتيك أيضاً إلى أن يفصلوا بدقة تركيبة ومجالات عمل المحكمة كي يكون لها التأثير الأقوى على المشاهدين المستهدفين. وقد تم استخدام المحاكم الشبيهة بهذه المحكمة في مجتمعات في أجزاء عديدة من العالم، وذلك من أجل عدد من الأهداف مثل الاعتراف بالانتهاكات وزيادة الوعي لدى الجمهور.

”كان العثور على أناس للإدلاء بشهاداتهم يمثل تحدياً كبيراً – من حيث البحث وعملية التشاور القانوني والتشجيع. لقد كان لدى بعض الناس معتقدات دينية وثقافية منعتهم من الإدلاء بقصصهم، حيث أعرب البعض عن مخاوفهم بعدم الرغبة في الكشف عن هوياتهم. إن الخوف الأكثر شيوعاً كان ما ستؤول إليه نظرة مجتمعهم تجاههم إذا ما قاموا بالإدلاء بشهاداتهم بصورة علنية. وكانوا خائفين من أن ينبذهم مجتمعهم، إلا أننا تجاوبنا تجاه هذا كله بأن أخفينا هويتهم أثناء إدلائهم بشهاداتهم.“

موفوليات فيجاني، نيجيريا، BAOBAB الحوافز

تكتيكات الحوافز

إن التكتيكات الواردة في هذا الجزء تجعل من الأسهل على الناس - الآباء والأمهات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على سبيل المثال - الاختيار بأن يقوموا بالعمل الصحيح إذا ما تم تزويدهم بحافز ما.

فعندما يشعر الآباء والأمهات بأنهم يحتاجون إلى إرسال أبنائهم للعمل كي يعيشوا، فإن تقديم الدعم المالي لهم قد يوفر لهم حافزاً كي يرسلوا أبنائهم إلى المدارس بدلاً من العمل. وعندما يصبح أصحاب الشركات معرضين للإغراء لتوظيف الأطفال بسبب تكلفة عمالتهم المتدنية، فإن بالإمكان إقناعهم بأن لا يفعلوا ذلك عندما يتم ربط قروضهم بممارساتهم العمالية أو عندما تصبح الأسواق المربحة مفتوحة أمام البضائع التي ينتجها البشر. وعندما تبحث الشركات عن وسائل لتعزيز علاماتها التجارية فإنها قد تجد حافزاً قوياً كي تدعم حقوق الإنسان لدى جيل من المستهلكين الذين لهم صوت عالٍ فيما يتعلق بقيمهم.

إن التكتيكات المدرجة هنا تنطوي كلها على الحوافز المالية، إلا أن أشياء أخرى قد تصبح محفزات قوية كذلك - كالاعتراف والاحترام ودرجة الاعتبار داخل المجتمع الدولي - والتي يمكن على سبيل المثال أن تحفز الناس والحكومات.

من الشارع إلى المدرسة: توفير الأموال للآباء والأمهات يؤدي إلى قيامهم بإرسال أطفالهم إلى المدرسة بدلاً من العمل.

إن الفقر هو أحد الأسباب الجذرية لتفشي عمالة الأطفال. إن الكثير من الأسر ترغب في إرسال أبنائها إلى المدارس إلا أنها لا تملك الموارد المالية للقيام بذلك، حيث أنها تحتاج إلى الدخل الذي يوفره لها هؤلاء الأطفال من خلال عملهم. وقد تم استحداث برنامج في البرازيل لتوفير الدعم الاقتصادي للأسر مما يسمح لأطفالهم بتلقي التعليم.

ويوفر برنامج بولزا اسكولا (Bolsa Escola) للأسر في البرازيل مرتباً شهرياً لتمكين الأطفال من الذهاب إلى المدارس بدلاً من العمل في الشوارع. وقد تم استحداث البرنامج الذي بدأ في مدينة برازيليا بعد التحقق من المقولة بأن الأطفال العاملين اليوم هم البالغون الفقراء في الغد. وقد تم في 2001 توسيع برنامج بولزا اسكولا ليصبح برنامجاً فيدرالياً.

ويدار برنامج بولزا اسكولا من قِبَل وزارة التربية والتعليم، حيث تتلقى الأسرة المستحقة دفعات شهرية وبطاقات سحب آلي (إلكترونية) تسمح لها بسحب المرتب مباشرة. ويتعين على الأسر المستحقة أن تفي بالمعايير التالية: أن يكون الأطفال ما بين سن السادسة والخامسة عشرة، وأن لا يتغيروا عن المدرسة أكثر من يومين في الشهر، وأن يكون كل بالغ في الأسرة مسجلاً لدى نظام التوظيف الوطني (SINE) (National Employment System)، وأن يسعى بجدية إلى البحث عن عمل وأن يكون قد مضى على إقامة الأسرة في البرازيل خمس سنوات على الأقل. وتتلقى الأسرة المرتب لمدة عامين على الأقل ولفترة لا تزيد عن ثماني سنوات. وفي حال عدم وفاء الطفل بمعدل الحضور الإلزامي فإنه يتم إيقاف المرتب عن الأسرة عن ذلك الشهر.

وبالإضافة إلى مكافحة الفقر وتشجيع الأطفال على استكمال تعليمهم فقد نجح هذا التكتيك في تخفيض أعداد العُمال الأطفال، كما نجح في تخفيض أعداد الطلبة الذين يتركون الدراسة. وحتى تاريخه ساعدت البولزا اسكولا عائلات أكثر من 930,289,8 طفلاً. وعندما تم إعداد البرنامج الفيدرالي أصبحت البولزا اسكولا أوسع برنامج اجتماعي في العالم.

وتكون الأسر في غالب الأحوال متواطئة في استخدام عمالة الأطفال - بسبب الحاجة لا الاختيار - وهذا التكتيك يمنحهم اختياراً. إن توفير بطاقات السحب الآلي التي يمكن استخدامها، والتي تشبه غيرها من بطاقات السحب الآلي، تساعد المتلقين على تجنب العار المرتبط بالفقر وتلقي المساعدات العامة. إن هذه الطريقة تحتاج بوضوح إلى موارد مالية كبيرة، كما وأنها تتطلب كماً ضخماً من الإدارة والتنسيق بين مختلف الوكالات والمؤسسات.

ما هي الحوافز بالإضافة للنفوذ التي تحفز أعدائك أو حلفاءك المحتملين؟

ربط القروض بحقوق الإنسان: تقديم القروض بشروط تفضيلية للملكي الشركات الصغيرة شريطة عدم استخدامهم لعمالة الأطفال.

تمنح جماعة في بنغلادش المجتمعات بديلاً عن استخدام عمالة الأطفال، حيث تقوم بتقديم قروض بشروط ميسرة للشركات التي توافق على عدم توظيف الأطفال.

وتدير لجنة التطوير الريفي البنغالية (BRAC) (The Bangladesh Rural Advancement Committee) برنامج الإقراض والمساعدة للمشاريع الصغيرة ((Micro Enterprise Lending and Assistance Program)) (MELA) الذي يتولى تقديم قروض بشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة التي لا تتمكن عادة من الحصول على أموال شريطة موافقتها على عدم استخدام عمالة الأطفال.

ويوفر برنامج الإقراض ائتماناً للمشاريع القائمة والجديدة التي تكون واعدة، بما في ذلك مشروعات النسيج والمواد الغذائية والخدمات والنقل. ويكون المقترضون في معظم الأحوال متلهفون للحصول على القروض التي تتراوح قيمتها من 300 إلى 3500 دولار أميركي، والتي تحمل رسوم خدمة نسبتها 15 في المئة. ويبلغ معدل حجم القرض الواحد حوالي 1000 دولار. ويوافق المقترضون على شروط القرض لأن المصارف العادية تكون غير راغبة في إقراض الريفيين، كما وأنها تطالبهم بالسداد على دفعات كبيرة بدلاً من الأقساط المتساوية الشهرية. ويعمل المقترضون على سداد قروضهم على فترات تتراوح ما بين عام واحد وعامين.

وتعمل لجنة (BRAC) على رصد نشاطات مقترضيها للتأكد من أنهم ملتزمون بشروط القروض، كما وأن الموظفين في الميدان مستعدون لاتخاذ إجراءات فورية في حال اكتشافهم أية انتهاكات لحقوق الإنسان بغض النظر عما إذا كان هؤلاء من مقترضي لجنة (BRAC).

ومنذ إنشاء البرنامج في 1996، قام بإقراض أكثر من 45,000 مقترض في بنغلادش، كلهم ممن لا يستخدمون عمالة الأطفال. ويعمل البرنامج، في الوقت نفسه، على خلق فرص عمل من خلال ضخ رؤوس أموال جديدة في المشروعات المحلية، كما وأنه يخلق وعياً بمشكلة عمالة الأطفال ويخفض من فرص استخدامهم.

إن الحافز هنا واضح: لقد قامت لجنة (BRAC) بالتعرف على حاجة ما وقامت بملئها في الوقت الذي أعلنت فيه عن احتياجاتها بضرورة احترام حقوق الإنسان. ويمكن استخدام هذا التكتيك أيضاً في أحوال أخرى حيث توجد صلة ما بين النشاط المالي وحقوق الإنسان، مثل الحماية ضد التمييز وضمان أجور عادلة أو توفير شروط عمل آمنة. ويتعين أن تكون القروض نفسها جذابة بحيث توفر حافزاً، ربما من خلال فرض أسعار فائدة أقل، أو تقديم شروط سداد أفضل من الشروط التي تفرضها البنوك العادية.

في بعض الأحيان يوجد حافز لتغيير السلوك لدى المستهلكين والمقرضين وأصحاب الأسهم وغيرهم ممن تم استبعادهم من الانتهاك نفسه، أكان استخدام عمالة الأطفال أو القيام بالممارسات غير العادلة في مجال العمالة أو التسبب في التدهور البيئي في بلد آخر. وقد يشعر هؤلاء أيضاً بأنهم لا يملكون خياراً آخر أو أنهم يفتقرون للمعلومات الضرورية للجوء إلى خيارات إنسانية عادلة. وتقوم إحدى المؤسسات بتزويد الأشخاص البعيدين عن مصادر إنتاج السلع التي اشتروها بالمعلومات والخيارات التي يحتاجونها لتحديد خياراتهم التي تدعم حقوق الإنسان.

لقد أصبح ملصق علامة السجادة (Rugmark label)، الذي يظهر وجهاً مبتسماً على السجادة المباعة، العلامة التجارية لمبادرة واعدة تستهدف التعرف على السجاد المصنوع يدوياً والذي تم إنتاجه وتسويقه بدون عمالة أطفال. وتمنح مؤسسة رغمارك (Rugmark) التراخيص لمصدري السجاد الذين يوافقون على عدم استخدام عمالة الأطفال، والذين يتجاوزون مع نظام رصد يشمل زيارات تفتيشية مفاجئة والتدقيق المعاكس للسجلات وأنوال النسيج. ويتم إعادة تأهيل الأطفال الذين يتم اكتشافهم خلال الزيارات التفتيشية المفاجئة وإرسالهم إلى المدارس من قبل مؤسسة رغمارك.

وتطبق رغمارك عملية تحقيق تتألف من ثلاث خطوات:

1. الموافقة على الترخيص عقب سلسلة من أعمال التفتيش. ويجري توظيف المفتشين وتدريبهم من قبل المؤسسة. ويتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإتمام عمليات التفتيش بصورة صحيحة. ويعمل المفتشون إما على الموافقة على المنتجين أو، في حالة اكتشافهم لأية دلائل تشير إلى استخدام عمالة الأطفال، يمنحون المنتجين فترة محدودة لإيقاف هذه الممارسات.
2. عمليات التفتيش المفاجئة العشوائية والتي يتم بعدها ترخيص السجاد المصنوع خلال تلك الفترة.
3. متابعة السجاد حيث يتم تتبع كل سجادة من سجائيد رغمارك طبقاً للمصنّع والموقع والمصدر.

ولقد واجهت رغمارك بعض التحديات أثناء قيامها بذلك. فلقد كانت عمليات التفتيش العادية صعبة نظراً للمواقع المتفرقة للغاية لأدوات النسيج (الأنوال) في الهند، كما وأن هيكل هذه الصناعة غير منتظم. وفيما يوجد بعض من المصدرين مرتبطون بالأنوال، إلا أن العديد منهم يقومون بتوظيف وسطاء مما يجعل من الصعب تنفيذ الجزء الخاص بتتبع لعملية الترخيص. وعلى أي حال، هناك أكثر من 4000 طفل في الهند وباكستان ونيبال قد تم تأهيلهم من خلال برامج رغمارك، كما وأنه من خلال الدعاية التي تبثها رغمارك هنالك الآلاف غيرهم من الأطفال الذين تم منعهم من العمل على أنوال السجاد.

لقد كان من الضروري لتحقيق النجاح لرغمارك التفهم بأن هناك طلباً متزايداً للمنتجات التي لا تدخل في صناعتها عمالة الأطفال. وحيث أن رغمارك تتعامل مع مستوردي السجاد وليس مع الزبائن مباشرة، فإنه يتعين عليها إقناع المستوردين بوجود سوق لهذا السجاد. ويدفع مستوردو سجاد رغمارك بالإضافة إلى تكلفة السجاد نسبة 1.75 في المئة من التكلفة السنوية الإجمالية للمستورادات كرسوم يذهب جزء منها لبرامج إعادة التأهيل والتعليم الخاص بالأطفال. وبالمقابل، تعمل رغمارك على تسويق بائعي المفرق الذين يحملون سجاجيدهم. ويأتي ذكر باعة المفرق هؤلاء في المواد المنتشرة وفي المناسبات التي تلعب فيها رغمارك دوراً ما مثل اليوم العالمي المكافحة عمالة الأطفال. ويتم أيضاً تزويد باعة المفرق بمواد دعائية تشرح أهمية شراء سجاد رغمارك. وتقوم رغمارك بإبلاغ المستوردين وباعة المفرق بأن حملهم للسجاد المرخص لا يساعدهم فقط في الوصول إلى الزبائن، الذين يرغبون في شراء السجاد الذي لا تدخل في صناعته عمالة الأطفال، بل يسهم أيضاً في تحسين الصورة العامة لمتاجرهم.

إن ملصقات رغمارك كغيرها من أنظمة الملصقات التي تم ترويجها خلال العقد الأخير توفر للزبائن المعلومات التي يحتاجونها لتجنب الإسهام في أية انتهاكات لحقوق الإنسان.

وهي في الوقت نفسه تعزز الوعي بالمشاكل التي ترتبط بسلعة بعينها، كما تخلق طلباً للمنتجات التي يتم إنتاجها وتوريدها للأسواق بشكل إنساني. وحيث أن المنتجين يرغبون في الوصول إلى ذلك السوق فسيكون لديهم الحافز الكافي للمشاركة.

إن مثل هذه البرامج تنطوي على مخاطر إضعاف معنى «علامتهم المسجلة» إذا لم تصاحبها عملية رصد صارمة مناسبة قد تكون معقدة ومكثفة المصادر. وقد تكون هذه البرامج بحاجة إلى استخدامها مع تكتيكات أخرى محفزة للوعي، وذلك لإبلاغ الزبائن والمنتجين وإقناعهم بأن لديهم سبباً كافياً للاهتمام بالتغيرات التي طرأت على عملية الإنتاج.

عندما تقود الأعمال الطريق: تركيز كل الخطوات في عملية الإنتاج في المرافق التي تسهل رصد وإنهاء عمالة الأطفال.

تعتبر ريبوك (Reebok) إحدى أكثر الماركات المشهورة، وهي ماركة تمت حمايتها جزئياً عن طريق جهود الشركة لحماية حقوق الإنسان من خلال الرصد.

في 1996 قامت ريبوك انترناشونال باستحداث عملية رصد للمصنع وتمييز المنتج وبرامج التثقيف لمنع استخدام عمالة الأطفال في إنتاج كرات لعبة كرة القدم في باكستان. وكان هناك ما يقارب من عشرين في المئة من العاملين في مصانع إنتاج كرات كرة القدم في سيالكوت بباكستان من الأطفال، إلا أن معايير حقوق الإنسان لدى ريبوك تتطلب أن يكون الحد الأدنى لسن أي عامل في المصانع التابعة لها هو خمسة عشر عاماً أو أكثر طبقاً للقوانين المرعية محلياً.

وعندما دخلت ريبوك إلى سوق كرات كرة القدم، قامت باتخاذ الإجراءات لمنع استخدام عمالة الأطفال وذلك من خلال احتواء عملية الإنتاج كلها بما في ذلك الخياطة في وحدة فنية منفردة في سيالكوت. ويتم القيام بالعمل كله في الموقع ولا تدخل فيه عمالة الأطفال. ويقوم المفتشون برصد وحدات الإنتاج بصورة دورية حيث يجرون مقابلات مع العاملين ومع المفتشين المشرفين على الشحنات من وإلى المصنع. ويعمل هؤلاء أيضاً على الحفاظ على العلاقات التي تربطهم بالمجتمع المحلي، كما يقومون بزيارة القرى المجاورة للتأكد من أن كرات ريبوك لا تتم خياطتها خارج المصنع. وعندئذ يتم ختم الكرات بكلمة مضمون (Guaranteed): أنتجت بدون (عمالة أطفال). ويوفر هذا للمستهلكين خياراً حول كيفية إنتاج كرات القدم، كما وأنه يرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بعمالة الأطفال في مجال صناعة تلك الكرات.

وكتيجة لتركيز الإنتاج في المصانع التي لا تستخدم عمالة الأطفال، فقد تمكنت ريبوك من إنتاج عشرات الآلاف من الكرات دون أن تستخدم عمالة الأطفال.

وفي 1997 أوجدت ريبوك برنامج ريبوك لمساعدة باكستان في مجال التعليم (R.E.A.P) (The Reebok Educational Assistance to Pakistan Program)، وخصصت مبلغ مليون دولار أميركي من حصيلة مبيعاتها من تلك الكرات لدعم التعليم المحلي في المنطقة التي يتم إنتاج الكرات فيها. وفي 1997 انضمت ريبوك إلى جمعية النهوض بالتعليم في سيالكوت في جهودها لتأسيس معهد شعنان (Shaanan Institute) الذي يعمل مع الأسر المحلية على تسجيل الأطفال في المدارس وإبقائهم بعيداً عن مجال عمالة الأطفال.

لقد تحققت ريبوك من وجود سوق لمنتجات لا تستخدم عمالة الأطفال فقررت أن تملأه. ولقد استمر الوعي العام في التصاعد فيما يتعلق بهذه المسألة سنوات عدة. وكشركة متعددة الجنسيات تملأ جانباً كبيراً من السوق أصبحت ريبوك تتمتع بموقع فريد تمكنت من خلاله التأثير على سلسلة الإنتاج بكاملها وعلى توزيع منتجاتها. ويمثل هذا جانباً مهماً لهذا التكتيك: إن العدد المتزايد من الخطوات التي تفصل بين المواد الخام والمستهلك في الاقتصاد العالمي، يجعل من الصعب رصد انتهاكات حقوق الإنسان. لقد تحققت ريبوك من أنها تحتاج إلى توحيد هذه الخطوات لكي تتأكد من أن منتجاتها تصنع دون اللجوء إلى عمالة الأطفال.

هل هناك أعمال قد تشكل حلفاء غير متوقعين في مجال النضال الذي تخوضونه؟

إن تكتيك وضع ملصق يمكن استخدامه للوفاء بالطلب في السوق «لبضائع أخرى تتصف بعمالة مبنية على العدل»: وهي منتجات يتم دفع سعر عادل لمن يزرعها، وبضائع تنتج في مصانع يتلقى العمال فيها أجوراً عادلة وبضائع تصنع أو تربي بطريقة لا تضر بالبيئة.

التكتيكات التعويضية

التكتيكات التعويضية

ما بين عامي 1980 و2000 اختفى أو اغتيل أكثر من 70000 شخص في بيرو. وكان معظم الضحايا ينحدرون من أسر ريفية فقيرة معزولة عن الحياة الاقتصادية والسياسية. ولقد استقطب مجتمع حقوق الإنسان في بيرو اهتمام وسائل الإعلام تجاه هذه القضية وكذلك اهتمام منظمات الرأي العام والمنظمات الدولية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة (Truth and Reconciliation Commission) التي كان لي شرف العمل فيها.

ولقد جعلت اللجنة التي أصدرت تقريرها النهائي في أغسطس/آب 2003 من المستحيل على الدولة مواصلة تجاهل الصرخات التي تنادي بإحقاق العدالة والصادرة عن أسر المفقودين. وكان عملها الذي يمثل انتصاراً لحقوق الإنسان مجرد خطوة أولى ضمن عملية أكبر بكثير لاستعادة الحقوق وإقرار العدالة لجميع الناس في بيرو.

وسوف تقرأ في هذا الفصل عن أناس آخرين ومنظمات أخرى، كلجنة الحقيقة والمصالحة، كانت جزءاً من عملية استعادة العدالة وإعادة بناء المجتمعات في أعقاب انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان. وقد قام بعضها بتوثيق الانتهاكات مما جعل من المستحيل على الدولة أو المجتمع تجاهلها. وقام البعض الآخر بتقديم يد المساعدة لتضميد جراح المجتمعات والأفراد ممن تضرروا نتيجة لتلك الانتهاكات. وسعى البعض إلى إحقاق العدالة للضحايا ومرتكبي الجرائم على حد سواء.

وفي إطار عمل اللجنة، كانت العدالة تعني معاقبة مرتكبي الجرائم والحصول على تعويضات - جماعية وفردية - للضحايا، والتأكد من أن الجرائم التي ارتكبت لن تتكرر في المستقبل. وتعتبر التعويضات جزءاً هاماً من هذا الخليط في بيرو، وذلك لأن الحكومة البيروفية تدين للضحايا الذين فشلوا في حمايتهم، ولأن التعويضات ستساعد على استعادة الحقوق لجميع أفراد المجتمع البيروفي.

وقد استخدمت جماعات أخرى تكتيكات مغايرة لإحقاق العدالة في مجتمعاتها. وآمل أن تجدوا أن الكثير منها مفيد لكم في عملكم.

صوفيا ماخر

عضو سابق في لجنة الحقيقة والمصالحة

المدير التنفيذي السابق والمنسق الوطني لحقوق الإنسان - بيرو

حتى في حالة انتهاء انتهاكات حقوق الإنسان - عندما تنتهي الحرب وتتم الإطاحة بالنظام القديم - عندما يتم إطلاق سراح أو هروب الضحايا أو عندما يمر الوقت ببساطة، حتى في ظل ما يجري عندئذ فإن الحاجة للقيام بعمل خلاق في مجال حقوق الإنسان لن ينتهي. إن تأثير انتهاك حقوق الإنسان يتسع إلى ما هو أبعد من المعاناة المباشرة: فهو بإمكانه تدمير القيادة في مجتمع ما والمضي نحو التدهور الاقتصادي وتآكل المجتمع المدني.

ويمكن للصمت أن يعمّ بحيث يمنع الضحايا والأسر والمجتمعات من إعادة بناء القيادة والهياكل الاجتماعية، كما يحول دون تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، وكذلك تمكين المجتمعات من التصالح والمضي إلى الإمام. وقد تم استخدام جميع التكتيكات الواردة في هذا الفصل لتحقيق تضييد الجراح وإقرار العدالة والمصالحة للضحايا وللمجتمعات كي تعيد بناء قيادتها والتقدم باتجاه رؤية يتحقق من خلالها مجتمع تسوده الحرية والعدالة.

وقد تم بشكل تقليدي التمييز بين العدالة المجددة والعدالة الجزائية حيث تؤكد العدالة المجددة على شفاء الضحايا والمسيئين والمجتمعات من الجروح، فيما تؤكد العدالة الجزائية على إيقاع العقوبة على المسيء ومعالجة الضحية. إن كلتا الطريقتين مفيدتان وضروريتان لمهمة إعادة بناء واستعادة مجتمع متضرر حيث تم إدراج الطريقتين هنا.

وتلعب هذه التكتيكات أيضاً، في الوقت الذي تكون معظمها مركزة على الماضي، دوراً هاماً في منع حدوث الانتهاكات في المستقبل. ولقد تم استخدامها لتقوية مجتمعات معطوبة، وإسقاط أسوار للإفلات من العقاب التي تحمي المسيئين وإيقاع العقوبة على المسيئين، وإعلام الجميع بأنه لن يتم التسامح مع الانتهاكات في المستقبل، وكذلك إيجاد سجلات حول الانتهاكات تعترف وتفعل الألم الذي تشعر به أسر الضحايا، ومن ثم تسجيل أنماط الانتهاك التي إذا ما كنا متيقظين قد تساعدنا على التعرف على الانتهاكات والحيلولة دون تكرارها في المستقبل.

وتقسم التكتيكات الواردة في هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء:

1. تذكر الانتهاكات - وهي التكتيكات التي تسلط الضوء على طبيعة ومدى الانتهاكات وهوية مرتكبي الجرائم أو الضحايا.
2. تقوية الأفراد والمجتمعات - وهي التكتيكات التي توظف تدخل الصحة العقلية وإعادة التأهيل وغيرها من الوسائل الفنية المستخدمة لتضييد جراح الأفراد والمجتمعات.
3. السعي نحو المعالجة - وهي التكتيكات التي تسعى إلى تحقيق العدالة من خلال التقاضي والعقوبات والتعويضات وغيرها من الأساليب.

تذكر الانتهاكات

سيكون من الأسهل للغاية نسيان الانتهاكات التي نسمع عنها أو نشاهدها أو نعاني منها، إلا أن هذا سيُبقى الجراح مفتوحة والباب مشرعاً أمام حدوث انتهاكات مستقبلية. إن التكتيكات المشار إليها في هذا الجزء تخلق سجلاً دائماً وعماماً للانتهاكات وأنشأت لتلك الانتهاكات. فبدون وجود مثل هذا السجل العام تشتت الذاكرة لأن الوثائق المتوفرة قد تتناثر أو يتم إخفاؤها تحت طبقة كثيفة من البيروقراطية. إن الملفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان تميل نحو «الاختفاء» إذا لم يتم حفظها. وحيثما يتواجد التوثيق يتطلب الأمر بذل جهود خاصة لكشفها والحفاظ عليها وإعلانها للجمهور. وفي الحالات التي تكون فيها أفضل عمليات التوثيق أو تلك الوحيدة مدفونة مع الجثث في مقابر لا تحمل أية علامات أو أخرى جماعية، تضع التكتيكات الأخرى مهارات عدلية متخصصة قيد الاستعمال. وفي حالات أخرى تكون الحقائق المتعلقة بالانتهاكات معروفة لدى الجمهور، ربما حدثت بعيداً نوعاً ما في الماضي إلا أن هنالك مخاطر من أن ينسى الناس ما حدث. إن هذه الآليات لا تبقى الذاكرة متعشة فقط إلا أنها تجعلها أيضاً وثيقة الصلة بالموضوع. وفي حالات عديدة ورد ذكرها لاحقاً حيث يكون الانتهاك منتشرًا تمنح اللجان والمحاكم الضحايا وعائلاتهم وفي بعض الحالات المجرمين الفرصة لسرد قصصهم.

ويمكن أن يخدم فتح الملفات والسجلات التي تحتوي على معلومات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان - وبخاصة حالات الموت والتعذيب والاختفاء القسري - أهدافاً متعددة. فقد يؤدي ذلك إلى إضفاء شعور ب«إغلاق ملف القضية» لدى أسر الضحايا مما يساعدهم على نسيان الماضي والتحرك نحو تأدية الطقوس التقليدية الخاصة بثقافتهم. وهو أيضاً يساعد الأسر على جمع المعلومات لبناء سجل صلد لمقاضاة المنتهكين، كما ويمكن أن تصبح السجلات العامة ذكري ملموسة وواضحة للعيان بحيث توفر نقطة مركزية للمناقشات العامة وبحيث تصبح بطريقة أو بأخرى صوتاً لمن لا صوت له.

إجابات على أسئلة أسر الضحايا: توثيق سجلات الانتهاكات لتعزيز تضييد الجراح وتحقيق العدالة.

قامت جماعة في كمبوديا بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها الخمير الحمر وتمكين الجمهور من الاطلاع عليها حفاظاً على ذاكرة من تأثروا بالإبادة الجماعية ومن قاموا بارتكاب تلك الجرائم.

يجمع مركز التوثيق الكمبودي (Documentation Center of Cambodia) (DC-Cam) سجلات تتعلق بالضحايا ومرتكبي المجازر الجماعية في كمبوديا، وذلك لتمكين أسر الضحايا وأصدقائهم من معرفة المصير الحقيقي للأشخاص الذين اختفوا. وفي الوقت نفسه يقوم مركز التوثيق الكمبودي (DC-Cam) بجمع الأدلة القانونية المحتملة التي يمكن استخدامها ضد زعماء الخمير الحمر السابقين أمام المحاكم.

ويساعد نظام متابعة الملفات الأسرية أسر الضحايا ومرتكبي الجرائم على اكتشاف مصير أحبائهم، وذلك من خلال البحث في السجلات المفصلة التي احتفظ بها نظام الخمير الحمر (1975-1979). ويوجد لدى مركز التوثيق الكمبودي أربع قواعد معلومات تضم عشرات الآلاف من الصفحات التي تتضمن الوثائق ذات الصلة والصور والمقابلات الشخصية. وقد استخدم مشروع رسم الخرائط التابع للمركز تقنية (GPS) للتعرف على 466, 19 قبراً جماعياً و168 سجنًا و77 نصباً تذكاريًا للمذابح الجماعية في 170 مقاطعة كمبودية وجميع أقاليم كمبوديا تقريباً.

وعلى الرغم من أنه في أغلب الأحوال تكتشف الأسر أن أقرباءهم قد أُعدموا على يد الخمير الحمر، إلا أن تلك الأسر تجد الراحة في معرفة ما جرى لهم بحيث يمكن للمجتمع أن يبدأ في التعافي من صدمة المجازر الجماعية. وتكشف السجلات في حالات كثيرة موقع رفات المفقودين، مما يسمح لأسرة المفقود القيام بالطقوس الدينية المناسبة لراحة الضحية. وتقدر نسبة الأسر التي تزور المركز للاستفسار عن الأحبة المفقودين والذين يحصلون على إجابات بشأن ما حدث بحوالي 80 في المئة.

إن الهدف النهائي لمركز التوثيق الكمبودي هو إبقاء ذكرى المذابح الجماعية حية بحيث يساعد ذلك مواطني كمبوديا على توشي العدالة، وبناء مستقبل قوي، ومنع تكرار حدوث مثل تلك الفظائع مستقبلاً.

كيف يمكنك توثيق تاريخ الانتهاكات في مجتمعك؟ كيف يمكنك استخدام هذا التاريخ لتعزيز تضמיד الجراح والعدالة؟

لقد كان تكتيك مركز التوثيق الكمبودي فاعلاً جداً في كمبوديا حيث عانى الشعب من انتهاكات خطيرة وطويلة الأمد. إن باستطاعة بلدان أخرى خرجت من عهود طويلة من الانتهاكات الاستفادة من تجربة هذه الجماعة. ولكي يتم إيجاد مستودع مركزي للمعلومات فإنه يتعين على الجماعة اكتشاف كيف أو ما إذا كان مرتكبو الانتهاكات قد تركوا وسائل توثيق أو أدلة خلفهم، كما وأنهم قد يضطروا إلى القيام بعمليات نبش للقبور وأعمال قضائية (انظر ص 113) في كمبوديا. لقد استهدفت المجازر الجماعية طبقة المتعلمين ودمرت النظام القضائي مما يعني أن بالإمكان استخدام المعلومات عندما يتم فقط إعادة بناء النظام.

في باراغواي يعمل مركز التوثيق والأرشفة (The Centro de Documentacion y Archivo, CDyA) على الاستفادة من القانون الذي يمنح السجناء السابقين حق الوصول إلى معلومات تتعلق بتوقيفهم - حق فحص الوثائق المتعلقة بقضاياهم - وذلك لإيجاد «أرشيف للرعب».

ولقد قام مركز التوثيق والأرشفة بفتح ملفات الشرطة أمام الجمهور في أعقاب خمسة وثلاثين عاماً من حكم الديكتاتورية العسكرية.

ويتضمن دستور باراغواي، شأنه في ذلك شأن خمس دول أخرى من دول أميركا اللاتينية حق السجناء السابقين في فحص المعلومات المتعلقة بقضاياهم والتي تم جمعها بالإضافة إلى تجاربهم. ولقد اكتشف مارتين المادا، وهو سجين سابق، عقب تقديم التماس للحصول على ملفه في عام 1992 آلاف ملفات الاعتقال في مركز للشرطة في لمباري.

وتوثق هذه الملفات تجارب الاعتقال التي عانى منها السجناء بالتفصيل - بما في ذلك التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان - حيث تم استخدامها في إثبات ما يسرده الأفراد من قصص حول اعتقالهم خلال فترات حكم دكتاتوريات عديدة في أميركا اللاتينية، وذلك لتوظيفها في تأكيد اختفاء مواطنين وكدليل لمقاضاة رجال شرطة سابقين وعسكريين في عدد من دول أميركا اللاتينية.

وقد أمرت المحاكم في باراغواي، بما في ذلك المحكمة العليا، بأن تصبح الملفات المذكورة في متناول العامة. وقد أصبح الأرشيف الذي يخضع حالياً لسيطرة مركز التوثيق والأرشفة مفتوحاً أمام الباحثين والمحققين وناشطي حركة حقوق الإنسان والرأي العام. واستخدم المركز الملفات كأساس لإقامة الدعاوى وعقد المحاكمات لمقاضاة كبار المسؤولين عن عمليات التعذيب التي تبناها الدولة وعمليات الاعتقال بصورة غير قانونية، والإبلاغ عن أعمال لجنة تقصي الحقائق الباراغوية. وقد تم بنجاح مقاضاة عشرين مسؤولاً. كما تم استخدام الأرشيف في تجميع خيوط قضية تسليم الجنرال أوغستو بينوشيه من بريطانيا إلى إسبانيا في 1998.

لقد قام مركز التوثيق والأرشفة بنقل 90 في المئة من المواد الموجودة في الأرشيف إلى الميكروفيلم، كما يقوم حالياً بنسخها بنظام الـديجيتال. وتعمل المجموعة أيضاً على إدراج الأرشيف في قائمة التراث العالمي لدى اليونسكو.

ما هي القوانين الموجودة في بلادكم والتي قد تكون مفيدة في الوصول إلى الوثائق التي تؤكد حدوث الانتهاكات وتكشف عن شخصيات مرتكبيها؟

إن توفر المعلومات المفصلة حول انتهاكات حقوق الإنسان قد يكون له تأثيرات هامة على الأشخاص الذين تعرضوا للانتهاكات وعلى أجهزة وزارة العدل بعد انتهاء تلك الانتهاكات. لقد أكدت الجهود التي بذلها مارتن في باراغواي التجارب التي مرّ بها العديد من الضحايا، كما جعلت اللجوء إلى القضاء خياراً متاحاً.

وفي الوقت الذي كان فيه اكتشاف الملفات في باراغواي يتم عن طريق الصدفة، إلا أن تكتيك فتح الملفات عن عمد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان قد تم استخدامه من قِبَل العديد من الحكومات. ففي ألمانيا وعدد من دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال، قامت الحكومات بفتح ملفات ضحايا البوليس السري. وفي ألمانيا يتم الاحتفاظ بالملفات لدى هيئة مستقلة تدعى سلطة غوك (Gauck Authority)، حيث يتم فتحها للضحايا وليس للعامة. وفي تشيكوسلوفاكيا (سابقاً) وغيرها من البلدان تم فتح الملفات بصورة انتقائية إلا أنه لم يتم فتحها أمام الضحايا، كما وان بعض الملفات تسربت بطريقة غير رسمية كي تخدم أهدافاً سياسية.

ولقد تم توجيه العديد من الانتقادات لهذه الوسائل التكتيكية، كما تم استنباط العديد من الدروس من تلك الوسائل. فعلى سبيل المثال، تقول تينا روزنبرغ من برنامج حقوق الإنسان حول لجان تقصي الحقائق لدى كلية الحقوق بجامعة هارفارد أن «حقيقة فتح الملفات الألمانية ساعدت في حل مشكلة عدم مصداقية الملفات. وقد تمكن الضحايا من المساعدة في التأكيد على ما إذا كان الشخص المتهم بالوشاية قد فعل ما هو متهم بارتكابه. إنه آلية تحقق ذاتية وهو غير متوفر في النموذج التشيكي. وعلاوة على ذلك وفي ألمانيا، فإن بإمكان الضحية أن يختار فيما لو كان يرغب في نشر المعلومات المتعلقة بمن وشى به، وهي بذلك معلومات ليست عامة».

صون الذكريات: تنسيق الجهود من أجل المحافظة على المعلومات الأرشيفية لدى العديد من المنظمات وإيجاد نظام للوصول إليها.

(لن يتكرر هذا أبداً) (Never again) هو قسم كثيراً ما يسمع عقب خروج انتهاكات في مجال حقوق الإنسان إلى دائرة الضوء، إلا أنه ليس بالإمكان الالتزام بهذا القسم ما لم تبقى ذاكرة الانتهاكات وكذلك الضحايا وأولئك الذين قاتلوا ضد الانتهاك أحياء. ولسوء الحظ فإن المعلومات الجبارة المخزنة في ملفات العديد من منظمات حقوق الإنسان كثيراً ما تكون غير معروفة للعالم الخارجي، كما وأنها غير متوفرة لمن يستطيعون فيها بعد استخدامها للتأكد من عدم تكرارها. إن ميموريا أبيرتا (Memoria Abirtta) هو تحالف بين ثماني منظمات معنية بحقوق الإنسان في الأرجنتين، وهي منظمات وحثت جهودها لإيجاد قاعدة بيانات يمكن للعامة الوصول إليها والتي تأمل في أن تسهم في ترابط ذاكرة جماعية دائمة.

لقد أوجدت ميموريا أبيرتا نظاماً يجعل بالإمكان الوصول إلى جميع الأرشيفات العامة، التي تتضمن وثائق وصوراً ومقابلات شخصية تشهد بحدوث حوادث إرهاب ارتكبتها الدولة في الأرجنتين، وضحايا تلك الحوادث، وهوية الأشخاص الذين وقفوا ضدها. وفي الوقت الذي يستطيع فيه أي شخص لديه إمكانية استخدام الإنترنت من البحث في كتالوج الملفات على الشاشة، إلا أن المواد الحقيقية تبقى في حوزة مكاتب كل منظمة من المنظمات الأعضاء أو في مكتب ميموريا أبيرتا. وتوفر قاعدة المعلومات فهرساً واحداً لجميع المواد التي يمكن لأي مستخدم أن يبحث فيه بسهولة. وهو أيضاً يشير إلى الموقع الذي يحتوي على الوثائق الأصلية والصور وأشرطة الفيديو، بحيث يمكن للباحثين المهتمين إجراء اتصالات بشأنها مع المنظمات. ولقد أوجد المشروع برامج كمبيوتر خاصة تم تطويرها بالشكل والحجم والمقاييس التي تعتمد أسلوب المصدر المفتوح لمساعدة المنظمات الأخرى على إيجاد قواعد معلومات مشابهة.

ويتضمن أرشيف برنامج التراث الوثائقي (Patrimonio Documental Archieve) خمسة أجزاء:

1. برنامج التراث الوثائقي نفسه، والذي يتضمن 22,000 وثيقة حول إرهاب الدولة.
2. طبوغرافيا برنامج الذاكرة، والذي يحتوي على خرائط ووثائق وشهادات شفوية حول الأماكن التاريخية ذات العلاقة بإرهاب الدولة – أكثر من 340 مركز تعذيب كانت مخفية في أماكن عادية في كافة أنحاء البلاد.
3. برنامج الأرشيف الفوتوغرافي، والذي يحتوي على صور ديجيتال من منظمات حقوق الإنسان ومجموعات خاصة ووسائل الإعلام.
4. برنامج الأرشيف الشفوي، والذي يلخص أكثر من 320 مقابلة شخصية مع أشخاص تأثرت حياتهم بصورة أو بأخرى بتجربة إرهاب الدولة.
5. الوثائق الخاصة بميموريا أبيرتا.

وتتألف ميموريا أبيرتا من المنظمات التالية:

- Abuelas de Plaza de Mayo -
- Asamblea Permanente por los Derchos Humanos -
- Asociacion Buena Memoria -
- Centro de Estudios Lagales y Sociales -
- Familiares de Desaprecidos y Detenidos por Razones Politicas -
- Fundacion Memoria Historica y Social Argentina -
- Madres de Piaza de Mayo – Linea Fundador -
- Servicio Paz y Justica -

وقد تم تشكيل هذا التحالف لتطوير ودعم المشروعات التي تشجع المجتمعات والأفراد على تذكر الأحداث التي وقعت أثناء الحكم العسكري الدكتاتوري. وتبنى ميموريا أبيرتا أيضاً مبادرات تسعى إلى تعزيز المناقشات حول إيجاد مواقع للذاكرة ومساحات للتأمل العام. وستشكل هذه الأرشيفات في يوم من الأيام جزءاً من المجموعة الرئيسية لمتحف يعنى بالذاكرة.

إن تكتيك تنسيق الأرشيفات للمنظمات المتعددة يمكن استخدامه في أي بلد تقوم فيه أكثر من مجموعة بجميع معلومات لها صلة بحقوق الإنسان. ويمكن أن يكون هذا التكتيك جزءاً من مشروع «ذاكرة»، إلا أنه يمكن أيضاً استخدامه في بلدان تعمل فيها منظمات حقوق الإنسان ذات التركيبة المتعددة والمهتمة بتتبع الانتهاكات القائمة لحقوق الإنسان، والتي تحتاج في هذا السياق إلى توسيع قدراتها للوصول إلى المعلومات إلى أبعد حد ممكن.

في الحالات التي تكون فيها الوثائق الورقية غير كافية أو غير موجودة، فإن بإمكان الطب الشرعي إيجاد سجل للتقاضي وتزويد عائلات الضحايا بالمعلومات التي يحتاجونها لكشف الغموض. ويمثل عمل الطب الشرعي أسلوباً موضوعياً لتسجيل الانتهاكات. وبما أن الأدلة هي أدلة علمية، فإن بإمكانها أن تكتسب قوة تفوق قوة الإدلاء بالشهادة والتوثيق المكتوب لإثبات حدوث انتهاكات حقوق الإنسان. إن إخراج الجثث من القبور قد يتيح للأسر المكلمة القيام بالطقوس الدينية وإعلان الحداد ثم المضي قدماً في حياتهم بالرغم مما ينطوي عليه ذلك من ألم.

وخلال العقدين الماضيين قام فريق الأرجنتين للإنثروبولوجيا الشرعية (EAAF) بالتعرف على رفات ضحايا عنف الدولة. وخلال فترة الدكتاتورية العسكرية في الأرجنتين (1976-1983) قتل ما بين 10,000 و 30,000 شخص أو تم إخفاء أثرهم من جانب الدولة. إن هدف فريق EAAF هو هدف ثلاثي الأبعاد يتلخص في إعادة بقايا رفات الضحايا إلى أسرهم للمساعدة في تحقيق عملية تضييد الجراح وتوفير الأدلة لإقامة الدعاوى ضد مرتكبي عنف الدولة، وتدريب ودعم تشكيل فرق أخرى للطب الشرعي في بلدان أخرى عانت من فترات اتسمت بالعنف وتحتاج إلى تحقيق حول ما جرى في الماضي.

ويملك فريق الأرجنتين للأنثروبولوجيا الشرعية مجموعة تحقيق دائمة تجري أبحاثاً تتناول المعلومات المتعلقة بأشخاص اختفت آثارهم. وتبدأ مجموعة التحقيق هذه عادة بفتح القضية بتحقيق أولي للتأكد من مكان دفن الشخص المفقود من خلال إجراء المقابلات، مع الأقارب والأصدقاء وغيرهم من السجناء السابقين ومع رفاقه في الزنزانة ومع الناشطين السياسيين السابقين، حول الصفات الجسدية للضحية والزمن والمكان المحتملين لموته. ويدرس الفريق كذلك سجلات الشرطة والسجلات البيروقراطية التي تتضمن الصفات الجسدية والبصمات وسجلات التشريح، كما ويتعين في الكثير من الأحيان الحصول على قرار من المحكمة للسماح للأعضاء بالاطلاع على سجلات الشرطة. وتمضي العملية قدماً إذا ما تمكن الفريق من العثور على عشرة وثائق مكتوبة أو شفوية.

وعندما يتم التعرف على موقع الدفن، يقوم الفريق بالاتصال بأسرة الضحية حيث لن يقوم الفريق بمواصلة التحقيق في ظل عدم موافقة الأسرة. وفي حال موافقة الأسرة وتلقى الفريق تفويضاً من المدعى العام والسلطات القضائية، يبدأ الفريق عندئذ عملية إخراج الجثة من القبر. ويرحب بأن تشارك الأسر في بعض هذه الخطوات. ويوظف الفريق التقنيات القياسية لعمل الآثار لاستخراج رفات الضحية، حيث يتحول العمل إلى المختبر ليحاول علماء الفريق مقارنة الرفات بالمعلومات التي تم جمعها وتحديد سبب وأسلوب الوفاة.

ومن خلال هذه العملية تمكن فريق الأرجنتين للإنثروبولوجيا الشرعية من التعرف على رفات مئات الضحايا، بحيث أمكن إغلاق القضية بالنسبة للأسر، والإسهام في توفير الأدلة للمحاكم الوطنية والدولية وللجان الحقائق والمحاكم المحلية. وقد قام الفريق أيضاً بتدريب جماعات أخرى على هذه التقنيات في مناطق شتى من العالم. ويقول أعضاء الفريق أن هذه الخطوات كانت مهمة لتحقيق التعاون بين الدول الواقعة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية.

”إنها لحظة صعبة جداً عندما نقوم بالاتصال بالأسرة حاملين لها معلومات حول مكان وجود أحبائها. إن هذا قد ينهي البحث عن أحبء الأسرة التي قد تكون غير مستعدة لذلك في كثير من الأحيان. نحن نبني علاقة مع الأسرة ونتحدث مع أفرادها إلى أن يصبحوا مستعدين لتلقي النبأ. ونشرح لهم ما سيشاهدونه وما قد يتوقعونه، كما أننا نشجعهم على توجيه أية أسئلة وعلى المشاركة في العملية.“

لويس فوند برايدر- رئيس فريق الأرجنتين للإنثروبولوجيا الشرعية، الأرجنتين

كيف يمكنك استخدام الوسائل القضائية وغيرها من الخبرات التقنية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان؟

وعندما يقوم فريق الأرجنتين للإنثروبولوجيا الشرعية بالتحقيق في حوادث الوفاة، يعتمد إلى منح السيطرة على العملية لكل من الأسرة والمجتمع.

ويعتبر هذا ضرورياً في مجتمعات لم يجري فقط تهميشها من قبل الحكومات المسيئة بل تم أيضاً عزلها عن عملية المصالحة.

ويحتاج أسلوب الفريق إلى مستوى معين من الانفتاح والحرية السياسية، إلا أن تجربة الفريق في نقل التكتيك إلى أكثر من ثلاثين بلداً آخر أظهرت أن دعم الحكومة الكامل غير ضروري.

وهناك فريق آخر في غواتيمالا يعمل أيضاً مع المجتمع خلال عمليات نبش القبور، إلا أنه يركز على الخدمات النفسية الاجتماعية. ويعمل فريق أبحاث المجتمع والنشاط النفسي الاجتماعي (Equipo de Estudios Comunitarios y Accion Psicosocial (ECAP مع مؤسسة الإنثروبولوجيا الشرعية في غواتيمالا (Fundacion de Antropo- logia Forense de Guatemala) لتوفير الدعم للأسر والمجتمعات قبل وبعد عملية إخراج الجثث من القبور.

وينظم الفريق الغواتيمالي مجموعات الدعم التي تتمكن الأسر من خلالها من مشاركة عواطفها بأمان فيما يتعلق بخسارتها، حيث يمكن لتلك الأسر التأمل وسرد قصصها بدون خوف وتعلم كيفية مواجهة نتائج العنف وتفهم الوضع الحالي، بحيث يمكن لتلك الأسر التخطيط من أجل المستقبل.

وتتلقى الأسر كذلك مساعدة تمكنها من دفن أقاربها بصورة قانونية وطبقاً لتقاليدها مما يساعد على الإبقاء على الرابطة القائمة بين الأحياء والأموات.

وبعد تقديم المشورة، قبل نبش القبر، يصطحب المستشارون الأسر إلى موقع القبر الذي سيتم فتحه لتوفير الدعم لهم حيث يواجه أفراد الأسرة حقيقة وفاة أقاربهم ومن ثم يساعدونهم على تقبل الحقيقة.

أما في المجتمعات التي تأثرت بالعنف السياسي المنتشر، وهي ظاهرة كانت شائعة في الكثير من المناطق الريفية في غواتيمالا، يقوم المستشارون بالتعرف على تأثيرات العنف وتشكيل مجموعات لتعزيز المناقشات حول كيفية شفاء المجتمع ككل.

ولكي يسهم الفريق في عملية تضميد الجراح، فإنه يعمل على دعم المجتمعات في إقامة نصب تذكارية وغيرها من الأساليب التي تهدف إلى التعرف على صدمات الماضي المؤلمة.

وتسعى هذه البرامج كلها إلى تعزيز وعي انتقادي للتاريخ المشترك للمجتمع في الحاضر والمستقبل إلى جانب العواطف والتحديات التي تصاحب إعادة المطالبة بحقوقهم المسلوبة.

خلال العقدين الماضيين، أوجدت عدة بلدان خرجت لتوها من حقبات طويلة من الانتهاكات منابر للضحايا وأحياناً لمرتكبي الانتهاكات لإتاحة المجال لهم لسرد قصصهم. إن عملية قول الحقيقة قد تخرج الضحايا من عزلتهم، كما وأن الأنظمة التي ترتكب الانتهاكات كثيراً ما تضرب نطاقاً على مستويات عدة من السرية كي يبقى الضحايا غير عاملين بأن جيرانهم يعانون مثلهم أيضاً. فمن وجهة نظر مثالية تشغل تكتيكات قول الحقيقة هذه جميع السكان أو على الأقل قطاعات واسعة منهم وذلك لتعزيز عملية تضميد الجراح بدلاً من أن تكون مصدراً للشقاق.

إن لجان تقصي الحقائق هي نوع واحد من تكتيكات قول الحقيقة الذي تستخدمه الحكومات لبدء عملية المصالحة. فالصلاحيات المخولة لهذه اللجان والتي توجز أهدافها وسلطاتها تحددها الأجهزة التشريعية والتنفيذية في البلد المعني. ففي جنوب إفريقيا، تم اتخاذ قرار استراتيجي في نهاية حقبة الفصل العنصري لإيجاد عملية لجنة تقصي الحقائق بدلاً من القيام ببساطة بعقد محاكمات لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وقد تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة من جانب برلمان البلد ومنحها صلاحية رسم أفضل صورة ممكنة لطبيعة وأسباب ومدى الانتهاكات الصارخة التي ارتكبت في مجال حقوق الإنسان على يد جميع أطراف النزاع وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين أول مارس/ آذار 1960 و 10 مايو/ أيار 1994.

وقد تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة الجنوب إفريقية (TRC) بتشريع وطني صدر في 1995 بعد فترة من النقاش العام. وكانت الصلاحيات المخولة للجنة تقضي بجمع معلومات حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها من قِبَل أجهزة الدولة أو المعارضة المسلحة خلال فترة الفصل العنصري. وكان هدف هذه اللجنة تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية. كما كان من المنتظر أن تعرض اللجنة مقترحات تتناول الإصلاحات السياسية للحيلولة دون حدوث انتهاكات جديدة في المستقبل. وعلاوة على جلسات الاستماع الخاصة بالعمو وحقوق الإنسان، ركزت جلسات الاستماع الخاصة على الانتهاكات التي تعرضت لها النساء والأطفال، فيما عقدت جلسات أخرى تناولت دور المجتمعات الدينية والمؤسسة الصحية والقطاع القانوني ومجتمع رجال الأعمال وغيرها من المؤسسات التي أسهمت بفعالية أو بسلبية في انتهاك الحقوق. وقد تم عقد جلسات الاستماع في كافة أنحاء البلاد، وقامت الوسائل الإذاعية ببث مقاطع منها وتوفير تغطية حية لتلك الجلسات. كما قامت جميع وسائل الإعلام بتغطية واسعة للجنة الحقيقة والمصالحة طيلة فترة عمر تلك اللجنة.

ولقد أدلى عشرون ألف ضحية بشهاداتهم. ولكي تجعل لجنة الحقيقة والمصالحة العملية مريحة للضحايا بقدر الإمكان، قامت اللجنة باستخدام (ملخصين) يتولون الإبلاغ عن المعلومات الضرورية (وهو أيضاً تكتيك متعمد)، ويتم اختيارهم من أصحاب المهن المهتمة بالموضوع، كالوزراء والعاملين في المجال الاجتماعي والمرضات وغيرهم، حيث يقومون بتقديم الدعم للضحايا قبل وخلال وبعد العملية. ولقد تم إخضاع (الملخصين) لتدريبات واسعة على العملية وعلى هيكل اللجنة. كان أحد الأوجه الفريدة للمصالحة المخولة للجنة هو منح مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ممن يرغبون في الاعتراف علناً بما ارتكبته أيديهم، عفواً مشروطاً. وتضمنت معايير العفو الكشف الكامل عن الجرائم وكذلك الإقرار بأن الدافع لتلك الانتهاكات كان سياسياً. وكان هذا العفو المشروط سياسة لم تجر محاولة العمل بها في لجان تقصي الحقائق السابقة التي لها هذا الوزن، كما وأنها أسفرت عن اعترافات عامة تناولت بالتفصيل أبشع الجرائم التي ارتكبت خلال حقبة الفصل العنصري، بما في ذلك اغتيال الناشط ستيفن بيكو في 1977. ولم يكن العفو مضموناً بالنسبة للأشخاص الذين أدلوا بإفاداتهم وذلك على الرغم من أنه لم يتم تطبيق أية خطوات لملاحقة من لم يحظوا بعفو قضائي أو الذين لم يتقدموا للإدلاء بشهاداتهم.

وقد تم إصدار تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة والذي جاء في سبعة مجلدات ما بين عامي 1998 و2002. وعلى الرغم من أن تأثيره البعيد طويل المدى ما زال مجهولاً، إلا أن بعضاً من الإنجازات المباشرة لهذا التقرير تضمنت توصيات حول كيفية الحيلولة دون حدوث مثل تلك الانتهاكات في المستقبل، وهي الانتهاكات التي أثرت على الحكومة الجديدة، وعلى جمع توثيق لا يرقى إليه الشك حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال حقبة الفصل العنصري. إن من المهم الإشارة إلى أن لجنة الحقيقة والمصالحة لم تف بكل ما كان متظراً منها. ولم تتم حتى الآن الملاحقة القضائية لأي من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الذين رفضوا الإدلاء بشهاداتهم وذلك على الرغم من أن العملية تسمح بهذا، وعلى الرغم من أن البلد ما زال يصارع قضية التعويضات.

على الإنترنت

اقرأ أكثر حول استخدام الملخصين في إطار اللجنة على الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action

ولقد تم عقد لجان تقصي الحقائق في عشرات البلدان وفي ظل عشرات الأوضاع، حيث كان لتلك اللجان صلاحيات ونتائج مختلفة. ولقد تم منح بعضها سلطات إصدار مذكرات إحضار في حين لا يملك بعضها الآخر أية أدوات قضائية مهمة. وتعد بعض هذه اللجان جلساتها علناً أو على شاشات التلفزيون في حين يعقد بعضها الآخر جلساته خلف أبواب مغلقة. وتوصي بعض اللجان بدفع تعويضات مالية للضحايا الذين ما زالوا على قيد الحياة، فيما تم الطلب من الكثير من تلك اللجان، في إطار الجهود المبذولة لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان مستقبلاً، تقديم توصيات قوية لإحداث تغييرات في الهياكل السياسية والعسكرية والشرطية والقضائية أو في المجالين الاجتماعي والتعليمي.

غليندا وإيلدشوت مفوض سابق في لجنة الحقيقة والمصالحة الجنوب إفريقية يقول أن اللجنة عملت في ظل بعض القيود التي من بينها:

- قامت لجنة الحقيقة والمصالحة بمعاينة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فقط. ولم يستطع ضحايا التهجير القسري ومصادرة الأراضي وقانون الزواج المختلط ومجموعة أخرى من التشريعات من اللجوء إلى اللجنة.

- لقد تم تفويض لجنة التعويضات المنبثقة عن لجنة الحقيقة والمصالحة بتقديم التوصيات السياسية إلى البرلمان فيما كان لدى لجنة العفو السلطة بمنح عفو فوري.

- كان على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تغطية فترة تمتد لمدة أربعة وثلاثين عاماً من 1960 إلى 1994 وذلك من خلال العمل لمدة ثلاث سنوات.

- كان لدى لجنة الحقيقة والمصالحة مصادر ضئيلة للغاية لتوفير الدعم العاطفي والنفسي للضحايا.

ولا يزال هذا التكتيك مثار جدل، حيث يعتقد البعض بأن لجان تقصي الحقائق تزيد من آلام الناس وشعورهم بالعجز لأن الانتهاكات تخرج إلى دائرة الضوء دون فرض أية عقوبات على مرتكبيها. ويجادل آخرون بأن المجتمعات التي تعاني من انقسامات عميقة لا تستطيع أن تضغط من أجل الملاحقة القضائية دون أن يؤدي ذلك إلى تقوية عزم وقدرة مرتكبي الانتهاكات على مقاومة التغييرات الديمقراطية، إلا أن لجان تقصي الحقائق قد تستخدم كجزء من استراتيجية أوسع تشمل قول الحقيقة وعقاب المسيئين، أو قد تساعد وفقاً لما عليه الحال في الأرجنتين على إيجاد الأجواء السياسية الضرورية لبدء الملاحقة القضائية.

شكلت شبكة في آسيا محكمة دولية لإحياء ذكرى الانتهاكات التي حدثت في العقود الماضية وللمطالبة بتعويضات.

قامت شبكة العنف ضد النساء في أوقات الحرب في اليابان (The Violence Against Women Network - VAWW-NET) بتشكيل محكمة للاعتراف والسعي لتحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب الجنسية. فخلال النصف الأول من القرن العشرين أوجدت الحكومة اليابانية نظاماً للعبودية الجنسية، وذلك من خلال شبكة من (مراكز الترفيه) وتسهيلات بيوت دعارة يسيطر عليها العسكريون. وهناك تقديرات بأن حوالي 400,000 امرأة وفتاة قد أجبرن على الانضمام لهذا النظام الذي بقي طي الكتمان وخلف جدار من الصمت قرابة خمسين عاماً.

في 1998، اقترحت شبكة العنف ضد النساء في أوقات الحرب تشكيل محكمة دولية للنظر في جرائم الحرب ضد النساء حيث تم تشكيل لجنة منظمة دولية (IOC) تضم ممثلين من منظمات غير حكومية في البلدان التي تنحدر منها الضحايا ومن اليابان والمجتمع الدولي. وقد وضعت اللجنة المنظمة ميثاقاً للمحكمة كما وضعت مجموعة من الإجراءات والأنظمة لها. وقامت اللجنة باتخاذ استعدادات للسير في الإجراءات في طوكيو في ديسمبر/ كانون الأول 2000. وفي المحكمة قدمت مجموعات الادعاء الممثلة لعشر دول لوائح الاتهام بما في ذلك لائحة اتهام مشتركة من شمال وجنوب كوريا. وترأست الجلسة هيئة قضائية من أربعة قضاة يمثلون طيفاً جغرافياً وقضائياً متوازناً، حيث استمعت المحكمة إلى شهادات حية وأخرى مسجلة على شرائط الفيديو تقدم بها شهود ما زالوا أحياء ممن كان يطلق عليهم مجازاً اسم «نساء الترفيه» بالإضافة إلى جنديين سابقين. وتقدم خبراء أيضاً بشهاداتهم فيما يتعلق بالكيان العسكري الياباني. وقد استعرض القضاة وثائق رسمية ومذكرات وأجندات وملخصات قانونية. وكانت قاعة المحكمة أثناء انعقاد جلساتها مكتظة بحوالي ألف مراقب بالإضافة إلى أعضاء في وسائل الإعلام الدولية. وبعد مضي ثلاثة أيام أصدرت المحكمة رؤيتها الأولية للحقائق ونصوص القانون وأوصت بدفع تعويضات.

وقد أوجدت المحكمة سجلاً تاريخياً وعززت الوعي داخل المجتمع الدولي فيما يتعلق بجرائم الحرب الجنسية. وقامت الحكومة اليابانية والشعب الياباني بتأسيس صندوق النساء الآسيويات (Asian Women's Fund) (AWF) في 1995 للتعبير عن الاعتذار والندم وتقديم التعويضات للضحايا. وعلى الرغم من أن الصندوق قام بجمع 483 مليون ين (حوالي أربعة ملايين دولار) للضحايا إلا أن العديد من هؤلاء الضحايا لا زالوا على قيد الحياة، فيما يرى الداعمون للصندوق بأن هذا الصندوق يمثل وسيلة كي تتجنب الحكومة اليابانية دفع تعويضات مباشرة مما دعا بعض الضحايا إلى رفض قبول التعويض المقدم من هذا الصندوق الخاص.

كيف يمكن تنظيم حلفاء في بلدان مختلفة لتسليط الضوء على نضالك؟

لقد نجحت هذه المحكمة في كسر حاجز الصمت الذي استمر عقوداً حول موضوع كانت إثارته تعتبر من المحرمات في اليابان. وكان من الصعب على المجتمع الدولي مواجهته، حيث استقطبت المحكمة اهتماماً على نطاق عالمي تجاه معاناة (نساء الترفيه) وحفزت تقديم تبرعات خاصة للضحايا، إلا أنها لم تنجح في تحميل الحكومة اليابانية لمسؤولياتها عن دفع تعويضات مباشرة للضحايا.

ويمكن استخدام مثل هذه المحكمة لذاتها في كسر نطاق الصمت الذي يحيط بقضايا أخرى، أكانت بهذا الحجم أو على نطاق أقل بكثير من هذه القضية أو في بناء زخم نحو جهود دولية أخرى كتأسيس صندوق للضحايا أو تأسيس حركة دولية قوية.

إن القيام بإجراءات قانونية وهمية كهذه يمكن استخدامها خارج البلد الذي حدثت فيه الانتهاكات. ففي الولايات المتحدة قام المدافعون عن حقوق الإنسان في مينيسوتا بتشكيل محكمة وهمية للخمير الحمر أدلى خلال انعقادها أعضاء في المجتمع الكمبودي بشهاداتهم حول عمليات الإبادة الجماعية في كمبوديا. وقد وفر هذا للكمبوديين فرصة لسرد قصصهم، كما منح المقيمين في ولاية مينيسوتا الفرصة لمعرفة المزيد عن القادمين الجدد الذين انضموا إلى مجتمعهم والمعاناة التي عاشها الذين تمكنوا من النجاة. وقد تم وضع تاريخ شفوي مسجل على أشرطة الفيديو كجزء من المشروع حيث أصبح هذا التاريخ جزءاً من المجموعة الدائمة لمركز مينيسوتا التاريخي (Minnesota History Center).

تقوية الأفراد والمجتمعات

إن بالإمكان كسر حلقات العنف بالوسائل التقليدية لحقوق الإنسان، إلا أنه من غير الممكن استعادة البيئة السلمية أبداً ما لم تتم أولاً معالجة ما خلفه القمع من آثار على الأفراد المستهدفين وعلى المجتمع الأوسع. وتهدف التكتيكات التي يضمها هذا الجزء إلى تضميد جراح الأفراد والمجتمعات، بدءاً بالمهمة المعقدة لإيجاد حلقات من الأحداث الإيجابية التي تمهد الطريق أمام تحقيق تقدم في المستقبل.

إن الانتهاكات التي تسبب الأذى للفرد تؤدي أيضاً للأسر والمجتمعات، وهي أيضاً قادرة على تدمير مشاعر الثقة والأمان، وإيقاع الضرر بالمؤسسات والعلاقات التي تسمح لنا بالاعتماد والدعم لبعضنا البعض. ويمكن لنماذج الانتهاك التي تدوم طويلاً وتنتشر، سواء في ظل الأنظمة الدكتاتورية أو خلال فترات الحروب الأهلية، أن توجد أعداداً كبيرة من السكان المشردين واللاجئين حتى في المجتمعات التي تبقى سليمة جسدياً إلا أن ذلك قد يؤدي إلى حدوث دمار نفسي.

وتشمل التكتيكات التالية طرقاً مبتكرة لإعادة بناء المجتمعات وتقوية الأفراد الذين تأثروا بالانتهاكات. وتضم هذه الطرق تدخلات الصحة العقلية وتقنيات إعادة التأهيل (على الرغم من أن تفاصيل العلاج النفسي تقع خارج نطاق هذا الكتاب) التي غالباً ما تدمج بعناصر من الثقافات التقليدية. إن من المهم أن نشير إلى أن معظم هذه التكتيكات، إن لم تكن كلها، تستقطب الدعم من داخل المجتمع. وقد يبدو أن المجتمع الذي دمره الصراع أو الاستبداد لا يملك العديد من الموارد التي يمكنه الاعتماد عليها، إلا أن التعرف على الموارد الداخلية واستخدامها، أكانت تقاليد ثقافية أو أناس لديهم مهارات وقدرات ورغبة قوية لاستخدامها، يعتبر ضرورياً لإعادة بناء ذلك المجتمع.

إن التكتيكات الثلاثة التالية تركز على تضميد جراح المجتمعات التي مزقتها الحروب الأهلية والتعذيب والتشريد. وفي بعض الأحيان وبخاصة عقب فترات من الحرب الأهلية والقتال القبلي نجد أن الضحايا ومرتكبي الانتهاكات مجبرون على إعادة بناء حياتهم جنباً إلى جنب داخل المجتمع نفسه. وفي الوقت الذي يبدو فيه أنه من الطبيعي للغاية تسليط الضوء على احتياجات الضحايا وتجاهل مرتكبي الانتهاكات باعتبارهم أشرار، إلا أن العمل مع مرتكبي الانتهاكات يمكن أن يساعد على تلبية الاحتياجات الضرورية للمجتمع.

من شبه الحرفي اللاجئ إلى شبه الحرفي في مجال الصحة العقلية: بناء القدرات المحلية لخدمات الصحة العقلية المتركزة على الصدمات النفسية من خلال نموذج تدريبي مكثف.

يساعد مركز ضحايا التعذيب (الذي ينسق التكتيكات الجديدة لمشروع حقوق الإنسان والذي قام بنشر هذا الكتاب) في بناء المجتمعات التي عانت قطاعات واسعة منها من التعذيب أو الصدمات النفسية للحروب والتي أجبرتها على هجر أوطانها.

يدرّب مركز ضحايا التعذيب (CVT) اللاجئيين على العمل كمستشارين أكفاء في غينيا وسيراليون. ويتولى اللاجئون تقديم خدمات الصحة العقلية للآخرين ممن عانوا من التعذيب وصدّات الحروب مما يزيد من أعداد الناس الذين يستطيع المركز خدمتهم، ويساعد على إيجاد كادر من شبه الحرفيين المؤهلين في مجال حقوق الإنسان داخل المجتمعات التي لم تكن تتوفر لها في الماضي أية خدمات في مجالات الصحة العقلية. ويعمل شبه الحرفيين على إنجاز العديد من المهام التي يقوم بها الحرفيون لكن في ظل نظام إشرافي.

لقد أثرت الحروب والصراعات المدنية في غرب إفريقيا على قطاع كبير من السكان، كما دفعت بالكثيرين منهم إلى مخيمات اللاجئيين مما جعل منظمات دولية كمركز ضحايا التعذيب غير قادرة على توفير موظفين كافين لمواجهة الاحتياجات في مجال خدمات الصحة العقلية. وبدلاً من ذلك، قرر المركز الاعتماد على الموارد داخل المخيمات نفسها، حيث قام بتعيين أكثر من 120 لاجئاً كمستشارين أكفاء أو أخصائيين نفسانيين (PSAs) في المخيمات الموجودة في غينيا وسيراليون.

ويعمل مخيم اللاجئيين على توفير منطقة مكثفة تضم الناجين الذين يحتاجون إلى المساعدة، كما يوفر موقفاً جيداً للإشراف المطول والدقيق وللتدريب الضروري لمساعدة الناجين من التعذيب. وقد تلقى العديد من الأخصائيين النفسيين تدريباً مستمراً استغرق أربع سنوات، وخضعوا خلاله لإشراف يومي قبل أن يتم نقل البرامج إلى المجتمعات التي شهدت ارتكاب الفظائع.

إن التدريب المكثف في نموذج مركز ضحايا التعذيب يجمع ما بين العلاج النفسي الغربي والمفاهيم المحلية للصدّات النفسية والشفاء. ويبدأ البرنامج بدورة تدريب تستمر أسبوعين تليها دورات شهرية تستمر يوماً بأكمله ودورات ربع سنوية تستغرق سبعة أيام. وتتركز هذه الدورات على نظرية الصدمة النفسية وعلم النفس العام والاستشارات ومهارات الاتصال. ويعمل علماء النفس التابعون للمركز والأخصائيون الاجتماعيون في المخيمات بشكل يومي، حيث يقومون بتشكيل السلوك ومساعدة الأخصائيين النفسيين في ممارسة مهاراتهم. ويقوم الأخصائيون النفسيون بتمضية عشرة أسابيع في مراقبة الحرفيين في مجال الصحة النفسية أثناء قيامهم بتقديم التسهيلات لمجموعات العلاج، كما يمضون عشرة أسابيع في المساعدة في تقديم التسهيلات وعشرة أسابيع أخرى في قيادة مجموعة على الإشراف الدوري دون مساعدة أحد. وفي نهاية تدريبهم يصبح الأخصائيون النفسيون متمكنين من معلوماتهم حول تأثير الصدمات النفسية وتسهيل الشفاء منها وتقييم البرنامج. وهم أيضاً مجموعة معاونين مهرة ومسؤولو اتصالات فعالون.

اقرأ المزيد حول هذا الموضوع في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org ، تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action

هل يؤدي تطوير كادر من شبه الحرفيين في مجالات الطب والصحة العقلية أو الصحة العامة إلى لعب دور فعال في مجال عملك؟ كيف يمكنك تطوير هذه الإمكانيات؟

ويستخدم مركز ضحايا التعذيب هذا التكتيك بالضرورة كي يساعد المجتمع على شفاء نفسه. ويكتسب اللاجئون الذين يتم تدريبهم كأخصائيين نفسانيين المزيد من القوة حيث أنهم يتعلمون مهارات جديدة ويقومون بأعمال إيجابية لمجتمعهم. ويرى الناس الذين يخدمهم هؤلاء بأن شخصاً ينتمي لمجتمعهم وليس من خارجه أصبح في وضع يمكنه من مد يد المساعدة لهم. وفي الوقت نفسه فإن الأشخاص داخل المخيمات يتلقون العناية في مجال الصحة العقلية التي يحتاجونها.

وفي الوقت الذي تم فيه تطبيق هذا التكتيك هنا لمساعدة ضحايا التعذيب وصدّات الحرب، فإن بالإمكان استخدام هذا التكتيك لخدمة سكان آخرين لديهم أعداد كبيرة من الناس الذين تأثروا بالعنف.

الترحيب بالجنود الأطفال لدى عودتهم إلى ديارهم: الجمع بين تقنيات تضميد الجراح التقليدي (القبلي) والغربي لإعادة دمج الجنود الأطفال في مجتمعاتهم السابقة.

الجنود الأطفال هم ضحايا إلا أنهم كثيراً ما يكونون أيضاً من مرتكبي الانتهاكات. لقد تم إجبار بعضهم على ارتكاب جرائم مريعة طالت أحياناً مجتمعاتهم وأسرههم. ولا يسبب هذا السلوك أضراراً نفسية مخيفة فقط بل يزيد من صعوبة تقبل عائلاتهم ومجتمعاتهم لهم لدى عودتهم. ففي موزمبيق استخدمت إحدى المنظمات تكتيكاً يقتضي قدراً كبيراً من التعاون والثقة بين الجنود الأطفال من جهة وبين المجتمع والزعماء التقليديين والعاملين على شفاء هؤلاء الجنود بالطرق التقليدية (القبلي)، مما يؤدي إلى دعم عملية تضميد الجراح برمتها من خلال مساعدة المجتمعات على دمج أطفالهم في الحياة الاجتماعية مرة أخرى.

ففي موزمبيق، قامت منظمة (إعادة بناء الأمل) بالجمع بين تقنيات تضميد الجراح التقليدية وعلم النفس الغربي لإعادة دمج الجنود الأطفال السابقين في مجتمعاتهم. وكان قد تم استخدام الآلاف من الأطفال كجنود من قبل الجانبين المتورطين في الحرب الأهلية المدمرة التي كانت دائرة في موزمبيق. ويقول لوكريشيا وامبا، وهو عالم نفسي يعمل مع منظمة (إعادة بناء الأمل)، أن «الجنود الأطفال عاشوا ويلات لا يمكن تصورها وأدخلوا تجاربهم في بؤر أنظمة الثقافة والمعتقدات التي تسود مجتمعاتهم. وكان من الضروري إعادة تضميد جراحتهم من خلال البؤر نفسها وذلك لتحقيق إعادة التأهيل الفردي وإعادة الاندماج في المجتمع». لقد اعترفت المنظمة بأن وسائل تضميد الجراح التقليدية (القبلي) وعلم النفس الغربي المخصص للأفراد لا يكفيان وحدهما لتلبية احتياجات الأطفال أو احتياجات المجتمع.

لقد قامت منظمة (إعادة بناء الأمل) في البداية بإجراء مسح للتعرف على المجتمعات التي كانت تواجه مشاكل مع الجنود الأطفال العائدين، والتعرف على الموارد التي يملكها المجتمع. واعترافاً من العلماء النفسيين التابعين لمنظمة إعادة الأمل بأن العاملين في مجال تضميد الجراح التقليدي هم غالباً أول من يتوجه إليهم أفراد المجتمع سعياً للمساعدة. قام هؤلاء باستقطاب دعم زعماء المجتمع لبناء علاقات مع هؤلاء العاملين في مجال تضميد الجراح.

ورافق الزعماء المحليون علماء النفس خلال زيارتهم للعاملين في مجال تضميد الجراح وذلك كي يشجعوا إمكانيات التعاون معهم. وقد أدرك العلماء النفسيون والعاملون في مجال تضميد الجراح بأن وسائلهم يمكن أن تكمل بعضها البعض. ولكي تتمكن من بناء الثقة داخل المجتمع، احتاجت منظمة إعادة بناء الأمل إلى العمل مع المجتمعات للتعرف على الأولويات الفعلية والحصول على المساعدات المادية، بحيث تتمكن من إيجاد التواصل بين المجتمع والموارد كالأدوات الإسكانية والتعليمية والزراعية.

وكانت النتيجة إيجاد طريقة موحدة لتضميد الجراح تمكن من خلالها العاملون في مجال تضميد الجراح التقليدي والمعالجون النفسيون من بناء علاقة تعاون حيث قاموا بإحالة الأطفال على بعضهم البعض كي يتمكنوا من تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

ويقدم الجنود الأطفال لمجتمعاتهم قضايا معقدة هي للأسف غير مختصرة على موزمبيق. وقد يكون هذا التكتيك قابلاً للتطبيق في مجتمعات أخرى تعمل على إعادة استيعاب الناجين من الحرب، وفي مجتمعات يستطيع زعمائها والعاملون في مجال تضييد الجراح التقليدي فيها من لعب أدوار هامة، وكذلك المجتمعات التي يحتاج فيها الضحية وجلاده إلى التعايش معاً. ولكي يتم تضييد الجراح، فإن من الضروري أن يتغلب المجتمع على الفرضية القائلة بأن مرتكبي الانتهاكات هم أشرار لا يمكن إعادة دمجهم في المجتمع بأية وسيلة إيجابية ذات معنى. ويمكن للموارد الشحيحة أن تخلق صعوبة لدى تطبيق هذا التكتيك وبخاصة إذا شعر أفراد المجتمع بأن مثل تلك الموارد يمكن استخدامها بصورة أفضل في مساعدة الضحايا بدلاً من أولئك الذين قاموا بارتكاب الانتهاكات.

”لقد ذهبنا إلى كل عامل في مجال تضييد الجراح التقليدي مصطحبين معنا السيدة الأولى في المجتمع التي كانت بطاقة دخولنا إلى منازل العاملين في مجال تضييد الجراح. وكانت هي التي تبادر بالحديث حيث تصف لهم رغبتنا في تقديم المساعدة. وقالت «إنهم أطباء وهم هنا لتقديم المساعدة. لقد أحضرتهم لكم لأنني أعتقد بأن لديهم شيئاً يقدموه لنا» هنا يقول لنا العاملون في مجال تضييد الجراح ما الذي تفعلونه للأطفال ونقوم نحن بوصف العمليات التعليمية لنظامنا مركزين على الأطفال وعلى المجتمع بأسره. لقد شعرنا بأن بإمكاننا العمل سوية. فإذا استطاع العامل في مجال تضييد الجراح التقليدي أولاً إزالة الأرواح الشريرة فإن بإمكان الأطفال القدوم إلينا بحيث نساعدهم على بناء شخصياتهم كرجال ونساء.“

لوكريشيا وامبا، إعادة بناء الأمل، موزمبيق

من النادر أن تتوفر للضحايا والمسيئين الفرصة للجلوس معاً وبحث جريمة ما بطريقة تتيح للمجتمع تضميد جراحه والمساعدة في الحيلولة دون حدوث انتهاكات مستقبلية. ويتم في مجتمعات في الولايات المتحدة وكندا حيث ساد تقليد ما لقرون تكييف هذا التقليد للتعامل مع قضايا عدلية معاصرة.

وتستخدم أوساط صنع السلام أحد الطقوس والبنى الخاصة بها لتوفير مجال محترم يستطيع من خلاله جميع أفراد المجتمع المهتمين بالموضوع - الضحية ومؤيدو الضحية ومرتكب الانتهاك ومؤيدوه والقاضي والمدعي العام وهيئة الدفاع والشرطة والعاملون في المحاكم - التحدث بصراحة في محاولة مشتركة لتفهم الجريمة والتعرف على ما هو ضروري لتضميد جراح جميع الأطراف المتضررة والحيلولة دون تكرار حدوث مثل تلك الجريمة مستقبلاً. ويتم بناء هذه الحلقات على أساس عادة إقامة حلقات الحديث، وهو تقليد شائع لدى سكان البلاد الأصليين في أميركا الشمالية، حيث يتم تمرير شيء يطلق عليه اسم (قطعة التحدث) من شخص لآخر ضمن الحلقة ليتم بعدها تشكيل إطار الحوار.

إن حلقات صنع السلام هي عمليات مجتمعية ذات اتجاه معين تعمل بالمشاركة مع نظام العدالة الجنائي. وهي تشمل بصورة نموذجية إجراء من عدة خطوات، بما في ذلك تقديم طلب من جانب المنيء إلى مجرى الحلقة وحلقة، لتضميد جراح الضحية وحلقة لتضميد جراح للمنيء، وحلقة إصدار حكم لتحقيق الإجماع حول عناصر اتفاق حول الحكم الصادر، وحلقات متابعة لرصد التقدم الذي يحرزه المنيء. وقد تشمل خطة إصدار الحكم التزامات من جانب النظام والمجتمع وأفراد الأسرة بالإضافة إلى مرتكب الانتهاك.

وخلال تجمعات الحلقات يجلس المشاركون في حلقة دون وجود طاولات أو أي نوع آخر من الأثاث. وتجري إقامة الحلقات من قبل (رقباء) هم غالباً من أعضاء المجتمع المدربين المسؤولين عن تحديد نغمة احترام وأمل تدعم وتبجل كل مشارك. ولا يجوز للمشاركين التحدث أثناء حملهم لقطعة التحدث التي يتم تمريرها باتجاه عقارب الساعة في الحلقة لتوفير الفرصة لكل مشارك للتحدث. وحيث أن القطعة تحدد من الذي سيتحدث ومن الذي يتعين عليه الاستماع، فإن القطعة تحد من دور من يدير الحلقة وتقضي على احتمالات مقاطعة المتحدث. وهي أيضاً توجد مساحة لآراء المشاركين ممن يجدون أنه من الصعب إقحام أنفسهم في عملية الحوار الاعتيادية. ويتم تشجيع كل مشارك على تقديم إضافة على تفهم المشكلة وعلى إيجاد الحلول الممكنة.

وقد تشمل العملية في البداية حلقات منفصلة للضحية ولمرتكب الإساءة، حيث يضع المشاركون خطة عمل لمعالجة القضايا التي تتم إثارتها خلال العملية. وقد تعمل الحلقة من خلال الاتفاق بالإجماع على تطوير الحكم على المسيء، وقد تعتمد إلى اشتراط مسؤوليات يتحملها أفراد المجتمع ومسؤولو القضاء. وعقب عملية سير الحلقة يجري استخدام المراسلات المعتادة وعمليات التحقق لتقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه، وتعديل الاتفاقيات لتناسب مع التغييرات في الشروط.

إن حلقات صنع السلام تمثل طريقة يمكن من خلالها تجميع أناس لديهم وجهات نظر مختلفة لتبادل الأحاديث الصعبة حول الصراع والألم والغضب في الوقت الذي يوجدون فيه مساحة لاحترام وجود وكرامة كل مشارك. ويجري أيضاً استخدام حلقات صنع السلام، إلى جانب دعم الضحايا ومساعدة المسيئين على تغيير أنماط حياتهم، في تطوير خطط الأسر التي تعاني من أزمات وحل الصراع في المدارس ومواقع العمل وردم الهوة بين الثقافات والأجيال.

”إن الحلقات ليست مناسبة لجميع المسيئين. إن علاقة المسيء بالمجتمع وإخلاص المسيء وطبيعة الجهود التي يبذلها كي يضمّد جراحه ومدخل الضحايا وتكريس فريق دعم المسيء تحدد بصورة مبدئية ما إذا كانت القضية مناسبة لسير عملية الحلقة. وحيث أن المجتمعات تتفاوت في الصحة والقدرة على التعامل بشكل بناء مع الخلافات أو الصراعات، فإن نظام العدالة الرسمي يشارك في حلقات إصدار الأحكام من جانب المجتمع لحماية الضحايا والمسيئين من ردود أفعال المجتمع غير المناسبة أو الخلل في توازن القوى.“

كي برانيس، مدرب حلقة، الولايات المتحدة

سرد القصص على الإنترنت: إيجاد موقع على الإنترنت لجنود أطفال سابقين كي يشاركوا الآخرين قصصهم ويطوروا مهارات جديدة.

توفير التقنيات الجديدة يمثل فرصة لبناء الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان.

عندما تم إطلاق مشروع الجنود الأطفال التابع للشبكة الدولية للتعليم والموارد في سيراليون عام 2000 (iEarn Sierra Leone) أوجد المشروع موقعاً على الإنترنت يمكن للجنود الأطفال من خلاله مشاركة آخرين في قصصهم. ويتضمن الموقع (www.childsoldiers.org) مقالات وقصائد شعرية وأعمالاً فنية وتسجيلات صوتية لجنود أطفال سابقين، كما يعرض منبراً للنقاش على الإنترنت.

ويقوم مشروع (iEarn Sierra Leone) بزيارة المدارس والمستشفيات والمخيمات وإذاعة إعلانات عبر الراديو ونشر مقالات صحفية لاطلاع الجنود الأطفال على تفاصيل المشروع. ويتم تعليم المشاركين القراءة والكتابة ومعالجة الكلمات الأساسية ومهارات الحاسوب، كما يتلقون استشارات حول الصدمات النفسية على أيدي الممرضات المتطوعات والأطباء النفسيين.

وعندما يصبح المشاركون ملمين بالحاسوب، يقوم هؤلاء باستخدام موقع كمبيوتر لمشاركة الآخرين أفكارهم وتجاربهم. لقد استقطبت معارض شهادات وقصص الجنود الأطفال السابقين وما احتوته من رسومات وتسجيلات صوتية دعم وتضامن الناس من كافة أرجاء العالم. ويسمح المنبر التفاعلي للمشاركين الدخول في البحث والمناقشة مع نظرائهم من الجنود الأطفال السابقين ومع آخرين. وسيتمكن المشاركون من بناء الثقة وتعلم المهارات مما يجعل من الأسهل عليهم إيجاد مكان لأنفسهم في المجتمع. وقد شارك أكثر من 200 من الجنود الأطفال السابقين حتى تاريخه في المشروع.

كيف يمكنك جعل الناس يروون قصصهم؟

ويستخدم هذا التكتيك الإنترنت لمساعدة مجموعة متناثرة من الضحايا على مشاركة الآخرين في قصصهم والتواصل مع بعضهم البعض، كما يمكن استخدام الإنترنت في أحوال أخرى حيث يكون الضحايا متفرقين أو حيث تكون الأقليات المستهدفة (كالمعوقين والمثليين من الجنسين مثلاً) غير قادرين على التحدث عن تجاربهم بنفس السهولة التي يتحدثون فيها داخل أوساطهم. ويمكن للإنترنت إيجاد مساحة آمنة هؤلاء الناس للتواصل مع الآخرين الذين سيفهمون الأمر. إن من غير الممكن دائماً ضمان السرية أو الأمان بشأن المعلومات السرية على شبكة الإنترنت.

ويحتاج هذا التكتيك بوضوح إلى بنية تحتية تقنية كافية، إلا أن النجاح الذي تحقق في سيراليون التي مزقتها الحرب فاق كل ما عده في واحدة من أفقر دول العالم. لقد أثبت مشروع (iEarn) أن بالإمكان التغلب على هذه العقبة.

”يستطيع الأطفال الذين يملك البعض منهم مواهب في شتى أشكال الفنون أن يعيدوا اكتشاف مواهبهم، الأمر الذي يجعلهم يعتقدون بأن بالإمكان تحسين مستوى معيشتهم. وهذا أصبح أغانيهم وأعمالهم الفنية وموسيقاهم، بالإضافة إلى التجاوب الضخم الذي يتلقونه من نظرائهم، بمثابة العامل الوسيط لتحقيق العدالة الاجتماعية والتغير الإيجابي.“

إندرو بنسون غرين، منظمة الجنود الأطفال childsoldier.org

سيراليون

في الضفة الغربية، تقوم مجموعة بمعالجة مشكلة الصدمة النفسية لدى الأطفال الذين يعيشون في ظل الاحتلال من خلال توفير فرصة التواصل مع أطفال آخرين يعيشون في بيئة ينجيم عليها السلام.

ينظم مركز معالجة وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (TRC) في رام الله في الضفة الغربية معسكراً صيفياً مجانياً لإعادة تأهيل الأطفال المصابين بالصدمة النفسية. ويوفر المعسكر نشاطات ترفيهية وفنية وأخرى لإعادة التأهيل التي تستهدف مساعدة الأطفال على دعم بعضهم البعض والتعامل مع صدماتهم الشخصية ومخاوفهم.

لقد واصلت القوات العسكرية الإسرائيلية احتلالها للضفة الغربية منذ 1967، كما وأن العنف المستمر في المنطقة أثر نفسياً على جميع السكان الفلسطينيين مما أوجد ثقافة يسيطر عليها طابع العنف. لقد شاهد معظم الأطفال الذين ولدوا في ظل أوضاع تسيطر عليها أجواء القمع والتوتر الفظائع التي ترتكب هناك.

ولقد قام مركز معالجة وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب بإنشاء مخيم صيفي للتخفيف من بعض الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الأطفال ولتوفير ترتيبات خاصة بإعادة التأهيل. ويسوق المركز المخيمات في القرى المجاورة وفي مخيمات اللاجئين ولدى المستفيدين من خدماته. ويعاني معظم الأطفال الذين يتم اختيارهم (ما بين 60 إلى 70 طفلاً) من أعراض القلق والاكتئاب والوحدة بسبب تعرضهم للصدمة النفسية، كما وأن العديد منهم شاهد موت وتعذيب أفراد من أعضاء أسرته.

ويجتمع المخيم الصيفي يوماً لمدة أربع إلى خمس ساعات على مدى ثلاثة إلى أربعة أسابيع. ويتم توفير المواصلات من وإلى المخيم. وفي أوقات كثيرة يكون المخيم قريباً من أماكن سكن الأطفال. ويتم تقسيم الأطفال المشاركين إلى مجموعات بناء على نوعية الصدمة النفسية التي عانى منها كل منهم. ويكون لكل طفل مشرف لمساعدته والاستماع إليه وتقديم المشورة ودمجه أو دمجها في المجموعة التي تضم أطفالاً آخرين. ويكون لكل طفل أيضاً إمكانية الاتصال بطبيب نفسي وأخصائي نفسي وأخصائي اجتماعي. ويتم عادة تخصيص الأيام الثلاثة الأولى والأخيرة من المخيم الصيفي للمشاريع كالرسم والأشغال الفنية والرياضة. ويتم التركيز في الأيام الأخرى على العمل الجماعي كالنشاطات الدينامية للمجموعة والاستشارات واللعب والعلاج بالفن. ويتم وضع تقارير طبية وسلوكية لتقييم تأثير المخيم على كل طفل.

وبناء على نماذج التقييم التي تتم تعبئتها من جانب الوالدين والمستشارين يغادر العديد من الأطفال المعسكر بأعراض قلق أقل وانفتاح أكبر، كما وأنهم يصبحون أكثر اندماجاً في مجتمعاتهم. وخلال قيام الأطفال بنشاط الرسم يتم الطلب منهم رسم صور تمثل بيئاتهم أو آمالهم للمستقبل. وفي أحيان كثيرة تعكس الرسوم الأولية صوراً داكنة أو ألوان كئيبة. أما الرسوم النهائية فإنها تظهر تغيراً في المواقف والآمال المستقبلية.

وتمنح هذه المخيمات الأطفال فرصة للخروج من دائرة العنف التي تفرضها عليهم حياتهم اليومية. كما تمنح الأطفال أيضاً فرصة للانطلاق ومواقع للتعبير عن أنفسهم من خلال اللعب والفن في الوقت الذي يتلقون فيه خدمات لإعادة تأهيلهم.

الملكية المحلية للتاريخ: توثيق الشهادة الشفوية لخلق تاريخ مكتوب لمساعدة الناس في المجتمعات المعزولة على إدراك المدى الكامل لجرائم الحرب التي تعاني منها بلادهم.

يتم كتابة التاريخ تقليدياً بأيدي من هم فعلياً في السلطة. ويندر أن يكون لضحايا الانتهاكات - أكانوا من المجتمعات الفقيرة أو المدنيين الذين يجدون أنفسهم في معمة حرب أهلية - قول في ذلك حتى بعد انتهاء الانتهاك. ويعمل فريق في غواتيمالا على إدخال المجتمعات التي دمرتها الحرب في عملية كتابة تاريخ تلك الحرب. إن الناتج القوي لهذا العمل هو تقرير مكتوب، إلا أن كتابة التقرير أوجد عملية مصالحة على المستوى المحلي وأعطى صوتاً للناس كان من الممكن بدونها أن يبقوا صامتين.

وكجزء من مشروع الإبقاء على التاريخ المحفوظ في الذاكرة (REMHI) (Recovery of Historical Memory)، قامت عدة أبرشيات تابعة للكنيسة الكاثوليكية في غواتيمالا بتعبئة أعضائها كي يجمعوا شهادات أدلى بها ضحايا عنف ارتكبتها الدولة. وقد تم جمع هذه الشهادات في تقرير استخدم لإعادة ذلك التاريخ إلى المجتمعات والأشخاص الذين تأثروا بها.

وخلال الحرب الأهلية في غواتيمالا التي استمرت 36 عاماً، لقي حوالي 200000 شخص حتفهم أو اختفوا أو عانوا من انتهاكات أخرى في مجال حقوق الإنسان على يد قوات الأمن التابعة للدولة بشكل مبدئي. وقد انطلق المشروع (REMHI) في 1994 أي قبل عام واحد من اتفاقيات السلام التي أبرمت في عام 1995 بمبادرة من مكتب حقوق الإنسان التابع لرئيس أساقفة غواتيمالا وبقيادة رئيس الأساقفة خوان جيراردي. وفي الوقت الذي تم فيه التخطيط لتشكيل لجنة تقصي حقائق كجزء من اتفاق سلام سابق إلا أن اللجنة لم تشكل، بحيث شعرت الكنيسة بأن تلك اللجنة لن تكون قادرة على تحقيق ما ينتظر منها بسبب الخلافات الواسعة ودرجة العنف التي كان يعاني منها المجتمع آنذاك.

وبناءً عليه قرر المشروع استخدام بنية الكنيسة والشبكة الضخمة للناس المرتبطين بها لفتح مجال للحوار حول العنف، ولتسهيل العمل لتشكيل لجنة تقصي حقائق مستقبلية. وقامت الكنيسة بالترويج للمشروع من خلال الملصقات والإعلانات الإذاعية وغيرها. وقامت كل أبرشية مشاركة بترشيح اثنين من أعضاء الأبرشية (كوسطاء للمصالحة). وكانت طريقة المشروع تختلف عن أية جهود مصالحة في تعبئتها الأساسية للأفراد، وبخاصة ضحايا العنف الذين غالباً ما خدموا كوسطاء. وعبر البلاد قام حوالي 800 وسيط بجمع وتحليل شهادات أدلى بها ما بين 5000 و 7000 شخص كانوا قد تعرضوا للعنف أو التعذيب أو فقدان عضو من أعضاء الأسرة. وحيث أن العنف كان مستمراً، تم جمع الشهادات دون تعرض الكنيسة أو أعضائها للكثير من المخاطر.

وقد أظهر تحليل الشهادات أن قوات الأمن التابعة للدولة كانت مسؤولة عن معظم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الحرب. وتم نشر تقرير نهائي يحمل عنوان: (غواتيمالا: أحداث لن تتكرر) والذي جاء في أربعة مجلدات وتم تقديمه للجمهور في 24 إبريل/ نيسان 1998. ومن الأمور المأساوية التي حدثت آنذاك أن كبير الأساقفة جيراردي تم اغتياله بعد يومين من إصدار التقرير، حيث تم فيما بعد إدانة مسؤولين عسكريين لقيامهم بعملية الاغتيال.

وعلى الرغم من وفاة كبير الأساقفة واصل العديد من الوسطاء أنفسهم المشروع، حيث عرضوا نتائج المشروع على التجمعات السكانية المشاركة، وساعدوا في وضع تجارب المجتمع بصيغة تاريخية وقومية. وعندما أصبحت الترجمات متوفرة باللغات المحلية كان يتم تزويد المشاركين بنسخ من النص المبسط للتقرير لقراءته بصوت عالٍ خلال المناقشات الجماعية. وكانوا يتعلمون من التقرير بأن ما حدث لهم لم يكن بسبب خطأ اقترفوه، وان ذلك حدث لكثيرين في أنحاء البلاد. وقام الوسطاء أيضاً بمساعدة المجتمعات في جهودهم لتحقيق المصالحة مساهمين بذلك في تشكيل ثقافة السلام من خلال الدعوة للجوء للوسائل السلمية في حل النزاع. وقد حدثت العملية بالترابط مع عمليات نبش القبور وإعادة دفن رفات الضحايا المستمرة والتي تشكل جزء هاماً من عملية تضييد الجراح في ثقافة قبائل المايا. وقد أسهم المشروع كذلك في أعمال لجنة الحقيقة الغواتيمالية (لجنة الإيضاح التاريخية) مما دعم الشهود كما عزز من مشاركة منظمات المجتمع وتوفير شهادات الشهود.

كيف يمكن للسكان في المجتمعات المحلية الانخراط بفعالية في عملياتك التصالحية؟

ويمكن استخدام تكتيك مشروع الإبقاء على التاريخ المحفوظ في الذاكرة للتسهيل والإسهام في عمل لجان الحقيقة في الدول الأخرى أو استخدام هذا التكتيك في ظل أوضاع لا توجد فيها لجان حقيقة أو تلك التي لا يستطيع فيها أشخاص كانوا الأكثر تضرراً من المشاركة في عمليات تناول اللجان وعمليات المقاضاة.

ففي غواتيمالا كان هذا التكتيك فعالاً بسبب الهيكل المؤسسي الواسع المدى الذي تصل إليه الكنيسة الكاثوليكية. فلولا الشبكة الموثوق بها والتي كانت متواجدة من قبل، لكان من الصعب جمع القصص الشخصية بهذا القدر. إن جمع الأموال هو أيضاً مهم؛ ففي غواتيمالا كانت الموارد المالية محدودة وكان العمل موزعاً على الأبرشيات الفردية.

وقد ينطوي هذا التكتيك على مخاطر. فكثير من منتهكي حقوق الإنسان بقوا في مناصبهم في السلطة داخل الجيش والحكومة، حيث كان رد فعل الجيش والهيئات شبه العسكرية هو إطلاق التهديدات وحتى ارتكاب الاغتيالات ضد الأشخاص الذين لهم ارتباطات بالمشروع.

السعي نحو الإنصاف

عندما يقع ظلم كبير فهل من الممكن تعويض الضحايا بشكل عادل وبمبالغ كافية؟ هل يمكن أن تساعد عملية معاقبة مرتكبي الانتهاكات في تضييق الجراح أو الحيلولة دون حدوث انتهاكات مستقبلية؟ هل تستطيع المحاكم تصحيح الأخطاء؟ هل يمكن دفع مبالغ كافية للتعويض عن الانتهاكات؟ هذه الأسئلة هي أسئلة صعبة يواجهها المجتمع الدولي باستمرار. محاولة الإجابة عليها. إن التكتيكات التي يحتويها هذا الجزء يسعى إلى تحقيق شكل من أشكال العدالة بعد حدوث انتهاكات حقوق الإنسان، أكان من خلال السعي نحو معاقبة المسيئين أو تعويض الضحايا أو من خلال هدم البنى الثقافية والمؤسسية التي تتيح للمسيئين الإفلات من العقوبة.

ويمكن أن تصبح الدعاوى القانونية ضد من قاموا بانتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان - كمرتكبي جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية - قضايا شاقة. فهي تحتاج إلى تحويل مجموعة من العوامل المتناثرة إلى اصطفاث مثالي. ويجب أن تتواجد البنى القانونية الوطنية أو الدولية المناسبة وكذلك المعاهدات أو القوانين. ويتوجب أن تكون هناك إثباتات، كما يجب أن تكون هناك طريقة للقبض على المتهمين وإحضار كل منهم أو إحضارهم شخصياً للمثول أمام المحكمة. كما يتعين في كثير من الأحيان وجود معاهدات وآليات لتسليم المجرمين. وعندما تحدث هذه القضايا فإنها تكون غير اعتيادية، ورغم ذلك فهناك الكثير أيضاً مما يمكن تعلمه، منها ما يتعلق بأهمية الاتفاقيات الدولية والمعاهدات والهياكل القانونية وكذلك ما يتعلق بدور المجتمع الدولي في منع ومعالجة الظلم.

وكثيراً ما تتناول هذه الدعاوى القضائية معاقبة أحد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بشكل أقل من قيامها بتوجيه رسالة تفيد بأن الانتهاك لن يتم التسامح بشأنه، وأن مجتمعنا هو مجتمع تحكمه القوانين ويسوده العدل. ويمكن أن يتخذ إجراء ما ضد الظلم خارج نطاق الهياكل القانونية. لقد اكتشف الناس وسائل خلاقة كثيرة لإخراج الانتهاكات إلى دائرة الضوء ومحاسبة المعتدين على ما اقترفته أيديهم.

كانت واقعة اعتقال وتسليم الدكتاتور التشيلي السابق أوغستو بينوشيه بين أكثر القضايا القانونية غير الاعتيادية. لقد وضعت هذه الواقعة سابقة يمكن استخدامها في المستقبل لاستهداف رؤساء دول حاليين وسابقين وإجبارهم على المثول أمام العدالة الدولية.

لقد استخدمت الحكومتان الإسبانية والبريطانية القانونين الدولي والوطني لتقرير ما إذا كان بالإمكان تقديم الدكتاتور التشيلي أوغستو بينوشيه إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء فترة حكمه.

ففي السنوات الأولى من فترة دكتاتورية بينوشيه، التي امتدت ما بين عامي 1973 و1990، بدأ الناشطون في مجال حقوق الإنسان بتوثيق قضايا الاعتقال غير القانوني والنقل بالإكراه والقتل والتعذيب وإخفاء مواطنين التي كانت تقوم بها قوات بينوشيه. وعقب استعادة الديمقراطية في تشيلي قامت لجنة رسمية للحقيقة بجمع معلومات مفصلة حول 3000 حالة تقريباً من حالات انتهاكات حقوق الإنسان. ولم يكن بالإمكان على أية حال تقديم بينوشيه للمحاكمة في تشيلي، حيث أنه وقبل أن يترك سدة الحكم منح نفسه ومعظم أفراد زمرة حصانة دستورية ضد الملاحقة القانونية.

لقد قام المحامون الذين تولوا الدفاع عن الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم بتقديم شكوى جنائية في إسبانيا، مستخدمين في ذلك أداة إجرائية يطلق عليه إجراء قانوني شعبي (accion popular)، والتي تتيح للمواطنين الإسبان المطالبة باتخاذ إجراءات جنائية خاصة في ظل ظروف معينة. وقد سمحت المحاكم الإسبانية بالمشي قدماً في إجراءات القضية، وذلك بناءً على مبدأ سلطة القضاء العالمية التي تتيح عرض القضايا التي تنطوي على أعمال تعذيب وإبادة جماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الإسبانية دون النظر إلى المكان الذي تم ارتكاب الجريمة فيه، وبغض النظر عن جنسية مرتكبي تلك الجرائم أو جنسيات ضحاياهم.

وتم عقب ذلك استصدار مذكرة اعتقال تم بموجبها إلقاء القبض على بينوشيه من قبل السلطات البريطانية في لندن التي كان في زيارة لها. وقد تحدى بينوشيه والمدافعين عنه المذكرة، حيث ادعوا بأن بينوشيه يتمتع بحصانة ضد الاعتقال والتسليم بصفته رئيس دولة سابق، إلا أن مجلس اللوردات البريطاني رفض هذه الحجة مرتين، حيث قرر في المرة الأولى أنه وعلى الرغم من أن رئيس أي دولة سابق يتمتع بالحصانة ضد أية أفعال ارتكبت في إطار مهامه كرئيس دولة إلا أن التعذيب والجرائم ضد الإنسانية لم تكن من (مهام) أي رئيس دولة. وقرر مجلس اللوردات في المرة الثانية أن تشيلي وبريطانيا صادقتا على معاهدة الأمم المتحدة لعام 1984 مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فإنه ليس باستطاعة بينوشيه أن يدعي بأنه يتمتع بالحصانة ضد اتهامات بارتكابه لأعمال التعذيب.

وقد تم في نهاية المطاف إرسال بينوشيه إلى تشيلي لأسباب صحية ولهذا لم تتم محاكمته في إسبانيا. وقد قامت المحكمة العليا في تشيلي بتجريدته من الحصانة البرلمانية التي منحها لنفسه وقررت بأنه يجب محاكمته، إلا أنها قررت مرة أخرى فيما بعد أنه كان مريضاً جداً وأنه لن يتمكن من مواجهة المحاكمة.

لقد وضع قرار مجلس اللوردات سابقة قانونية هامة، حيث أظهر للعالم بأن رئيس الدولة لا يتمتع بأية حصانة ضد الملاحقة القضائية بتهم التعذيب، وأن مثل تلك الجرائم يمكن ملاحقتها في أي مكان في العالم وفقاً لمبدأ سلطة القضاء العالمية، كما وأنه يمكن استخدام المحاكم الوطنية لإجبار الدول على الوفاء بالتزاماتها طبقاً للقانون الدولي.

لقد غير الاهتمام الدولي من المعادلة السياسية في تشيلي، والتي لا يمكنها الاستمرار في التمسك بالقوانين الوطنية التي كانت تحمي منتهكي حقوق الإنسان، بمن فيهم بينوشيه، من أن يحاكموا بسبب ما ارتكبه من أفعال. والأهم من ذلك كله أن بقاء بينوشيه فترة طويلة قيد الاعتقال في لندن أزال الخوف الذي كان قد زرعه في قلوب الشعب التشيلي، والذي بدأ مجدداً في التحرك إلى الأمام مستخدماً وسائل جديدة.

يستخدم فريق في الولايات المتحدة قانوناً فيدرالياً مضى عليه زمن طويل يسمح لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان أخرى برفع دعاوى ضد الشركات المشاركة في ارتكاب الانتهاك.

يستخدم صندوق حقوق العمال الدولي (ILRF) قانون مطالبات الضرر الواقع على الأجانب Alien Tort Claims Act (ATCA) لرفع دعاوى ضد الشركات متعددة الجنسيات المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان. إن قانون المطالبات هذا، الذي يعود تاريخه إلى عام 1789 والذي تم استصداره لعلاج القرصنة ومنعها، هو قانون فيدرالي يسمح للمواطنين الأجانب باتخاذ الإجراءات المدنية ضد مواطنين أمريكيين وشركات انتهكوا القانون الدولي. وتعتبر هذه الوسيلة فريدة من حيث تركيزها على الانتهاكات المرتكبة من قبل شركات متعددة الجنسيات.

وهناك الكثير من المواطنين الأجانب الذين لا يملكون خيار رفع دعاوى في بلدانهم. وعلى سبيل المثال، كانت أول قضية رفعها صندوق حقوق العمال الدولي وفقاً لهذا القانون هي القضية المرفوعة ضد شركة الطاقة أونوكال بالنيابة عن لاجئين بورميين لاستخدامهم كعمال سخرة في بناء خط أنابيب للغاز في بورما. فلو رفع العمال شكاواهم في بورما لكان مصيرهم السجن أو التعرض للتعذيب أو الموت، حيث أنه من الأمور المحظورة طبقاً للقانون تقديم معلومات للأجانب تتعلق بالحكومة. وعلى أي حال فقد سمح القانون للمواطنين الأجانب برفع القضية في الولايات المتحدة. ولكي تصبح القضية قابلة للنظر فإنه يتعين وجود أدلة بأن الشركة شاركت عن علم في الانتهاك، حيث يعمل الصندوق على إثبات ذلك.

وبالإضافة إلى القضية ضد أونوكال، رفع صندوق حقوق العمال الدولي قضايا ضد شركة كوكاكولا وشركة إكسون موبيل وشركة دراموند وشركة ديل مونت. ولم يتم حتى الآن البت في أي من هذه القضايا. ويخضع قانون مطالبات الضرر الواقع على الأجانب حالياً لمراجعة مكتب وزير العدل الأمريكي الذي يسعى للحد من المدى الذي يغطيه هذا القانون.

ما هي القوانين ذات السلطان القضائي العالمي الموجودة في بلدكم والتي يمكن استخدامها لمحاسبة الكيانات عما ارتكبته من انتهاكات؟

إن الآليات التي تنطوي عليها قوانين حقوق الإنسان الدولية ليست فعالة بشكل خاص ضد الشركات التي تعمل عبر الحدود الإقليمية. ويستخدم هذا التكتيك القوانين الوطنية المتوفرة لزيادة فرص إنصاف الضحايا الذين تعرضوا لأبشع انتهاكات حقوق الإنسان. وهو أيضاً يبعث برسالة إلى الشركات التي تعمل عبر الحدود الإقليمية بأنها ستعرض للمساءلة لارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان أو سهلت ارتكابها من خلال قيامها بمشروعات تجارية، وذلك في الوقت الذي يعمل فيه التكتيك على زيادة الوعي لدى الرأي العام.

ويمكن استخدام هذا القانون وغيره من القوانين المماثلة في دول أخرى ما زالت فيها الانتهاكات مستمرة أو حيثما لا تتوفر فرصة للجوء إلى القضاء. ويفسر قانون المطالبات هذا نفسه على أي حال بشكل ضيق لينطبق فقط على أكثر انتهاكات حقوق الإنسان خطورة كالقتل الجماعي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والعبودية والقتل خارج إطار القضاء والتعذيب والاعتقال غير القانوني.

عندما تكون الانتهاكات غير ظاهرة أو مقبولة من قِبَل أعضاء المجتمع فإنه يكون من الصعب على الضحايا إثبات وقوع انتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان. وهناك فريق في هنغاريا يستخدم وسيلة اختبار لتوفير الدليل على حدوث تمييز ورفع قضايا أمام المحاكم نيابة عن الضحايا.

يستخدم مكتب الدفاع القانوني للأقليات القومية والعرقية (NEKI)، الذي قام بتكييف أسلوب تستخدمه منظمات في الولايات المتحدة حول التمييز في مجال الإسكان، أسلوباً لاختبار جمع الأدلة عندما يكون هناك زعم بحدوث تمييز. ولقد اعترفت المحكمة الهنغارية لأول مرة بعملية الاختبار باعتبارها أسلوباً فنياً فعالاً لتوثيق التمييز في قضية حدثت عام 2000.

وتؤلف مجموعة روما (Roma) مجموعات من الأقليات في عدد من الدول في أوروبا كانت الهدف المتكرر لجرائم الكراهية، كما كانت الملامة في أحيان كثيرة عن تزايد الجرائم وتفشي البطالة في هنغاريا. وتتضمن أنماط التمييز التي تواجهها روما اليوم عدم القدرة على الالتحاق بالعمل والحصول على سكن وتلقي الخدمات في أماكن السكن العامة. وحيث أن التمييز كثيراً ما يتم ارتكابه بصورة ذكية فإن الحصول على أدلة مباشرة يصبح أمراً نادر الحدوث.

ويستخدم مكتب الدفاع القانوني الاختبارات لإثبات حدوث التمييز والحصول على أدلة مباشرة. وتعمل هذه المجموعة على التعرف على أشخاص وتدريبهم قبل إرسالهم كفاحصين لإعادة تمثيل ما يدعيه البعض من تعرضهم للتمييز. ويتعين أن يكون الفاحص من الأشخاص الموثوق بهم وأن يكون مراقباً موضوعياً، كما ويتعين أن تكون صورته أو صورتها الجانبية مطابقة بقدر الإمكان لصورة الشخص الذي تعرض للتمييز. ولدى قيامه باختيار الفاحصين يجري المكتب تقييماً حول ما إذا كان بإمكان كل فرد منهم أن يكون شاهداً يمكن تصديقه خلال القضايا المرفوعة. وحيث أن المقاضاة قد تستغرق سنوات عدة فإنه يتعين على الفاحصين أن يكونوا راغبين في البقاء على اتصال بالبرنامج لمدة قد تطول.

فعندما يتلقى المكتب شكوى ما يقوم أعضاء المكتب بتقييم الحالة، وإذا ما قرروا متابعتها فإنهم يقومون بإرسال فاحصين إلى مكان حدوث التمييز. فإذا كان الزعم يتعلق بالتوظيف مثلاً، تتضمن عملية الاختبار إرسال شخص تابع لمكتب روما وآخر غير تابع له لديهما صفات ومؤهلات مماثلة بحيث يكون الفارق الرئيسي الوحيد هو الفارق العرقي. ويتم إرسالهم على فترات متقاربة خلال اليوم نفسه للتقدم لوظيفة ما، حيث يقوم الفاحصون باتخاذ خطوات قابلة للمقارنة كي يتمكنوا من جعل المقارنات واضحة.

ويقوم الفاحصون بتسجيل تجاربهم على نماذج المهات فور انتهاء التجربة أو الاختبار، بحيث يوضحوا بالتفصيل الأسئلة التي تم توجيهها أثناء المقابلة وأسلوب التعامل مع مقدم الطلب والطريقة التي تم فيها وصف الوظيفة كالرواتب والمزايا مثلاً، ويقوم منسق الاختبار (المنظمة أو المحامي) بإجراء تقييم حول ما إذا كان هناك فارق في التعامل. ويتم في الغالب استخدام المعلومات لدعم الضحايا في القضايا المرفوعة.

واعتباراً من 2002، استخدم مكتب الدفاع القانوني تكتيك الاختبار خمس عشرة مرة. وفي ثلاث من تلك القضايا لم يكن بالإمكان استكمال الاختبار، وفي الاختبارات الاثنى عشرة التي تم استكمالها لم يقدم خمسة منها الأدلة حول حدوث تمييز منظم. أما الاختبارات السبعة المتبقية فإنها كانت عرضاً مقنعاً لما حدث من تمييز كما وأنها كانت كافية لتبرير اتخاذ إجراء قانوني.

على الإنترنت

اقرأ المزيد عن هذا في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action

إن هذا التكتيك الذي تم استنباطه من أعمال المنظمات الأميركية هو بشكل واضح تكتيك مرن. ولقد أجرت جماعات أخرى في المنطقة اتصالات مع مكتب الدفاع القانوني للأقليات القومية والعرقية لمعرفة المزيد حول محاكاة أساليبهم المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان كحقوق الإعاقة. ويمكن أيضاً استخدام الاختبارات لاستعراض إجراءات التوظيف لدى سلسلة من المؤسسات بما في ذلك دوائر الشرطة أو الشركات.

في الهند، تتفحص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الشكاوى المقدمة حول انتهاكات حقوق الإنسان وتوصي بأن تقدم الحكومات المحلية التعويضات للضحايا.

تتجاوب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند مع الشكاوى المثبتة حول انتهاكات الشرطة من خلال الطلب بأن تقدم الحكومة تعويضات مالية للضحايا، وأن تقوم بإنزال عقوبات مناسبة بمرتكبي الانتهاكات.

وللجنة، التي تم تشكيلها كجزء من قانون حماية حقوق الإنسان عام 1993 سلطة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو الدولة، وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها - بما في ذلك التحريض على الانتهاكات أو التقاعس عن منعها. إن غالبية الشكاوى التي تتلقاها اللجنة هي شكاوى ضد الشرطة، وذلك على الرغم من أن اللجنة أوصت أيضاً بدفع تعويضات لضحايا الانتهاكات التي يرتكبها ضباط الجيش والقوات المسلحة.

ويتم تلقي الشكاوى حول الانتهاكات من ناشطين ومن مصادر إعلامية ومن ضحايا أو أسرهم. وتشمل الشكاوى الأكثر شيوعاً الانتهاكات الجسدية، والتحرش بالأشخاص أو الأسر، وعدم التقيد بالإجراءات الخاصة بمعاملة النساء، والإهمال أثناء الاعتقال، والاعتقال غير القانوني، والتعذيب. وتتلقى اللجنة أيضاً شكاوى تتعلق بعمالة الأطفال، وعمالة السخرة، وانتهاك حقوق أعضاء المجتمع الأقل مناعة من الأخطار كالأطفال والنساء والمعوقين وبعض المنبوذين والقبائل واللاجئين والأقليات وغيرهم.

ولدى تلقي اللجنة لإحدى الشكاوى تدعو اللجنة لوضع تقرير يتناول التحقيق في الشكاوى، أو تقوم بإصدار توجيهات لقسم التحقيقات التابع لها بالنظر في القضية. فإذا ما تم إثبات القضية تقوم اللجنة بتقديم تقرير إلى حكومة الولاية التي وقع فيها الانتهاك. ويتضمن التقرير توصيات بدفع تعويضات للضحايا وإنزال عقوبات تنظيمية بمرتكبي الانتهاك. ويترك للولاية المعنية الخيار في استرداد قيمة التعويض من الموظف الذي قام بارتكاب المخالفات.

وتعمل اللجنة على نشر تفاصيل القضايا الهامة في نشرتها الشهرية (حقوق الإنسان Human Rights) وفي تقاريرها السنوية. كما تقوم أجهزة الإعلام بتغطية القضايا الكبيرة.

كيف يمكنك الشروع في محاسبة الوكالات الحكومية وبنائها التحتية وإقناعها بدعم قضيتك؟

وتساعد رزمات تعويض الضحايا وأسرهه على إعادة بناء حياتهم فقط في حالة ما إذا كان التعويض سخياً. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعين توخي الحذر للتأكد من أن هذا التكتيك لن يؤدي إلى إبعاد الاهتمام عن الإصلاحات الأخرى. وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أن عمل هذه اللجان ينطوي على فائدة هي جعل المسؤولين واعين لنتائج تصرفاتهم وبالتالي ردعهم عن ارتكاب أية انتهاكات مستقبلية.

إن إيجاد مثل هذه اللجنة يتطلب دعماً قوياً من المسؤولين في الحكم، مما يجعل المدى الذي يتمتع به المجتمع و/أو الحملات الدعائية ضرورياً للتأكد من أن الضحايا وأسرهه يعلمون أن باستطاعتهم استخدام هذا السبيل دون أن يخشوا أية عقوبة.

التعبئة ضد الإفلات من العقوبة: تعزيز الوعي العام تجاه الإفلات من العقوبة من خلال استفتاء أو حملة عرائض.

توجد في بعض الأحيان أدوات تشريعية أو حكومية، إلا أن العامة لا يدركون حقيقة وجودها، أو أنهم لا يعرفون كيف يمكنهم استخدامها. لقد نظمت جماعة في باراغواي جهداً عاماً ملموساً لمنع المنتهكين داخل جيش أورغواي من التمتع بالحصانة ضد الملاحقة القانونية.

لقد نظمت اللجنة الوطنية لتأييد الاستفتاء (CNR) (Comision Nacional Pro-Referendum) استفتاء في أورغواي مستخدمة نصاً دستورياً، لم يتم إطلاقاً اللجوء إليه من قبل، لتمكين الجمهور من التصويت على قرار اتخذه الكونغرس بمنح الحصانة لمنتهكي حقوق الإنسان ممن قام الجيش بتوظيفهم. ولكي يتم تقديم التماس للحكومة كي تعقد استفتاءً شعبياً كان من الضروري أن تقوم اللجنة بجمع توقيع 25 في المئة من المواطنين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم.

وقد احتاجت عملية جمع توقيع ربع السكان تنظيمياً ضخماً بالإضافة إلى مشاركة واسعة من جانب المتطوعين الذين جاء معظمهم من الحركات النسوية. وشكل تنظيم المشاركين تحدياً كبيراً، فعلى سبيل المثال قام المنظمون خلال يوم كامل من حملة جمع التواقيع بتنسيق جهود 9000 من المتطوعين لجمع التواقيع مستخدمين خلال هذا الالتزام الجماهيري أجهزة الكمبيوتر والكشوف لجدولة التواقيع.

وعقب الانتهاء من جمع التواقيع وتقديمها للحكومة، دافعت اللجنة علناً عن صحتها أمام لجنة المراجعة الانتخابية. ولقد استخدمت اللجنة خلال عملية جمع وتقديم التواقيع سكان الريف للوقوف في وجه المعارضة التي أبدتها الحكومة ووسائل الإعلام. فقد قامت بتوزيع منشورات وعلقت إعلماً ويافطات، كما قامت بتنظيم المهرجانات الشعبية والموسيقية وسباقات الدراجات المراثونية.

وعلى الرغم من أن الاستفتاء قد هُزم بفارق ضئيل إلا أن عمل اللجنة الوطنية لتأييد الاستفتاء أوجد أداة جديدة أمكنها من خلالها تشكيل الديمقراطية في أورغواي. لقد تمت زيارة واحد من كل ثلاثة مواطنين في أورغواي شخصياً من قِبل متطوعي جمع التواقيع خلال الحملة كما تمت محاولة إجراء ثمانية استفتاءات شعبية أخرى. ولقد استمر جامعو التواقيع والزعماء في اللجنة بلعب دور في الحياة السياسية هناك.

ولم تحرز اللجنة الوطنية لتأييد الاستفتاء هدفها الأساسي وهو إسقاط القانون الخاص بالإفلات من العقوبة، إلا أنها تمكنت من تعبئة المجتمع المدني في أورغواي بطريقة لم يسبق لها مثيل، كما جعلت من الإفلات من العقوبة قضية قومية. إن الزيارات التي قام بها متطوعو التوقيع جعلت عدداً كبيراً من الناس واعون بالقانون المستقى من مصدره الأول، فيما أصبح كثيرون منهم على علم بالقضية من خلال تغطيات وسائل الإعلام.

إن النصوص القانونية كتلك المتعلقة بقوة الاستفتاء نادرة الاستعمال في أورغواي، وهي ليست متوفرة في كل بلد. ويمكن بالرغم من هذا مواصلة جمع التواقيع على العرائض باعتبارها الطريق العريض المؤدي إلى تحقيق الوعي الشعبي وإبلاغ الحكومة بأن الجمهور غير راضٍ عن السياسات الحكومية.

التعرف على مرتكبي الانتهاكات ومعاقبتهم عندما يصبح ذلك متاحاً هو فقط جزء من المعادلة. وعندما تسعى بعض الجماعات إلى توكي الحصول على التعويضات للضحايا في إطار سعيها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان تأخذ تلك التعويضات شكل علاج أو تعويض مادي أو إعادة ما تمت مصادرته من ممتلكات هؤلاء الضحايا.

ولكي يتم تحقيق النجاح، فإنه يتعين على تلك الجماعات إجبار الحكومة الحالية على الاعتراف بدورها في الانتهاك وعلى تحمل مسؤولية تعويض الضحايا أو مساعدتهم على تلقي العلاج.

لقد ضغطت مؤسسة إيكار (ICAR) في رومانيا على الحكومة كي تساعد في توفير أولاً: المباني المخصصة لمراكز معالجة ضحايا التعذيب، وثانياً: حقوق الحصول على أدوية مجانية وعلى غطاء تأمين للعناية الخاصة وعلى الخدمات التي يحتاجها الناجون من التعذيب.

إن تكتيك إيكار هو جزء من استراتيجية تستهدف إقناع الحكومة بتحمل المسؤولية عن ماضي الأمة وذلك من أجل بناء مستقبل أفضل. لقد أفلت العديد ممن ارتكبوا جرائم التعذيب خلال الفترة الشيوعية في رومانيا من العقاب، كما وأن البعض منهم يحتل الآن مناصب هامة ونافذة في المجتمع. ويواجه الضحايا مجتمعاً تفضل قوى ملموسة فيه نسيان الماضي - وضحاياهم - بدلاً من التعلم من ذلك الماضي من أجل بناء التزام مدني أعمق باتجاه إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد سعت إيكار أولاً إلى كسب ثقة الضحايا والعمل مع الجمعية الرومانية للسجناء السياسيين السابقين، حيث قامت بعدئذ بالتعرف على الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها، بما في ذلك الحصول على عناية طبية مناسبة ودعم مالي وتشريعي. ولكي تتم تلبية تلك الاحتياجات، استهدفت إيكار بين أطراف أخرى موظفي الحكومة والعاملين في مجال الطب وموظفي البلدية والوكالات الحكومية والبلدية كوزارة الصحة من أجل توفير الخدمات الحرفية. وقد وجدت إيكار أيضاً تحالفات مع منظمات صغيرة من منظمات المجتمع المدني ومع وسائل الإعلام ومع المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (IRCT) في الدنمارك.

لقد استغرق الأمر عشر سنوات، إلا أن إيكار أفنعت الحكومة الرومانية بالاعتراف بمسؤوليتها تجاه أولئك الذين عانوا على أيدي النظام السابق.

اقرأ المزيد حول الموضوع في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني:
Tools for Action تحت عنوان: أدوات للتحرك www.newtactics.org

كيف يمكنك إشراك الحكومة لتستثمر الموارد من أجل توفير الخدمات للضحايا؟

لقد كان انتصار إيكار صعب المنال كما وأنه اعتمد في معظمه على التحول السياسي الذي مرّت به رومانيا في ذلك الوقت. ولقد تعرفت إيكار على الجهات التي تعمل معها حيث استفادت من هذه الفرصة السياسية. وسمحت القوانين الجديدة كما سمح المجتمع للضحايا بتنظيم أنفسهم دون أن يخشوا الانتقام. لقد خدم تكتيك إيكار الهدف المزدوج وهو تعويض الضحايا ووضع حد لإفلات الحكومة من العقاب.

إزالة القناع عن وجوه مرتكبي الانتهاكات: كشف مرتكبي الانتهاكات بشكل سافر من خلال المظاهرات المستهدفة.

عندما يمنح مرتكبو الانتهاكات فرصة الإفلات من العقاب سواء عن طريق القانون أو الأمر الواقع فإن بإمكانهم مواصلة حياة غير معروفة نسبياً - في بعض الأحيان داخل نفس المجتمعات التي يعيش فيها ضحاياهم. ولقد قررت مجموعة في الأرجنتين بأنه حتى في حالة عدم إمكانية ملاحقة مرتكبي الانتهاكات قضائياً من خلال المحاكم فإن بالإمكان كشفهم - أو إزالة الأقنعة عن وجوههم - أمام الرأي العام.

تنظم جمعية الأطفال الباحثين عن الهوية والعدالة ضد النسيان والصمت (H.I.J.O.S) مظاهرات مستهدفة أمام منازل الأشخاص الذين تم التعرف عليهم كمرتكبين لانتهاكات حقوق الإنسان. وتكشف هذه المظاهرات، التي يطلق عليها إزالة القناع (escraches)، المنتهكين بصورة علنية كما تسمح للمجتمعات بالتعبير عن الشجب المعنوي لهم.

وتبدأ الجمعية، والتي تضم أعضاء معظمهم من أطفال المفقودين بالتعرف، على شخص ارتكب أعمال القمع في ظل الحكومة العسكرية في الأرجنتين، أي ما بين عامي 1976 و1983 تبدأ بعدها عملية ما قبل الكشف عن هوية مرتكبي الانتهاكات، حيث يتم الاتصال بالاتحادات المحلية والمكتبات وغيرها من المنظمات الاجتماعية التي تعمل في جوار المناطق التي يعيش فيها مرتكبو الانتهاكات. ويعمل الأعضاء على توزيع منشورات وتنظيم محاضرات غير رسمية في تلك المناطق وفي المدارس. إن هدف مرحلة ما قبل الكشف عن هوية مرتكبي الانتهاكات هو إشراك المجتمع الذي تعتبر مشاركته ضرورية لنجاح التكتيك. وفي يوم الكشف عن مرتكبي الانتهاكات، يتجمع المتظاهرون في ساحة أو في أي مكان عام آخر يقع بالقرب من منزل الهدف، حيث تلقى الخطابات التي تندد بالفرد وتصف جرائمه أو جرائمها. ويقوم المتظاهرون بإلصاق منشورات على الجدران تحمل صورة واسم وعنوان ورقم هاتف وسيرة الشخص المعني. ويمكن اتخاذ خطوات أخرى مختلفة متى كان ذلك مناسباً. وهناك أسلوب مغاير لهذا الأسلوب وهو عملية إزالة قناع متحركة (escrache-movil) الذي يتضمن تنظيم مظاهرة متحركة تستهدف أكثر من مرتكب واحد للانتهاكات ممن يعيشون غالباً في منطقة سكنية واحدة.

وللجمعية تمثيل قانوني للمساعدة في حل المشاكل التي قد تنشأ مع الشرطة أو مع من ينظمون مظاهرات مضادة، إلا أن المفتاح لتحقيق هدفها دون وقوع صراع هو إشراك أكبر عدد ممكن من الناس في المظاهرات.

وعقب انتهاء مظاهرات إزالة القناع تبقى فعالية التكتيك في أيدي جيران الهدف. ويكون رد الفعل في بعض الأحيان مذهباً. وهناك أمثلة حول إغلاق متاجر أو حانات تصبح فارغة عندما يدخلها أحد المنتهكين. وقد اضطر بعض مرتكبي الانتهاكات المستهدفين إلى الانتقال من بيوتهم بسبب رفض المجتمع لهم.

كيف يمكنك استخدام قوة مجتمع بأسره للتنديد بانتهاك ما أو بمرتكب الانتهاك؟

وعلى الرغم من أن قوانين العفو جعلت من الصعب ملاحقة بعض مرتكبي الانتهاكات قضائياً، إلا أن جمعية الأطفال الباحثين عن الهوية والعدالة ضد النسيان والصمت تجاوزت الأنظمة السياسية والقانونية لتشجيع نوع من أنواع النبذ الاجتماعي، في الوقت الذي يتم فيه استخدام الفكاهة والمسرح وغيرهما من وسائل التظاهر الخلاق.

إن لهذا التكتيك بعض المخاطر الملموسة، إذ يتعين على الناس الذين يتبنون هذا التكتيك التأكد من أنهم يستهدفون الأشخاص الذين ارتكبوا الانتهاكات، وأن التظاهرات لا يتم استخدامها لأسباب سياسية أخرى. ويتعين على منظمي المظاهرات حول موضوعات عاطفية أن تكون لديهم آليات لاستخدامها في الحيلولة دون تحول الأحداث باتجاه العنف. وفي بعض الأحوال، فإن إجراءات كهذه يمكن أن تحول الناس في المجتمع ضد المتظاهرين حيث أنهم قد لا يكونون راغبين في حدوث اضطرابات كهذه في مناطق سكنهم.

إعادة بناء منطقة جوار: رسم خريطة التواريخ الشخصية وتعبئة الذاكرة لإعادة المطالبة بمكان في التاريخ واستعادة الأرض الضائعة.

كثيراً ما أجبرت الأنظمة القمعية الناس على ترك منازلهم، كما قامت بتشريد مجتمعات كاملة وصادرت الأراضي والممتلكات. لقد قامت القوى الاستعمارية والمجتمعات الجديدة بالتعدي على أراضي السكان الأصليين. إن إعادة تلك الممتلكات إلى أصحابها الأصليين يمكن أن يشكل تحدياً، كما وأنه يتطلب التعرف بإيجابية على مساحة تلك الممتلكات وتعيين حدودها. ويلبي متحف المقاطعة السادسة في جنوب إفريقيا هذا التحدي بطريقة مبتكرة.

لقد قام متحف المقاطعة السادسة في جنوب إفريقيا بقيادة مطالبة بأرض، حيث تمكن الناس في النهاية من استرداد الممتلكات والكرامة اللتين ضاعتا خلال حقبة الفصل العنصري. ويواصل المتحف أداء دوره كمساحة يستطيع الناس من خلالها جمع ونشر وتبادل ذكريات الجوار، كما وأنه منغمس بنشاط في الحث على فتح حوار مدني بشأن المدن الإنسانية في جنوب إفريقيا.

ففي 1966، وكنتيجة لقانون مناطق الجماعات، تم محو المناطق المجاورة التي تم دمجها عنصرياً بالمقاطعة السادسة لكييب تاون وذلك لإفساح المجال لإحداث نمو جغرافي «لليض فقط»، إلا أن العمليات الإنشائية لم تتم أبداً.

ولم يتبق من المباني سوى البيوت المخصصة للعبادة.

وكجزء من حملة تستهدف الدفاع عن الأرض وسلامة المجتمع، قامت مجموعة من المقيمين السابقين ببناء معرض يحتوي على خريطة للمنطقة القديمة باعتبارها المنشأة المركزية. وقامت بتغطية أرض كنيسة بروتستانتية بخريطة مفصلة للمنطقة المدمرة، ثم دعت الجيران لتحديد مواقع منازلهم ومواقع الشوارع والمتاجر والسكان على تلك الخريطة.

لقد أصبح مشروع رسم خريطة الذاكرة أساس المطالبات الخاصة باستصلاح الأراضي. ولقد قام المتحف بتنظيم واستضافة إحدى محاكم الأراضي، حيث يمكن للناس من خلالها تقديم مطالبات رسمية بالأراضي التي كانوا يمتلكونها أو تلك التي كانت أسرهم تمتلكها. ولقد جلس السكان في مقاعد موضوعة بشكل مباشر على خريطة حيهم القديم عندما قامت المحكمة بمنحهم طبقاً لما قاله أحدهم «إعادة أرضنا وإعادة منازلنا وإعادة كرامتنا».

ومنذ ذلك الحين أقام المتحف معارض حول تاريخ مجتمعات أصغر تم تدمير أحيائها بموجب قانون مناطق الجماعات، بما في ذلك كيرستنبوخ وتو ريفرز لإطلاق الدعاية وتوفير الدعم لدعاوهم التي لم يتم البت فيها والخاصة بالمطالبة بالأرض.

ويسعى متحف المقاطعة السادسة إلى توفير عملية مستدامة لتصميم جراح شخصي والمصالحة وتعزيز ثقافة ديمقراطية تعتمد حقوق الإنسان في منطقة الجوار. وتبقي برامج ذكرى الطرد القسري حيّة، كما تنقلها إلى الأجيال الجديدة. وتقوي الذاكرة العامة حول الماضي بدورها الجهود المبذولة لمنع التمييز العنصري والتشريد وغيرها من انتهاكات الديمقراطية في المستقبل.

وفي السنوات المقبلة، سيبدأ السكان السابقون في المقاطعة السادسة في العودة إلى حيّهم للمطالبة بأرضهم وإعادة البناء هناك. ويمكن للاتلاف الدولي لمواقع الضمير التاريخية، التي تضم متحف المقاطعة السادسة كعضو، أن يقترح طرقاً مبتكرة لاستخدام التاريخ والمواقع التي عاش فيها ذلك التاريخ لمعالجة قضايا حقوق الإنسان بالإضافة إلى التحديات الحالية.

دوائر مائية في البركة

يمكن تحقيق الإنصاف بعد وقت طويل من حدوث الانتهاكات. ولقد عملت المجتمعات الأصلية في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى لعقود لإعادة السيطرة على أراضيهم الأصلية، وذلك من خلال المحاكم والأجهزة التشريعية. ولقد قرر مشروع استعادة الأرض البيضاء في ولاية مينيسوتا الأميركية استعادة الأرض والتراث الخاص بشعب أنيشيناوي بطريقة أخرى - وهي طريقة شرائها. ويتحدث وينونا لاديوك من مشروع استعادة الأرض البيضاء عن التفكير الاستراتيجي والمرونة التكتيكية وتحالفات البناء فيقول:

عندما بدأنا أولاً بمحاولة استعادة أراضينا، كالفحنا من خلال كل آلية قانونية متاحة. لقد ذهبنا للمحاكم، إلا أن تلك المحاكم حكمت لغير صالحنا. وذهبنا إلى مجلس الكونغرس، إلا أننا ظفرنا بصفقة رديئة منه. ولقد أدليت بشهادتي في الأمم المتحدة. لقد حاولنا اللجوء إلى جميع تلك الآليات قبل أن نقرر بأنه يتعين علينا الخروج بطريقة أفضل لاستعادة أراضينا.


وهكذا بدأنا بإنشاء صندوق الأرض حيث نقوم بشراء الأرض من بائعين راغبين في البيع، كما بدأ أناس آخرون بالتبرع لنا بأراضي أيضاً. إننا نمتلك الآن حوالي 1700 هكتار، ونقوم بزراعة أنواع مختلفة من القمح القديم وبعض الفراولة والفريز. ولدينا عملية ضخمة لإنتاج عصير شجر القيقب أيضاً.

إنني أفكر في أن عملي منظم كونه أمثولة. لقد كنت منظمًا لمدة خمس وعشرين سنة، تعلمت خلالها بأنه لا يتعين علينا فقط محاربة ما هو خاطئ بل إنه يتوجب علينا تصوير ما هو صحيح. لقد أصبح الناس معتادين على الخطأ. وحتى في مجتمعنا الهندي الأميركي أصبحنا معتادين على أن يتم التعامل معنا بصفتنا مواطنين من الدرجة الثانية. كما أصبحنا معتادين على التفكير بأننا لا نستطيع استعادة أراضينا كما وأننا لا نستطيع السيطرة على اقتصادنا.

وبناءً على ذلك، شرعنا بتغيير هذا الموقف قطعة قطعة وباستعادة أراضينا. دعنا نقول بأن لديك مقبرة أميركية هندية في مكان ما تجتاحه قطعان الأبقار مما يدفعك للذهاب للتحدث مع المزارع حيث تدرك كيفية إحاطة المقبرة بسيج. وتعتبر هذه الطريقة جزئية لا كلية. انظر إليها كحصى صغيرة تصنع دوائر مائية كبيرة في بركة ماء.

وفي الوقت الذي تتعامل فيه مع القضايا الأصغر، فإنه يتعين عليك أن تبقى عينيك مفتوحتان على القضايا الأكبر. ويتعين عليك أن تبقى متناغماً جداً تجاه ما يجري على المستوى السياسي، وقد تحتاج أحياناً للوفاء باحتياجات مجتمعك أن تشكل تحالفات مع أناس لم تفكر يوماً بأنك ستعمل معهم.

إن من يعملون منا في مجال قضايا حقوق السكان الأصليين في الولايات المتحدة أمضوا وقتاً طويلاً وهم يعملون فيه. إن لدينا خبرة واسعة في تحليل السياسة، كما قمنا ببناء تحالفات استراتيجية ليس فقط مع السكان الأصليين الآخرين بل أيضاً مع المختصين بشؤون البيئة ومع الذين يوفرون العناية الصحية. إننا نحاول حالياً بناء تحالف حول قضايا الغذاء العضوي. إننا محظوظون بأن لدينا الخبرة التي نمتلكها، إلا أن ذلك لا يعني بأننا في سبيلنا إلى تحقيق الانتصار. إن هذا يعني فقط بأننا مطلعون على حقيقة وضعنا.



تكتيكات بناء ثقافة
حقوق الإنسان
ومؤسساتها

تكتيكات بناء ثقافة حقوق الإنسان ومؤسساتها

يعرّف كل مجتمع حقوق الإنسان بطريقة تختلف قليلاً عن الآخر، حيث يتشكل التعريف طبقاً للتقاليد والثقافة والحقائق الاقتصادية، إلا أن أي مجتمع، بغض النظر عن قيمه، يحتاج إلى مكان عام يستطيع فيه الأفراد والوكالات الحكومية والمؤسسات المدنية والناس والجماعات على اختلاف مشاربها المشاركة في المسؤولية من أجل تحقيق المصلحة الجماعية، ومن أجل وضع أنظمة السلوك والأوضاع المقبولة.

ويمكننا أن نطلق على هذا اسم المجتمع المدني كما يمكننا أن نسميه الميدان أو المجال العام. إن هذا هو المكان الذي تتوفر لنا فيه فرصة بناء الثقافات والمؤسسات التي تحترم حقوق الإنسان. وفي بعض البلدان - مبدئياً في الغرب - يكون هذا الحيز العام قوياً، إلا أنه ليس آمناً كلياً من التعرض للانتهاك. وفي أماكن أخرى من العالم يكون هذا الحيز موجوداً، إلا أنه لم يصبح بعد جزءاً دائماً من الحياة اليومية للشعب. ويكون هذا الحيز العام ضعيفاً جداً لدى مجتمعات معينة؛ كالمبالغة في التنظيم من جانب الدولة، بحيث يتم الضغط بشدة على الأفراد الذين بدورهم يتراجعون ويختبأون في خضم حياتهم بدلاً من الاندماج. فبدون هذا المجتمع المدني، وبدون هذا الحيز العام فإنه لن يوجد نشاط مدني بحيث تصبح الحقوق المدنية قضية اعتبارية.

ولكن، وكما سيتضح لك في هذا الفصل، هناك المزيد والمزيد من الناس الذين يتفاعلون ويعملون من أجل تقدم وحماية حقوق الإنسان محلياً وقومياً ودولياً. فهم يستخدمون تكتيكات جديدة لتقوية ذلك الحيز العام وبناء ثقافات قوية في مجال حقوق الإنسان. إن بعضهم يبدأ صغيراً - في مدارسهم أو في حكومات القرى أو في التركيز على قضية واحدة - إلا أن الناس إذا ما حققوا بنجاح أهدافاً متواضعة فإنه سيصبح لديهم الروح كي يجروا على القيام بشيء أكبر أو شيء أفضل. وهذا هو المجال الذي تستطيع التكتيكات الجديدة أن تلعب من خلاله دوراً حاسماً، بحيث توفر للناس أدوات يحتاجونها للمضي قدماً خطوة أخرى على الطريق.

مورات بلج - الرئيس

مجلس مواطني هلسنكي - اسطنبول - تركيا

المدافعون عن حقوق الإنسان يأتون بأشكال متعددة، أكانوا يعملون للتخفيف من الجوع أو لتنظيف البيئة أو لتنقية أجواء السياسة، وسواء أكان تركيزهم على الأطفال أو النساء أو الأقليات، فإن العامل المشترك بينهم هو أنهم جميعاً يعملون لبناء عالم يعيش فيه كافة البشر بكرامة وأمان.

وتعتبر الاتفاقيات الدولية والمواثيق والمعاهدات التي تم إبرامها خلال العقود القليلة الماضية خطوة إيجابية، إلا أنها وحدها غير كافية. ويحتاج الأفراد والمجتمعات أن يتفهموا الحقوق التي صنفتها تلك الاتفاقيات كقوانين - فالحقوق، على سبيل المثال، تساوي الحماية أمام القانون أو حرية الحركة أو الحرية من التعذيب - وكيفية المطالبة بها.

وتركز التكتيكات الأخرى التي يحتويها هذا الكتاب على الانتهاكات المتوقعة أو القائمة، أو على إصلاح الأذى الذي أحدثته انتهاكات الماضي. فالتكتيكات في هذا الجزء وفي القسم الأكبر منها هي طرق طويلة الأمد تقوي ثقافة حقوق الإنسان واحترامها. وهي تحقق هذا من خلال دمج أشخاص ومجموعات جديدة في العمل من أجل حقوق الإنسان الذي لا يزيد فقط مما نستطيع تحقيقه بل يضفي أيضاً الشرعية على الحركة. وهم يفعلون هذا من خلال جمع الناس والجماعات المناسبة معاً والذين يستطيعون كحلفاء تحقيق أكثر من إجمالي عملهم كأفراد. وهم يفعلون هذا من خلال منح الناس المهارة التي يحتاجونها لإنجاز عملهم. وأخيراً، هم يفعلون هذا من خلال خلق وعي واسع بوجود تلك الحقوق وانتهاكها، ومن خلال إقناع الناس بالاعتراف بالانتهاك وتعريفه على أنه تصرف غير مقبول في العالم المتحضر.

وتعالج بعض هذه التكتيكات مشكلة ما أو تركز على حقها، إلا أن العديد منها لها هدف أوسع وهو بناء القاعدة والمؤسسات والتحالفات والوعي والمواقف التي تجعل بالإمكان حماية جميع حقوق الإنسان.

وتنقسم التكتيكات في هذا الفصل إلى أربعة أقسام:

1. تكتيكات بناء دوائر المناصرين لحقوق الإنسان التي تشرك جماعات جديدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
2. تكتيكات التعاون المستخدمة لتطوير شراكات جديدة وفعالة من أجل التغيير.
3. تكتيكات بناء القدرات لاستحداث مؤسسات وأنظمة تدريب من أجل تعزيز حقوق الإنسان.
4. تكتيكات الوعي والتفهم من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

بناء القاعدة الشعبية

تكون رسائل حقوق الإنسان موجهة غالباً إلى أناس على دراية فعلاً بهذه القضايا وممن عبروا فعلاً عن اهتمامهم ودعمهم لها. ويقوي الوصول إلى أشخاص جدد وإشراكهم في نشاطات حقوق الإنسان القدرة على القيام بعمل أكثر فعالية.

وهو يجلب طاقة جديدة وآراء جديدة وموارد جديدة واتصالات جديدة. فكلما اختلفت نوعية المجموعة التي تعمل كمُدافع عن قضية معينة كلما ازدادت قدرتها على التكيف مع التغيرات، وكلما أصبح من الأصعب على مرتكبي الانتهاكات الدفاع عن تصرفاتهم. وتخلق دائرة المناصرين المغايرة والنشطة حركة أكثر مرونة بكثير في مجال حقوق الإنسان.

وتشكل التكتيكات الواردة في هذا الجزء دوائر مناصرين جديدة لقضايا حقوق الإنسان. وتمتد هذه التكتيكات لتصل إلى الأفراد والجماعات ممن لم يكن لديهم أبداً فرصة المشاركة في هذه القضايا - شبان أو مشرعين محليين على سبيل المثال - أو الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة معينة داخل المجتمع كالزعماء الروحيين الذين لديهم سلطة قوية للتأثير على الآخرين وإشراكهم في هذه القضايا.

تعتبر مجموعات النقاش والمنابر وورش العمل أدوات عامة للنهوض بالوعي تجاه قضية ما وإشراك أناس جدد إلا أن هذه التكتيكات قد لا تكون دينامية بما فيه الكفاية لاستقطاب اهتمام جماعات مستهدفة معينة - أي فئة الشباب. ولقد نجحت منظمة في بولندا في توجيه الاهتمام إلى طريقتين فعاليتين للوصول إلى الشباب وجلب انتباههم وذلك من خلال الموسيقى والرياضة.

لقد استخدمت منظمة نيجدي ويسيج (NW) (Nigdy Wiecej) والتي تعني (أبداً مرة أخرى) ثقافة الموسيقى الشعبية الدارجة (البوب) لبناء شبكة شبابية مناهضة للعنصرية في بولندا. وخلال حفلات الروك ومباريات كرة القدم تتمكن المنظمة من الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس لتوعيتهم بالمشكلة. وتقوم المنظمة بعدئذ بإلحاق بعضهم بالشبكة التي تضم مراسلين يعملون على رصد نشاطات الجماعات الفاشية والعنصرية في بلداتهم والإبلاغ عنها.

وكجزء من حملة موسيقى الروك المناهضة للعنصرية تعمل المنظمة على تنظيم الحفلات الموسيقية ونشر مجموعات الأقراص المدججة (CDs) لفرق بولونية وأجنبية معروفة. وخلال الحفلات الموسيقية وداخل علب الأقراص المدججة تعمل المنظمة على تثقيف الحضور بخطورة مشكلة العنصرية في بولندا، كما تدعو الحضور إلى أن يصبحوا عاملين ناشطين من أجل التغيير الاجتماعي.

لقد كانت مدرجات كرة القدم خاضعة تماماً تقريباً لسيطرة ثقافة فرعية مبنية على كراهية الأجانب دون سبب قبل أن تبشر المنظمة حملتها تحت شعار «دعونا نركل العنصرية خارج المدرجات». وتقوم المنظمة كجزء من الحملة بنشر مجلة ستاديون (Stadion) المناهضة للعنصرية وتوزيعها على هواة كرة القدم، كما قامت بإصدار قرص مدمج (CD)، وتنظم أيضاً مباريات في كرة القدم، وتوفر أعلاماً ومنشورات توزع أثناء المباريات لتأكيد حضورها أمام الجماعات الأخرى المناهضة للعنصرية.

ومن هذه الحملات التي تركز على فئة الشباب تمكنت المنظمة من تجنيد 150 مراسلاً متطوعاً كي يقوموا بالإبلاغ شهرياً عن النشاطات المتعلقة بالعنصرية وكراهية الأجانب داخل مجتمعاتهم. وتجمع المنظمة هذه التقارير وتنشرها في مجلتها الشهرية، كما توزعها على الصحافة البولندية والعالمية. وتساعد الشبكة وعملية النشر في زيادة الوعي بمشكلة العنصرية لدى أجزاء واسعة تتقاطع عبر المجتمع البولندي متجاوزة بذلك جمهور موسيقى الروك وكرة القدم لدى الشباب.

اقرأ المزيد حول الموضوع في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني:

www.newtactics.org تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action

تستخدم منظمة نيجدي ويسيج ثقافة الموسيقى الشعبية الدارجة (البوب) لإشراك الشباب - وهم فئة متعاطفة إلا أنها كثيراً ما تكون بعيدة عن الاندماج في دائرة المناصرين لحقوق الإنسان - في الأعمال الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يتوقف عند الحفلات الموسيقية والرياضة. فعندما يعبر الناس للمرة الأولى عن اهتمامهم والتزامهم بالتطوع، تعمل المنظمة على التأكيد بأن لدى هؤلاء الفرصة للمشاركة بصورة أوسع. ويمكن اقتباس هذا التكتيك واستخدامه للتغلب على الشعور المتفشي بعدم المبالاة تجاه العديد من الأوضاع المغايرة، إلا أن المسألة ذاتها تبقى مهمة: إذ يتعين أن تصبح شيئاً يستطيع الشباب أن يشعروا بانتمائهم له أو شيئاً يمكن أن يمس حياتهم شخصياً.

”إن وجود مشاكل اجتماعية كالعنصرية وكرهية الأجانب كثيراً ما تنكره السلطات وأجهزة الإعلام الرئيسية في بولندا، تماماً كما هو الوضع في دول وسط وشرق أوروبا.“

رافال بانكوفسكي، نيجدي ويسيج، بولندا

تحويل حقوق الإنسان إلى قضية محلية: إقرار معاهدات دولية على المستوى المحلي للتأثير على السياسة العامة وتعزيز مستويات حقوق الإنسان.

يشكل المشرعون المحليون دائرة مناصرين محتملة يمكن أن يكون لها نفوذ قوي، إلا أنهم نادراً ما يشاركون في نضالات حقوق الإنسان. وفي بعض البلدان يكون المسؤولون المحليون غير معتادين على التفكير في عملهم من وجهة نظر حقوق الإنسان، حيث يتركز عملهم اليومي على التخطيط المنطقي للقرارات والتصاريح والموازنات. ويعمل معهد المرأة لتنمية القيادة (وايلد لحقوق الإنسان) مع الحكومة المحلية لمساعدة الموظفين على رؤية الدور الذي يمكن أن يلعبوه في تشكيل السياسات الخاصة بحماية حقوق الإنسان. وهم يشاركون أيضاً المجتمعات المحلية والتي تعتبر الدوائر الانتخابية التي لها سلطة محاسبة هؤلاء المشرعين.

لقد استخدم معهد المرأة لتنمية القيادة (وايلد لحقوق الإنسان) ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء التمييز ضد المرأة في الدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

ففي عام 1966، بدأ معهد وايلد لحقوق الإنسان بالدفاع عن أن تصبح سان فرانسيسكو أول مدينة أميركية تقرر قانوناً يدعم مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). وفي إطار قيام المعهد ببحث معايير حقوق الإنسان وعلاقتها بالتمييز ووضع نتائج ذات صلة بالمجتمع قابلة للقياس، عمل معهد وايلد على التعاون مع موظفي الحكومة والمواطنين وفئات الدفاع مركزاً على العنف الأسري والفقر وقضايا الصحة.

ولقد عقد معهد وايلد لحقوق الإنسان جلسة استماع تم خلالها تشجيع أعضاء المجتمع على تسجيل شهاداتهم الشخصية المتعلقة بحقوق المرأة والفتيات، وتعهدهم بالمحافظة على المبادئ التي تضمنتها الاتفاقية. ومن خلال جلسة الاستماع هذه، كان لدى هذه المجموعة الأمل في إعطاء أفراد المجتمع وموظفي البلدية دوراً قيادياً في هذه العملية، بحيث يساعدونهم على الشعور بالالتزام شخصياً بمراقبة احترام مبادئ الاتفاقية داخل المدينة.

وقد تم تقديم إفادة حول الصلة الوثيقة لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بحياة النساء المحليات، تم تقديمها إلى موظفي الحكومة خلال جلسة استماع علنية في خريف 1997. وفي إبريل/نيسان 1998 أصدرت البلدية أمراً يفرض على دوائر البلدية مراجعة الميزانيات وسياسات التوظيف وخدمات التوصيل في إطار نوع الجنس (ذكر/أنثى) وحقوق الإنسان، وتخصيص الأموال لمساعدة تلك الدوائر على وضع هذا الأمر موضع التنفيذ. ولقد دخل هذا الأمر مرحلة جديدة في 2003.

وتجاوباً مع الأمر، قامت حكومة بلدية سان فرانسيسكو بإجراء تحقيق شمل دوائر الأشغال العامة، ومراقبة الأحداث والبالغين والبيئة ومجلس التأجير ولجنة الفنون. ولقد قامت إدارات المدينة بالعديد من التغييرات حيث أوجدت، على سبيل المثال، وظائف غير تقليدية للنساء العاملات في البلدية، كما أضافت المزيد من الأضواء في الشوارع غير الآمنة.

ويعمل معهد وايلد لحقوق الإنسان الآن على توسيع نطاق نفوذه، حيث يوجه النصح للمنظمات العاملة في المدن عبر الولايات المتحدة حول كيفية تبني مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بالإضافة إلى مبادئ الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (CERD).

وقد يكون الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم خلال الاجتماعات العامة غير مدركين لأهمية تجاربهم من وجهة نظر حقوق الإنسان تماماً كالموظفين المحليين في سان فرانسيسكو الذين لم يفكروا أبداً بعملهم من وجهة نظر تلبية الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن معهد وايلد لحقوق الإنسان ساعدهم على وضع عملهم وتجاربهم ضمن ذلك الإطار وجذبهم للانخراط في حركة حقوق الإنسان.

ويمكن لهذا التكتيك أن يساعد على تغيير نمط التفكير الوطني بالتدريج، بحيث يؤدي في النهاية إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان ورصدها. وقد تقرر جماعات أخرى تعمل في قضايا مختلفة بأن إيجاد مساندين وبناء قواعد تحظى بالشعبية على المستوى المحلي يمكن أن يساعدهم على إدخال تغييرات ملموسة على المستويين المحلي والعالمي.

في الكثير من المجتمعات يحتل الزعماء الروحيون مناصب تتمتع باحترام ونفوذ كبيرين. وينظر إليهم الناس كقدوة للسلوك ولما يتعين التمسك به من مستويات أخلاقية. وهنا يكافح الرهبان والراهبات البوذيون في التبت ضد وصمة عار مرض الإيدز من خلال بلورة سلوك تجاه المصابين بهذا المرض الذين كان بالإمكان نبذهم تماماً لولا جهود هؤلاء.

ويتولى مشروع سانغا ميتا (Sangha Metta Project) تدريب الرهبان والراهبات البوذيين، والرهبان والراهبات الجدد، على تقديم المساعدات العملية والروحية لمرضى الإيدز وعلى محاربة الخرافات والمفاهيم المغلوطة ووصمات العار التي تكتنف هذا المرض. ويوجد هذا البرنامج حالياً في كل من تايلاند وكمبوديا ولاوس وبورما وفيتنام وبوتان والصين ومنغوليا، ويتلقى مساعدات من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وأوس أيد ومعهد المجتمع المفتوح ومشروع بورما.

وفي الوقت الذي أصبح فيه الإيدز مرضاً وبائياً في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ما زال هناك سوء فهم حول وسائل انتقال المرض مثلما هناك تمييز ضد من يحملون فيروس هذا المرض.

بدأ مشروع سانغا ميتا في 1997 على يد رهبان في تايلاند، حيث تركز المشروع على التعاليم الدينية للبوذية. وقد أصبح هذا المشروع مصدراً للإلهام والتدريب والمساعدة الفنية للتعبئة البوذية فيما يتعلق بالإيدز. ويعمل مشروع سانغا ميتا على ترتيب الحلقات الدراسية وورشات العمل، كما يعمل على تنظيم زيارات لنزل مرضى الإيدز من قبل الزعماء البوذيين وزعماء الديانات الأخرى. ويتعلم المشاركون خلال حلقات تدريب تستمر ما بين ثلاثة وخمسة أيام، وسائل الوقاية من المرض ونشر الوعي ومهارات وأدوات الإدارة الاجتماعية لتشجيع التسامح والرحمة. ويقومون مجتمعين بتقييم المشاكل في مجتمعاتهم والخطوات المحتملة لمكافحتها.

قام الزعماء البوذيون بعدئذ ببلورة سلوك نحو أعضاء المجتمع المصابين بمرض الإيدز كالقيام مثلاً بتناول طعام عدة أشخاص يحملون المرض. إن هذا التصرف الرمزي والبسيط له تأثير قوي على أفراد المجتمع، حيث أنه يعمل على مواجهة المخاوف المتعلقة بانتقال المرض من شخص لآخر. ويقوم الرهبان أيضاً بترؤس جلسات تأمل لمرضى الإيدز، كما يقومون بزيارتهم في منازلهم وتهيئة الصغار حول الإيدز والعناية بالأطفال الذين فقدوا ذويهم نتيجة الإصابة بهذا المرض.

كيف يمكنك تعبئة زعماء محترمين في مجتمعك؟

ويعمل الرهبان والراهبات ممن يتعاونون مع سانغا ميتا على المساعدة في إقناع أعضاء في مجتمعهم على تعزيز واحترام حقوق الإنسان من خلال بلورة السلوك - القبول والتسامح تجاه مجموعة من الأشخاص المنبوذين بشكل تقليدي. وتمثل دور العبادة في آسيا القلب الروحي للقري كما ينظر القرويون إلى الرهبان والراهبات على أنهم معلمون محترمون وأهل للثقة ومثال لأنقى حياة يعيشها البوذيون. ولقد تعود الناس على أن ينظروا إليهم كأنموذج للسلوك السوي. وفي الوقت الذي لا يبدو فيه هذا واضحاً في ديانات أو ثقافات أخرى، إلا أن الكثير من الناس يتوجهون لزعمائهم الروحيين طلباً للإرشاد حول كيفية التصرف. ويتمتع هؤلاء الزعماء بسلطة تمكنهم من إشراك أناس جدد في عملية ترويج حقوق الإنسان.

لقد اجتازت سانغا ماتا الآن العوائق الدينية، وهي تقوم الآن أيضاً بتنظيم ورش عمل وتدريب زعماء من الديانات المسيحية والهندوسية والإسلامية.

”لقد تحدثت مع رهبان حول الدور الذي يمكنهم أن يلعبوه فيما يتعلق بمرض الإيدز. ولقد طلبت منهم تقديم آرائهم وتدارست معهم النصوص المقدسة الهندوسية. ولقد وصلوا إلى نتيجة بأن مرض الإيدز ليس ببساطة قضية صحية بل أيضاً قضية اجتماعية واقتصادية. ولقد رأى الرهبان باعتبارهم زعماء روحيين في مجتمعاتهم أن دورهم هو تقوية مجتمعاتهم ولعب دور نشط في مكافحة مرض الإيدز.“

لوري موند، سانغا ميتا، تايلاند

الذهاب من منزل إلى آخر بحثاً عن حلفاء: استخدام حملة ترشيح للتعرف على حلفاء محتملين لحقوق الإنسان.

العنف الأسري هو قضية تؤثر على حياة الرجال والنساء والأطفال ومع ذلك فإنه لا ينظر إليها كقضية تتعلق بالمرأة وحدها. وهناك مجموعة من الناس في جنوب إفريقيا تستخدم تكتيكاً فريداً لإشراك الرجال في كبح جماح العنف الأسري.

تسأل (حملة بطل كل يوم)، وهي جزء من مشروع خمسة من ستة في جنوب إفريقيا، النساء بالتعرف على الرجال ممن لهم مواقف إيجابية تجاه النساء، ثم تعتمد إلى دعوة هؤلاء الرجال ليصبحوا مدافعين جدد عن حقوق المرأة.

ويعتبر معدل العنف ضد النساء في جنوب إفريقيا الأعلى بين جميع الدول التي لا تعاني من الحرب في العالم. وتظهر الأبحاث أن واحداً من بين كل ستة رجال هنا يقوم بارتكاب انتهاكات ضد النساء خلال حياته. ويستهدف مشروع خمسة من ستة الرجال الخمسة الآخرين ممن لا يرتكبون أية انتهاكات ضد النساء. وقام المشروع بتطوير (حملة بطل كل يوم) للعثور على هؤلاء الرجال وإشراكهم في النضال. ويذهب المتطوعون من منزل إلى منزل كي يطلبوا من النساء تقديم المعلومات حول الرجال الصالحين والإيجابيين الذين يعيشون هناك. وقد تم التعرف من خلال الترشيحات المرسلة بالبريد ومن خلال 50.000 استجابة على أفضل الآباء والأعمام والإخوة والأجداد والأصدقاء الذكور في كافة أرجاء البلاد. وتزينت الكنائس المحلية بهذه الأسماء ونماذج التوصيات لتبث الوعي حول هذه الحملة ولتزيد من شعبيتها.

ويتم دعوة المتطوعين الذين تضمهم لوائح الأسماء إلى اجتماعات بحث (مشاكل المجتمع)، حيث يتم اختيارهم من الرجال من مختلف الأعمار والخبرات والطبقات الاجتماعية والأوضاع المالية. وتسلط هذه الاجتماعات الضوء على الحلول المتطورة التعاونية غير العنيفة لمشكلة العنف ضد النساء. وتساعد ورش العمل الإضافية الرجال على تفهم قوة العلاقات بين الجنسين وبناء احترام الذات والعتور على وسائل إيجابية للتعامل مع الأوضاع الأسرية الصعبة. وقال العديد من المشاركين أنهم لاحظوا حدوث تغيرات في مستوى الوعي فيما يتعلق بالعنف الأسري وبقدرتهم على مشاركة رجال آخرين في هذه المسألة. وبالنسبة للكثيرين، كانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدثون فيها عن هذه القضايا كما كانت النتيجة قوية.

فمن خلال التعرف على نماذج أدوار الذكور المحليين واحترامها، يستطيع مشروع خمسة من ستة التواصل مع شريحة عرضية من نماذج الدور الإيجابي للذكور داخل المجتمع، وإشراكهم في تحديد وإيجاد الحلول، والتعرف عليها فيما يتعلق بالعنف الأسري، ورؤية أنها جزء أساسي لمشاكل أخرى تواجهها مجتمعاتهم.

من هم حلفاؤك غير الناشطين؟
ما هي التكتيكات التي يمكنك استخدامها لكسب دعمهم ومشاركتهم؟

وتساعد حملة الترشيح في التعرف على «الحلفاء المحتملين» المهتمين بقضية معينة، إلا أنهم غير مشاركين فيها بشكل فعال. إن من المحتمل أن لا يكونوا مشاركين بسبب عدم إدراكهم بتأثيرها عليهم، أو لأنهم لم تتح لهم الفرصة لأن يفعلوا ذلك، أو لأن المجتمع قد أبعدهم عن تلك المسألة.

وعندما يتمكن مشروع خمسة من ستة من التعرف على هؤلاء الحلفاء غير الناشطين، فإنه يعمل على مساعدة بعضهم كي يصبحوا حلفاء ناشطين بحيث يتنامى التأثير. إن هؤلاء الحلفاء الناشطين إذا ما تم تزويدهم بالأدوات والمعلومات يتحدثون لرجال آخرين مما يوجد حلفاء أكثر لحقوق المرأة.

بناء شبكات من خلال الرسائل عبر الهواتف النقالة: استخدام الرسائل القصيرة لبناء دوائر مناصرين لأنشطة حقوق الإنسان.

يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة لخلق وعي حول حقوق الإنسان وتوظيف أعداد كبيرة من الناس، وبخاصة الشباب، لجعلهم مشاركين في حملات حقوق الإنسان.

تستخدم منظمة العفو الدولية- فرع هولندا تكنولوجيا الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة لاجتذاب أعضاء جدد وبخاصة الشباب وضمهم للمنظمة ولزيادة الوعي بحملتها ضد التعذيب وتشجيع الناس على التجاوب بسرعة لنداءات التحركات العاجلة. ولقد انضم أكثر من 500 عضو جديد كنتيجة مباشرة لرسائل عبر الهواتف النقالة، كما تجاوب أكثر من 5000 آخرين لنداءات التحركات العاجلة المرسله عبر الهواتف النقالة.

تم تطوير هذا التكتيك في 2001 وذلك ضمن إطار حملة منظمة العفو الدولية ضد التعذيب. وعندما اقتضى الأمر القيام بخطوات فورية لحماية شخص ما من التعذيب، قام الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية بإرسال رسائل عبر الهواتف النقالة الخاصة بالآلاف المشاركين. وقد تجاوب هؤلاء المشاركون الذين تبرعوا باشتراك مجاني وتطوعي لحملة شبكة رسائل الهاتف النقال القصيرة (SMS) مع هذا النداء، حيث قامت المنظمة خلال ساعات قليلة من جمع «تواقيع» احتجاج ضد قضية تعذيب أو تهديد بالتعذيب. وقامت المنظمة بعدئذ بتمرير هذه الاحتجاجات عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني إلى السلطات المعنية.

وفيما يتعلق برجل تونسي كان الموضوع والمستفيد من «التحرك العاجل»، قامت منظمة العفو الدولية - فرع هولندا باستخدام تقنية على أكثر برامج التلفزيون شعبية التي تذاع ليلة السبت، بحيث تمكنت من الوصول إلى 2.5 مليون مشاهد. وقد تعلم المشاهدون بأن الإجراء العاجل يتم تلخيصه بائة وستين حرفاً فقط في رسائل الهاتف النقال القصيرة. ولكي يتم التجاوب، كان يتعين على الناس الإجابة بكلمة (نعم) على رسالة هاتف نقال قصيرة وذلك على الرقم (4777). فبعد دقيقة واحدة يتلقى المشاركون رسالة أخرى شكرهم وتبلغهم بعدد الأشخاص الذين بعثوا باحتجاج، كما تبلغهم رسالة لاحقة بنتيجة الحملة كإطلاق سراح الشخص المعني من التوقيف.

وعلى الرغم من أن منظمة العفو الدولية نادراً ما تدعي مسؤوليتها المباشرة عن التحسينات التي تطرأ على أوضاع الناس الذين تتناولهم قضايا التحرك العاجل، إلا أن حوالي ثلث القضايا أحرزت نتائج ناجحة: إذ تم تخفيف أحكام بالإعدام وعاد إلى الظهور أشخاص كانت قد «اختفت» آثارهم، كما تم الإعلان عن مكان وجود أشخاص معتقلين. ولهذا فقد تضاءلت فرص حدوث تعذيب كما تحسنت احتمالات تلقي سجناء يعانون من مرض شديد للعناية الطبية.

وعلاوة على ذلك، فقد أقنعت الحملة العديد من الشباب - ربما يصل عددهم إلى الآلاف - بالانضمام إلى شبكة منظمة العفو الدولية الخاصة بالتحركات العاجلة.

وتوجه جميع الحملات التي تقوم بها منظمة العمل الدولية رداً موجهاً إلى مكان ما في العالم حيث يوجد شخص ما يحتاج إلى مساعدة مستخدمة تحركات بسيطة يمكن لأعداد كبيرة من الناس المشاركة بها والشعور من خلالها بأنهم ينجزون شيئاً مختلفاً. وتعمل الحملات أيضاً على تثقيف الجمهور وبناء وعي عالمي حول انتهاكات حقوق الإنسان كالتعذيب. وقد ولدت حملات الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة ردود فعل أسرع لمساعدة الضحية فيما وسعت في الوقت نفسه التأثير التعليمي لمنظمة العفو الدولية لتشمل دائرة مناصرين جديدة.

ولقد اجتذبت حملة الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة أعضاء جدد من الشباب انضموا إلى منظمة العفو الدولية بطريقة لم يتمكن غيرهم من خلالها أن يجذوا حذوهم في تجاوز الحدود والقيام بالتحرك العاجل. فالشباب هم الفئة الأكثر استخداماً والأكبر عدداً للهواتف النقالة، كما وأن الشباب هم الفئة التي ترغب منظمة العفو الدولية في الوصول إليهم. فمن خلال استخدام هذه الأداة الشعبية لثقافة الشباب تستقطب منظمة العفو الدولية ناشطين جدد من الشباب الذين سيزيدون من قوة شن حملاتها لفترة طويلة قادمة من الزمن.

تستخدم مجموعة برازيلية أسلوب التدريب الشامل لإقناع ضباط الشرطة بتحويل علاقاتهم مع المجتمعات التي يعملون فيها.

توفر برامج مركز تقديم المشورة حول برامج تعليم المواطنة (CAPEC) تدريباً لضباط الشرطة في البرازيل لمساعدتهم على تفهم الدور الحيوي الذي يمكنهم أن يلعبوه كمدافعين عن حقوق الإنسان. ويؤكد هذا التدريب الذي يشمل مساقات مختلفة وواسعة حقوق الإنسان التي يتمتع بها كافة المواطنين بما في ذلك ضباط الشرطة أنفسهم. ويتم من خلال هذه العملية تحويل دور الشرطة بما يؤدي إلى علاقات أفضل مع المجتمع وإلى مشاركة مدنية أوسع.

وتنتشر الممارسات الوحشية وأعمال التعذيب من قبل رجال الشرطة انتشاراً واسعاً في البرازيل. وما يزيد من تفاقم المشكلة أن ضباط الشرطة يتلقون رواتب ضئيلة وأن الفساد أصبح منتشرًا. إن هدف المركز هو إيجاد (أمن متفاعل)، حيث يتم تخطيط جهود الأمن العام وتنظيمها مع أعضاء المجتمع بحيث يتم توزيع المسؤوليات مما يؤدي إلى أداء أعمال شرطية تتجاوب بفعالية مع احتياجات المواطنين.

ويتم تنفيذ الدورات التدريبية على دفعات ثلاث تستمر كل منها يومين وذلك على مدى ستة أشهر. ولكي تصل رسالة المركز إلى أكبر عدد ممكن من الناس يطلب برنامج (CAPEC) من دوائر الشرطة التوصية بأسماء الضباط الذين يستطيعون مشاركة تجربتهم التدريبية مع آخرين لدى عودتهم إلى عملهم. ويشترك أفراد المجتمع في هذه الدورات جنباً إلى جنب مع الضباط.

وتركز تدريبات المركز على تبصير الضباط المكلفين بإنفاذ القانون بأهمية الدور الذي يقومون به في المجتمع وكيف يؤثر عملهم على حياة الأفراد والمجتمعات. ويستكشف الضباط ما يعتقدون ويشعرون به وكيفية ترتيب علاقاتهم مع غيرهم من البشر. ويعلمون أيضاً المزايا العديدة للأمن المتداخل، بما في ذلك الأعمال الشرطية الأكثر فعالية والأوضاع الأكثر أمناً بالنسبة للضباط.

ويستخدم المدربون العديد من القصص والتشبيهات والأمثلة المستقاة من تجارب الطلبة، بحيث يتم تسليط الضوء على التعليم لا الحكم على السلوك. وخلال هذا الحوار يشعر الضباط بأنهم موضع تقدير أثناء تعلمهم كيفية تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع.

ولقد تم استخدام أسلوب تدريب المركز في خمس وعشرين ولاية في البرازيل بمشاركة 30000 مشارك معظمهم من أفراد الشرطة المدنية والشرطة العسكرية والشرطة الاتحادية وشرطة السير وحرس البلديات، كما عمل برنامج المركز مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والبلديات.

إن تكتيك برنامج (CAPEC) مثير للاهتمام لا سيما أنه مركز تقديم المشورة حول برامج تعليم المواطنة ، وبخاصة أنه معني بمجموعة مسؤولة عن ارتكاب الانتهاك أو السماح بحدوثه وتحويلهم إلى مدافعين عن حقوق الإنسان. إن هذه الطريق لا تسهم فقط في تقوية ثقافة حقوق الإنسان في البرازيل، بل تخفف أيضاً وبصورة مباشرة من الانتهاكات القائمة من خلال إيجاد بيئة ملائمة تبحث فيها الشرطة والمجتمع عن حلول مشتركة للمشاكل التي يواجهونها.

”من خلال التفاعل مع مجتمعاتهم يستطيع الضباط أن يصبحوا معلمين، وبخاصة للشبان والأطفال ممن لديهم أبطالاً قليلين أو نماذج أدوار جيدة.

وهناك حادث بارز وقع في إحدى ضواحي مدينة ماكابا وكان مؤثراً للغاية. كانت هذه الضاحية تعتبر خطيرة للغاية بسبب وجود عصابات شبان تقوم بتعذيب السكان المحليين. وعندما تم تأسيس الشرطة التفاعلية في الضاحية، تم تعيين نقيب في الشرطة العسكرية في المنطقة. وقد اكتشف هذا النقيب زعيم العصابة الرئيسية وأرسل له رسائل يدعو فيه إلى القدوم للتحديث معه. وأخيراً جاء المراهق وبدأ الضابط ببناء علاقة معه باعتباره بالغاً راعياً للآخرين ومعلماً ونموذجاً رائعاً إن من الممكن أن لا يكون هذا الفتى قد مرّ بنموذج دور مماثل قبل هذا في حياته. واليوم أصبح هذا المراهق حليفاً للشرطة، كما وأنه ومن خلال زعامته يقوم آخرون كثيرون غيره بمساعدة الشرطة. لقد تفهم هذا الضابط أهمية وظيفته كمعلم وداعية للسلام وبأنه من خلال اقترابه أكثر من المجتمع الذي يعمل فيه، أصبح قادراً على إحداث تأثير.

روزا الميدا، البرازيل، مركز تقديم المشورة حول برامج تعليم المواطنة

التعاون

التحالفات الجديدة- وبخاصة تلك المبرمة مع شركاء غير متوقعين - يمكنها أن تعزز الجهود التي يبذلها المدافعون عن حقوق الإنسان بوسائل غير متوقعة. اكتسب عدواً سابقاً لجانبك لتجد أنك لم تكتسب حليفاً فقط بل نقص أيضاً أحد خصومك. افتح قنوات اتصال كانت مقفلة لتقلل من إمكانية حدوث النزاعات والانتهاكات. قم ببناء علاقات مع مجموعات خارج قطاعك كي تضفي مصداقية على قضيتك وتجتذب جماهير جديدة. أعبء الحدود الدولية لتجد أنك تبني حليفاً أقوى وأكثر مرونة ولديه صبغة سياسية أكبر.

إن التعاون الاستراتيجي يمكن أن يجعل المدافعين أكثر استعداداً وأكثر قوة وأقوى تمثيلاً للمجتمعات التي يعملون على خدمتها. إن بإمكان هذا التعاون منحهم الشرعية في المسلك العادي وفي أجهزة الإعلام وفي الحكومة. فعندما يكون لدى المدافعين عن حقوق الإنسان صفوفاً من الحلفاء الأقوياء والمتنوعين ويتوقفوا عن العمل في عزلة، يصبح من الصعب أكثر مهاجمة عملهم.

بناء جبهة متحدة: بناء ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان في بلد ما للتحدث بصوت واحد ضد الانتهاكات.

عندما تعمل جماعات حقوق الإنسان معاً، فإن بإمكانها غالباً أن تحقق ما هو أكثر بكثير من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان في البلد المعني مقارنةً بما تحقّقه الجماعات بمفردها. ويثبت المنسق الوطني لحقوق الإنسان في بيرو أن هذا ممكن حتى على نطاق واسع جداً.

إن المنسق الوطني لحقوق الإنسان هو ائتلاف يضم 63 جماعة من جماعات حقوق الإنسان المرموقة في بيرو. ولقد تمكنت الكورديندورا (Coordinadora)، التي شكلت في 1985، من البقاء بسبب قدرتها على توحيد المنظمات الأعضاء والتكيف مع بيئة سياسية متغيرة على الدوام. وقد عزز التمازج بين الأعضاء الريفيين والحضرين الشرعية التي تتمتع بها الجماعة في أنحاء البلاد وعلى النطاق الدولي، في حين أسهمت المشاركة البناءة من جانب موظفي الحكومة في زيادة قوتها كلاعب على الساحة السياسية.

وعقب الحكم العسكري للجنرال فرانسيסקو موراليس وإطلاق الثورة المسلحة لجماعة الطريق المضيء، أصبحت جماعات حقوق الإنسان مغرقة بالفظائع المتزايدة. فخلال الفترة ما بين عامي 1983 و 1984 فقد 6000 من مواطني بيرو حياتهم نتيجة للعنف السياسي. وكان من الأمور الحيوية إيجاد مساحة للجماعات كي تتعاون بعيداً عن الدين والسياسة.

ويعود نجاح وقوة الائتلاف إلى عدد من العوامل بما في ذلك:

1. المبادئ الواضحة للأداء الداخلي: تقرر الائتلاف منذ اجتماعه الأول بأنه سيتعهد برفض العنف بكافة أشكاله والبقاء مستقلاً عن الأحزاب السياسية والحكومة والتمسك بالمجتمع الديمقراطي ومعارضة عقوبة الإعدام. ولا يسمح للمنظمات التي لا تلتزم بهذه المبادئ بالاشتراك في الائتلاف.

2. اتخاذ القرارات بالإجماع: توجد عملية اتخاذ القرارات شعوراً بالاتفاق المشترك والتضامن. ويتعين عليه أن تكون كافة الجماعات متفقة. وفيما تكون الجماعات في الائتلاف مختلفة الحجم وتأتي من مختلف أرجاء البلاد بحيث تتمتع كل جماعة بصوت متساوٍ عندما يتم طرح موضوع ما للتصويت ولدى تشكيل المجلس القومي الذي ينتخبه أعضاء الجمعية العامة.

3. تمثيل المجموع: تعطي العملية الداخلية للاختيار والاتفاق ممثل المنظمة شرعية على المستويين الداخلي والخارجي لهذا الشخص وللمنظمة. فعندما يتم اختيار شخص من جانب المنظمات الأعضاء للمشاركة في اجتماع دولي على سبيل المثال، يقوم هذا الشخص بالمشاركة ليس فقط بصفته ممثلاً للمنظمة التي يمثلها أو تمثلها بل بصفته ممثلاً عن المنسق الوطني أو الكورديندورا.

4. الاتفاق على الأولويات التي سيجري تنفيذها معاً: تجتمع المنظمات الأعضاء على هيئة جمعية عامة مرة كل سنتين، حيث تقرر منح الأولوية للموضوعات التي ستعالجها كائتلاف. ويتم تنفيذ العمل حول هذه الموضوعات بشكل جماعي وعلى المستوى القومي من جانب السكرتارية التنفيذية، وهو جهاز دائم يعمل على تنفيذ قرارات المجلس القومي والجمعية العامة. ويتم انتخاب السكرتارية التنفيذية لمدة عامين وتعمل كمتحدث رسمي للائتلاف، كما تعمل على تنظيم وتسهيل الاجتماعات وعلى تعبئة الأعضاء. ويقتصر عمل المنسق الوطني، الكورديناتور، على النشاطات المميزة عن تلك المطبقة من جانب منظمات الائتلاف والمتعلقة بقضايا الأولوية.

يقوم المنسق الوطني بجمع الناس على أساس قومي بفعالية وكفاءة من خلال تنسيق جهوده، بحيث يكون له تأثير أكبر من تأثير المنظمات الفردية والائتلاف المؤقت. فعلى سبيل المثال، عندما هدد الرئيس البيروفي السابق، ألبرتو فوجيموري، بسحب مشاركته في نظام محكمة الدول الأميركية قام المنسق الوطني بجمع الناس عبر تلك البلاد خلال أسبوع واحد. وقد قامت جميع المنظمات الأعضاء بتوقيع بيان، كما بذلت تلك المنظمات جهوداً مناهضة لاقتراح الرئيس، فيما تم جمع أكثر من 400 منظمة إضافية للعمل. وقد قامت كل منظمة بعدئذ باتخاذ خطوات داخل مجتمعها لبناء الدعم وإشراك الناس في التحدث علناً ضد الوضع. فلولا الموقف الواضح الذي وقفه المنسق الوطني ومصداقيته وتركيبته لم يكن بالإمكان تحقيق هذا. لقد تم إيجاد المنسق الوطني في ظل جو من العنف والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بحيث ظهر بأنه من الممكن تطبيق هذا التكتيك الخاص ببناء الائتلاف في ظل أوضاع تتسم بالعداء. ورغم ذلك، فإن النجاح الحقيقي الذي حققه الائتلاف مبني على ما هو أكثر بكثير من الحاجة للتجمع في وقت صعب للغاية. إن الأهداف الواضحة والإطار الصلب ومبادئ التعاون والموقف الواضح ضد العنف منحت المنظمة شرعية أكبر. ولقد حظيت هذه المبادئ بدعم المجتمع الدولي وعملت على تأكيد النجاح بعيد المدى الذي حققه الائتلاف.

حوار علني مع قوة الشرطة: إيجاد منبر علني طويل الأمد تستطيع من خلاله الشرطة والمواطنون العاديون العمل سوياً لوضع حد لمظالم انتهاكات حقوق الإنسان ولقضايا أخرى تؤثر على علاقات الشرطة بالمجتمع.

هناك نقطة احتكاك واحدة في العديد من المجتمعات وهي العلاقة بين قوة الشرطة والمدنيين. ويمكن أن تؤدي وسائل الاتصال الضعيفة إلى حدوث انتهاكات أو حلول وسط للأمان العام. ففي نيجيريا اكتشفت مجموعة طريقة مبتكرة لتجسير تلك الفجوة.

توجد مؤسسة كلين (CLEEN)، وهي رسمياً مركز تعليم تطبيق القانون في نيجيريا، منابر عامة حيث يستطيع المواطنون والشرطة بحث اهتماماتهم وشكاويهم بشأن الجريمة وسلوك الشرطة.

ويمكن أن تجد المجتمعات وقوات الشرطة نفسها وقد انغمست في حلقة عقيمة من عدم الثقة. وهناك قلق لدى أفراد المجتمع تجاه سوء سلوك ووحشية وفساد الشرطة. وفي المقابل، ترى الشرطة المجتمع بأنه عدواني وغير متعاون معها في التحقيقات التي تجريها.

وفي نيجيريا، أسهم الهيكل المركزي للشرطة في نشوء هذه المشكلة، حيث يتم تطبيق مجموعة من جداول الأعمال والسياسات على البلد بأسره، مما يخلق فجوة ما بين أولويات تطبيق القانون لدى الشرطة واحتياجات المجتمعات المحلية.

بدأت مؤسسة (كلين) في تجسير هذه الفجوة من خلال إرسال رسائل إلى الحكومات المحلية واقترح إنشاء منبر علني في مجتمعاتها. وتتابع الجماعة هذه الدعوة فقط إذا ما استجابت الحكومات المحلية وتم تأمين تعاون والتزام فرقة الشرطة المحلية. وتقوم (كلين) بعدئذ بتنظيم ورشة عمل مشتركة، حيث يتلقى أفراد الشرطة والمجتمع تدريباً على كيفية حل النزاعات، ويبحثون مع الشرطة ردود الفعل تجاه الشكاوى المحلية، كما يبحثون أيضاً كيف يمكن تطبيق برنامج (كلين) في المنطقة. وتسمح ورش العمل هذه لكل مجتمع بتشكيل برنامجه وفقاً لاحتياجاته.

ويتم بعدئذ توظيف شخصين من كل مجتمع، على أساس الدوام الجزئي، لتنسيق المنابر لمدة عامين يتعين على المجتمع بعدها إيجاد وسيلة لمواصلة البرنامج بمفرده.

ويوفر تكتيك (كلين) لأفراد المجتمع ولضباط الشرطة بيئة آمنة يتمكن الجانبان فيها من تبادل همومهم والتغلب على العوائق الكبيرة التي توجدها البيروقراطية. ويكون لدى الطرفين، في ظل علاقة تشوبها احتمالات النزاع فرصة، كي يرى كل منهما الآخر بعيون أكثر إنسانية: أي رؤية شخص يمكن التعاون معه بدلاً من منازعته.

ويمكن لهذه العملية بمرور الوقت أن تكسر الحلقة العقيمة من عدم الثقة، ووضع أسس جديدة لتمكين الشرطة من القيام بدورها في خدمة المواطنين، وتمكين المواطنين من مساعدة رجال الشرطة في أداء واجباتهم.

ويمكن لهذا أن يخفف من عنف الشرطة ومن الجريمة المدنية. وقد تم تطبيق البرنامج في أربع عشرة منطقة محلية حكومية منتقاة من ست أقاليم جغرافية في نيجيريا.

وحيث أن عدم الثقة وسوء التفاهم يخلقان احتكاكاً ما بين العديد من الجماعات، فإن بالإمكان استخدام هذا التكتيك في بناء علاقات أوثق بين جماعات أخرى متصارعة مثل الجماعات العرقية أو أصحاب الأعمال والمزارعين. إن أحد المخاطر المحتملة هو العاطفة والمرارة اللتان يمكن أن تحيطا بالقضايا الصعبة.

أوليتعين على الوسطاء أن يكونوا مستعدين للتعامل مع هذا والقيام بذلك على مدى فترة زمنية طويلة مناسبة. ويمكن لاجتماع يُعقد مرة واحدة أن يكون أقل تأثيراً من طريقة (كلين) الطويلة الأمد.

أحياناً، توجد أجواء من عدم الثقة ليس فقط بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الخارجية بل أيضاً بين وداخل منظمات حقوق الإنسان نفسها. ففي منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا توجد جماعة تعمل عبر الحدود الدولية وعبر خطوط الشك الراسخة للتغلب على هذه المشكلة كي تقوم بالتعاون مع آخرين برصد أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة ونشر المعلومات بسرعة.

وتعمل رابطة حقوق الإنسان لمنطقة البحيرات العظمى (LDGL) كمجموعة مظلة للحفاظ على التحالف الذي يضم 27 منظمة عضو في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وهي منطقة تسودها النزاعات. لقد عانت منطقة البحيرات العظمى طويلاً من العنف الناجم عن عدم الثقة والكراهية العرقية. وتعكس بعض المنظمات في المنطقة، بما في ذلك سبع جماعات تعنى بحقوق الإنسان، هذه الانقسامات، حيث تقوم باتخاذ الإجراءات نيابة عن مجموعة ضيقة من الأنصار المتتمين لجماعات عرقية.

إن عملية الرابطة المبنية على الحوار الدقيق والمنظم تعتمد على مبادئ ثقافة أوبونتو (Ubuntu) الإفريقية أي (الإنسانية) كقاعدة لتقريب تفاعلها إلى الناس المنحدرين من خلفيات وثقافات مختلفة، ومن أجل بناء حوار والتشارك في المعلومات.

وعندما تحدث انقسامات داخل رابطة حقوق الإنسان لمنطقة البحيرات العظمى، يحاول زعماء الرابطة تفهم المشاكل الكامنة المسببة للنزاع. إن باستطاعة هؤلاء تحديد حلفائهم المحتملين والتعريف عن أسلوب الحوار الذي ينطوي على الإمكانية الأقوى للحفاظ على علاقات مثمرة. وتختار الرابطة أفراداً للمشاركة في الحوار المبني على قدرتهم على بناء جسور الثقة والتعاون. وتختار الرابطة في كل ما تفعله لغة وخطوات تعزز مصداقيتها، حيث تؤكد بذلك لحلفائها الأعضاء بأنهم يتمتعون بالاحترام وأنه ستم معالجة القضايا التي تقلقهم.

وتقوم الرابطة، قبل التعامل مع أية قضية ستم معالجتها من جانب المنظمات الأعضاء وبخاصة القضايا المثيرة للنزاع، بالتعرف على المشكلة وعلى المجالات المحتملة للنزاع وعلى الهدف المنشود وعلى التحالفات الضرورية للوصول إليها، كما تتعرف الرابطة على الحلفاء غير الناشطين المحتملين وعلى الحلفاء الناشطين للمشاركة في الحوار.

ويعتبر الاحتكاك بين أعضاء أي تحالف أمراً طبيعياً وبخاصة التحالف الذي يعمل في منطقة تخيم عليها نزاعات كثيرة. وبدلاً من أن يكون الاحتكاك ناجماً عن خطأ ارتكبه «الناس الأشرار»، فإن هذا الاحتكاك يعكس إشارة إلى الحاجة إلى أنظمة حوار نشطة وحساسة. وقد بدأ جزء صعب من عمل الرابطة باكتساب تفاهم متبادل لخطواتها داخل الإقليم. وإذا لم يتم التوصل إلى إجماع خلال الاجتماع، تعمل الرابطة على إرسال ممثلين يعول عليهم وموثوق بهم من المنظمات الأعضاء إلى الأعضاء المترددين بغية التوصل إلى تفهم أفضل لوجهات النظر وتعزيز التضامن.

ومن خلال هذه العملية المستمرة للبناء والحفاظ على العلاقات، تمكنت الرابطة من تحقيق النجاح في إيجاد شبكة تضم المنظمات المختلفة في الإقليم وكسب ثقتها كي يتم رصد انتهاكات حقوق الإنسان ونشر المعلومات المتعلقة بها بسرعة.

إن من المهم من أجل تحقيق تطبيق ناجح للتكتيكات إيجاد آليات لتحديد مواقع الحلفاء قبل عقد اجتماعات للأعضاء أو الجماعات من أجل الحوار حول القضايا الشائكة. ويمكن تطبيق هذا التكتيك في ظل أوضاع أخرى تكون فيها جماعات حقوق الإنسان منقسمة على بعضها البعض، وتتنافس فيما بينها حول الموارد الشحيحة واستقطاب الاهتمام. وتعتبر الائتلافات تجمعات ضعيفة وتحتاج دوماً إلى حوار مستمر وإلى رعاية كي تواصل عملها بكفاءة ولكي تتمكن من البقاء معاً.

تدعو لجنة التحقق من مدونات قواعد سلوك الشركات (Coverco) الشركات متعددة الجنسيات إلى تحسين حقوق الإنسان من خلال المقارنة بين مدونات قواعد سلوك الشركات الخاصة بها والحقائق الملموسة على الأرض في المصانع التي تورطت بضعفها فيما وراء البحار. وتجمع اللجنة المعلومات وتدققها وتنشرها بصورة مستقلة كي تزيل أية ذرائع قد تحتمي بها الشركات التي لا تحترم حقوق الإنسان.

وتقوم اللجنة برصد مكثف طويل الأمد ومستقل لأوضاع العمالة في مصانع الملابس الغواتيمالية وصناعات التصدير الزراعية للتأكد من التزامها بمقاييس العمالة المعترف بها دولياً. إن اللجنة، ومقرها غواتيمالا سيتي، (Coverco) هي منظمة رصد مستقلة تأسست عام 1997 على يد أعضاء في جماعات المجتمع المدني، وهي لا تعمل كمستشار للإدارة كما وأنها لا تقوم بدور المحامي عن العمال. وتعمل المنظمة أولاً على تأسيس علاقة مع إحدى الشركات (مثل ليز كلايبورن Liz Claiborne)، ثم تقوم بالتفاوض معها حول اتفاقية تسمح بالدخول الكامل وغير المعلن إلى وحدة الإنتاج حيث تلتزم الشركة بدفع رسوم الخدمة. وتقوم المنظمة بشكل مستقل بنشر ما تتوصل إليهم من نتائج على موقعها على الإنترنت.

وبدلاً من القيام بزيارات قصيرة الأمد وتقديم تقارير عن كل زيارة، تحافظ اللجنة على وجود دائم لها في المصانع التي ترصدها خلال فترة تمتد لستة أشهر على الأقل. وتحاول (تصوير أفلام) تتناول العلاقات العمالية في وحدة الإنتاج بدلاً من التقاط صور منفردة. ويزور الراصدون المدربون المصانع عدة مرات في الشهر دون إعلان مسبق، حيث يقومون بمراجعة سجلات المصنع ودفع الإدارة لأن تشرح السياسة الرسمية فيما يتعلق بالقضايا التي تنشأ في حينه، كما يقومون بعمليات «تفتيش حسية» لوحدة الإنتاج، ويجتمعون مع العمال خلال ساعات العمل الاعتيادية وخارجها، ويحتفظون بخط هاتفي ساخن للتأكد من أن الموظفين لديهم الفرصة الكاملة للوصول إليهم. ويتم إجراء مقابلات شخصية باللغة الإسبانية حيث تبقى هذه المقابلات في إطار السرية المطلقة. وتضمن الشركة متعددة الجنسيات حرية الوصول إلى وحدة الإنتاج وملفات الموظفين وإلى الإدارة والعمال أيضاً.

ويبدأ الرصد «بتدقيق اجتماعي»، حيث يعتمد الراصدون إلى وصف العلاقات العمالية في وحدة الإنتاج - بالتحقق مثلاً من وجود إجراء ظالم وحول ما إذا كان هذا الإجراء فعالاً أم لا. ويتم توثيق أوضاع العمل بشكل دقيق، بما في ذلك وجود ومعالجة الكيماويات الصناعية وصيانة الحمامات وحرية الوصول إليها وتطبيق العناية الصحية والتزامها بالمقاييس الصحية وإجراءات السلامة.

ويقوم الراصدون بعد ذلك بمراجعة وافية لسجلات الرواتب، ومدفوعات المزايا التي يتمتع بها العاملون، ومكافآت الإنتاج، والالتزام بأنظمة العمل الإضافي. ويقومون أيضاً بتفحص شكاوي العمال بعناية، والتأكد من أن كافة التقارير

تشمل الملاحظات التي تبديها الإدارة، والتأشير على الأوضاع التي لا يمكن فيها إقامة الدليل على الشكاوى.

ولقد أدت نشاطات اللجنة في مجالي الرصد والتحقق إلى قيام الشركات بالطلب من الموردين إظهار التزامهم المنتظم بحقوق العمّال. فعلى سبيل المثال، اشتكت قاصر تعمل لدى أحد موردي شركة ليز كليورن بأن مديرها رفض السماح لها بالخروج من العمل مبكراً لحضور المدرسة وفقاً لما هو مطلوب بموجب القانون المحلي ومدونة السلوك الخاصة بالشركة. وعندما قامت اللجنة بتوثيق هذه المخالفة تدخلت شركة ليز كليورن لدى الإدارة المحلية للتأكد من أن المدراء ملتزمون بهذا القانون. وقد أدى ذلك إلى قيام اللجنة بمراجعة ملفات جميع القصر الذي يعملون في المصنع. وقام المورد بعدئذ باتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من أن هناك موافقة من أسر جميع القصر العاملين في المصنع والالتزام بالقانون المحلي الذي يقتضي بأن لا يعمل القاصر لمدة تزيد عن 35 ساعة في الأسبوع.

ولقد أوردت اللجنة بعض المشاكل التي واجهتها عندما حاولت دخول مصانع الموردين وتردد بعض الموردين في تطبيق برامج العلاج التي تم التفاوض عليها مع الشركات متعددة الجنسيات. فقد رفض المدراء لدى شركة غاب (Gap) الموردة، مثلاً، السماح لفترة من الزمن لراصدي اللجنة بالتجول دون حراسة في وحدة الإنتاج أو التحدث دون رقابة مع العمّال هناك.

وعلى الرغم من أن السجل هو بالكاد كامل، فقد أدى الفشل في تطبيق برامج العلاج إلى توبيخ أو إنهاء خدمات بعض المدراء. وقد تم إعادة العمّال الذين تم تسريحهم بصورة غير قانونية إلى وظائفهم، كما تم تخفيض العمل الإضافي المبالغ به. وتمت أيضاً معالجة دفعات المزايا المالية الخاطئة.

ويتم تنفيذ أنواع مختلفة من الرصد في كافة أرجاء العالم بما في ذلك طرق المواجهة وتلك، التي تشبه ما تم في لجنة التحقق من مدونات قواعد سلوك الشركات (Coverco)، التي تتضمن العمل بالتعاون مع الشركات. وتستخدم اللجنة علاقة تعاون مع الشركات الدولية بدلاً من العلاقة العدائية فهي تتفاوض معهم لتمويل هذا البرنامج المستقل، ومن ثم تقوم بعدها وبأساليب مثيرة للاهتمام بدفع الرصد خطوة أخرى إلى الأمام تفوق الخطوات المعتادة. فهي توفر مكاناً آمناً يستطيع العمّال من خلاله تقديم شكاواهم دون أن يخشوا من الانتقام، بحيث يشجعوهم على المشاركة في تحسين أوضاعهم العمالية. وتقوم أيضاً بتوظيف راصدين محليين يمكنهم تفهم الأوضاع المحلية والتواصل مع العمّال بصورة أفضل من الأجانب. ولكي يتم تفعيل هذا التكتيك، فإن من الضروري الحصول على دعم العاملين والإدارة. فإذا ما أحرز هذا التكتيك النجاح، يساهم جميع حملة الأسهم، أي أصحاب المشروع، في خلق ثقافة الالتزام.

الحاكمية الذاتية التي تتجاوز الحدود الجغرافية: إيجاد جهاز انتقالي للدفاع عن حقوق السكان الأصليين وتعزيز تلك الحقوق.

يكون الحلفاء المحتملين في بعض الأحيان ظاهرين للعيان، إلا أن وسائل جمعهم معاً لا تبدو واضحة. لقد أسس شعب سآمي (Saami) الأصلي، الذي يعيش في أربعة بلدان في المنطقة القطبية الشمالية، أجهزة حكم تنسق مع بعضها البعض عبر الحدود للدفاع عن السياسات القومية المتضاربة حول حقوق الأقليات - وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الرعي التي تؤثر مباشرة على مسار حياتهم اليومية.

لقد انبثق (مجلس سآمي)، الذي تم تأسيسه عام 1956، من الحاجة للحفاظ على علاقات قوية عبر الحدود السياسية التي تقسم الشعب السآمي في شمال اسكندنافيا، وذلك من أجل تعزيز التعاون والمحافظة على حقوقه باعتبارهم السكان الأصليين. ويدافع المجلس عن الحقوق في المنطقة التي عاش فيها الشعب السآمي أكثر من عشرة آلاف سنة، وهي منطقة تمتد حالياً عبر أربعة أقطار هي النرويج والسويد وفنلندا وشبه جزيرة كولا الروسية.

ويتعامل أعضاء مجلس سآمي بشكل تقليدي مع المنظمات السآمية القومية في بلدانها الأم. وتقسم المقاعد الخمس عشرة في المجلس بشكل تناسبي بناءً على عدد سكان سآمي - البالغ عددهم الإجمالي 10,000 نسمة في الأقطار الأربعة. ولقد أعرب المجلس عن دعمه القوي لإيجاد برلمانات سآمية في الدول الاسكندنافية الأربع حيث تم تأسيس هذا البرلمان في فنلندا عام 1973 وفي النرويج والسويد عامي 1987 و 1993 على التوالي. ويعتبر كل برلمان جهازاً سياسياً مستقلاً ومنتخباً بطريقة ديمقراطية يعمل على التشاور مع البرلمان الوطني، في كل من الدول المعنية، حول القضايا موضع الاهتمام لدى السآميين.

وبالرغم من أن البرلمانات السآمية لا تستطيع إقرار أي من تشريعاتها، إلا أن باستطاعتها أن تقوم بمبادرات أمام البرلمانات الوطنية. ويمكن أن يعزى نجاح (مجلس سآمي) إلى قدرته على تنظيم شعبه في وقت واحد على المستويات المحلية والقومية والدولية. ويستطيع أعضاء المجلس بهذا الأسلوب توظيف وحدتهم عبر الحدود لبناء دوائر انتخابية والضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات المحلية، بينما يقومون في الوقت نفسه بجذب منظمات محلية أصغر لاستقطاب الدعم لتنسيق أوسع للقضايا السآمية المتداخلة مع القضايا القومية. ومن بين الجهود التي تبذل حالياً جهود لوضع مسودة ميثاق نرويجي سآمي. ففي 2002، اتفقت الحكومات والبرلمانات السآمية في النرويج والسويد وفنلندا على تأسيس (فريق خبراء) يتألف من أعضاء سآميين وغير سآميين لوضع مسودة ميثاق بحلول 2005. وسيتعامل الميثاق مع قضايا أساسية تتعلق بتقرير المصير وحقوق الأراضي وكذلك البيئة والتعاون بين الدول والبرلمانات السآمية والحفاظ على التراث الثقافي. إن إحدى المجالات المهمة موضع النظر هي حقوق الرعي عبر الحدود المشتركة لرعاة حيوان الرنة الذي يمثل مصدراً أساسياً للعيش لدى شعب سآمي.

وبالإضافة لذلك، كان (مجلس سآمي) عملياً في تأسيس المنتدى الدائم لقضايا الشعوب الأصلية لدى الأمم المتحدة، كما لعب دوراً هاماً في إيجاد مقرر خاص حول حقوق الإنسان للسكان الأصليين تابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وباعتبار أن كلاً من الأجهزة السامية السياسية المنفصلة للساميين يعتبر أقلية في الوطن الأم، فإن هذه الأجهزة تتمتع بسلطة أقل في تشكيل السياسات التي تؤثر عليهم، إلا أنها تستطيع مجتمعة أن تكون مدافعاً أقوى بكثير عن حقوقها - مما يوفر مثلاً واضحاً لقيمة التعاون. ويعزز هذا أيضاً حقوق الإنسان على المستوى المحلي ويؤثر في الوقت نفسه على المؤسسات القومية والإقليمية والدولية. ويمكن لأشكال التعاون المماثلة أن تكون مؤثرة في ظل أوضاع أخرى، حيث تخترق قضايا حقوق الإنسان للجماعات المنتفعة الحدود الوطنية كلما تكررت القضية مرة تلو الأخرى.

”إننا نحاول أن نوجد علاقة عمل جيدة مع حكومات الأوطان الأم وذلك على الرغم من أننا لا نسعى وراء الحلول الوسط فيما يتعلق بحقوقنا. إننا مستمرين في الحوار مع الحكومات كما أننا حاولنا دائماً أن نكون أكثر اطلاعاً وعلى علم بالقضايا أكثر من رجال الحكومة الذين سنتفاوض معهم.“

ماتياس اهرن، رئيس وحدة حقوق الإنسان، مجلس سآمي

يمكن أن تكون المدارس الحكومية المجال الأهم لبناء ثقافة حقوق الإنسان. ففي ألبانيا، عملت مجموعة مع الحكومة لإعداد المواطنين لممارسة الديمقراطية خلال الفترة التي أعقبت تخلص ألبانيا من النظام الشيوعي.

قام المركز الألباني لحقوق الإنسان (ACHR) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الألبانية بإدخال تعليم حقوق الإنسان إلى جميع المدارس الحكومية في البلاد. لقد استغلت المجموعة الفترة الانتقالية التي أعقبت الحكم الشيوعي للتفاوض مع المسؤولين في الحكومة الديمقراطية الجديدة لإطلاق عملية طموحة وطويلة المدى لإعداد المواطنين الألبانيين الشباب للمشاركة الكاملة في ممارسة الديمقراطية.

وفي عام 1991، وبعد 45 عاماً من الدكتاتورية الشيوعية الانعزالية والقمعية، واجهت ألبانيا عالماً جديداً من الإمكانيات الديمقراطية تعترضها جبال من المشاكل السياسية والاقتصادية المتوارثة وبنية تحتية مؤسسية هزيلة لمواجهةها. وللاستفادة القصوى من ديمقراطيتهم الجديدة، احتاج الألبانيون إلى نظام تعليمي يعمل على إعداد مواطنيهم كي يفكروا بجد وعلى تشجيعهم على المشاركة السياسية.

وقام المركز (ACHR) بإعداد خطة طموحة لإدماج تعليم حقوق الإنسان بالمنهاج الرسمي الخاص بجميع المدارس الحكومية في البلاد. ولقد استغل المركز اللحظة السياسية الفريدة التي وفرتها الفترة الانتقالية التي تلت الحقبة الشيوعية لتأمين الحصول على التزام خطي من وزارة التربية والتعليم والعلوم الألبانية بتطبيق مشروعات تعليم حقوق الإنسان في المدارس الحكومية.

وقد بدأ المركز بعدئذ بوضع مشروعات رياضية، حيث قام بعقد دورات تدريبية لمجموعة تأسيسية من المعلمين، واقتباس مواد تعليمية حول حقوق الإنسان لتطبيقها في الفصول الدراسية الألبانية، وإعداد كتب نشاط تتلائم مع كل مستوى من الفصول التعليمية. كما أوجد المركز مدارس رياضية حيث يساعد المدرسون والإداريون في تدريب جميع المدرسين الآخرين على حقوق الإنسان وتاريخها وعلى الآليات الدولية وعلى مناهج البحث الخاصة بحقوق الإنسان والنشاطات داخل وخارج الفصول الدراسية.

وبحلول نهاية العقد، كان المركز الألباني لحقوق الإنسان قد أعد مواد منهجية خاصة للعديد من الموضوعات تناسب كل فئة عمرية، كما درب آلاف المدرسين على استخدام المواد، وأنشأ 42 مدرسة رياضية في جميع أنحاء البلاد، ووضع منهاجاً لمدارس المعلمين لإدماج تعليم حقوق الإنسان في مناهج إعداد المعلمين.

ولقد كان لدى المركز الألباني لحقوق الإنسان رؤية طموحة من أجل ألبانيا، كما استخدم فرصة سياسية لتحويل تلك الرؤية إلى واقع ملموس. فقد كانت الحكومة تمرّ بظرف انتقالي وكانت تتوق لأن تظهر للمجتمع الدولي التزامها بحقوق الإنسان. (قامت ألبانيا بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1993). ولقد عرض المركز على الحكومة وسيلة لإظهار هذا الالتزام والمساعدة على الوفاء بالالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية، بحيث تتمكن من تأمين تعاونها كما حافظت هي على التسارع من خلال استقطاب الدعم الدولي ودعم الخبراء في حقل التعليم.

إن الموارد المتاحة للعاملين في مجال حقوق الإنسان هي دائماً موارد محدودة. إننا نحاول دائماً أن نعمل أكثر بموارد أقل - أي بأناس أقل وأموال أقل وفي وقت أقل مما نشعر بأننا فعلاً بحاجة إليه، إلا أن هناك مورداً هاماً واحداً متجدداً بالفعل هو مهاراتنا. فعندما نوسع من مهاراتنا ومهارات زملائنا وحتى نخرجها إلى المجتمع لمشاركة أناس جدد فيها، فإننا نكون قد حققنا شيئاً ما أكثر بموارد أقل نوعاً ما وبوقت أقصر بقليل.

إن التكتيكات الواردة في هذا الجزء تعمل على بناء القدرات بطريقتين ضروريتين، فهي تمنح العاملين في مجال حقوق الإنسان المهارات التي يحتاجونها لإنجاز عملهم بشكل أفضل وبصورة أسرع، كما وأنها تمنح الناس الذين هم اسماً خارج مجالات حقوق الإنسان المهارات اللازمة لهم للنهوض بحقوق الإنسان.

تعزير المهنية هو تعزير لحقوق الإنسان: إيجاد منظمة مهنية توفر الدعم والتدريب لبناء المهنية لدى الموظفين المنوط بهم إنفاذ القانون.

في ليبيريا، أدرك الموظفون المنوط بهم إنفاذ القانون الحاجة إلى تعزير احترام حقوق الإنسان في الوسط الذي يعملون فيه.

تعزز جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية (LINEA) الطابع المهني لدى الموظفين المنوط بهم إنفاذ القانون. وتعمل الجمعية على تحقيق التقدم من خلال المنظور القائل بأن ضباط إنفاذ القانون يجب أن يكونوا في مقدمة حماة حقوق الإنسان ومروجي تلك الحقوق وفقاً لما تنص عليه مدونات قواعد سلوك إنفاذ القانون والمبادئ الأخلاقية الخاصة بالشرطة. وتتحدى هذه المدونات الضباط بضرورة احترام الحقوق الدستورية التي تنص على توفير الحرية والمساواة والعدالة لجميع الناس. ولسوء الحظ، ونتيجة لعدم توفر التدريب ونفشي عدم الانضباط وسوء القيادة أو التلاعب السياسي، تصدر عن الموظفين المنوط بهم تطبيق القانون في أحيان كثيرة تصرفات غير مهنية تؤدي إلى انتهاكات في مجال حقوق الإنسان. ولقد تم تأسيس جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية لتلبية احتياجات ضباط الشرطة من التدريب والدفاع والمساعدة في إطار يجعلهم راغبين في الانضمام والمشاركة.

وفي سياق تشكيل جمعية (LINLEA)، قام الضباط المنوط بهم إنفاذ القانون بدعوة رؤساء دوائر ووكالات إنفاذ القانون في القطاعين الخاص والعام إلى الانضمام وتشكيل لجنة تنظيمية قامت بوضع النظام الأساسي للجمعية وتعيين أعضاء مجلس إدارتها. وحضر عملية إطلاق الجمعية وزير العدل مما أضفى عليها المزيد من الشرعية. وقامت الجمعية منذ ذلك التاريخ بتقديم خدمات واسعة متنوعة لأعضائها، بما في ذلك التدريب على أساليب التحقيق والأعمال الشرطة وعلى القيادة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى الآليات الضرورية لتعزيز تنفيذ المعايير المهنية مثل أساليب التظلم. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الجمعية على الوصول إلى ما هو أبعد من شبكة إنفاذ القانون حيث تعمل بالتضامن مع المجتمعات والمنظمات على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في ليبيريا.

ويقوم الأعضاء باستثمار شخصي في المنظمة من خلال دفع المستحقات. ولقد نمت جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية لتصبح شبكة تضم أكثر من 500 موظف يعملون على إنفاذ القانون، ويمثلون حوالي 20 في المئة من قوة الشرطة بالإضافة إلى أعضاء كثيرين من مؤسسات إنفاذ القانون الأخرى. ولقد قام مركز الجمعية الخاص بأبحاث العدالة الجنائية والتعليم بتوفير التدريب على القيادة وحقوق الإنسان لمائتين وثلاثة وعشرين من كبار الضباط المنوط بهم إنفاذ القانون، كما قام بتنظيم ورشة عمل لتدريب المدربين وأخصائيي المناهج لدى وكالات إنفاذ القانون وورشة أخرى للتطوير ووضع السياسات للمخططين والإداريين العاملين في مجال إنفاذ القانون.

وتقوم الجمعية باستضافة المناسبات الاجتماعية السنوية التي تقوي الروابط بين الأعضاء وأسرهم، كما تستضيف ندوات عامة لبناء العلاقات بين تنفيذ القانون والمجتمعات. وتقوم أيضاً بتوفير الخدمات المستمرة التي يستفيد منها موظفو إنفاذ القانون، بما في ذلك الشهادات التي تُمنح مقابل الاشتراك في ورش العمل التدريبية، والتي قد تساعدهم في الحصول على ترقية وتقدم مطالبهم في تحقيق التقدم داخل تنظيمات إنفاذ القانون. وتقدم الجمعية كذلك المساعدة وبعض الحماية ضد المشاكل المهنية كإنهاء الخدمة وتوجيه التهم الظالمة لهم، كما تقدم بعض المساعدة لدى مواجهة المشاكل الشخصية كالإعسار المادي لدى حدوث حالة وفاة داخل الأسرة.

لقد قدمت العديد من المنظمات برامج تدريبية للموظفين المناط بهم إنفاذ القانون. ويتطلب أسلوب جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية بصفتها منظمة مهنية، استثمار الوقت والمال والجهد من جانب ضباط الشرطة أنفسهم مما يضيف حافزاً آخر باتجاه السلوك المهني، وهو سلوك يظهر احترام حقوق الإنسان الذي يأتي من داخل المهنة لا من خارجها. إن هذه الحوافز مهمة لبناء القوة التنظيمية اللازمة لدعم موظفي إنفاذ القانون الذين يرغبون في تحسين سلوكهم وتوفير القوة لتغيير سلوك أولئك الذين يتتهكون معايير السلوك المهني. وحيث إنهم هم المسؤولون عن إنفاذ القانون، يتمتع منظمو الجمعية بشكل خاص بتفهم عميق للتحديات التي يواجهها الموظفون المنوط بهم إنفاذ القانون وأشكال الدعم الذي يحتاجونه.

جعل النظام القانوني في متناول سكان المناطق الريفية: تدريب الزعماء المحليين كوسطاء وكموارد لحقوق الإنسان.

في الكثير من المناطق الريفية والقروية يكون الوصول إلى النظام القانوني وإلى خدمات حل النزاعات محدوداً للغاية. وتعمل مجموعة في أوغندا لتغيير هذه الأوضاع من خلال تدريب السكان المحليين لاكتساب مهارات الوساطة.

ففي أوغندا تقوم مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI) بتدريب الزعماء المحليين على مساعدة أعضاء المجتمع ممن لديهم شكاوى، وذلك بأسلوب يتجنب المشاكل والإحباطات الناجمة عن اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي.

وتعمل المؤسسة على تعليم الزعماء كيفية تثقيف مجتمعاتهم فيما يتعلق بحقوقهم الدستورية وحقوقهم الإنسانية. وهي تمنحهم أيضاً مهارات شبه قانونية تمكنهم من تقديم الوساطة والاستشارات والمشورة، بحيث يستطيع المواطنون معالجة الانتهاكات وممارسة حقوقهم الإنسانية كاملة.

وهناك الكثير من سكان الريف في أوغندا ممن هم غير واعين لحقوقهم الدستورية الكاملة وماذا يمكنهم أن يفعلوا عندما تنتهك تلك الحقوق. كما وأنهم يعتقدون بأنه لا يمكنهم الوصول إلى النظام القانوني الموجود في المدينة، حيث إنه مرتفع التكاليف ويستخدم سلوكاً ولغة غير مألوفين لهم. وتختار مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان مشاركين من بين من ظهرت لديهم مهارات قيادية، ومن يعتبرون شخصيات مهمة في مجتمعاتهم كالمعلمين ورجال الأعمال البارزين وكبار السن في المجتمع والعاملين في الحقل الطبي.

ويستمر التدريب مدة أسبوع يتم خلاله تطبيق منهاج يعالج العمليات القانونية وأساليب المناقشة وطرق إيجاد شبكات اتصال.

ويوفر التدريب للمشاركين أيضاً المهارات التي يحتاجونها لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها. ويصبح بعض المتطوعين مسؤولين عن مجموعات معينة في المجتمع كالنساء والأطفال وكبار السن وغيرهم. وعندما ينهي هؤلاء المتطوعون شبه القانونيين تدريبهم، يقومون بتحديد مراكز اجتماعات لمعالجة المشاكل بطرق يتم تحديدها لتناسب مجتمعاتهم، مما يشجع على اللجوء لحلول بديلة كالاستشارات والوساطة والعودة للمؤسسات التقليدية القائمة والمشورة الكتابية بحيث يمكن للناس تجنب تحديات تكاليف النظام القضائي الرسمي.

لقد قامت مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان حتى الآن بتدريب أكثر من 1,000 متطوع شبه قانوني كما قامت بنشر كتاب دليل مرجع العاملين بالقانون غير الرسميين (Paralegal Reference Handbook) وهو متوفر لدى المؤسسة.

هل هذا الأسلوب التكتيكي مطلوب في مجتمعك؟
من هم الزعماء المحليون الذين يمكن تدريبهم لتنفيذ هذا التكتيك؟

ويعزز هذا التكتيك فرص الوصول إلى العدالة. وعندما، وفقاً لما يحدث في الكثير من الأحيان، تأتي الدعوة لحقوق الإنسان من خارج المجتمع، فإنها تخلق مدافعين محليين عن تلك الحقوق.

إن مؤسسة ثونقباي ثونقباو (Thongbai Thongpao Foundation) في تايلند تقدم أيضاً ثقافة قانونية للمناطق الريفية، إلا أنها تركز أكثر على تثقيف أفراد المجتمع ممن قد يحتاجوا لخدمات قانونية بدلاً من تدريب الزعماء المحليين على توفير تلك الخدمات (انظر ص 227). ويمكن استخدام طريقة مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان في التعامل مع أوضاع أخرى يكون فيها خيار اللجوء إلى القضاء غير متوفر للناس وحيث يكون زعماء المجتمع راغبين وقادرين على الاضطلاع بهذا الدور.

إن نجاح هذا التكتيك يعتمد على التأكيد بأن الزعماء الذين تم التعرف عليهم من الخارج لديهم السلطة المعنوية داخل مجتمعاتهم، وأنهم سيستخدمون تلك السلطة إلى جانب مهاراتهم الوسائطية الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التدريب قصير الأمد يحتاج إلى الاستكمال بالمتابعة والدعم طويلي الأمد.

مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان كي يصبحوا أكثر فعالية: الاستفادة من متخصص في مجال الإعلام ومن الأنظمة لمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان للعمل بصورة أكثر فعالية.

يمكن للممارسين في مجال حقوق الإنسان في كثير من الأحيان الاستفادة من تكتيكات التقوية المؤسسية التي توفر مهارات جديدة أو تقنية أو أنظمة تنظيمية.

يركز مركز حقوق الإنسان في جامعة سرايفو على تحسين وصول المدافعين عن حقوق الإنسان إلى المعلومات. لقد قام أعضاء المركز ببناء نظام معلومات قوي ودور مركزي للمتخصصين في مجال الإعلام. وقد سمح استخدام هذا النظام واستخدام مهارات المتخصص لموظفين آخرين في المركز بالتركيز بصورة أفضل وبشكل أكثر جدوى على صلب مهامهم البرمجية.

ويمكن أن يؤدي تأسيس مكتبة أو وحدة توثيق داخل منظمات حقوق الإنسان إلى مساعدة الموظفين على تسهيل تدفق المعلومات والتعامل مع الوثائق السرية وتسجيل تاريخ المنظمة وتحسين العمليات اليومية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذا التكتيك: مشاركة أمين مكتبة ماهر أو متخصص في مجال الإعلام، وتوفير مساحة فعلية منظمة ومجموعة رئيسية من المواد، بالإضافة إلى برامج كمبيوتر وغيرها من تكنولوجيا المعلومات.

إن أمناء مكتبات حقوق الإنسان لديهم مهارات معينة لتوفير نظام لحقوق الإنسان، بما في ذلك معرفة التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والتوثيق. إن دور أمين المكتبة هو الحصول على المواد وتقييمها فيما يتعلق بالمهام الأساسية للمنظمة وترتيبها كي يتم استخدامها بصورة فعالة ونشرها داخل المنظمة. إن هذا الدور الأخير يقتضي العمل بصورة وثيقة مع الموظفين لتصنيف المعلومات وإعطاء بعضها الأولوية. إن من المهم أن تتوفر مساحات كافية لتنظيم المواد وتمكين الموظفين من التفاعل مع بعضهم البعض. ويتضمن مركز التوثيق كحد أدنى مساحة لاحتياجات مكتب أمين المكتبة، بما في ذلك وحدات كمبيوتر مرتبطة بشبكة ووحدات رفوف وأخرى للحفظ. وتعتمد مجموعة الكتب الأساسية وغيرها من المصادر على مهمة ووزن المنظمة. وبشكل عام فإنه يتعين على المنظمة أن تحاول إدراج المعلومات الضرورية في برامجها الحالية والمستقبلية.

وأخيراً فإنه يتعين أن تتوفر برامج الكمبيوتر المناسبة (للفهرسة والتصنيف والبيان... الخ) واشتراك على شبكة الإنترنت تمكن أمين المكتبة من الحصول على المعلومات بحرية.

إن عمل أمناء المكتبات في مركز حقوق الإنسان في سراييفو يسلب الضوء على ما يحتاجه المدافعون عن حقوق الإنسان من معلومات، بما يسمح لهم أن يكونوا أكثر فعالية وذلك من خلال تحرير وقتهم وطاقاتهم. إن المركز واسع بما فيه الكفاية كما يتوفر له التمويل الجيد، إلا أن كل الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان تعتمد اليوم على الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات الكاملة والدقيقة. فإذا ما توفرت لمنظمة ما الموارد الضرورية - حتى وإن كان ذلك مجرد موظف يعمل بنظام الدوام الجزئي أو متطوع مخلص لعمله - فإن باستطاعة ذلك المركز المساعدة في توفير الوصول إلى المعلومات. وقد يحتاج أمناء المكتبات والمتخصصون في مجال الإعلام أنفسهم إلى استخدام تكتيكات الإقناع من أجل إقناع المنظمة وأعضائها بأهمية العمل الذي قد يبدو للوهلة الأولى هامشياً بالنسبة للمهمة الأساسية.

«لقد أعددت تكتيك مركز حقوق الإنسان، كما وأني علمت فعلاً بأنه سيكون مفيداً. لقد أمضيت عدة ساعات أبحث في هذا الموضوع مع الموظفة الإدارية. كانت المكتبة تغمرها الفوضى حيث أمضت الموظفة ثلاثة أشهر وهي تعالج الأمر بالطريقة الصحيحة لترتيب المكتبة. لقد كان ذلك عملاً كبيراً استنفذ من الموظفة الصيف بأكمله. إن هذا يساعدني كثيراً».

بي بودروغي، مكتب الدفاع القانوني للأقليات القومية والعرقية، هنغاريا

إذاعة حقوق الإنسان: تدريب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على استخدام تكنولوجيا الفيديو لفضح تلك الانتهاكات.

يحتاج العاملون في مجال حقوق الإنسان غالباً إلى إخراج رسالتهم إلى جمهور أوسع. ويحتاج هذا بصورة أوسع في عصر التكنولوجيا المتقدمة، إلى الوصول إلى تكنولوجيا الفيديو والبث الإذاعي والتلفزيوني وإلى مهارات تتعلق بكيفية استخدامها.

تعمل مؤسسة الصندوق الأسود ومقرها هنغاريا ورومانيا على تحسين المواقف تجاه أقلية روما (Roma)، وذلك من خلال تدريب أفرادها على إنتاج البرامج التلفزيونية للقنوات المحلية. وتقوم المؤسسة بتشكيل فرق إنتاج وتدريبها على إنتاج أفلام الفيديو وتؤمن وقتاً لها على الهواء وتتأكد من تبادل تلك البرامج بين الفرق. ومنذ عام 1997، قامت المؤسسة بتدريب ما يقارب من 150 شخصاً من أقلية روما في أثني عشر موقعاً داخل هنغاريا ورومانيا على وسائل إعلام المشاهدين بالقضايا التي تؤثر على مجتمعاتهم. وتعمل المؤسسة على اجتذاب الطلبات وتشكيل فرق مختلطة عرقياً تتألف الفرقة الواحدة منها من خمسة أشخاص. ويعمل الموظفون أولاً على بناء علاقات بين أعضاء الفريق، حيث يقومون بمناقشة وجهات النظر الفردية ومعالجة القضايا الحساسة التي سيتم طرحها في البرنامج. وتقوم الفرق بعد ذلك بتعليم أساسيات الإنتاج التلفزيوني والتشاور مع الخبراء حول قضايا الأقليات.

وخلال الأيام الثلاثة الأخيرة للتدريب، تقوم الفرق بإنتاج أول أفلامها. وتقدم مؤسسة الصندوق الأسود الكاميرات والأضواء والميكروفونات وغيرها من الأدوات الضرورية للعمل. وتواصل الفرق إنتاج برامج شهرية لدى محطاتها التلفزيونية المحلية من خلال العمل بصورة مستقلة مستخدمة مواردها الخاصة، في الوقت الذي تجري فيه المؤسسة مفاوضات لتأمين الوقت اللازم لإذاعة البرامج على الهواء. وتشرف مؤسسة الصندوق الأسود على الفرق وترصد نشاطها لمدة ستة أشهر عقب التدريب، فيما تتبادل الفرق فيما بينها أشرطة الفيديو التي يتم إنتاجها. ولقد تفاوتت النتائج بين فرق الإنتاج، حيث تواصل عدة فرق البث بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون المحلية، فيما تستخدم الفرق الأخرى مهاراتها وأجهزتها لتسجيل نشاطات منظماتها.

ونظراً للنجاح الذي حققته هذه الطريقة، فقد افتتحت مؤسسة الصندوق الأسود مدرسة ناجحة مدة الدراسة فيها عام واحد لطلبة أقلية روما ممن لديهم الرغبة في أن يصبحوا مهنيين في مجال العمل التلفزيوني.

لقد ساعد برنامج مؤسسة الصندوق الأسود على تغيير النظرة تجاه الأقليات وأسلوب معاملتهم في الإقليم، بحيث قلل من التمييز والتحيز ضدهم. ففي هنغاريا ورومانيا يتم كثيراً عزل أقلية روما عن غالبية السكان، كما يتم التكتم على مشاكلهم. ولا تتوفر لديهم الحرية للوصول إلى الموارد التعليمية وغيرها التي يستخدمها عامة السكان. ولا يمنح برنامج مؤسسة الصندوق الأسود المشاركين فقط المهارات التي يحتاجونها للإدلاء بقصصهم - كأقلية روما - بل يتعداها بالمساعدة على بث تلك القصص عبر وسيلة يمتثل أن يشاهدها أغلبية السكان. إن هذا يساعد في بناء ثقافة تعمل فيها الأقليات والأغلبية معاً من أجل تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

يعمل فريق كيني على إيجاد رابطة بين الأطباء والمحامين لفضح الانتهاكات التي ترتكبها وكالات تنفيذ القانون ولرفع درجة الوعي تجاه استخدام أساليب التعذيب.

إن الوحدة الطبية القانونية المستقلة (IMLU) هي منظمة غير حكومية مسجلة، وهي عبارة عن شبكة تضم الأطباء والمحامين الذين يقدمون خدمات للضحايا وأسرهم. وتشمل هذه الخدمات فحوصات مستقلة لما بعد الوفاة للوفيات التي يعترها الشك لدى وكالات إنفاذ القانون، كما تشمل توثيق حالات التعذيب المشكوك بها والمساعدات الطبية والقانونية المقدمة للسجناء والناجين من التعذيب.

لقد قامت الوحدة في البداية بتنظيم شبكتها من خلال الاتصالات الجانبية التي استهدفت تشكيل لجان مهنية، وهي اللجنة الدائمة للجمعية الطبية الكينية لحقوق الإنسان ومجموعة من المحامين المتعاطفين مع الجهود المبذولة لإنهاء التعذيب. وعندما تم تشكيل اللجان قامت الوحدة الطبية القانونية المستقلة بتطوير ورش العمل القائمة لتعزيز قدرة العاملين في المجال الصحي والمحامين على التعامل مع التعذيب. ويتم تنظيم ورش العمل في كافة أنحاء البلاد بحيث تتم معالجة موضوعات مثل التعريف بحقوق الإنسان وبناء العلاقات مع دائرة السجون وتثقيف المهنيين وموظفي الحكومة فيما يتعلق بقوانين حقوق الإنسان وانتهاكاتها.

ولكي يتسنى الوصول إلى ضحايا التعذيب وأسرهم، تعمل الوحدة الطبية القانونية المستقلة على إيجاد علاقات مع الهيئات الدينية والمحامين والأطباء والمنظمات غير الحكومية في كافة أنحاء كينيا. ويمكن للزبائن المحليين طلب إجراء تشريح لأي من أعضاء الأسرة حيث يتم توثيق النتائج بدقة طبقاً للإرشادات الطبية والقانونية.

وتشجع الوحدة المستفيدين من خدماتها على المطالبة بتعويض قانوني لدى اكتشاف الدليل على حدوث جرائم التعذيب. وبالنسبة للمستفيدين الذين لا يستطيعون مالياً دفع تكاليف العون القانوني، فتم إحالتهم إلى شبكة من المحامين والمنظمات غير الحكومية كي توفر لهم خدمات من أجل المصلحة العامة. إن هدفها هو ملاحقة قضايا المصلحة العامة التي تشكل سابقة ضد استخدام التعذيب وإرسال رسالة إلى مرتكبي جرائم التعذيب.

ونتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها الوحدة الطبية القانونية المستقلة لفضح جرائم التعذيب في كينيا، فقد تمت إحالة عدة قضايا إلى المحاكم مما أدى إلى تصاعد الاهتمام بأوضاع ومعاملة السجناء. وعلاوة على ذلك تظهر سلطات السجون حالياً اهتماماً بأوضاع أفضل في السجون وذلك من خلال تقليص العقوبات الجسدية أو التعذيب، كما بدأ المزيد من موظفي الحكومة، منذ تولي الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في أواخر عام 2002، بالعمل مع الوحدة من أجل تحسين جهودهم في مجال حقوق الإنسان.

ومن خلال تنسيق شبكة مهنية وتدريب الأعضاء على توثيق التعذيب، قامت الوحدة بزيادة درجة الوعي تجاه التعذيب في كينيا مما أدى إلى حدوث ضغط متزايد على السلطات لمنع. وتركز الشبكة أيضاً على رغبة بعض الأطباء والمحامين باستخدام مهاراتهم من أجل تعزيز حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية الدعم لإنهاء التعذيب في كافة أرجاء البلاد.

إلا أن هذا العمل لم يمتد بدون تحديات فالطلب على خدمات الوحدة الطبية القانونية المستقلة يفوق القدرات المالية للوحدة لدعم الضحايا، كما وأن الضحايا في المناطق الريفية في كينيا كثيراً ما يواجهون تحدياً بطيئاً من جانب محامي الشبكة الذين يقطن معظمهم في نيروبي (العاصمة). لقد مرت الوحدة أيضاً بتجربة تدخل الشرطة وإرهابها أثناء محاولتها توثيق فحوصات تشريح الجثة. وفي مثل هذه الحالات تقوم الشبكة بالتعاون مع مؤسسات أخرى غير حكومية بنشر هذه القضايا من خلال بيانات صحفية تندد بالتدخل ومن خلال اتخاذ إجراء قانوني بحق الشرطة.

تحوّل منظمة (ويتنس) أو (الشاهد) (Witness) منظمات حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم إدراج الفيديو كأداة دفاع في مجال عملهم. ولقد تم استخدام أشرطة فيديو ويتنس وشركائها انطلاقاً مما توفره قوة الشهادات الشخصية والمبدأ القائل بأن صورة واحدة تساوي ألف كلمة حيث تم توظيفها:

- كدليل في الإجراءات القانونية؛
- تثبيت الادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان؛
- استكمال التقارير المكتوبة الموجهة إلى المنظمات الدولية والإقليمية التي توفر وزناً يعادل القرائن الرسمية حول أداء البلد في مجال حقوق الإنسان؛
- تحفيز التعليم الأساسي والتعبئة؛
- توفير المعلومات للنشرات الإخبارية؛
- تعزيز حقوق الإنسان عبر الإنترنت؛
- إنتاج أشرطة وثائقية لبثها في التلفزيون عبر العالم.

لقد أوجدت ويتنس، التي أنشئت عام 1992، واتخذت من مدينة نيويورك مقراً لها شركات مع أكثر من 150 من الجماعات الموجودة في خمسين بلداً حول قضايا مختلفة تتراوح ما بين (التطهير الاجتماعي) لأطفال الشوارع في أميركا الوسطى، والانتهاك الجنسي للنساء والفتيات خلال الحرب الأهلية في سيراليون، وما بين معامل استغلال العمال في الولايات المتحدة، ومعاونة الأشخاص المشردين في بورما.

وتقوم (ويتنس) باختيار الشركاء الذين يسعون إلى بناء قدرة طويلة الأمد على استخدام الفيديو بشكل فعال والذين يسعون أيضاً إلى استثمار فرص حملات معينة حيث يمكن للفيديو ترجيح كفة ميزان النجاح أو الفشل. وعندما يتم تشكيل الشراكة، تقوم ويتنس بتزويد المجموعة بأجهزة الفيديو والتدريب عليها، تتبعها عقب ذلك بورش العمل حول تقنيات الكاميرا، والتعليم المكثف حول استخدام الفيديو في مجال العمل الخاص بحقوق الإنسان، والتقييم المنظم لقياس الأشرطة، والمساعدة التي تعقب الإنتاج، والتغذية الراجعة البناءة لإيجاد أفلام وثائقية قوية.

وتعمل ويتنس وشركاؤها على شن حملات كسب تأييد بالفيديو حول ما تم جمعه من مواد، حيث تشتمل هذه الحملات على عناصر عديدة، بما في ذلك منصات للإذاعة والتوزيع والتعاون مع منظمات وشبكات أخرى، وعمليات فصل مستهدفة أمام حضور رئيسيين، وفرص للمشاهدين الأفراد لاتخاذ إجراء ما. وقد يكونوا مستهدفين كاستخدامهم للفيديو للتأثير على مجموعة صغيرة من صانعي القرار أو على نطاق واسع كمحاولة تعبئة الشباب حول قضية معينة. ويتم الاحتفاظ بالأشرطة في أرشيف (ويتنس) حيث تكون في متناول المجتمع الدولي باعتبارها مصدراً للمعلومات حول حقوق الإنسان.

وتعترف ويتنس، وطبقاً للمضمون المحلي، بحقيقة أن المدافع عن حقوق الإنسان يمكن حمايته أو تعريضه للخطر من خلال استخدام الكاميرا. وتستخدم ويتنس خبرة موظفيها وشركائهم في مساعدة الآخرين على وضع سياسات مناسبة وأمنة لأوضاعهم. وتؤكد أيضاً على أهمية الثقة بين الشخص الذي يقوم بالتصوير والشخص الذي يتم تصويره، كما وأنها تشرح بوضوح المخاطر والمزايا التي ينطوي عليها التحدث إلى الكاميرا.

الدليل المرئي يمكنه وقف الانتهاكات

جمع شركاء ويتنس إفادات وأنتجوا أشرطة فيديو قوية تم استخدامها بطرق عديدة. وكان أحد الاستخدامات الاستراتيجية والعملية للدفاع عن طريق الفيديو العمل الذي قامت به ويتنس مع مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية (MDRI) لتوثيق الأوضاع المؤسفة في أحد مستشفيات الأمراض النفسية في باراغواي.

جوليو وجورج هما ولدان مراهقان تم وضعهما في المستشفى بصحبة 458 شخصاً آخر - عراة داخل غرف صغيرة جرداء لا توجد فيها مرآحوض. لقد كانت الغرف الصغيرة تعج بروائح البول والبراز في حين كانت الجدران ملطخة بالغاائط. وكان الأولاد يمضون أربع ساعات تقريباً مرة كل يومين في حظيرة مكشوفة مليئة بالمخلفات وحطام الزجاج.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2003، قامت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية بتقديم التماس عاجل للجنة حقوق الإنسان للدول الأمريكية (IACHR) التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) طالبة التدخل نيابة عن الأطفال وغيرهم من نزلاء المستشفى.

وقد قدمت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية لقطه تم التقاطها على شريط فيديو، وأعدت للث بالاشتراك مع ويتنس وتم تركيبها طبقاً للمواد التي حددتها اتفاقيات دولية عديدة حول حقوق الإنسان والتزمت باراغواي بتطبيقها. وقد تم تقديمها ضمن هذا الإطار لحقوق الإنسان بحيث يمكن الجدل بأن المرضى لهم حق قانوني للتمتع بحقوقهم في الحياة والمعاملة الإنسانية. وفي معرض استخدام شريط الفيديو لصور تظهر بوضوح كيف فشلت باراغواي في الوفاء بالتزاماتها، أضاف هذا الشريط وجهاً إنسانياً إلى هذه القضية.

لقد أدى هذا إلى قيام لجنة حقوق الإنسان للدول الأمريكية ولأول مرة بالموافقة على إجراءات عاجلة لحماية الحياة والكرامة الجسدية لنزلاء مؤسسات العلاج النفسي، وهي سابقة يمكن حالياً استخدامها في بلدان أخرى في الإقليم. وقامت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية وويتنس على التوالي بإثارة القضية لدى الرأي العام، وذلك من خلال بث شريط الفيديو على مواقعها على شبكة الإنترنت ومن خلال التعاون مع شبكة سي.أن.أن. (CNN) الإسبانية حول قصة تستهدف المتابعة. ولقد قام رئيس باراغواي ووزير الصحة بزيارة المستشفى حيث تبع ذلك طرد مدير المستشفى من منصبه وتشكيل لجنة كانت مهمتها التحقيق في القضية.

ومن خلال فضح هذا الوضع أمام الرأي العام الأوسع، استرعت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية وويتنس الانتباه إلى الظروف المروعة التي تسود هذا المستشفى الخاص بالصحة العقلية والذي تديره الدولة، كما قامت باستقطاب المزيد من الدعم من أجل التغيير. وقامت الصحافة أيضاً بلعب دور هام للغاية في عرض الأحداث مما ساعد على تحقيق تغييرات ملموسة.

وعلى الرغم من أن جناح جوليو وجورج ما زال في طور التجديد عندما تم إرسال النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب إلى المطبعة، إلا أن الاثنين لم يعودا محتجزين داخل غرف صغيرة، كما وأنها أصبحت قادرين على الوصول إلى حمامات رشاشة (دوش) والحصول على ملابس بالإضافة إلى إشراف من جانب الممرضات على مدار الساعة.

وتعمل وزارة الصحة الباراغوية مع منظمة الصحة للدول الأمريكية (PAHO) على تعزيز تلاحم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية مع مجتمعاتهم.

إن التعاون بين ويتنس ومؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية أسفر عن نتائج غيرت النظام، إلا أن التحدي ما زال قائماً للتأكد من أن المدافعين عن حقوق الإنسان سيواصلون دفع الزخم الذي أوجده الفيديو وعمليات متابعة القضية للتحقق من أن الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية يتمتعون بالدعم والخدمات الضرورية اللازمة لدمجهم بنجاح في مجتمعاتهم. وفي الوقت الذي ركزت فيه هذه القضية على الأدلة المرئية القوية لحدوث الانتهاك، إلا أنه من المهم أن نلاحظ بأن شركاء ويتنس استخدموا الفيديو دون الاعتماد على مثل تلك الصور المزعجة. وقد أوجد العديد، على سبيل المثال أشرطة فيديو قوية من خلال جمع الإفادات وسرد القصص التي تتناول الأشخاص الذين تأثروا أكثر من غيرهم والتي قد يكون لها تأثير مساوٍ في قوته داخل حملة حقوق الإنسان.

هل تحافظ الحكومة على وعودها؟ إيجاد شبكة من الراصدين المتطوعين لإقناع الحكومات المحلية والوطنية بالتمسك بالالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

في سلوفاكيا، يقوم فريق برصد مدى تمسك الحكومة بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يعمل على استخدام ما يكتشفه لإقناع الحكومة بالمحافظة على وعودها تلك.

طورت رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا (LHRA) شبكة تضم راصدين متطوعين لحقوق الإنسان داخل أقلية روما (Roma) السكانية، وذلك للتأكد من تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي. وكجزء من عملها لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، قامت سلوفاكيا بالمصادقة على عدد من المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان بعد أن كانت هشة تجاه سجلها في مجالات تلك الحقوق. وعلاوة على ذلك، يعطي دستور جمهورية السلوفاك الأولوية لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي يصادق عليها البرلمان ويصدرها كقانون بحيث تكون تلك المعاهدات متفوقة على القوانين المحلية.

ويساعد أسلوب الرابطة (LHRA) في الرصد على تجسير الفجوة الفاصلة ما بين موقع حدوث الانتهاك والسياسات وما بين القوانين والمعاهدات التي تم وضعها لمنع أو وقف الانتهاكات. وفي كثير من الأحيان يحدث النقاش الوحيد حول تلك الانتهاكات والقوانين أو السياسات الموضوعة لمنعها، في المراتب العليا للمنابر الدبلوماسية والسياسية. وتوظف رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان أناساً من المحرومين من الحقوق السياسية للعمل كراصدين للحقوق السياسية. ويتعلم الراصدون في أحيان كثيرة لأول مرة أموراً تتعلق بحقوقهم الخاصة في ظل القانون الوطني والدولي، يقومون بعدها بالعمل مع الرابطة لوضع تلك الحقوق موضع التنفيذ - والتي خرجت إلى حيز الوجود في عواصم بعيدة - في بلدياتهم وفي مراكز الشرطة وفي مدارسهم وفي مجتمعاتهم. ويتم استخدام المعلومات المستقاة من الراصدين المحليين لعرض الحقيقة ومدى التأثير على الأرض الذي تحدته القوانين الوطنية والدولية داخل البلاد.

ويجري توظيف راصدي روما (Roma) شفوياً. وتعمل الرابطة على تثقيفهم بشأن أدوات حقوق الإنسان ذات الصلة والسلطات الحكومية المسؤولة عن تطبيقها، ثم تقوم بالترتيبات الخاصة بعقد اجتماعات مع الشرطة ورؤساء البلديات وزعماء المجتمع وآخرين مما يوفر المزيد من الشرعية والسلطة لعمل الراصدين. وتوزع الشبكة بين ثمانية أقاليم بحيث يعمل المنسقون الإقليميون مع رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا لتوظيف الراصدين وتدريبهم (48 راصداً تقريباً في المجموع).

وعندما يصبح الراصدون جاهزين لأداء عملهم، يتم إصدار هوية تحمل اسم وشعار الرابطة لهم، كما يتم تزويدهم برسائل للتعريف بهم لدى تقديمها للسلطات المحلية. وعندما يحدث انتهاك مزعوم فإنهم يتوجهون للمجتمع كي يقوموا بجمع المعلومات من الضحايا ومن السلطات المعنية. وتركز عملية الرصد على عدد من القضايا، بما في ذلك التوظيف والأحوال المعيشية والعناية الصحية والمشاركة السياسية والعنف العنصري وحرية الوصول إلى المرافق والخدمات العامة.

ويعمل المكتب الوطني للرابطة على توحيد عمل جميع الراصدين وإخراجه على هيئة تقارير وطنية منتظمة، كما يقوم بإصدار دورية خاصة به. ونتيجة لهذا التكتيك الخاص بالرصد، تم فضح سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع على المستوى المحلي، كما بدأ المزيد من ضحايا الانتهاكات بالتقدم بالمزيد من الشكاوى. وقد قامت الحكومة مع مرور الوقت بتطبيق سياسات لمعالجة التمييز في مجالات التعليم والإسكان والتوظيف.

على الإنترنت

اقرأ المزيد حول هذا الموضوع في الكتاب العملي المتوفر على الموقع الإلكتروني:
www.enwtactics.org تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action

إن التكتيك الذي تستخدمه الشبكة (LHRA) هو مزيج فريد من الضغط والترويج. فراصدو روما (Roma) يتعلمون ما يتعلق بحقوقهم مما يمنحهم القوة لاتخاذ إجراء ما. كما وأن رغبة الحكومة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي جعل الإبلاغ عن أي انتهاك من القضايا الحساسة، الأمر الذي وفر فرصة لزيادة التأثير الذي يحدثه عمل الراصدين. إن هذا التكتيك هو أيضاً تطبيق فريد للقانون الدولي فيما يتعلق بالحقائق اليومية للشعب، إذ إنه عزز القوة التي تؤثر في انتهاكات حقوق الإنسان لدى البلدان التي وقعت معاهدات دولية لحقوق الإنسان، والتي لديها اهتمام بالأسلوب الذي ينظر من خلاله المجتمع الدولي لسجل حقوق الإنسان في تلك الدول.

”إن تكتيكاتنا تجعل الحكومة السلوفاكية غير مرتاحة، كما وأنا عانينا في بعض الأحيان من اضطهاد موظفي الدولة. إلا أن هدفنا - وهو تأمين الاحترام للحقوق الأساسية للمواطنين - قد تم تحقيقه وتحولت الدولة إلى صديق لنا وفي بعض الأحيان إلى شريك لنا في هذا المجال.“

كولومبس اغبوانوسي، رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا

الأطفال كمدافعين عن حقوق الطفل: منح الأطفال القوة من خلال تزويدهم بالمعلومات والمهارات والدعم للدفاع عن حقوقهم.

عندما يتم تزويد الأطفال بالمهارات وحرية الوصول إلى المعلومات المناسبة فإن بإمكان هؤلاء الأطفال الدفاع فعلياً وقانونياً عن حقوقهم.

ففي الهند تمكّن مجموعة المهتمين بشؤون الأطفال العاملين (CWC) (Concerned for Working Children) الأطفال من إيجاد هياكل تنظيمية رسمية كاتحادات العمّال وأجهزة الحكم للدفاع عن حقوقهم الخاصة. وتقوي المجموعة من خلال هذا العمل قدرة الأطفال المشاركين - وعلى الأخص أولئك الذين يعملون أو من تم تهميشهم فعلاً - على اتخاذ القرار والحاكمة بشأن كافة القضايا التي تمهمهم. إن المجموعة ما زالت تشارك في هذه القضية منذ 1980، وهي تعمل حالياً في خمس مناطق تابعة لمقاطعة كارناتاكا.

لقد أدت جهود المجموعة لتقوية الأطفال العاملين بصورة مبدئية إلى تشكيل اتحاد (بهيمبا سانغا) (Bhima Sangha)، وهو اتحاد تشكل من الأطفال العاملين وعلى أيديهم ويعمل من أجلهم. ويضم الاتحاد 13000 طفل في كارناتاكا، وهو شريك مهم في الأعمال التي تقوم بها المجموعة لتمكين الأطفال من لعب دور فاعل في مجال اتخاذ القرار والحاكمة.

ومنذ تأسيس بهيمبا سانغا في 1990، قام الاتحاد بالدفاع بقوة عن حقوق الأطفال العاملين، كما وأنه مهتم بنفس القدر بتحسين نوعية الحياة المعيشية لأولياء أمورهم وللمجتمع ككل. فعلى المستويين الوطني والإقليمي قام اتحاد بهيمبا سانغا بمساعدة الأطفال العاملين الآخرين على تشكيل اتحاداتهم، كما وأنه كان عملياً في تشكيل الحركات الوطنية والدولية للأطفال العاملين.

لقد طالب الأطفال بدور رسمي في الحاكمة كي يتسنى لهم التأثير على البرامج والسياسات التي تؤثر عليهم. ولقد أدى ذلك إلى تشكيل ما سمي فيما بعد باسم ماكالا بانشيات (Makkala Panchayat) أو حكومة الأطفال التي يتم انتخابها من قبل أطفال المجتمع. وقام الأطفال بتصميم تركيبة تلك الحكومة وحددوا الهدف من تشكيلها وأسلوب قيادتها.

وبما أن الأطفال أرادوا أن تكون لتلك الحكومة وضعها الرسمي لدى الحكومة المحلية أو البانشيات، فقد وجدوا آلية لدمج حكومة الأطفال (Makkala Panchayat) بحكومة القرية، وذلك من خلال قوة منتدبة يرأسها وزير المنطقة. وتتألف القوة المنتدبة من البالغين والأطفال. وتتم انتخابات حكومة الأطفال عن طريق الإدارة الرسمية للحكومة فيما يقوم سكرتير بانشيات بتكليف البالغين بمهام سكرتير بانشيات الأطفال.

وتمكّن مجموعة المهتمين بشؤون الأطفال العاملين الأطفال من تعلم المهارات كالبحوث والتوثيق والاتصالات والتفاوض والدفاع عن الحقوق. ويستخدم الأطفال المسرح وفن عرض التمثيل التشخيصي باستعمال أشكال من الجلد وغيره تمثل الأشخاص والأغاني والمطبوعات ومجلات الحائط والأدوات السمعية والبصرية لدعم مواقفهم ومبادئهم.

ويقومون بالإفصاح عن أولوياتهم ودعم مطالبهم والدفاع عن التغيير. ولكي يحافظوا على علاقات جيدة مع الحكومة المحلية يتعمد الأطفال إلى تجنب الانتفاء السياسي وغيره من الانتفاءات، إلا أنهم يشاركون بفعالية في المناقشات السياسية.

ومن خلال مشاركتهم المنظمة في الهياكل السياسية والحكومات المحلية، يصبح الأطفال أكثر وعياً كما وأنهم يجعلون الدولة موضع المساءلة. إن مشاركتهم في المجال السياسي، يجعل أيضاً المجموعات الأخرى المهتمشة كالنساء والمجموعات العرقية قادرة على تغيير وضعها المباشر وعلى تقوية الديمقراطية. ويشارك آلاف الأطفال حالياً في حكم قراهم، فالبالغون الذين كانوا متنازعين تقليدياً، أصبحوا مدافعين عن حقوق الأطفال، وهم يرون وجود قيم في المشاركة الفعالة والمتساوية من جانب الأطفال، حيث أنهم رأوا أن تلك المشاركة وقد ترجمت إلى مزايا شاملة للمجتمع بأسره (1).

لقد كانت منظمات الأطفال قوية لدى قيامها بمعالجة سلسلة واسعة من القضايا على المستوى المحلي بما في ذلك مشاكل الماء والوقود والإسكان والتقاعد لكبار السن والمقعدين وعمالة الأطفال المستغلة والانتهاكات المادية وزواج الأطفال. ولقد ساهموا أيضاً بشكل فعال في السياسات حول الأطفال على مستوى الولاية والمستويين الوطني والدولي.

إن أساس عمل المهتمين بشؤون الأطفال العاملين هو تمكين الأطفال العاملين، بحيث يصبحوا خط الدفاع الأول عن أنفسهم وليشاركوا بأسلوب واعٍ في كافة القرارات التي تتعلق بهم. لقد أظهرت المجموعة أن بالإمكان تخفيف الأوضاع المعيشية المزعجة والتحديات التي تواجه الأطفال، وذلك من خلال التعليم والتفويض ومشاركة البالغين. وتعمل المجموعة بالتناغم مع الحكومات المحلية والمجتمعات والأطفال العاملين أنفسهم، وذلك لتطبيق حلول مناسبة ناجعة وشاملة ومستدامة. وتكون النتيجة لذلك نوعية حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع يمكن تحقيقها من خلال مدخلات الأطفال أنفسهم.

(1) Journey in Children's Participation, Nandana Reddy and Kavita Ratna, the Concerned for Working Children, India 2002.

إن توعية الناس - جميع الناس - في مجتمع ما بحقوق الإنسان يمثل الخطوة الأولى نحو بناء مجتمع يكن التقدير لتلك الحقوق.

فعندما لا يعرف الناس حقوقهم، قد تصبح التصرفات التي تنطوي على انتهاكات من جانب الحكومة أو الطبقة الحاكمة أو غيرها من مصادر السلطة مقبولة أو محتملة أو يمكن غض النظر عنها. إن التكتيكات الواردة في هذا الجزء تعمل على بناء المفهوم الأوسع لحقوق الإنسان والقضايا الأكثر تحديداً فيما يتعلق بكيفية تطبيق تلك الحقوق على الأفراد والمجتمعات.

إن التحدي الذي تتم مواجهته في معظم الحالات المذكورة يتلخص في تمكين الناس من معرفة صلة حقوق الإنسان بحياتهم. وقد لا يشعر الناس في المجتمعات المعزولة بأن لهم حقوقاً وقد لا يعرف هؤلاء شيئاً عن المواثيق الدولية أو القوانين الوطنية أو أنهم قد لا يشعرون بأن هذه القوانين تنطبق عليهم. وبالمقابل فإن الناس في البلدان المتقدمة قد يعتقدون بأن كلمتي (حقوق الإنسان) والمفاهيم التي تنقلها هاتان الكلمتان هي من شأن الأمم الفقيرة التي تعيش في الأماكن النائية.

التعليم القانوني في المناطق الريفية: تعليم الناس في المناطق الريفية حقوقهم وإيجاد صلة بينهم وبين المحامين للدفاع عن تلك الحقوق.

في المجتمعات المعزولة جغرافياً - سواء نتيجة الثقافة أو العادات - قد يكون الافتقار إلى المعرفة العقبة الأكبر أمام ابتعاد الناس عن الاستفادة الكاملة من تلك الحقوق. وتجمع جماعة في تايلاند بين تعليم المجتمع - من خلال المشاهد التمثيلية أو الندوات - وحرية الوصول إلى النظام القانوني مما يضمن للناس بأن لا يكونوا فقط واعين بجميع حقوقهم بل والمطالبة بها بفعالية.

تستقطب مؤسسة ثونغباي ثونغباو (TTF) في تايلاند (Thongbai Thongpao Foundation) المساعدات القانونية المجانية لسكان الريف إلى جانب التدريب على حقوق الإنسان الأساسية والقوانين التي تؤثر على حياتهم اليومية. وفي الوقت الذي تتمتع به تايلاند بنمو اقتصادي سريع في حقبة التسعينات، كان الكثير من مستوى المعيشة المرتفع محصوراً في المدن بينما كان السكان الريفيون يعانون من التخلف الاقتصادي، كما وكان لديهم القليل من الوعي بالحقوق التي ضمنها لهم القانون التايلاندي الحديث، مما أبقاهم مكشوفين أمام أخطار الاستغلال من قِبَل المسؤولين الفاسدين والمرايين. ويستهدف قانون ثونغباي ثونغباو الموجه للقري المعلمين والطلاب وزعماء المجتمع والمزارعين الفقراء والنساء. وكان موظفو ثونغباي ثونغباو والمحامون المتطوعون يعقدون عادة ورشات عمل أسبوعية في نهاية كل أسبوع في القرى بناءً على طلب المزارعين الذين يواجهون مشاكل مع موظفي الدولة. وخلال يومين كاملين من التدريب يتعلم المشاركون ما يتعلق بالقانون الدستوري وحقوق الإنسان والزواج والقروض والرهونات وقانون العمل وغيره من القضايا القانونية التي هي موضع اهتمامهم. وتكمل عمليات وضع قضايا المحكمة في قالب مسرحي المحاضرات وحلقات النقاش.

ويتلقى المشاركون صوراً من بطاقات الهوية التي تحمل اسم وتوقيع محاميهم الشخصي بعد استكمالهم للدورة. وتحمل كل بطاقة في صفحتها الخلفية حقوق المتهمين: الحق في البقاء صامتين والحق في الحصول على مساعدة قانونية والحق في الاطلاع على التهم الموجهة إليهم والحق في الحصول على إفراج بالكفالة. ويتم عقب البرنامج تشكيل لجنة تضم ما بين خمسة وسبعة أعضاء في القرية للتأكد من اتباع قواعد حقوق الإنسان والمساعدة في تنظيم دورات.

ما هي (رموز السلطة) الأخرى (كبطاقات العمل التعريفية على سبيل المثال) التي قد تساعد الناس الذين لا يملكون هذه الوسيلة من ممارسة حقوقهم؟

وتعمل مؤسسة ثونغباي ثونغباو على تلقين القرويين معلومات عملية بدلاً من المفاهيم النظرية البعيدة والتي يمكن هُؤلاء استخدامها لتأكيد حقوقهم. ويجب أن لا يتم التقليل من أهمية بطاقة العمل الممنوحة لكل شخص، فمعرفة أن هناك شخصاً يمكنك الاتصال به في حالة حدوث انتهاك لا يمنح فقط الشخص المعني دفعة نفسانية بل يمكنه أيضاً من إحباط الشخص الذي قد يعمد إلى انتهاك حقوقه بالدرجة الأولى. ويمكن لهذا التكتيك أن يكون قيماً في المناطق الريفية والنائية في كافة أنحاء العالم، حيث يكون الناس غير واعين لحقوقهم، ولا يشعرون بأنهم يتمتعون بحرية الوصول إلى النظام القضائي. ويوفر هذا التكتيك أيضاً إجراءً قانونياً يستطيع الضحايا اللجوء إليه في حال تعرضهم لانتهاك. وهناك تكتيك مماثل في أوغندا يعمل على تثقيف الناس في المناطق البعيدة. حول حقوقهم وتوجد وسائل للتوسط.

يقدم فريق في السنغال معلومات حول الحقوق القانونية إلى قطاع من قطاعات المجتمع الذي تم عزله ليس من خلال الجغرافيا بل بسبب العادات الثقافية.

تعمل مؤسسة الموارد الإفريقية للتنمية المتكاملة (RADI) على تثقيف النساء فيما يتعلق بالعنف الأسري وذلك من خلال اسكتشات مسرحية ومناقشات غير رسمية وشبه قانونية حول الموارد القانونية الدفاعية المتوفرة لهن. فمن خلال استعمال المسرح، تهدف المؤسسة إلى كسر حاجز الصمت الذي يحيط بالعنف الأسري في السنغال.

إن العنف الأسري، وبخاصة العنف ذو الطبيعة الجنسية، هو موضوع يعتبر التطرق إليه من المحرمات في السنغال، كما وأنه قلما يتم إبلاغ السلطات عنه. ففي بلد يعتنق فيه خمسة وتسعون في المئة من السكان السنغاليين الإسلام، وحيث يعتقد العديد من الناس أن الشريعة تسمح ببعض أشكال العنف الأسري احتاجت المؤسسة إلى إيجاد طريقة لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالتشريعات التي تم إصدارها مؤخراً. وحيث أن الأمية متفشية، وبما أن المسرح واجه انتعاشاً ملموساً، اختارت المؤسسة المسرح كوسيلة لتعزيز قدرتها على الوصول إلى المشاهدين ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بقضايا العنف الأسري وجعل الناس على علم بالموارد المتاحة لهم. وتستدعي المؤسسة ممثلين مشهورين يقومون بدورهم باختيار نساء من بين المشاهدين لمشاركتهم في اسكتشات مرتجلة تستغرق الواحدة منها عشر دقائق تعرض مشاهد من الانتهاكات الأسرية. ويكشف الأداء العفوي للنساء والمشاهدين تآلفهم مع تلك الأوضاع. وتبقى الاسكتشات غير محلولة كي تسمح للقانونيين غير الرسميين بتسهيل المناقشات حول العلاجات الممكنة والخيارات التي يمكن اللجوء إليها لمعالجة الأوضاع المتعلقة بالعنف الأسري. ويعمل القانوني غير الرسمي على التأكد من تقديم الموارد القانونية المتاحة والعقوبات الجزائية والمدنية للعنف. وتركز المؤسسة على موردين ثقافيين هامين لدى استخدامها لتكتيكها هذا:

أولاً: أن المسرح أصبح أسلوباً مقبولاً بشكل واسع ومفهوماً من مفاهيم التعليم في السنغال. وثانياً: إن البرامج يتم تنظيمها حول التجمعات التقليدية غير الرسمية للنساء المعروفة باسم مبوبوتاييس (mbottayes)، والتي تضمن عادة حضوراً جيداً للغاية لدى عقد المناقشات الجماعية. وتقول المؤسسة أن معظم المشاركين في المسرح وجلسات النقاش لم يتعلموا فقط أكثر فيما يتعلق بحقوقهم بل قاموا أيضاً بتمرير تلك المعلومات إلى أعضاء الأسرة وإلى الأصدقاء.

ما هي التقاليد الثقافية في مجتمعك التي تخلق عوائق أمام التحدث علناً بشأن قضايا معينة تتعلق بحقوق الإنسان؟

ما هي التقاليد الثقافية التي يمكن استخدامها للتغلب على العوائق وكسر حاجز الصمت؟

لقد استخدمت مجموعات عديدة المسرح والأداء لتعزيز حقوق الإنسان إلا أن مؤسسة الموارد الإفريقية للتنمية المتكاملة تمزج القانون بالمسرح بطريقة فريدة. إن جزءاً من السبب الذي تنجح فيه المؤسسة في الوصول إلى المشاهدين هو أنها تستخدم الهياكل الاجتماعية القائمة للتجمعات غير الرسمية للنساء (مبوتائيس). ويوفر الجانب المسرحي حافزاً آخر للمشاركة - فهو مسل - ويقدم للمشاركين غلاًفاً من الحماية التي تسهل الحديث دون أن يطلب منهم الخوض في الأوضاع الشخصية.

”إن عدد النساء اللواتي يقدمن أنفسهن للتبديد بقضايا العنف قد ازداد وحول نفس الموضوع أصبحت النساء في بعض الحالات يتركن (الزواج) ويسعون إلى إنهاءه.“

نائب المدعي العام للجمهورية، السنغال

إن حقوق الإنسان قد تبدو وكأنها شيء تم فرضه من الخارج أو من الأعلى. وتعمل مؤسسة إقليمية لحقوق الإنسان قائمة في العالم العربي على تعزيز حقوق الإنسان من خلال إظهار نفسها على أنها أصبحت جزءاً من ثقافات الإقليم.

يستخدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في مصر (CIHRS) الفن والأدب كي يعرض للناس أن حقوق الإنسان يتم الاحتفاء بها وكانت موضع احتفاء لفترات طويلة في الثقافات العربية. وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية تساند الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن كثيراً من تلك الدول ادعت منذئذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان بشكل عام باعتبارهم مفهوماً غربياً أكثر.

ويستخدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وسائل مختلفة لإيضاح جذور حقوق الإنسان في المجتمعات العربية الإسلامية - في فولكلورهم وآدابهم وأفلامهم. وتتم دعوة الفنانين، على سبيل المثال، إلى عروض أفلام شهرية حيث يناقش محاضرون ضيوف الأفلام في إطار حقوق الإنسان. ويكون مخرج الفيلم أو النقاد في كثير من الأحيان موجودين خلال عروض الأفلام. إن نادي السينما لحقوق الإنسان هو واحد من أولى التجارب من نوعها في العالم العربي.

وعلاوة على ذلك يقوم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بنشر سلسلة من الكتيبات بعنوان «حقوق الإنسان في الفن والأدب»، وهي منشورات تسلط الضوء على دور الفن والأدب في نشر مفاهيم حقوق الإنسان. ولقد قام المعهد حتى الآن بنشر عشرة كتيبات، كما وأنه يتم دائماً تشجيع الفنانين على تقديم تجاربهم المتعلقة بالقيم الإيجابية لحقوق الإنسان بأسلوب جذاب.

لقد نجح مركز القاهرة لحقوق الإنسان من خلال نادي السينما والكتيبات في بناء شبكة من الفنانين المهتمين بتعزيز حقوق الإنسان، حيث قام بتشجيعهم على إيجاد مشروعات تعزز حقوق الإنسان في المجتمع المعاصر. ويقوم المعهد على فترات باختيار موضوع أو قضية معينة حيث يعمل على التعرف على الوسيلة التي يمكن للطرق الفنية أن تلعبها، ومن ثم يعمل على الاتصال بأعضاء الشبكة ممن يستطيعون معالجة ذلك الموضوع بنجاح من خلال وسائل إعلام فنية مختلفة.

ومن خلال هذه الوسائل جميعها، أسهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في خلق وعي أكبر بعلاقة حقوق الإنسان بالثقافة في كل من مصر والعالم العربي.

ويستخدم المعهد الأفلام والفن والأدب لمساعدة الناس في كافة أنحاء الإقليم على المطالبة بملكيتهم لمبادئ حقوق الإنسان بحيث يندد بالمزاعم القائلة بأن حقوق الإنسان هي أجنبية المصدر، وبحيث يجعل من الممكن بناء قاعدة من الدعم الواسع لحركة حقوق الإنسان. إن هذه الطريقة هي طريقة طويلة الأمد، كما وأنه من غير المحتمل أن تأتي بتغيرات سريعة في المجتمع، كما وأن من المحتمل جداً أن تجتذب أناساً يهونون الفن. ولكن إذا ما تم اختيار أمثلة ثقافية لها جذور عميقة - كالأمثلة التي يشعر الناس بأنهم مرتبطون بها مباشرة كالملاحم القومية وقصص الأطفال - فإنها سوف تصل إلى قطاع أكبر من الناس.

ويمكن أيضاً استخدام التقاليد الثقافية المحلية والأساطير والنصوص كأدوات تعليمية وأمثلة تم تفهمها كمبادئ لحقوق الإنسان. ويستخدم المعهد الدولي لتضامن النساء سيغي (SIGI) ومركزه الحالي في كندا نموذجاً تعليمياً غير رسمي يساعد النساء المسلمات على التعرف بسهولة على المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان وذلك بتعابير ثقافية محلية. لقد قام SIGI بتطوير سلسلة من الكتيبات التي يمكن استخدامها في أي مكان تجتمع فيه النساء سواء في الأماكن العامة أو الخاصة. وتشجع هذه الكتيبات على عقد مناقشات حول مفاهيم حقوق الإنسان بأسلوب له علاقة بالحياة اليومية للنساء.

”تحتفي كل ثقافة بقيم العدالة والكرامة والحرية والمساواة. وتساعد الفنون والآداب على خلق ثقافة لحقوق الإنسان. إننا نقرب من قلوب الناس، لا عقولهم فقط، كي نجعلهم على دراية بحقوق الإنسان.“

بهي الدين حسن - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر

طريقة جديدة لفهم العدالة الاجتماعية: تدريب المنظمات لوضع عملهم في مجال العدالة الاجتماعية في سياق مفهوم حقوق الإنسان، بحيث يوفر هذا مدافعين مسلحين بمجموعة جديدة من الأدوات وبإمكانية الوصول إلى تحالفات جديدة.

حيث إن الكثير من الناس في البلدان المتقدمة يرون اصطلاح «حقوق الإنسان» فقط من منظور العلاقة مع العالم النامي، لذا فإن المفاهيم والمثل العليا لحقوق الإنسان قد تبدو غريبة ومتباينة. إن هذا الموقف قد يؤدي إلى اغتباط ضار وهو ما تعمل مجموعة في الولايات المتحدة على مكافحته.

يتولى المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان (NCHRE) تدريب المنظمات في الولايات المتحدة على تأطير قضايا العدالة الاجتماعية كقضايا حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي تعمل فيه عدة منظمات في الولايات المتحدة في مجال القضايا الاجتماعية، إلا أن القليل منها ينظر لعمله في إطار حقوق الإنسان.

ففي استفتاء أجراه المركز الوطني عام 1997، تبين أن 90 في المئة من الأميركيين لا يعلمون بوجود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وللتجاوب مع هذا القصور في الفهم لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة، أوجد المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان مناهجاً لتعليم حقوق الإنسان للمنظمات الريفية المعنية بالعدالة الاجتماعية. ويعقد المركز أيضاً مؤتمرات واجتماعات ومناسبات اجتماعية، كما قام مؤخراً بتوزيع حوالي نصف مليون نسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤكد المركز خلال الدورات التدريبية على الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان من خلال العرض بأن كل شخص معرض ليصبح إما متهاكاً لحقوق الإنسان أو ضحية لمثل هذا الانتهاك. ويقوم المركز أيضاً بتعليم الطرق التي يمكن من خلالها حماية حقوق الإنسان، وبخاصة من خلال التعليم المتعلق بالجوانب القانونية والفنية لحقوق الإنسان. ويقوم المدربون بعدئذ بالعمل مع المشاركين لتطوير خطط النشاط الخاص بحقوق الإنسان التي سيتم استخدامها في مجتمعاتهم.

ويأخذ المشاركون في الدورات التدريبية إلى منظماتهم الأفكار والمهارات التي تعلموها في ورش العمل مما يزيد من قدرة المركز على إيصال عمله للآخرين. ومنذ تأسيس المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان قام المركز بتدريب أكثر من 16,000 مدافع عن العدالة الاجتماعية في قضايا حقوق الإنسان. ولقد استخدمت بعض المجموعات التي تم تدريبها إطار حقوق الإنسان لإدخال تغييرات إيجابية إلى مجتمعاتهم. فائتلاف مواطني جورجيا بشأن الجوع، على سبيل المثال، استخدم الدعاوى المبنية أسسها على حقوق الإنسان لإقناع مجلس الولاية التشريعي بإصدار أول زيادة لأدنى حد للأجور منذ ثلاثين عاماً.

ويواجه المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان (NCHRE) موقفاً سريع التفتيش لدى الحكومة والرأي العام بأن مبادئ حقوق الإنسان ليست ذي صلة بواقع الولايات المتحدة وأن مشاكل حقوق الإنسان ليست موجودة هناك. ويوفر المركز لجماعات تكافح من أجل قضايا مثل الجوع والفقر والتشرد تكتيكاً جديداً. فعندما تبدأ هذه الجماعات بتأطير عملها بأسلوب جديد فإنها قد تتعرف على حلفاء جدد وقد تصبح قادرة على اجتذاب أناس آخرين نحو قضيتهم.

”هنالك مشاكل عنيدة في (الولايات المتحدة الأمريكية) كعدم توفر العناية الصحية والإصلاح الاجتماعي والعنصرية. ولا يوفر الدستور حماية كافية لهؤلاء المواطنين فيما يتعلق بهذه المجالات. إن خيارنا الوحيد هو التحول نحو الإطار العالمي لحقوق الإنسان، الذي يرفع تلك القضايا إلى المستوى الصحيح، والذي يغير طبيعة الحديث والسياسة في هذا البلد.“

لورينا روس

المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأمريكية

التعبير عن وجهة نظرك من خلال الخرائط: رسم الخرائط المرئية لإيجاد وعي عام، وممارسة الضغط من أجل التغيير في السياسات.

مهما كان الجمهور الذي تحاول الوصول إليه، فإن التذمر المرئي تجاه المشكلة التي تعالجها قد يمثل أحد الموجودات القوية جداً. لقد استخدمت حركة السلام الأخضر اللبنانية الخرائط بشكل فعال لتصوير للناس المخاطر البيئية على طول الساحل اللبناني.

لقد قامت منظمة السلام الأخضر في لبنان (غرينبيس) بوضع خرائط تصور الانتهاكات البيئية على طول الساحل اللبناني، وذلك لتثقيف عامة الناس فيما يتعلق بمشكلة المخلفات الصناعية السامة، ولكي تمارس الضغط على الحكومة وإجبارها على وضع سياسات تعالج هذه المشكلة.

لقد ولدت المنظمة اهتماماً عاماً هائلاً بالوضع البيئي للساحل اللبناني من خلال السفر إلى موقع جديد كل أسبوع على متن قارب مطاطي، مركزة جهودها على المناطق الساحلية المأهولة والمكتظة بالسكان، حيث سلطت الضوء على أكثر المشاكل البيئية سوءاً في كل موقع، وذلك من خلال استخدام برامج نظام المعلومات الجغرافية (GIS) في إنتاج خريطة تتضمن نتائج الاختبارات. وقد تابع الجمهور التقدم الذي أحرزه قارب السلام الأخضر عبر التلفزيون والصحف وعلى موقع الحركة الإلكتروني، وحتى على طول الواجهة البحرية، حيث ألصقت الخرائط على الحائط خلال فترة الاختبار. ولقد ولّد التقدم الذي أحرزه القارب اهتماماً كبيراً وصل إلى حد الإثارة وتساؤل الناس: ما الذي سيكتشفونه في الموقع التالي؟ وفي نهاية الحملة كانت الخريطة نفسها عرضاً حياً للمواقع الملوثة بالسموم ومدى المشاكل التي تمتد على طول الساحل.

استخدمت منظمة السلام الأخضر تكتيكات أخرى عديدة دمجتها بمشروع الخرائط. فقد قام أعضاء الحركة باستقطاب دعم السياسيين والوكالات الحكومية والسكان وأصحاب المشاريع على طول خط الساحل. وتم تعيين أحد موظفي الحركة للقيام بمهمة إبقاء وسائل الإعلام على علم بما يجري، وكذلك التأكد من أن التغطية كانت تتم في الوقت المناسب للحفاظ على اهتمام الجمهور. وقامت الحركة كذلك باستقطاب الاهتمام من خلال الإعلانات الإذاعية وكشوفات تقصي الحقائق والياфطات المتحركة الضخمة وإعلان تلفزيوني بالرسوم المتحركة تظهر كلها الآثار طويلة الأمد التي تحدثها الملوثات..

«إن صورة واحدة تساوي ألف كلمة»... كيف يمكنك استخدام الصور في الترويج لقضيتك؟

لقد حولت منظمة السلام الأخضر في لبنان المعلومات الفنية الجافة إلى صورة أخاذة، حيث جعلت الحقائق مفهومة لدى العامة في الوقت الذي كانت فيه تعمل على اجتذاب اهتمامهم والحفاظ عليه فيما يتعلق بعملها، فيما كانت تحركهم في الوقت نفسه لاتخاذ الإجراءات الضرورية لعلاج المشكلة. لقد كانت مشكلة الانتهاكات البيئية تقبع في الخفاء إلى حد بعيد، بحيث كان الناس المتأثرون بها غير واعين لها. لقد ولدت منظمة السلام الأخضر من خلال الكشف عن المشكلة قاعدة شعبية تعمل ضد تلك المشكلة. كان المفتاح لهذا النجاح الذي تمثل برفع درجة الوعي واستصدار القانون الجديد قوياً في مدى وصوله إلى الجماهير وفي تغطية وسائل الإعلام لجهود وضع الخرائط في الوقت الذي استقطبت فيه الحركة الدعم لإجراء تغييرات محددة في السياسة.

ويجري استخدام وضع الخرائط من خلال برامج نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم صورة لمشاكل إنسانية أخرى ومكافحتها كتهريب النساء والفتيات من أجل تجارة الجنس. ويمكن استخدام الخرائط لعرض حوادث تم الإبلاغ عنها وتعلق بالتعذيب لدى دوائر الشرطة وعرض الفقر المنتشر من خلال عرض معدلات دخل الأسر في المنطقة أو رسم صورة تتعلق بالوصول (أو عدم الوصول) إلى خدمات حيوية من خلال إظهار مواقع الآبار والمستشفيات والمدارس المتوفرة. وعندما يصبح بإمكاننا رؤية مدى المشكلة فإننا نصبح مزودين بصورة أفضل بالأدوات التي تمكننا من التجاوب تجاه تلك المشكلة.

تفهم كيفية وصولنا إلى هنا وإلى أين نحن ماضون: استخدام القوة العاطفية لموقع تاريخي والقصص الشخصية لرفع درجة الوعي تجاه القضايا الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن باستعادة القصص إعادة الحياة إلى قضايا جافة أو بعيدة ذات علاقة بحقوق الإنسان. ويستخدم متحف الشقق في مدينة نيويورك (The Tenement Museum) القصص المستقاة من الماضي لتوليد النقاش والوعي تجاه قضايا حقوق العمال الحالية.

فمن خلال إعادة تشكيل شقة من شقق عام 1897 ومتجر لحياكة الملابس، يجمع متحف الشقق للحي الشرقي السفلي ممثلين من قطاعات متصارعة في صناعة الألبسة لبحث ما يتوجب عمله - وعلى يد من - لمعالجة مشكلة «مصانع الشقاء» [المصانع التي تستغل العمال] المعروفة اليوم.

ويستعيد المتحف الشقق الواقعة في شارع أورشارد 97 حيث عاش أكثر من 7000 مهاجر من 20 دولة مختلفة ما بين عامي 1863 و 1935، كما يسرد قصص صراعاتهم في أميركا. ففي عام 1897 عمل هاريس وجيني ليفين اللذان هاجرا من بلونسك (وهي الآن في بولندا) لدى متجر للألبسة من داخل شقتهم التي تمثل المساحة التي تم فيها صياغة مصطلح «مصنع الشقاء» لأول مرة. ويوجد اليوم أكثر من 400 متجر للألبسة في الولايات المتحدة يعمل فيها أكثر من 15000 عامل مهاجر. وتصنف وزارة العمل الأميركية حوالي ثلاثة أرباع تلك المتاجر باعتبارها «مصانع شقاء»، إلا أن النقاش ما زال محتدماً حول ماذا تعني كلمة مصنع الشقاء، وماذا يتوجب عمله لمعالجة الانتهاكات العمالية، ومن هو المسؤول عنها. لقد حول المتحف منزل أسرة ليفين إلى مركز يستطيع فيه العاملون في صناعة الألبسة تبادل الآراء حول كيفية حل المشاكل. لقد وجه المتحف الدعوة لحضور أول اجتماع له في 2002 إلى خليط غير عادي من المشاركين، بمن فيهم ممثلين عن منظمة هيومان رايتس ووتش (منظمة تراقب حقوق الإنسان) ويوناييت (وهو اتحاد عمال الألبسة) ليفي وإيلين فيشر (وهي علامات تجارية خاصة بالملابس) وجمعية منتجي كنغز كاوتني وغيرهم. وقد استمع هؤلاء القادة الذين تم حشرهم في دائرة هميمة، والذين كثيراً ما يوصفون بأنهم قطاعات المعارضة لصناعة الملابس، كيف كانت هذه الأسرة تنام وتأكل وتربي أطفالها وتنتج آلاف قطع الملابس ضمن مساحة لا تتجاوز 325 قدماً مربعاً.

ومواكبة لهذا الاجتماع، عقدت المجموعة قمة استغرقت يوماً بأكمله لبحث المنظور الجديد الذي يمكن تحقيقه من خلال تفحص ماضي صناعة الألبسة والأفكار الجديدة التي اقترحتها للحيلولة دون تكرار أوضاع «مصانع الشقاء» في المستقبل. وقد استضاف المتحف منذ اجتماعه الأول في 2002 حوارات مماثلة جرت مع العشرات من مجموعات صناعة الألبسة.

إن من المهم جداً وجود مسهّلين أقوىاء وإقامة الحوار بدقة ليتحول الناس من ردود الفعل الشخصية إلى القضايا المدنية الأوسع، بحيث يمكنهم تقدير وسام و جهات النظر المعارضة، وتكون لديهم الفرصة أيضاً لتبادل الآراء في إطار مجموعات صغيرة ومنابر كبيرة أيضاً.

”هؤلاء كانوا أناساً رفضوا الانضمام لبعضهم البعض ضمن ترتيبات أخرى، إلا أنهم وافقوا على الاجتماع معاً والتحدث في المتحف. لقد كان يتعين علينا التأكيد أن تفسيرنا للماضي سيكون من منظورات متعددة بحيث أثرت قضايا من أجل البحث بدلاً من سرد قصة واحدة.

وبشكل عام قال لنا المشاركون بأنهم شعروا بالارتياح لدى اجتماعهم معاً في متحف تاريخي، وأنهم كانوا سيشعرون بعدم الارتياح في ظل ترتيبات أخرى. وقد وصف أحد المشاركين الاجتماع بقوله: إن البيئة هنا تجعل كل واحد يفقد توازنه قليلاً بأسلوب يفتح فعلاً أبواب النقاش. وهي توفر فرصة رائعة للنظر في كل تلك القضايا مجتمعة.“

ليز سيفيشنكو

متحف شقق الجانب الشرقي الأدنى (Lower East Side)

الولايات المتحدة الأمريكية



الأدوات والموارد

الأدوات والموارد

قد اختار الأفراد كما اختارت المنظمات الواردة في هذا الكتاب تكتيكات بناء على أوضاعهم ، وهم يعلمون مقدار قوتهم وما يواجهون من مخاطر، كما وأنهم استخدموا هذه التكتيكات كجزء من استراتيجيات أوسع لتحقيق أهداف محددة بصورة جيدة. وفي الوقت الذي تكون فيه بعض تلك التكتيكات - أو بعض جوانب تلك التكتيكات - مفيدة لك، إلا أن من المهم جداً أن تقوم أولاً بتقييم وضعك الخاص: سياق عملك وأهدافك ومصادرك وحلفاؤك.

يتضمن هذا الجزء من الكتاب أدوات نأمل أن تساعدك في هذه المهمة:

تطوير استراتيجيات وتكتيكات خلاقية:

استخدم هذا الجزء للتعرف على أهدافك ولتقوم بالعصف الذهني للاستراتيجيات والتكتيكات المحتملة. استخدمه في إجراء محادثة مع أشخاص في منطقتك أو لتنظيم أفكارك الخاصة.

مشاركة الآخرين في التكتيك:

تقديم عينة التكتيك:

استخدم هذا العرض للعينة لتدريب الآخرين على استخدام التكتيكات التي ساعدتك على النجاح. إن جزءاً حيوياً من التكتيكات الجديدة في برنامج حقوق الإنسان هو إيجاد شبكات من الممارسين الذين يشاركون بعضهم البعض في هذه التكتيكات. إننا نأمل بأن يوحى لك هذا الكتاب بأن تفعل هذا.

تكييف التكتيكات:

استخدم الأسئلة الواردة في هذا الجزء لاتخاذ قرار حول ما إذا كان تكتيك معين أو جانب من تكتيك سيقربك من هدفك. تذكر بأن كل التكتيكات لا تناسب كل وضع من الأوضاع.

العناية بالذات: الاهتمام بأكثر مواردك قيمة:

في الوقت الذي تقوم فيه بتفحص موجوداتك ومطلوباتك، فإن من المهم أن تتذكر دائماً أكثر مواردك قيمة: وهو أنت نفسك وزملائك. استخدم كشف العمل هذا أنت وحدك أو بالتعاون مع زملائك للتفكير بوسائل تمكنكم من العناية بأنفسكم وبعضكم البعض.

تطوير استراتيجيات وتكتيكات مبتكرة

”استراتيجية بدون تكتيكات هي أبطأ الطرق نحو النصر، أما تكتيكات بدون استراتيجية فهي الضجة التي تسبق الهزيمة.“

(صن تزو)

هذه المقولة الصادرة عن صن تزو قبل أكثر من ألفي عام تخبرنا بأن التخطيط بدون عمل هو تخطيط لا طائل منه ، كما أن العمل بدون تخطيط هو عمل مميّت. إن باستطاعتنا اليوم أن نتعلم الكثير جداً من هذه المجالات الثلاثة للتحليل التي تعرف عليها صن تزو في الزمن البعيد لوضع الأساسات اللازمة للنجاح.

تطوير تكتيكات واستراتيجيات مبتكرة

اعرف نفسك:

لا تصدق دعايتك أنت. يتوجب عليك أن تمتلك وجهة نظر واقعية لنقاط قوتك ونقاط ضعفك ومواردك وقدراتك ومصادر دعمك. ومن المهم بالقدر نفسه أن يكون لديك فهم واضح لقدرات حلفائك وما يحدّ من تلك القدرات.

اعرف خصمك:

لا تصدق دعايات خصمك أيضاً. إنه من المهم بنفس القدر أيضاً فهم مجالات القوة لدى خصمك ونقاط ضعفه وموارده وقدراته، وذلك كي تتمكن من الاستفادة من الرخم والمبادرات التي قد تبدو متاحة، أو حتى هامة للغاية لتحقيق التقدم في قضيتك المتعلقة بحقوق الإنسان. ويشير صن تزو إلى إبداء اهتمام خاص لفهم استراتيجية عدوك وإحباطها.

اعرف طبيعة الأرض:

طبيعة الأرض قد تكون هي الأرض ذاتها التي ستقابل عليها خصمك. وتشمل طبيعة الأرض أيضاً الوقت والمساحة و الظروف القانونية والاجتماعية والثقافية أو البيئة التي تعمل فيها.

وعندما تستكمل جمع المعلومات التي تحتاجها لتحليل هذه المجالات تصبح مستعداً لتطوير استراتيجيتك، والاستراتيجية هي الجمع باتجاه الهدف لعدة قرارات تشمل:

- الغرض الرئيسي والأهداف المناسبة.
- القواعد التي تحظى بالشعبية والموارد.
- ما هي التكتيكات التي ستستخدمها ومتى.
- إن التكتيك هو عمل محدد صلب يتم اتخاذه للتأثير على وضع معين. إن من المهم أن تكون تكتيكاتك جزءاً من استراتيجية أكبر وتعمل لخدمتها.

كيف نبدأ؟

هذه بعض الأمور الهامة التي يتعين عليك تذكرها عندما تبدأ.

العمل مع الآخرين

حاول عندما يتاح لك أن تجمع فريقاً يشمل أناساً لدى كل منهم منظور مختلف وخلفية مختلفة وتجارب حياة متغيرة. ولن يؤدي هذا فقط إلى إغناء مجمع الأفكار الذي ينشأ في فريقكم فحسب، بل يسمح كذلك لأناس وجماعات أكثر بالمشاركة بآرائهم والتعلم من الآخرين.

وافق على بعض القواعد الأرضية قبل أن تبدأ، وهذه يمكن أن تشمل:

- يحظى كل فرد بالاحترام.
- شخص واحد فقط يتكلم في الوقت الواحد.
- إذا أراد شخصان التحدث، يجب منح الشخص الذي لم يتحدث الفرصة أولاً.
- جميع الآراء تحظى بالاحترام.
- الملاحظات غير المبنية على الاحترام غير مقبولة، ويجب إعادة توجيهها بأسلوب محترم ولكنه حازم.
- قيم الآخرين بإيجابية وليكن نقدك بناءاً.
- يجب أن توافق أيضاً على طريقة مقبولة لتدخل الفريق إذا ما بدأ عضو في السيطرة على النقاش.

مارس العصف الذهني بحرية:

جمع أكبر قدر ممكن من الأفكار. شجع كل شخص على الإسهام بآرائه ولا ترفض أيّاً منها ساء لأنها صعبة التطبيق أو سهلة أو غريبة جداً. ويجب أن تكون كل فكرة دون استثناء بعيدة عن العنف. فالبعد عن العنف هو حجر الزاوية للشرعية والمصادقية.

ضع قائمة بكل الأفكار فور بزوغها. وسيتم اختيار بعضها لمزيد من النقاش، إلا أن بعضها الآخر لن يتم اختياره، ولكن لا تهمل أيّاً من تلك الأفكار، فالفكرة التي تبدو في البداية غريبة أو شنيعة قد تحتوي عند النظر فيها مرة أخرى على عنصر المفاجأة المطلوب. وسوف تحتاج فيما بعد إلى إجراء تحليل أكثر عمقاً، إلا أن الهدف هو في الدرجة الأولى توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار.

وثق العملية:

اكتب الأفكار على صفحات كبيرة من الورق أو على سبورة، بحيث يتمكن الفريق كله من متابعة العملية أثناء تجليها. ويخلق توثيق العملية ذاكرة جماعية للتجربة، ويوفر فرصة لاستعادة تلك الأفكار في وقت آخر أو لمشاركة الآخرين فيها. لكن قيم المخاطر التي تنطوي عليها عملية الحفاظ على سجلات مدونة حول عمليتك.

الخطوة الأولى: تعرّف على المشكلة:

- ما هي المشكلة التي تحتاج للمعالجة؟
- لمساعدتك على تفحصها بأجزاء أصغر، قم بوضع قائمة بالعناصر الرئيسية للمشكلة. وقد تكون رغبتك أخذ كل من هذه الأجزاء الأصغر على حدة، بحيث تعمل على حل المشكلة الأكبر خطوة خطوة.
- هل تتعلق المشكلة بسلوك معين أو بمؤسسة أو سياسة أو بقانون أو بفرد؟
- عبّر عن المشكلة بجملة واحدة موجزة.

الخطوة الثانية: اعرف هدفك/ أهدافك:

- من هو المسؤول عن المشكلة، أو ما هي المشكلة التي أدركتها؟
- من هم المشاركون الرئيسيون المسؤولون عن خلق أو إطالة أمد المشكلة؟
- هل هناك سياسات أو قوانين أو ممارسات تسهم في إطالة أمد المشكلة؟
- هل هناك مؤسسات مسؤولة عن معالجة المشكلة؟ إن وجدت، فلماذا هي عاجزة عن القيام بذلك؟
- تعرف على مشارك رئيسي أو اثنين أو، على الأهداف التي يرغب فريقك في التأثير عليهم.

الخطوة الثالثة: حدد مرماك:

- ما هو التأثير الذي ترغب في تحقيقه بالنسبة للمشكلة؟
- صف باختصار النتيجة المرغوبة لجهدك. أمعن النظر في هذا: إذا كنت تمتلك القدرة على تحقيق كل شيء، فما هو ذلك؟ لا تقلق بشأن ما يمكن أن يكون فخماً للغاية - فهذه هي فائدة العملية الجماعية. هنالك عادة متفائلون ومتشائمون وواقعيون يوازنون بعضهم البعض.
- كيف يمكن أن يساعدك المشاركون الأساسيون أو الأهداف الأساسية لتحقيق مرماك المعلن؟
- ملاحظة: قد يختلف هذا المرمى عن مهمة منظمتك، إلا أنه يساعد على إبقاء تلك المهمة في الذاكرة للتأكد من أن التكتيكات والاستراتيجيات التي تختارها متوافقة معها.

الخطوة الرابعة: تعرف على حلفائك وخصومك:

- ابق في ذهنك المرمى والأهداف.
- من هم حلفائك وحلفائك المحتملون - سواء أكانوا أفراداً أو منظمات أو مؤسسات - في بلدك أو على الصعيد الدولي؟ لماذا لديهم أو سيكون لديهم اهتمام لدعم جهودك؟
- من هم خصومك وخصومك المحتملون؟ لماذا يعارضون جهودك أو لماذا يرون بأن جهودك تتعارض مع مصالحهم؟
- من هم حلفائك غير الشيطيين حالياً؟ معظم الناس هم ضمن هذه التصنيفات.
- إيجاد طرق للتأثير على هذه الجماعات سيكون أحد الاعتبارات المهمة لدى النظر في اختيار تكتيكاتك.

الخطوة الخامسة: تعرف على مواردك:

المورد هو كل شيء متاح يساعدك على تحقيق مرمك.

- ما هي الموارد القوية المتوفرة حالياً لك؟ فكّر في الأشخاص والمنظمات الأخرى والشبكات والتمويل والأوضاع الاجتماعية والسياسية والقانونية.

- ما هي الصلات التي تصلك أو تصل حلفاءك بالمشاركين الرئيسيين المسؤولين عن معالجة المشكلة التي تعرفت عليها سابقاً؟ فهذه تعتبر موارد أيضاً.

- انظروا كيف تتصرفون أو كيف تنوون العناية بأنفسكم (انظر: العناية بالذات: الإهتمام بموردك الأعلى قيمة، ص 227).

الخطوة السادسة: تعرف على استراتيجيتك:

تحديد استراتيجيتك ينطوي على اتخاذ عدد كبير من القرارات. فباستكمالك للخطوات المشار إليها أعلاه تكون قد وفرت معلومات قيمة تحتاجها لاتخاذ قراراتك الاستراتيجية.

بالنظر إلى الخطوات السابقة، ما هي أكثر المجالات التي يمكن لفريقك أن يحدث تأثيراً فيها؟

- ضع قائمة مختصرة تتضمن هذه المجالات بحيث تبقى مرمك في ذهنك.

- ما هي الخطوات اللازمة لتعظيم تأثيرك على هدفك؟

- هل هناك ترتيب محدد لكيفية تطبيق هذه الخطوات؟ هل تحتاج إلى تطبيقها معاً في وقت واحد أو بالتنسيق مع جهود

أخرى؟ هل لديك الموارد الضرورية؟

- ابحث طريق عملك وكيف يمكن لهذا العمل أن يساعدك على الاقتراب من مرمك. تذكر دائماً أن استراتيجيتك ستدفع

بك على الأغلب إلى مستوى عمل آخر بدلاً من أن توصلك فوراً إلى المرمى. تأكد بأن هذا الطريق للعمل يتوافق مع مرمك

الكلي ولا يأخذك إلى اتجاه مختلف كلياً.

الخطوة السابعة: تعرف على تكتيكاتك:

حان الوقت الآن لاتخاذ قرار حول التكتيكات التي ستستخدمها لتطبيق الاستراتيجية التي تعرّف عليها. فعندما تختار

التكتيكات فكر في ما يقع في إطار قدرتك وما هي أولوياتك. خذ وقتك في استعراض المشاركين الرئيسيين ودوائر المناصرين

والحلفاء والخصوم/الخصم ونقاط قوتك وقوة خصمك ومواطن الضعف والموارد.

- ضع قائمة لجرد التكتيكات التي تعرفها أو تلك المتاحة لك.

- ما هي التكتيكات التي قد تشجع الحلفاء غير النشيطين على التحول إلى حلفاء نشيطين.

- ما هي التكتيكات التي قد تساعد على التأكد من أن خصومك غير النشيطين سيقون كذلك أو حتى تشجيعهم على التحول

إلى حلفاء؟

- ما هي التكتيكات التي قد تضع نهاية للمعارضة أو تخفف منها؟

- هل يستطيع فريقك القيام بذلك بمفرده، أم هل يقتضي الأمر أن تتعاون مع جماعات أخرى؟

- اختر تكتيكاً واحداً في كل مرة من أجل النقاش الذي يتناسب مع استراتيجيتك ومرمك.

- سيحتاج كل تكتيك على الأرجح إلى مناقشة أعمق وعدد من الخطوات أو حتى تكتيكات إضافية للتطبيق.

الخطوة الثامنة: قيم تكتيكاً واحداً:

- ابحث لماذا تختار هذا التكتيك. كيف يكون له الإمكانية الأكبر للتحرك باتجاه مرمك في ظل وضعك الحالي؟
- كيف يمكن تكييف هذا التكتيك ليكون له التأثير الأكبر بالنسبة لوضعك؟
- هل يؤدي هذا التكتيك إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردك؟
- كيف يمكنك ضمان موارد إضافية، مع من تستطيع العمل أيضاً؟ ما هي التكتيكات التي ستحتاج إلى استخدامها لإقناع الآخرين بالعمل معك، أو بالإسهام في توفير الموارد؟
- ما هي التكتيكات الأخرى التي ستحتاج إلى استخدامها لتطبيق التكتيك الذي تختاره؟ هل هنالك هدف أولي يتعين عليك التعامل معه قبل أن تصل إلى الهدف النهائي (على سبيل المثال: كسب الحلفاء داخل مؤسسة قبل أن يتم الاتصال بالمدير حول إحداث تغيير في السياسة)؟
- هل تحتاج إلى كسب دعم المنظمات الأخرى قبل أن تبدأ في تنفيذ التكتيك؟
- حدّد باختصار أكبر عدد من الخطوات باتجاه التنفيذ الفعال للتكتيك. واصل تقييم مواردك المتوفرة.

الخطوة التاسعة: تكييف التكتيكات من الكتاب:

- عد إلى تكييف التكتيكات للحصول على أفكار مفيدة بشأن تكييف التكتيكات.
- اختر بعض الأمثلة التكتيكية التي ترغب في سبر أغوارها.
- ما هي أوجه الشبه بين التكتيك المتخذ كمثال وبين أوضاعك؟ ما هي الفوارق؟ كيف يمكنك استخدام الموارد لتجعل التكتيك أكثر فعالية؟
- ما هي العقبات الإضافية التي تواجهها؟
- كيف يمكن أن تحتاج إلى تكييف التكتيك ليناسب أوضاعك؟
- ما هي المعلومات الإضافية التي تحتاجها، ومن هو الذي سيقوم بالحصول عليها؟
- إن هذه العملية يمكن أن تخدم كوسيلة لتوليد أفكار جديدة للوصول إلى مراميك، وكقاعدة تدريب جيدة لمنظمتك، مما يسمح لك بتطوير مهارات تحليلية أقوى تساعدك على التخطيط الواقعي وعلى تقييم استراتيجيتك وتكتيكاتك.

تبنى التكتيكات

المقصود من التكتيكات الواردة في هذا الكتاب هو إلهامك لتفكر بطرق جديدة لأداء عملك. إننا نأمل أن تجد تكتيكات يمكن نقلها لتتناسب الأوضاع السائدة لديك. فعندما نقول أن التكتيكات قابلة للنقل فإننا نعني أن بالإمكان التكيّف معها واستخدامها في سياقات ودول غير تلك التي انطلقت منها. إن هذا لا يعني عادة أن بإمكانك استخدام تكتيك ما، أو أنه يتعين عليك محاولة استخدامه - سواء من هذا الكتاب أو من أي مكان آخر - بنفس الطريقة التي تم استخدامها بها أصلاً. إنك بحاجة لأن تقيّم وضعك الخاص ومواردك والمخاطر ذات العلاقة، وقد تحتاج إلى دمج تكتيك بآخر، أو أنك قد تجد أن بعض تركيبات أو أوجه التكتيك قابلة للتطبيق بالنسبة لوضعك فيها يكون التكتيك ككل غير قابل للتطبيق.

إن الأسئلة أدناه ستساعدك على تقييم وتكييف التكتيكات الجديدة لتلائم مع وضعك الخاص:

- هل هذا التكتيك مناسب لقضيتي ولوضعي؟
- من هم أيضاً الذين يمكنني بحث هذا الموضوع معهم؟
- أية جماعات أخرى يمكنني التحدث معها حول هذا الموضوع؟
- هل خبرت في السابق أو استخدمت تكتيكاً كهذا؟
- هل كان ناجحاً؟
- لماذا كان ناجحاً ولماذا لم يكن ناجحاً؟
- كيف يمكنه مساعدتي في تحقيق غرضي؟
- هل سيكون له التأثير المرجو على هدفي؟
- هل تم بالفعل استخدام هذا التكتيك بالنسبة لهدفي؟
- ما هي الموارد التي سأحتاجها؟
- ما هي الموارد التي امتلكها بالفعل؟
- كيف يمكنني الحصول على الموارد التي ليست متاحة؟
- من هم الذين يمكنني التحدث معهم للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا التكتيك؟
- ما هي التحالفات التي سأحتاج إلى تشكيلها كي استخدم هذا التكتيك؟
- كيف يمكنني تشكيل تلك التحالفات؟
- كيف سيكون رد فعل معارضي قضيتي تجاه هذا التكتيك؟
- ما مدى المخاطر التي ستنتج عن هذا التكتيك بالنسبة لي أو لمنظمتي؟
- هل أنا مستعد لقبول مستوى المخاطر التي ينطوي عليها هذا التكتيك؟
- كيف يمكنني التقليل من المخاطر التي قد تنتج عن استخدام هذا التكتيك؟
- هل يمكنني أن أستخدم أجزاء من هذا التكتيك؟
- هل يمكنني دمج هذا التكتيك مع تكتيكات أخرى؟
- ما هي خطتي المساندة؟
- ما الذي يتوجب عليّ فعله إذا لم يبرز هذا التكتيك النجاح الذي أتوقعه؟

مشاركة التكتيك الخاص بك: تقديم نموذج تكتيك

يعنى برنامج التكتيكات الجديدة بتعلم التكتيكات الجديدة وتعليمها. إننا لا نرغب فقط في أن تفكر بعملك من حيث التكتيكات، وأن تتعلم من التكتيكات الواردة في هذا الكتاب، بل نرغب أيضاً في أن تشارك الآخرين في تكتيكاتك. وتفيد المشاركة في الابتكار أولئك الذين طوروا التكتيكات (من خلال بناء مهاراتهم على القيادة والعرض)، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقومون بتعليمهم.

وفيما يلي موجز أساسي لعرض يستغرق 40 دقيقة حول تكتيكك. استخدم هذا الموجز كي يساعدك على اختيار المعلومات التي ستساعد، على أفضل وجه، مشاهديك على فهم وتطبيق تكتيك معين.

(دقيقة واحدة)

تحدث عن تكتيكك.

ابدأ تدريبك بوصف موجز لتكتيكك. تذكر أن تركز أولاً على تكتيكك بدلاً من المشكلة أو المضمون (سيكون هنالك وقت لشرح ذلك). استعرض تعريف التكتيك المذكور في صفحة (20) وقرأ «الحاجة إلى تكتيكات جديدة» (ص 9) كي تتأكد بأنك واضح فيما يتعلق بها.

فكر أيضاً بطريقة مشوقة لإقناع مشاهديك بأهمية هذا التكتيك. اذكر قصة سريعة واسأل سؤالاً يستحوذ على اهتمام مشاهديك.

(خمس دقائق)

اشرح السياق

- إنك ترغب في أن يفهم مشاهدوك لماذا تم اختيار هذا التكتيك بالذات. ساعدهم على القيام بذلك بالطرق التالية:
- اشرح القضايا الاجتماعية الحالية أو السابقة التي تطلبت رد فعل، وبخاصة تلك التي ستساعد الآخرين على فهم تكتيكك.
 - اشرح العملية التي تم من خلالها تنظيم رد الفعل هذا.
 - أوجز النتيجة المرغوب بها نتيجة استخدام هذا التكتيك، أي أغراضك وأهدافك.
 - اشرح باختصار الاستراتيجية التي تم توظيفها وكيف أمكن ملائمة هذا التكتيك لها.
 - لن تحتاج إلى استنفاذ الكثير من الوقت على هذا السؤال، إلا أنه يتعين عليك التأكد من الإشارة إلى كل مجال باختصار.

(عشرون دقيقة)

اشرح كيف يعمل التكتيك:

هذا هو لبّ العرض. إنك تقوم بتزويد مشاهديك بمعلومات رئيسية سيحتاجونها لتطبيق تكتيكك على الوضع السائد لديهم.

قدم شرحاً عن كيفية تنفيذك للتكتيك خطوة خطوة. إننا نوصي بأن تستخدم قضية واحدة محددة كمثال. تخيل زميلاً لك في بلد آخر سيحاول استخدام تكتيكك. ما الذي يحتاجون معرفته؟ من أين يبدأون؟ ما عدد الأشخاص المشاركين؟ ما هو الدعم الذي يحتاجونه؟ ما هي الموارد التي يحتاجونها؟ تذكر بأن تناوله خطوة خطوة...

(سبع دقائق)

استعرض تطور التكتيك:

تحدث عن الأهداف: ما هو السلوك أو المؤسسة أو الأفراد الذين استهدف التكتيك التأثير عليهم؟ تذكر دائماً أنه قد تكون هناك أهداف أولية وأهداف طويلة الأمد أو أخرى مطلقة. اشرح النتائج الحقيقية: كيف يصف الناس ذوو العلاقة النتائج والآثار؟ استخدم الاقتباسات أو التعليقات الصادرة عن الأشخاص أصحاب الشأن.

(سبع دقائق)

ابحث ما تعلمته وكيف يمكن استخدام هذا التكتيك في مضمون آخر:

اشرح ما تعلمته من تطبيق هذا التكتيك: ما الذي جاء بنتيجة؟ ما الذي ستفعله بشكل مغاير؟ ما هي التوصيات التي تود تقديمها للآخرين؟

من خلال تجربتك، ما هي العوامل التي نحتاج إلى النظر فيها قبل تطبيق هذا التكتيك؟ ما هي المحددات؟ إذا كنت مطلعاً على تطبيقات أخرى لهذا التكتيك، أخبر الناس باختصار كيف تم تطبيق التكتيك بصورة مختلفة، ولماذا؟

العناية بالذات: الاهتمام بموردك الأعلى قيمة

من خلال القيام بالعمل الصعب الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان فإنك قد تعمل ساعات طويلة في أوضاع مخوفة بالخطر. وقد تكون معرضاً لأصوات ومناظر وقصص يصعب تحملها. وقد يكون ما تعمله مخوفاً بالصدمات والتوتر بالنسبة لك سواء أكنت تواجه ذلك مباشرة أو من خلال الآخرين.

ويواجه الناس التوتر بطرق عدة، حيث يحاول بعض الناس العمل أكثر وذلك على حساب أسرهم وأصدقائهم، أو أنهم يقررون بأنهم قد عانوا بما فيه الكفاية ويعمدون في أحوال كثيرة إلى تغيير وظائفهم أو مجالات تطوعهم. وقد يعمد آخرون إلى تدخين عدد أكثر من السجائر أو المهدئات مرات أكثر أو بكميات أكبر. وهناك آخرون ممن قد يفقدون رؤية التجارب الإيجابية، ويعتقدون بأن لا يتعين على الناس التمتع بالحياة في الوقت الذي يعاني فيه آخرون.

وللمحافظة على قوتك والتزامك وابتهاجك في القيام بهذا العمل، فإنك بحاجة إلى معالجة التوتر غير الصحي (ليس كل توتر غير صحي! فهناك بعض التوتر الذي يدفعنا فعلاً إلى القيام بعمل أفضل).

ألف باء العناية بالذات:

إن ألف باء العناية بالذات هي: الوعي والتوازن والاتصال (Saakvitne & Pearlman, 1996).

الوعي:

أولاً يتعين عليك أن تكون قادراً على التعرف على إشارات وأعراض التوتر غير الصحي وتأثيرات الصدمات النفسية (سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة) هذا الأمر يتطلب وعياً. كن واعياً بأحوال جسمك: هل يتنابك المرض بشكل أكثر تكراراً وهل تشعر بتوتر وتصيح أسرع غضباً أو شعوراً بالإحباط؟ كن واعياً لعلاقاتك: هل تكسر وقتاً كافياً للناس الذين تحبهم، وتسمح لهؤلاء بتكريس الوقت الكافي لك؟ كن واعياً لما حدث لك من تغيير: هل لم تعد تتمتع بهواياتك ونشاطاتك التي كانت تساعدك على الاسترخاء أو التي كانت تمثل الطرق التي كنت تتواصل فيها وتمضي الوقت مع الأسرة والأصدقاء؟ هل تغيرت معتقداتك تجاه دينك أو تجاه أناس آخرين؟ هل تنظر إلى الدنيا بشكل مختلف؟

التوازن:

ابحث عن التوازن بين عدد من أنواع النشاطات المختلفة، بما في ذلك العمل والحياة الشخصية والأسرية والراحة والاستجمام. وستكون أكثر إنتاجية عندما تتوفر لك الفرص للتمتع بالراحة والاسترخاء، مما يساعدك على استرخاء قد يكون مختلفاً عما يساعد أفراد أسرتك وزملاءك. إنه من المهم بمكان أن تكون وسائل الاسترخاء الخاصة بك غير مضرّة بصحتك وحياتك أو بالعلاقات التي تعدها مهمة. إن الوعي بالوقت الذي تبدأ فيه بفقدان التوازن في حياتك يمنحك الفرصة كي تتغير.

الاتصال:

ابن علاقات اتصال وعلاقات دعم مع زملائك في العمل وأصدقائك وأفراد أسرتك ومجتمعك. أي عمل تقوم به لإيجاد مجتمع أفضل سيكون له معنى ضئيل إذا لم تختبر علاقات اتصال إيجابية وصحية على طول الطريق إلى هذا المكان الأفضل. ومرة أخرى، عندما تصبح واعياً بالوقت الذي تبدأ فيه بإضاعة الاتصال مع الناس المهمين لك، فإن ذلك يمنحك الفرصة للتفكير واتخاذ إجراء يعيد التوازن مرة أخرى لحياتك.

بحث العناية بالذات:

قد يكون من المفيد جداً لمنظمتك أن تعتتم الفرصة لبحث الطرق التي تواجهون جميعكم من خلالها - فردياً وجماعياً - التوتر الناجم عن أداء عمل يتناول حقوق الإنسان. استخدم أيّاً من الأسئلة التالية لفتح باب النقاش ضمن مجموعات ثنائية أو ضمن مجموعات صغيرة أو مع منظمتك ككل.

شارك ما تحب المشاركة به فيما يتعلق بالعمل الخاص بحقوق الإنسان. لماذا تواصل وضع وقتك الثمين وطاقتك ومواردك في خدمة هذا العمل؟

شارك في شيء تتمتع به وليس له علاقة البتة بعملك. هل تستغل الوقت للقيام بهذا؟

شارك في تجربة جعلتك تغيّر الطريقة التي ترى فيها نفسك أو عائلتك أو مجتمعك أو بلدك أو أي شيء آخر.

شارك في ما تلاحظه على نفسك عندما تصبح مقهوراً أو تعباً أو محبطاً أو غاضباً. كيف ستحاول مواجهة هذه العواطف والأوضاع؟ هل لها علاقة بالآخرين؟ هل ما تفعله يحسن الوضع؟ هل تجعل الوضع أكثر سوءاً؟

شارك في ما تلاحظه بشأن الفريق عندما يرتفع مستوى التوتر. ما الذي تفعلونه كفريق لمواجهة الموقف؟

شارك في الوقت الذي تشعر فيه بالدعم أو عدم الدعم من جانب أحد زملائك أثناء أداء العمل الموكل إليك. ماذا فعلوا لمساعدتك أو جعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لك؟

شارك في الطرق التي يمكنكم من خلالها كزملاء أو كمنظمة مساعدة بعضكم البعض على تحمل أعباء العمل مع أناس تعرضوا لانتهاك حقوقهم أو من مشاهدة انتهاكات بأنفسهم.

أخيراً شارك في شيء واحد ستفعله بشكل مغاير بعد أن استكشفت ألف باء معالجة التوتر.

إنك الآن مستعد لاتخاذ خطوة تجاه المحافظة على وعيك ونشاطاتك في مجال العناية بالذات. إنك واعٍ بما يقوم به زملاؤك من عمل لمساعدة أنفسهم. اغتنم الفرصة لتقوية هذه الخطوات والنشاطات الإيجابية. سجل اسمك في سجل الحاضرين بشكل منتظم لمواصلة بحث أهمية الإبقاء على أكثر مواردنا أهمية - وهو أنفسنا!

مصادر أخرى

إن أفضل مصدر من مصادر المعلومات العملية ومصادر المعرفة هم عادة الأشخاص الآخرون الذين واجهوا التحديات ووجدوا

الطرق الكفيلة بالتغلب عليها. إن المصادر في هذا الجزء أوجدها أشخاص أرادوا مشاركة الغير في مزايا تجاربهم.

إن الجزء المعنون «المصادر المرتكزة على التكتيك» يشمل الكتب والمقالات ومواقع الإنترنت والأقراص المدججة المتعلقة بتكتيكات معينة في هذا الكتاب. وقد تم إنتاج معظم هذه من جانب منظمات ابتكرت التكتيكات موضوع البحث، وذلك على الرغم من وجود توقعات قليلة. تذكر بأنه ليس صحيحاً بأن جميع التكتيكات تعمل في كل الأوضاع: إن المصادر أدناه هي نقاط البداية عندما تقتبس تكتيكات لاستخدامها في نضالك، بحيث لا تكون على هيئة إرشادات و كتب وصفات الأكل.

وفي الجزء المعنون «التفكير التكتيكي والاستراتيجي» قمنا بإدراج الأعمال التاريخية والنظرية بالإضافة إلى الإرشادات العملية لبناء استراتيجيات وتطبيق تكتيكات. وقد تم إيجاد معظم هذه المصادر من جانب ممارسين أمضوا سنوات عديدة وربما عقوداً وهم يعملون في مجال حقوق الإنسان: وهؤلاء الناس مجتمعون يتحدثون من قاع بئر عميقة مليئة بالتجارب حول قيمة التفكير تكتيكياً واستراتيجياً. ويوجد كم كبير من المواد حول هذه الموضوعات. لهذا فإن هذه القائمة تحتاج وقتاً طويلاً لتصبح كافية. . فإذا ما رغبت في اقتراح مصدر لإدراجه في موقعنا الإلكتروني (www.newtactics.org) والذي نقوم بتحديثه بشكل مستمر، يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على (newtactics@cvt.org)، كما يرجى كتابة عبارة «اقتراح مصدر Resource suggestion» في السطر الخاص بالموضوع أو استخدم النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني (www.newtactics.org).

التكتيكات الجديدة في برنامج حقوق الإنسان

www.newtactics.org

Tactical Notebook Series [online]. Minneapolis: Center for Victims of Torture [Updated March 2004: cited March 2004].

Available from World Wide Web:

(<http://www.newtactics.org/main.php/TootsforAction/TacticalNotebooks>)

A series of 20+ page guides detailing how particular tactics were implemented, what factors influenced their use and the challenges that surfaced along the way.

Tactic Database [online]. Minneapolis: Center for Victims of Torture [Updated March 2004: cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://database.newtactics.org/NewTactics/Default.aspx>)

A searchable (and growing!) database of more than 100 innovative tactics from around the world.

مصادر تعتمد التكتيكات

التكتيكات الوقائية

Physical Protection Tactics

Mahony, Liam and Luis Enrique Eguren. *Unarmed Bodyguards: International Accompaniment for the Protection of Human Rights*. Bloomfield, Conn.: Kumarian Press, 1997.

Draws lessons from a decade of practice with a new tool in human rights protection, where unarmed international

volunteers physically accompany those who are threatened with violence.

Peace Brigades International Publications [online]. London: Peace Brigades International [updated November 2001:

cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.peacebrigades.org/publications.html>)

Books, videos and studies about protective accompaniment and nonviolence. Available in English, French and Spanish.

المشاركة في المعلومات الخطيرة

Community Relations Council [online]. Belfast: Tibus [updated 2003: cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.community-relations.org.uk/aboutthe-council/CRC-Publications/>)

A list of publications available to download or to request, including Action Against Intimidation — Information and Advice Manual, Anti-Sectarianism in Voluntary and Community Sectors, Approaches to Community Relations Work.

Hall, Michael, ed. *It's Good to Talk; The experiences of the Springfield Mobile Phone Network*. Pamphlet. Newtownabbey: Island Publications, 2003

Describes a mobile phone network enabling community activists to assist one another in reducing incidents of violence at the interface.

إزالة إمكانية حدوث الانتهاكات

Nevitte, Neil and Santiago A. Canton. *The Rise of Election Monitoring: The Role of Domestic Observers.* *Journal of Democracy*. (1997): 47—61.

Profiles of a number of domestic election monitoring organizations and campaigns (in 12 countries from South Asia and South America to the West Bank and Eastern Europe).

Stoddard, Michael. *NDI Handbook: How Domestic Organizations Monitor Elections: An A to Z Guide*.

Washington, DC: National Democratic Institute for International Affairs, 1995.

A detailed guide to initiating and carrying out a domestic election monitoring program.

Traditional Ecological Knowledge * PriorArt Database [online]. Washington, DC: Science & Human Rights Program,

American Association for the Advancement of Science [Updated October 2003: cited March 2004].

Available from World Wide Web: (<http://ip.aaas.org/tekindex.nsf>)

A searchable index of Internet-based public documentation concerning indigenous knowledge and plant use.

تكتيكات التدخل تكتيكات المقاومة

O'Rourke, Dara and Gregg P. Macey. "Community Environmental Policing: Assessing New Strategies of Public Participation in Environmental Regulation" [online]. Journal of Policy Analysis and Management. (2003): 383—414. Available from World Wide Web: (http://www.bucketbrigade.net/downloads/community_environmental_policing.pdf)

Report evaluating public participation in environmental monitoring and regulation through local bucket brigades,"

including steps for implementation, impact and lessons learned.

Selected Writings on MKSS and Right to Information Campaign in India. [CD-ROM] Rajasthan: Mazdoor Kisaan Shakti Sangathan, 2003.

Uses modes of struggle and constructive action for changing the lives of the rural poor.

Tips and Tools for Organizing Resolutions in Defense of the Bill of Rights." Bill of Rights Defense Committee [online].

Northampton, Mass.: BORDC. ca. 2002 [updated 2004: cited March 2004]. Available from World Wide Web:

(<http://www.bordc.org/Tools.htm>)

Tools used by hundreds of U.S. communities in protesting the erosion of human rights.

تكتيكات وقف الانتهاكات

Treatment Action Campaign [online]. Muizenberg: TAC [updated March16 2004: cited March 2004].

Available from World Wide

Web: (<http://www.tac.org.za/>)

Extensive online library of documents related to HIV/AIDS, pharmaceutical companies and copyright law.

تكتيكات الإقناع

Coetzee, Erika and Shirley Robinson. Measuring the Impact of Public Spending. Cape Town: Idasa, 2000.

Provides a framework for thinking about ways to measure the impact of public spending, including tools for developing a monitoring strategy. Order online at www.idasa.org.za.

Folscher, Alta. Budget Transparency and Participation: Five African Case Studies. Cape Town: Idasa, 2002.

Investigates budget transparency and participation in Ghana, Kenya, Nigeria, Zambia and South Africa, asking what information is necessary to assess the link between policy priorities, government spending and the delivery of services. Order online at www.idasa.org.za.

The International Budget Project [online]. Washington, DC: The Center on Budget and Policy Priorities [cited March 2004].

Available from World Wide Web: (<http://www.internationalbudget.org/resources/howtolincix.htm>)

Collection of recommended online resources for applied budget analysis, including how-to tips.

تكتيكات الحوافز

Liubicic, Robert. 'Corporate Codes of Conduct and Product Labeling Schemes: The Limits and Possibilities of Promoting International Labor Rights Through Private Initiatives.' Law and Policy in International Business 30(1998): 111—158. Surveys private initiatives by the business community aimed at promoting labor rights (particularly codes of conduct and labeling schemes). The article recommends standardization and effective monitoring regimes to make codes of conduct and labeling schemes more effective.

The Proxy Resolutions Book. New York: Interfaith Center on Corporate Responsibility, 2004.

The complete texts of socially responsible shareholder resolutions submitted for 2004 annual company meetings.

Covers: healthcare, finance, pay disparity, global warming, food and water, militarism, human rights and vendor standards.

Available from www.iccr.org.

التكتيكات التعويضية تذكر الانتهاكات

Bloomfield, David, Teresa Barnes and Luc Huysse, eds. *Reconciliation After Violent Conflict: A Handbook* [online]. Stockholm, Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), 2003 [cited April 2004]. Available from World Wide Web:

(<http://www.idea.int/conflict/reconciliation/reconciliation...full.Pdf>)

Designed to inform, assist and equip citizens and leaders in post-violence contexts, this practical handbook documents reconciliation processes, relationship-building strategies and structures for coexistence. Hayner, Priscilla B. "The Contribution of Truth Commissions." *An End to Torture: Strategies for its Eradication*. London and New York: Zed Books, 1995.

A survey of truth commissions and their impacts and limitations with regard to reporting past, and preventing future, human rights abuses (particularly torture).

Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Confronting State Terror and Atrocities*. New York: Routledge, 2002.

Examines the twenty major truth commissions established around the world, paying special attention to South Africa, El Salvador, Argentina, Chile and Guatemala.

International Center for Transitional Justice [online]. New York: International Center for Transitional Justice [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.ictj.org/>)

Assists countries pursuing accountability for mass atrocity or human rights abuse, Its strategies comprise five key elements: prosecuting perpetrators, documenting violations through nonjudicial means such as truth commissions, reforming abusive institutions, providing reparations to victims and advancing reconciliation.

Kritz, Neil J., ed. *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 1995.

Expansive and thorough three-volume work. The first covers general considerations, the second examines country studies and the third looks at laws, rulings and reports.

Otras Voces de la Historia. [CD-ROM] Buenos Aires: Memoria Abierta, 2002.

Documents state terrorism in Argentina between the years 1976 and 1983.

The Truth Commission Project [online]. Cambridge, MA: The Truth Commission Project [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.truthcommission.org/>)

Extensive research on five of the most successful truth commissions of the last 25 years: in Argentina, Chile, El Salvador, South Africa and Guatemala.

تقوية الأفراد والمجتمعات

Pranis, Kay, Barry Stuart and Mark Wedge. Peacemaking Circles. St. Paul: Living Justice Press, 2003.

Offers experiences to support the work that many pioneering community members and criminal justice professionals are doing around the world to explore a more healing, constructive response to crime.

Jaranson, James M and Michael K. Popkin, eds. Caring for Victims of Torture. Washington, DC: American Psychiatric Press, nc, 1998.

Collective wisdom of international experts in the treatment of victims of government torture — all distinguished physicians and pioneers in the field of traumatic stress.

السعي نحو الإنصاف

International Labor Rights Fund. International Labor Rights Fund [online]. Mar. 2003. Available from World Wide Web: (<http://www.laborrights.org/>)

Reports, papers and books on labor rights for sale and download, including The Alien Tort Claims Act — A Vital Tool for Preventing Corporations from Violating Fundamental Human Rights, by Terry Collingsworth.

Violence Against Women in War Bibliography. VAwwNET. Violence Against Women in War [online]. March 2003. Available from World Wide Web:

(<http://wwwl.jca.apc.org/vaww-net-japan/english/resources/bibliography.html>)

Bibliography of reports on women's rights, sexual slavery and international law relating to these topics.

بناء ثقافات ومؤسسات حقوق الإنسان دوائر المناصرين لحقوق الإنسان

Levi, Robin. "Local Implementation of the UN Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW)." WILD, 1999. Available from World Wide Web: (<http://www.wildtorhumanrights.org/localimplement%20paper.html>)

A guide for people considering passing legislation implementing CEDAW in their own cities.

تكتيكات التعاون

Stern, Katherine. Techniques of Independent Monitoring in Guatemala and El Salvador. New York: Lawyers Committee for Human Rights, 2002 [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.coverco.org/eng/media/Approved-Public-Report.Pdf>)

A practical, step-by-step report on how COVERCO and GMIES carry out their work, with a focus on how monitors are trained in everyday, practical details of their job.

Youngers, Coletta A. and Susan C. Peacock. Peru's Coordinadora Nacional de Derechos Humanos: A Case Study of Coalition Building. Washington Office on Latin America, October 2002. Available from World Wide Web: (<http://www.wola.org/publications/peru...Coordinadora...eng.Pdf>)

Examines Peru's history of abuses and the Coordinadora's success in advocacy campaigns and coalition building, highlighting the organization's work and accomplishments over the past 15 years.

تكتيكات بناء القدرات

Human Rights Institution-Building: A Handbook on Establishing and Sustaining Human Rights Organizations.

New York: Forefront Publications, 1994.

A guide to establishing organizational procedures and structures to prevent and combat institutional problems.

Video for Change [online]. New York: WITNESS [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.witness.org>)

Training video for human rights advocates, illustrating how they can use video and communications technology to further their causes. Accompanied by a manual. Both are available to order or download.

Cairo Institute for Human Rights [online] [cited March 2004]. Available from World Wide Web:

(<http://www.cihrs.org/BOOKS/booksHome.htn1>)

Publishes educational materials on human rights and the arts for Arab human rights organizations.

التفكير التكتيكي والاستراتيجي
التاريخ والنظرية

Ackerman, Peter and Christopher Kruegler. Strategic Nonviolent Conflict: The Dynamics of People Power in the Twentieth Century.

Westport: Praeger Publishers, 1994.

A theoretical and historical assessment of the importance of strategy in successful nonviolent resistance movements.

Ackerman, Peter and Jack Duvall. A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict.

New York: St. Martin's Press, 2000.

Examines how popular movements have used nonviolent weapons to overthrow dictators, obstruct military invaders and secure human rights. Jack Duval directed a companion film of the same name.

Johnson, Douglas A. and Kate Kelsch. "Tactical Innovations for Human Rights." Effective Strategies for Protecting Human Rights, David R. Barnhizer, ed. Dartmouth Pub Co., 2002.

Explores the importance of tactical thinking in human rights work and includes eight brief case studies of effective tactic.

Keck, Margaret E. and Kathryn Sikkink. Activists Beyond Borders. New York: Cornell University Press, 1998. Examines the networks of activists that coalesce and operate across national frontiers to target international organizations or the policies of particular states.

Risse, Thomas, Stephen C. Ropp and Kathryn Sikkink. The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change.

New York: Cambridge University Press, 1999.

Evaluates the impact of these norms on the behavior of national governments in many regions of the world.

Sharp, Gene. From Dictatorship to Democracy: A Conceptual Framework for Liberation.

Boston: Albert Einstein Institution, 1993.

Focuses on the generic problem of how to destroy a dictatorship and to prevent the rise of a new one.

Sharp, Gene. There are Realistic Alternatives [online]. Boston, MA: The Albert Einstein Institution, 2003 [cited March 2004].

Available from World Wide Web: (<http://65.109.42.80/organizations/org/TARA.pdf>)

Brief introduction to nonviolent struggle and strategic thinking.

إرشادات عملية

Alexander, Sylvia. Generating Local Resources: Case Histories and Methods for Supporting Human Rights Organizations In-Country. New York: Forefront Publications, 1996.

A guide to strategies that allow human rights organizations to identify and cultivate domestic sources of funding.

Alexander, Sylvia. A Handbook of Practical Strategies for Local Human Rights Groups.

New York: Forefront Publications, 1999.

A discussion of strategies used to overcome a variety of challenges, from coping with threats and violence, to building alliances and establishing ties with the international community, illustrated by examples from around the world.

Bobo, Kim, Jackie Kendall and Steve Max. Organizing for Social Change: A Manual for Activists in the 1990s.

Santa Ana: Seven Locks Press, 1991.

A handbook on fundamental organizing techniques and methods of building a successful direct action organization.

Circle of Rights. Economic Social & Cultural Rights Activism: A Training Resource [online]. Minneapolis: Human Rights Resource Center, 2000 [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www1.umn.edu/humanrts/edumat/IH RIP/circle/toc.htm>)

A detailed account of economic, social and cultural rights, as well as a guide, for trainers and activists, to useful strategies and tactics aimed at promoting and protecting rights through national and international Organizations.

Johnson, Douglas A. "Confronting Corporate Power: Strategies and Phases of the Nestlé Boycott."

Research in Corporate Social Performance and Policy 8(1986): 323—344.

A detailed account of the strategies and tactics employed during the Nestlé Boycott in the late 1970s.

Kehler, Randall, Andrea Ayvazian and Ben Sentu na. Thinking Strategically: A Primer on Long- Range Strategic Planning for Grassroots Peace and Justice Organizations. Amherst: Peace Development Fund.

A guide to strategic planning that outlines steps in the planning process (setting goals, defining a mission and developing strategy) as well as measures for establishing accountability, designating responsibilities, identifying tactics and timing action. Also available to download free at

www.newvisionsproject.org/ThiStrat.pdf.

McChesney, Allan. Promoting and Defending Economic, Social, and Cultural Rights: A Handbook [online]. Washington, DC: Association for the Advancement of Science, 2000 [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://shr.aas.org/escr/handbook/>)

A resource for NGOs and others active in civil society who want to prevent or stop violations of economic, social and cultural rights and promote fulfillment of these rights at the national and international levels.

Milne, Paul and Glen Schneider. The Effective Action Concept: A Value-Based Tool for Social Good and Personal Power. San Diego: Institute for Effective Action, 1992.

A planning and management tool for deliberately creating change, whether at the personal or social level.

Sharp, Gene. 198 Methods of Nonviolent Action. Boston: 1973. Available from World Wide Web: (<http://www.peacemagazine.org/198.htm>)

A simple, straightforward and powerful list of ways to reach your audience, make your point and begin to make change.

"Using the Internet Strategically." The Association for Progressive Communications [Cited March 2004].

Available from World Wide Web: (<http://www.apc.org/english/capacity/strategy/index.shtml>)

Profiles of civil society organizations that use technology and the Internet to promote human rights.

Business for Social Responsibility [online]. San Francisco: Business for Social Responsibility. [Cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.bsc.org>)

A collection of tools and practical guidelines for responsible business practices, including descriptions of business-related tactics for promoting human rights.

By the Sweat & Toil of Children: Efforts to Eliminate Child Labor (volume V) [online]. U.S. Department of Labor Bureau of International Labor Affairs, 1998 [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/sweat5/overview.htm>)

A congressionally-mandated series of annual reports that reviews the child labor situation in 16 developing countries and analyzes the level and types of action being undertaken to reduce child exploitation.

An Economic Consideration of Child Labor [online]. U.S. Department of Labor Bureau of International Labor Affairs, 2000 [cited March 2004]. Available from World Wide Web: (<http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/sweat6/overview.htm>)

This sixth report in the By the Sweat and Toil of Children series examines the economic benefits of the elimination of child labor and the increased enrollment of children in school.

Frankental, Peter and Frances House. Human Rights: Is It Any of Your Business? London: Amnesty International and The Prince of Wales Business Leaders Forum, 2001.

Information on human rights issues encountered by the business community and a discussion of ways companies can prevent abuses, e.g. through shareholder activism, improved transparency or government regulation.

The Human Rights and Business Project [online]. Copenhagen: Danish Institute for Human Rights [cited March 2004].

Available from World Wide Web: (<http://www.humanrightsbusiness.org/>)

A clearinghouse of news and resources regarding human rights issues and the business community, including the unique Human Rights Compliance Assessment. The HRCA is a diagnostic test made up of more than 1,000 indicators.

Unleashing Entrepreneurship: Making Business Work for the Poor. Report to the Secretary-General of the United Nations, Commission on the Private Sector and Development.

Recommendations for enabling businesses to advance development.

من	المنظمة	معلومات الاتصال	التكتيك	الإقليم	القطاع العام	القطاع السهدف	الترويج عمل	نوعية حقوق الإنسان
	تكتيكات الرقابة							
	الحماية البدنية							
43	كتاب السلام	International office 5 Chelmsford Road London N1 9DX United Kingdom Tel: +44 20 7713 0392 Fax: +4420 7837 2390 info@gn.apc.org www.peacemakers.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	متعدد	الجمع المدني	الجمع المدني	دولي	المخوف للدينه والسياسية
43	قوة السلام الالمانية	Rae Van Elzevick 35 1650 Bruxelles Belgium P.O. Box 6508 Chicago, IL 60680 United States Tel: 773 277 0253 Fax: + 773 277 0291 Peacemakers@icpt.org www.cpt.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	آسيا	الجمع المدني	الجمع المدني	وطني	المخوف للدينه والسياسية
43	فوق صنع السلام السبحة	1830 connecticut Avenue NW Washington, D.C. 20009 United States	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	آسيا	الجمع المدني	الجمع المدني	وطني	المخوف للدينه والسياسية
43	المنظمة الوطنية التضامن مع شعب غواتيمالا	150 route de Ferncy P.O. Box 2100 CH-1211 Geneva 2 Switzerland Tel: +412 2 791 6113 Fax: +412 2 791 6486 www.migraa.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	الأميركيين	الجمع المدني	الجمع المدني	وطني	المخوف للدينه والسياسية
43	برنامج كوبينكالا كورميايننت	521 North Broadway Nyack, NY 10960 United States Calle Brial No. 14 Barrio de Mexico C.P. 29240, San Cristobal De Las Casa Chiapas Mexico Tel: +967 678 3548 cdhcasas@netnet.apc.org www.lineta.apc.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	آسيا	الجمع المدني	الجمع المدني	وطني	المخوف للدينه والسياسية
43	زمانه الصالحه	641 Huntington Avenue, 1 st Floor Boston, MA 02115 United States Knez Mihailova 48 Belgrade Serbia and Montenegro Tel: +1 617 432 5256 Fax: +1 617 432 5300 info@gn.org www.gn.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	الأميركيين	الجمع المدني	الجمع المدني	وطني	الإبهر
43	مستور غواي ياتر ملامو دي لا كاساس	www.gn.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	الأميركيين	الجمع المدني	الجمع المدني	وطني	المخوف للدينه والسياسية
45	أوتوبورا	www.gn.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	أوروبا	الجمع المدني	الجمع / الحكومة	وطني	الصلهيب
47	محموم ورتش	www.gn.org	حماية وتنسيق تنقله حقوق الإنسان المهتمين من خلال تواجدهم من دولتين	آسيا	الجمع المدني	الحكومة	عمل	حرية الحركة
	تبادل المعلومات الخطيرة							
50	انتر أكشن بلاست	Fines Enterprise Park 638 Springfield Road Belhat BT12, TDY Northern Ireland P.O. Box 43874, 00100 GPO Jamilla Place, Ground Floor, Lenana Road Nairobi Kenya Tel: +44 28 90 216 839 Fax: +44 28 90 313 864 info@peacewall.org www.peacewall.org	استخدام الخوف القلق لإيجاد شبكة اتصالات بينها وقت الحف قبل تصاعده	أوروبا	الجمع المدني	الجمع المدني	عمل	السلام
52	معهد تعليم البسفراطيه	Tel: +254 2 731125 Fax: +254 2 7370165 red@redafrica.org www.redafrica.org	الإبلاغ من نتائج الأتراق بالخلف المعقول لنج حدوث لاصيه	إفريقيا	الحكومة	الحكومة	وطني	البسفراطيه

والمنهج الذي يشير هنا إلى العظائم غير الحكومية وما شابهها في حين نتمنى كلمة «المنهج» عموم الناس.

نوعية حقوق الإنسان	التركيز على	القطاع المستهدف	القطاع العام	المنظمة	معلومات الاتصال	المنطقة	رقم
تقييد حقوق العرمة	وطني	الحكومة/القطاع	القطاع العمومي	آسيا	<p>فلبين</p> <p>إثراء الأجانب من انتهاكات حقوق الإنسان في التصرف مع الصحاح الجنائين والناقص</p> <p>تعمل مناصف التصويت بالحقائب الانتخابية للطلاب.</p>	<p>مناهي نيبال</p>	54
الديمقراطية	وطني	الحكومة	القطاع العمومي	أفريقيا	<p>إصلاح الصحاح الجنائين</p> <p>بمطوهم لدى وجود وقت محدد حول حياة تلك الحقوق.</p>	<p>برنامج المراقب العملي لكينيا</p>	52
الديمقراطية	وطني	الحكومة	القطاع العمومي	الأميركيين	<p>مع السكان المرحبين للمطر</p> <p>المهارات العمومية للأزواج في ظل اقتصاد متغير من خلال تقيات التعليم غير الرسمي.</p>	<p>الشفافية</p>	53
حق السكن	عملي	القطاع	القطاع العمومي	الأميركيين	<p>تسوير القدرة للتأمين كسي يستخدوا النظام القانوني لغرض حقوقهم.</p>	<p>مركز الحقوق النسائية في السكن</p>	56
التعبئة	وطني	القطاع	الحكومة	آسيا	<p>طلب التصاعد متغير من خلال</p>	<p>مشروع عمومي الخاص بالمرأة</p>	58
انتهاكات الشرطة والجيش	وطني	القطاع	القطاع العمومي	أوروبا	<p>تقيات التعليم غير الرسمي.</p> <p>تسوير القدرة للتأمين كسي يستخدوا النظام القانوني لغرض حقوقهم.</p>	<p>أهيات جنود سان بطرسبورج</p>	60
الفساد	عملي	القطاع	الحكومة	آسيا	<p>تقيات التعليم غير الرسمي.</p> <p>تسوير القدرة للتأمين كسي يستخدوا النظام القانوني لغرض حقوقهم.</p>	<p>تعزيز إجراءات الكمبيوتر من خلال الإنترنت</p>	62
الحقوق الاقتصادية	عملي	الأعمال	القطاع	الأميركيين	<p>استخدام قانون لبيع الكمية لتأكيد حياة الحقوق الاقتصادية.</p> <p>إيجاد آليات بديلة لحل الخلافات مع اشترك الشرطة الذين هم متجهون عمليون.</p>	<p>إزالة إمكانية حدوث الانتهاكات</p>	65
التعبئة	عملي	القطاع	القطاع العمومي	آسيا	<p>حماية حرية الفكر وحقوق الخصوصية من خلال إطلاق السجلات التي قد يطلبها الحكومة.</p>	<p>مركز صحاح التعبئة</p>	67
حرية الفكر	وطني	الحكومة	القطاع العمومي	الأميركيين	<p>حماية حرية الفكر وحقوق الخصوصية من خلال إطلاق السجلات التي قد يطلبها الحكومة.</p>	<p>جمبا الكليات الأميركية</p>	69
حقوق السكان الأصليين	دولي	القطاع	القطاع العمومي	متعدد	<p>حياة الحقوق الثقافية والاقتصادية للسكان الأصليين من خلال تدوير العرمة البيئية التقليدية.</p>	<p>الجمعية الأميركية لتقديم العلوم</p>	70

المجتمع المدني يشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تعني كلمة «المجتمع» عموم الناس.

نوعية حقوق الإنسان	التكبير على	التصنيف	القطاع الناشر	الإقليم	التكتيك	معلومات الاتصال	المنظمة	صن
النساء	وطني	الحكومة / المجتمع	المجتمع المدني	آسيا	إنهاء تهجير جماعي وأسد للاحتجاج أثناء نشاط بسيط يمكن للمواطنين القيام به بأنفسهم في منازلهم.	Devbhagi Post Bazar District Rajaramand Rajaurhan 313341 India Fax + 91 463 88206 Tel. +91 2 951 43254 nkoungjathaw@yahoo.com	حلة الظلام من أجل الضوء	78
المخزوق الثقافي	وطني	الحكومة	المجتمع	أوروبا	تأجيل العملية الثقافية الجماهيرية للتصوير عن المعارضة تجاه حكمهم.	Tel. +1413 582 0110 info@borek.org www.borek.org	جمعية التراث الأستوني	80
النساء	عمل	الحكومة	المجتمع المدني	آسيا	استخدام جلسات الاستماع العامة حيث يمكن للجنة تحدي المسؤولين علناً بشأن التفرقة بين العودة والترحيل.	Fax +5411 43314925 Tel. +5411 43314915 fundacion@podereciudadano.org	ماردور كيسان شافري ساتافانان	82
المخزوق الدينية والسياسية	وطني	الحكومة	المجتمع المدني	الأميركيين	تسليح الحكومات المحلية والقطاعات والأفراد على معارضة التصريح الفيدرالي الذي يحدد حقوق الإنسان من خلال التطبيع والتأثير.	Tel. +1504 269 5070 Fax +1504 324 0231 info@librocketbrigade.org www.librocketbrigade.org	بلدة مشرع قانون الدفاع عن المخزوق	84
الحق في القضاء	وطني	الحكومة	المجتمع المدني	الأميركيين	تطبيق حركة تقديم عرض على نطاق واسع لإجساد الحكومة على التصوير.	Tel. +52 967 6749343 Comentarios@prodigy.net.mx Defensorescomentarios.org	بوندر سيدانغو	86
البيئة	عمل	الأعمال	المجتمع المدني	الأميركيين	جمع معلومات ذات نوعية عالية، صورة مستقلة في المجتمع الشخصي ذات لمزسة الضبط من أجل التغيير.	Tel. +1514 524 8088 Fax +1514 524 8096 Salami@operacionelamami.org	فرق الجزائر	88
حقوق السكان الأصليين	عمل	المجتمع	المجتمع المدني	الأميركيين	تدريب عمالاً عمولات حقوق الإنسان لرصد حقوقهم والدفاع عنها.	Tel. +55 11 3361 3866 seminar@msat.org.br www.msat.org.br	شبكة شيباس للسلامين من حقوق المجتمع	90
حق الحصول على معلومات	وطني	الحكومة	المجتمع المدني	الأميركيين	استخدام ما يسمى العملية بحث واستيلاء الضبط على الحكومة المكتوبة لتبر مسودة معاهدة سرية يعتقدون بأنها قد تضر بحقوق الإنسان.		عديلة سال آسي	92
المخزوق الاقتصادية	وطني	الحكومة / المجتمع	المجتمع المدني	الأميركيين	تكوين أساس لا يتكون أيضاً من الأستقرار في ارضيهم. مزدوجة للضبط على الحكومة وإجبارها على القيام بإصلاحات زراعية.		مركز الشيطان الضمير لا يتكون أيضاً في البرازيل.	95

«المجتمع المدني» يشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تعني كلمة «المجتمع» عموم الناس.

من	المنظمة	معلومات الاتصال	الكتبات	الإقليم	القطاع العام	القطاع السعدي	التسجيل على	نوعية حقوق الإنسان
97	حالة تشييد العلاج	14 Main Road Mossburn, 2545 South Africa	تحتوي برانين برادات الإصباح للتعطيل من أجل تعديل تلك القوانين. إبراز أن نفس فهم حرية التعبير، ودعمه في طريق مراقبة الإقادة، صياغة الحروفات	أفريقيا	المنظمة المدني	الحكومة / الأعمال	وطني مدني	الإبادة
99	جمعية إنكوب للسامانيين في مجال تجارة الجنس	SACCS Global March L4, New Poets 110019 India	إعداد الأقاليم الأقطان من إعلان الإبداء على الصانع.	آسيا	المنظمة المدني	الأعمال / المنظمة	وطني مدني	عامة الأقطان
101	اتلاف جنوب آسيا حول عبودية الأطفال			آسيا	المنظمة المدني	الحكومة	مدني	انتهاكات صارت على حقوق الإنسان
103	اتلاف بورما الحرة			آسيا	المنظمة المدني	الحكومة	مدني	
تكتيكات الإقناع								
105	الإذاعة العامة الإفريقية		استخدام قوة وسائل الإعلام لإرسال رسائل مسهولة في أثنى يتخلون موقع تكلمهم من وقت الحروفات	أفريقيا	المنظمة المدني	الحكومة	وطني	الحقوق المدنية والسياسية
107	لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية	64 Parliament House High Street Accra Ghana	إثراء الفهم الخبيرين كمي يستخدموا خبرتهم للمساعدة على إنهاء الأقطان	أفريقيا	الحكومة	المنظمة	عمل	الرق
109	معهد الديمقراطية جنوب آسيا	Case Town Democracy Case PO Box 1739 Case Town 8000 South Africa	تحسين الزيارات لكشف اللجان الإيجابية والاقتصادية	أفريقيا	المنظمة المدني	الحكومة	وطني	حقوق الطفل
111	سينترز ووتش	80 Ligonovsky Prospect, Office 300 United States	رأفان الحكومة وتصحيحها. بناء علاقات تعاون مع مسؤولي الحكومة لتعريض التعويض من داخل القطان	أوروبا	المنظمة المدني	الحكومة	وطني	الفساد
113	مركز إنترنيشنل حول مسؤولية الشركات	413 Riverside Drive, Room 200 New York, NY 10115 United States	تقديم شكاوى لشركات الاستهلال لاستخدام ممارسات أكثر مسؤولية اجتماعياً بما في ذلك تسيير سياسات وعلازمات وسائل	متعددة	المنظمة المدني	الأعمال	مدني	حقوق الإنسان عامة
115	أوروبا	212A Mgij Olympa Street Victoria Island, Lagos Nigeria	في مجال حقوق الإنسان. تعليم عاكس ومهمه أن هذا الترمي بحروفات حقوق الإنسان وتأثير على السياسة العامة	أفريقيا	المنظمة المدني	الحكومة / المنظمة	وطني	حقوق المرأة
تكتيكات الحوافز								
119	بورزا اسكولا	Brazil	ترويد الأباء، وبالتالي لتكلمهم من إرسال أياتهم المدونة بدلاً من العمل	الأميركيون	الحكومة	المنظمة	وطني	عامة الأقطان
120	لجنة التطوير الرقمي المتألفة	71 Northpark Riverside Bangladesh	تقديم قروض بشروط ميسرة لتلك الشركات وعان الصغرة بشرط عدم استخدامهم لعمالة الأقطان	آسيا	المنظمة المدني	المنظمة	وطني	عامة الأقطان

«المنظمة المدني» يشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تعني كلمة «المنظمة» عموم الناس.

موضوع حقوق الإنسان	التنظيم على	القطاع السهدف	القطاع المادى	الإقليم	التكتيكات	معلومات الاتصال	المنظمة	رقم
مجانة حقوق الأطفال	مدنى	الأعمال	المنهج المدنى	آسيا	إعداد سجلات الانتهاكات للتعويض والتعويضات. تأسيس الجراح وتحقيق العدالة.	Tel: +1202 347 4205 Fax: +1 202 347 4885 info@nigmark.org www.nigmark.org	733 15 th Street, N.W., Suite 912 Washington, D.C. 20005 United States Reebok Human Rights Foundation, Reebok m'l LTD 1895 J.W. Foster Blvd Lanham, MD 20211 United States	121
مجانة الأطفال	مدنى	الأعمال/المنهج	الأعمال	آسيا	تركيز على الخطورات في العملية الاتيحية في المنهج لتسهيل رصد استخدام مجازة الأطفال، والقضاء عليها.	www.reebok.com	شركة ريبوك الدولية	123
التكتيكات الجديدة								
انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان	وطني	الحكومة/المنهج	المنهج المدنى	آسيا	توثيق سجلات الانتهاكات لتعويض الضحايا وتحقيق العدالة.	Tel: +855 23 211 875 Fax: +855 23 210 358 dcaam@online.com.kh www.dcaam.org	PO Box 1110 Phnom Penh Cambodia	131
انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان.	مدنى	الحكومة/المنهج	المنهج المدنى	الأميركيين	وضع مدرسة الحقوق القانونية للضحايا من الرمز لى سجلات الضحايا وتميز العدالة.	Tel: +992 21 424212 Int. 2269 citys@99.gov.py www.unesco.org/webworld/paraguay	Palacio de Justicia Tezanova y Mariano Roque Alonso Floor, Office 13 Asunción Paraguay	132
حقوق الإنسان بشكل عام	وطني	المنهج	الحكومة	أوروبا	تأسيس الجهور للمطالبة على معلومات أرشيفية لدى سجلات عديدة وإيجاد نظام دمج الوصول إليها.	Tel: +54 11 4951 4870 memoriaabierna@memoriaabierna.org.ar www.memoriaabierna.org.ar	AV. Corrientes 2560 C1066AAQ Buenos Aires Argentina	133
انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان.	وطني	الحكومة/المنهج	المنهج المدنى	الأميركيين	استخدام الطب الشرعى للكشف على وفات الضحايا وسبب الوفاة.	Tel: +54 11 4951 8547 Fax: +54 11 4954 6646 caaf@velocom.com.ar www.caaf.org	Rivadavia 2443, dpto 3 y 4 2do piso Buenos Aires, C1034AACD Argentina	134
انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان.	وطني	المنهج	المنهج المدنى	الأميركيين	المنهج المدنى	Tel: +502 363 5270 Fax: +502 363 5403	Guatemala City Guatemala	138
انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان.	وطني	المنهج	المنهج المدنى	الأميركيين	المنهج المدنى	Tel: +502 254 0882 caef@enig.org.gt	Edificio, Zona 1 Packard, Zona 1 Ciudad de Guatemala, Guatemala	138
انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان	وطني	المنهج	الحكومة	أفريقيا	تأسيس لجنة تحقيقية حقائق رسمية للتحقيق في الخروقات الجاهية لحقوق الإنسان وتعريف الضحايا.	Tel: +27 21 44 5161 Fax: +27 21 424 5225 nlouw@justice.gov.za www.dog.gov.za/tlc	9 th Floor, Old Mutual Building 106 Adbury Street Cape Town, 8001 South Africa	139
جرائم حرب	مدنى	الحكومة	المنهج المدنى	آسيا	مفتحة دولياً لرفع مستوى الوعي العالمي للصحة العقلية للضحايا.	Vaww-net-japan@jca.apc.org www.jca.apc.org/vaww-net-japan/English	شبكة العنف ضد النساء في زمن الحرب - اليابان	142
انتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان	عمل	المنهج	المنهج المدنى	الأميركيين	المنهج المدنى	Tel: +1 612 341 3302 Fax: +1 612 341 3071 brights@madadvocates.org www.madadvocates.org	680 3 rd Ave S, 4550 Minneapolis, MN 55402 United States	143

المنهج المدنى يشترط على المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تسمى كلمة 'المنهج' عموم الناس.

رقم	المنظمة	معلومات الاتصال	التشكيك	الإقليم	القطاع الممارس	القطاع المستهدف	التنظيم على	نوعية حقوق الإنسان	صن
144	مركز صديقا للتدريب	717 East River Road Minneapolis, MN 55455 United States Tel: +1 612 436 4800 Fax: +1 612 436 2600 www.cvt.org cv@cv.org	بناء القدرة، والحماية، الخدمات الصحية العقلية التي تركز على الصدمات من خلال نموذج تدريب مكثف	أفريقيا	المنشع الدولي	المنشع الدولي	دولي	حقوق الإنسان	144
148	إعادة بناء الأمل	Av. Matías de Machina 385 R.C.D.C.P. 1855 Manato Mozambique Tel: +258 1 485877 Fax: +258 1 485876 Children2@cebsdata.mz	توحيد احتياجات الطفولة والعربية لإعادة مسح الجنود الأفغان الذين هم ضحايا العنف.	أفريقيا	المنشع الدولي	المنشع الدولي	وطني	الجنود الأفغان	148
150	حفظات صنع السلام	101 Park Street Chelsea, MA 02150 United States Tel: +1 617 889 5210 Fax: +1 617 889 2145 info@rocacne.com www.livingjusticepress.org	إثراء المجتمع في تقرير أحكام على مرزكي، الانتهاكات والمساعدة الأميركية في إعادة تأهيلهم	أفريقيا	الحكومة/المنشع الدولي	المنشع الدولي	عربي	السلام	150
152	مشروع الجنود الأفغان الصالح للشبكة الدولية للتدريب والورد في سينجايون	Flat 1, national Stadium Hostel Freetown Sierra Leone Tel: +972 2 29617710 Fax: +972 2 2969123 info@ira-pal.org www.ira-pal.org	إعداد مواقع الكسوف للجنود الأفغان السابقين لاجراء الأبحاث في أعضائهم وتطوير مهارات جديدة لديهم	أفريقيا	المنشع الدولي	المنشع الدولي	وطني	الجنود الأفغان	152
154	مركز معالجة وإعادة تأهيل صديقا للتدريب	PO Box 468 Al-Farata Building 7th Floor Al Iqbal St. Ramatallah Palesstinaan Territory, Occupied Tel: +972 2 29617710 Fax: +972 2 2969123 info@ira-pal.org www.ira-pal.org	تقديم خدمات صحية لمنع الأطفال والأسرى في أعضائهم وتطوير مهارات جديدة لديهم	آسيا	المنشع الدولي	المنشع الدولي	عربي	حقوق الطفل	154
156	مشروع استعادة الذاكرة التاريخية		توثيق الشهادات الشعبية لإيجاد تاريخ يساعد الناس في الخدمات العزلة على فهم الذين الكفيل بحرب تم عزلت عنها الأجيال	الأميركيين	المنشع الدولي	المنشع الدولي	وطني	صهاكات مكثفة مخسوق الإنسان	156
المنشع نحو الإصاف									
159	الحكومة ان الإصابات والبريطانية		تطبيق القانون الدولي على القضايا التي تتعلق بالجنود عارج لوظائف	أوروبا	الحكومة/المنشع	الحكومة	دولي	صهاكات صادرة لحقوق الإنسان	159
161	الصندوق الدولي لحقوق المرأة	733 15th Street, NW, Suite, 920 Washington, D.C. 20005 United States Tel: +1 202 347 4100 Fax: +1 202 347 4885 labornights@ig.org www.labornights.org	استخدام القوانين الوطنية لضمان مركزى الانتهاكات ضد الإنسانية في الدول الأخرى للعالم.	الأميركيين	المنشع الدولي	الأمم	دولي	صهاكات صادرة لحقوق الإنسان	161
163	مكتب الدفاع القانوني للاجئين الوطنية والبرقية	1537 Budapest 114 PO Box 453/269 Budapest Hungary Tel: +36 1 303 89 73 Fax: +36 1 303 89 73 lrvanyi.leski@mail.danar.net.hu www.ireki.hu	إجراء استشارات لتصفق من وجود كيز.	أوروبا	المنشع الدولي	الحكومة	وطني	حقوق الأقليات	163
165	الجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند	Sarda Patel Bhawan Parliament Street, New Delhi, India PIN 110001 Tel: +91 11 23346244 Fax: +91 11 23366537 ionhreg@hub.nic.in nhrc.nic.in	إشاع الحكومة بصوتها صديقا الخروقات التي ترتكبها الشرطة والجنس	آسيا	الحكومة	الحكومة	وطني	صهاكات الشرطة والجنس	165
167	الجنة الوطنية لاستفتاء		رفع درجة الوعي العام حول الانتهاكات من العظرس خلال استفتاء أو صفة	الأميركيين	المنشع الدولي	الحكومة/المنشع	وطني	صهاكات صادرة لحقوق الإنسان	167
169	مؤسسة إنكار	70, Limiri, Rd, Bloc 15, secuar 3 Bucharest 74200 Romania Tel: +40 21 321 22 21 Fax: +40 21 321 54 74 icarg@net.ro www.icar.foundation.ro	تعبئة الورد للخدمة لبرنامج مهمة اجتماعيا	أوروبا	الحكومة	الحكومة	وطني	التدريب	169

المنشع الدولي يشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تشير كلمة «المنشع» عموم الناس.

نوعية حقوق الإنسان	التكبير على	القطاع المستهدف	القطاع العام	الإقليم	الكتاب	معلومات الاتصال	المنظمة	صم
نوعية حقوق الإنسان انتهاكات صارخة لحقوق الإسان.	علمي	المنهج	المنهج المدني	الأميركيين	قطع برتقي الانتهاكات علانية من خلال المقامرات السعيدة.	Tel +54 351 428 3655 Fax +54 351 428 3655 hijoscordebae@fundesopcha.org.ar www.fundesopcha.org.ar/hijos.htm	الأطفال من أجل الحرية والعدالة ضد السيان والعدمت.	171
جامعات مهاجرة	علمي	الحكومة/ المنهج	المنهج المدني	إفريقيا	رسم شرائط التاريخ الشعبي وتحية الذكر: لإحياء الغالابية بمكبات في التاريخ والسعادة الأرض العاصمة.	Tel +27 0 21 461 8745 Fax +27 0 21 461 8745 info@districtsix.co.za www.districtsix.co.za	منهج المنظمة العاصمة	173
حقوق الإنسان عادية	دولي	المنهج	المنهج المدني	متعدد		Tel +1212 431 0233 Fax +1 212 431 0402 lestam@teasement.org www.itesofconscience.org/frotesten.htm	الاتصال المدعول لواتسغ السعير التاريخية.	174
حقوق المواطنين الأصليين	علمي	المنهج	المنهج المدني	الأميركيين		Tel +1 218 573 3448 Fax +1 218 573 3444 info@weli.org www.welip.org	استعادة أراضي الأرض البيضاء.	175
بناء ثقافة حقوق الإنسان ومؤسساتها.								
بناء دوائر المناصرين								
حقوق الأقليات	وطني	المنهج	المنهج المدني	أوروبا	استخدام الثقافة الجماهيرية لإثراء الشباب في الإبلاغ من قطبا حقوق الإنسان.	refilpan@zagzag.pl free.ngo.pl/nw	أبدا مرة أخرى نيجدي ونسج	181
حقوق الرأ	علمي	الحكومة	المنهج المدني	الأميركيين	القادة على المعاهدات الدولية على السوي المحل للتأثير على السياسة العامة والفرص	Tel +1 415 355 4744 Fax +1 415 355 4745 wild@wildforhumanrights.org www.wildforhumanrights.org	معهد الرأ لتسمية العيادة	183
الإبتر	دولي	المنهج المدني	المنهج المدني	آسيا	بعضيات حقوق الإنسان. إثراء السزوم، السرورجين لصحة السزوم بالقسمة للمؤسسات ذات السمة البيئية	Tel +66 53 201 284 Fax +66 53 201 284 laurie@cm.kcc.co.th www.buddhanet.net/saangha- metta/project.htm	متناما ميلا	185
حقوق الرأ	علمي	المنهج	المنهج المدني	إفريقيا	استخدام حلة ترشح للتعريف على حلقه عثمان جدد حقوق الإسان.	Tel +27 21 425 2095 Fax +27 21 425 4295 Fivein6@mweb.co.za	مشروع 5-6	187
المفروق الدينية والسياسية	وطني	المنهج	المنهج المدني	أوروبا	استخدام الرسائل عبر الهاتف الفتال لبناء قواعد شعبية حقوق الإسان.	Tel 31 20 62644376 Fax +31 20 6240889 amnesty@amnesty.nl www.amnesty.nl	منظمة العفو الدولية/ هولندا	189
انتهاكات الشرطة والجيش	وطني دولي	الحكومة المنهج	المنهج المدني	الأميركيين	تعليم صباط الشرطة دورهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.	Tel +55 51 3335 3713 Fax +55 51 3335 3713 capec@terra.com.br	مركز تقديم الشورة حول برامج تعليم الشرطة	191

«المنهج المدني» يشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تعني كلمة «المنهج» عموم الناس.

رقم	المنظمة	معلومات الاتصال	التعليق	الإقليم	النطاق الجغرافي	النطاق السعدي	التركيز على	قضية حقوق الإنسان
195	المنسق الوطني لحقوق الإنسان	Jr. Tapac Amaru 2467 Linex 14 Peru	بناء التحالف لمنظمات حقوق الإنسان في بلد النضال www.dhpreu.org	الأمريكيتين	المنظمة الدولية	المنظمة الدولية	وطني	حقوق الإنسان عامة
197	مركز تعليم إنقاذ القانون في نيجيريا	1. Afubihi Alma Street Ikeja 100281 Lagos Nigeria	إعداد منبر عام حيث يمكن للشرطة والمواطنين المدنيين العمل معاً على نظام حقوق الإنسان.	أفريقيا	المنظمة الدولية	الحكومة والمنظمة	علمي	انتهاكات الشرطة والجيش
199	رابطة حقوق الإنسان لمنطقة البحيرات الكبرى	LDKGL P.P. 3042 Kigali Rwanda	التصرف على مختلف الإلزامات www.ih.beigipr@afin.rwanda.rwanda.com	أفريقيا	المنظمة الدولية	المنظمة الدولية	دولي	حقوق الإنسان عامة
201	مركز التحقيق من عدوات تواجد مسلك الشركات	1a Calle 7-68, Zona 1 Edificio Perla, Segurados Nivel, Oficina B Guatemala City Guatemala	التعاون مع شركات متعددة الجنسيات لرصد الأضرار المالية في شركاتهم	الأمريكيتين	المنظمة الدولية	الأعمال	دولي	حقوق العمالة
204	مجلس سامي	Sveavagen 99 S-113 50 Stockholm Sweden	إعداد جهاز نظام الدفاع من حقوق السكان الأصليين	أوروبا	المنظمة الدولية	الحكومة والمنظمة	دولي	حقوق السكان الأصليين
206	المركز الألماني لحقوق الإنسان	Rnuga Knot Urani 10 Tirana Albania	وشركتهم www.saamcouncil.net	أوروبا	المنظمة الدولية	الحكومة والمنظمة	وطني	حقوق الإنسان عامة
209	جمعية إنقاذ القانون الوطنية الليبيرية	Corner of Carey & Gurley Streets Monrovia Liberia	إعداد منظمة مهنية توفر الدعم والشورى لبيارة الهيئة بين موطنى إنقاذ القانون.	أفريقيا	الحكومة	الحكومة	وطني	انتهاكات الشرطة والجيش
211	مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان	Human Rights House Plot 1853, Lulluare Road Nsambaya P.O. Box 1102 Kampala Uganda	تدريب الزعماء المحليين www.fhri.or.ug	أفريقيا	المنظمة الدولية	المنظمة الدولية	وطني	حقوق الإنسان عامة
213	مركز حقوق الإنسان في جامعة سراييفو	21000 Sarajevo Bosnia and Herzegovina	كوستة وموارد لحقوق الإنسان.	أوروبا	المنظمة الدولية	الحكومة والمنظمة	علمي	حقوق الإنسان عامة
215	مؤسسة الصداق الأسود	Ujamaa House 8 71000 Sarajevo Bosnia and Herzegovina	إعداد مخزون معلومات قوي ونظام الاستعانة بالخدمات لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان كى يعملوا بفعالية أكبر.	أوروبا	المنظمة الدولية	المنظمة الدولية	وطني	حقوق الأقليات.
217	الوحدة الطبية القانونية للمنظمة	1271 Saint Center Nairobi 06006 Kenya	تدريب ضحايا مخروقات حقوق الإنسان على استخدام تقنية الفيديو لتوثيق تلك المخروقات.	أفريقيا	المنظمة الدولية	المنظمة الدولية	وطني	التعذيب

المنظمة الدولية، يشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تعني كلمة «المنظمة» عموم الناس.

منظمة	التفصيل	معلومات الاتصال	المنظمة	من
219	ويانس	313 Broadway New York, NY 10013 United States	شبكة حقوق الإنسان www.witness.org	شبكة حقوق الإنسان شبكة حقوق الإنسان
221	مؤسسة حقوق الإنسان لجمعية الحقوق المدنية	116 15 th Street NW, Suite 1001 Washington, D.C. 20005 United States	شبكة حقوق الإنسان www.nadl.org	شبكة حقوق الإنسان
222	رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان	3017 L.B. Shattnering Vanavongsa Post Vanavongsa, 560017 India	شبكة حقوق الإنسان www.worungchild.org	شبكة حقوق الإنسان
224	مجموعة اليقطين - بدون الأطفال المدافعين	15/11/18-19 Soi Sreyantolhid Rachadaponek Road Chantolok, Bangkok 10900 Thailand 1200 Avenue NDIA VE P.O. Box 14000 Chantolok Serepail Egypt	شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان
227	تونيادي تونديادو	1200 Alwater, Suite 2 Quebec city, Montreal H3Z 1X4 Canada PO Box 311020 Atlanta, GA 31131 United States	شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان
229	مؤسسة الزارة الإفريقية للتربية والتنمية	PO Box 117 (Maglis de- Shaab), Cairo Egypt	شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان
231	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	PO Box 134590 Bent 1102 2140 Lebanon	شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان
232	المعهد الدولي لتدريس النساء (ديسي)	91 Orchard Street New York, NY 10002 United States	شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان
233	المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان		شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان
235	مطبعة السلام الأخضر في لبنان		شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان
237	مكتب الشفح للنهي الشرقي الأوسط		شبكة حقوق الإنسان www.sqr.org	شبكة حقوق الإنسان

المنظمة الدولية يشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية وما شابهها في حين تعني كلمة «المنظمة» عموم الناس.

بناء الوعي

منظمة	التفصيل	معلومات الاتصال	المنظمة	من
227	تونيادي تونديادو	15/11/18-19 Soi Sreyantolhid Rachadaponek Road Chantolok, Bangkok 10900 Thailand 1200 Avenue NDIA VE P.O. Box 14000 Chantolok Serepail Egypt	تعليم الناس في المناطق الريفية طويعهم وتعليمهم بالمدافعين للدفاع عن تلك الحقوق.	تعليم الناس في المناطق الريفية طويعهم وتعليمهم بالمدافعين للدفاع عن تلك الحقوق.
229	مؤسسة الزارة الإفريقية للتربية والتنمية	Tel: +221 864 21 45 Fax: +221 863 15 36	استخدام المسرح لكسر حواجز القيود حول قضايا حقوق الإنسان المحسنة وتطوير التعليم الخاص بالحقوق القانونية.	استخدام المسرح لكسر حواجز القيود حول قضايا حقوق الإنسان المحسنة وتطوير التعليم الخاص بالحقوق القانونية.
231	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	Tel: +202 795112 Fax: +202 7919113 Webmaster@chrs.com www.sqr.org	تدريب المنظمات على وضع أعمال العدالة الاجتماعية في مخطوطة حقوق الإنسان وذلك لتوفير مجموعة جديدة من الأدوات والموارد إلى صفاة جديد المدافعين.	تدريب المنظمات على وضع أعمال العدالة الاجتماعية في مخطوطة حقوق الإنسان وذلك لتوفير مجموعة جديدة من الأدوات والموارد إلى صفاة جديد المدافعين.
232	المعهد الدولي لتدريس النساء (ديسي)	Tel: +1 514 846 9366 Fax: +1 514 846 9066 sqf@sqe.afhn.com www.sqr.org	رسم الخطوط الزمنية لإيجاد وهي عام والخطوط من أجل التغيير في السياسة.	رسم الخطوط الزمنية لإيجاد وهي عام والخطوط من أجل التغيير في السياسة.
233	المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان	Tel: +1 404 344 9629 Fax: +1 404 346 7517 schre@schre.org www.sqr.org	استخدام الزمرة العاطفية لأي موقع تاريخي والتفصيل الشخصية لزيارته الوعي بالتحديات الحالية لحقوق الإنسان.	استخدام الزمرة العاطفية لأي موقع تاريخي والتفصيل الشخصية لزيارته الوعي بالتحديات الحالية لحقوق الإنسان.
235	مطبعة السلام الأخضر في لبنان	Tel: +961 1785 665 Fax: +961 1785 667 Go.mediamassan.lebanon Daha.greenpeace.org www.greenpeace.org	استخدام الزمرة العاطفية لأي موقع تاريخي والتفصيل الشخصية لزيارته الوعي بالتحديات الحالية لحقوق الإنسان.	استخدام الزمرة العاطفية لأي موقع تاريخي والتفصيل الشخصية لزيارته الوعي بالتحديات الحالية لحقوق الإنسان.
237	مكتب الشفح للنهي الشرقي الأوسط	Tel: +1 212 431 0233 Fax: +1 212 431 0402 leam@leamement.org www.leamement.org	استخدام الزمرة العاطفية لأي موقع تاريخي والتفصيل الشخصية لزيارته الوعي بالتحديات الحالية لحقوق الإنسان.	استخدام الزمرة العاطفية لأي موقع تاريخي والتفصيل الشخصية لزيارته الوعي بالتحديات الحالية لحقوق الإنسان.

المشاركة في التكتيك

يجمع برنامج التكتيكات الجديدة وينشر أساليب جديدة لتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان، كما وأنه يضع نهاية للتحديات المتواصلة في كافة أرجاء العالم. لقد أظهرت العديد من الابتكارات قيمة كبيرة في دفع مسيرة حقوق الإنسان إلى الأمام، ورغم ذلك فإنها غير معروفة جيداً خارج بلدانها أو أقاليمها. ويعزز برنامج التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان استخدام ومشاركة أوسع سلسلة ممكنة من التكتيكات.

فإذا كنت تعرف عن أي تكتيك مميز يجري استخدامه - في القطاعين العام والخاص والقطاع التطوعي في أي مكان في العالم - يرجى إبلاغنا بذلك. وستتم إضافة التكتيكات المناسبة إلى قاعدة المعلومات الخاصة بنا والمتعلقة بالتكتيكات على الموقع الإلكتروني www.newtactics.org أو إلى الطبعات المستقبلية الجديدة لهذا الكتاب.

أرسل هذه المعلومات بالبريد الإلكتروني إلى:
NewtacticsMENA@cvt.org

كما يمكنك تعبئة النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org

اسمك؟

معلومات للاتصال بك؟

إسم المنظمة أو أسماء الأشخاص الذين يستخدمون هذا التكتيك؟

إذا لم تكن مشاركاً بصورة مباشرة في هذا التكتيك، فمن ترون أننا نستطيع الاتصال به للاطلاع أكثر على هذا التكتيك؟

ما هو التكتيك الذي ترغب في المشاركة فيه؟
إن التكتيك هو إجراء محدد يستخدم للتأثير على وضع سائد

ما هو وضع حقوق الإنسان الذي يعالجه هذا التكتيك؟

ما هي الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا التكتيك؟

ما هي مميزات هذا التكتيك؟

ماذا كان تأثير هذا التكتيك؟ يرجى إعطاء مثال

